علم المستقبل

على أبواب عصر جديد

د. حازم الببلاوي



دار الشروق

علم المستقبل

على أبواب عصر جديد

الطبعة الثانية

١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م

©دار الشروق

بيروت - ص.ب: ٨٠٦٤ - هاتف: ٣١٥٨٥٩ - ٣١٥٢٠٤ - برقياً: داشروق
تلكس: SHOROK 20175 LE
القاهرة: ١٦ شارع جواد حسني - هاتف: ٧٧٤٨١٤ - برقياً: شروق
تلكس: 93091 SHROK UN

علم المستقبل

على أبواب عصر جديد

د. حازم الببلاوي

دار الشروق

تقديم الكتاب

بقلم: الدكتور زكي نجيب محمود

جاءت في تاريخ الجبرتي عبارة قصيرة - ولكنها مشحونة بالدلالة - قدم الكاتب فيها صورة للمركز العلمي الذي أقامه الفرنسيون في القاهرة، ولم يكن قد مضى على وصول نابليون بحملته على مصر الا فترة وجيزة، وقد بدأ الجبرتي صورته الوصفية بقوله: «أحدثوا على التل المعروف بتل العقارب بالناصرية، أبنية وكرانك وأبراجاً، ووضعوا فيها عدة من آلات الحرب... وأفردوا للمدبرين (العلماء القادمين على معامل التجارب) والفلكيين وأهل المعرفة والعلوم الرياضية، كالهندسة والهيئة والنقوشات والرسومات والمصورين والكتبة والحساب والمنشئين، حارة الناصرية... ... وإذا حضر إليهم بعض المسلمين ممن يريدون الفرجة لا يمنعونه الدخول إلى أعز أماكنهم، ويتلقونه بالبشاشة والضحك... ... ومن أغرب ما رأيته في ذلك المكان أن بعضهم قد أخذ زجاجة من الزجاجات الموضوع فيها بعض المياه المستخرجة، فصب منها شيئاً في كأس، ثم صب عليها شيئاً من زجاجة أخرى، فعلا الماء وصعد منه دخان ملون حتى انقطع وجف ما في الكأس وصار حجرا أصفر... أخذناه بأيدينا ونظرناه، ثم فعل كذلك بمياه أخرى فجمد حجراً أزرق، وبأخرى فجمد حجرا أحمر ياقوتيا، وأخذ مرة شيئاً قليلاً جداً من غبار أبيض ووضعه على السندال وضربه بالمطرقة بلطف، فخرج له صوت هائل كصوت القرابانة، انزعجنا منه فضحكوا منا... وأداروا زجاجة فتولد من حركتها شرر يطير بملاقاة ادنى شيء كثيف، ويظهر له صوت وطقطقة، واذا لمس شخص ولو

خيطا لطيفا متصلا بها، ولمس آخر الزجاجة الدائرة، أو قرب منها بيده الأخرى، ارتج بدنه وارتعد جسمه وطقطقت عظام أكتافه وسواعده في الحال، برجة سريعة، ومن لمس اللامس أو شيئاً من ثيابه متصلاً به، حصل له ذلك ولو كانوا ألفا أو أكثر، ولهم فيه أمور وأحوال وتراكيب غريبة ينتج منها نتائج لا يسعها عقول أمثالنا» (عبد الرحمن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، حوادث سنة ٢١٣ هـ).

قلت انها عبارة قصيرة، ولكنها مشحونة بالدلالة، ومن أوضح دلالتها أنها وان تكن عبارة تصور زيارة قام بها مصري لمركز علمي أقامه الفرنسيون فور وصولهم غزاة لمصر، عندما كان القرن الثامن عشر قد أخذ يغلق أبوابه لتتفتح بعدها أبواب التاسع عشر، الا أنها في أعماقها صورة موجزة مركزة للحظة التقت فيها حضارتين: جديدة وافدة وقديمة راكدة، فكانت أجهزة الحضارة الجديدة الوافدة في أعين ابناء الحضارة القديمة الراكدة - وأي أبناء؟ علية العلية من مثقفيهم، بمقدار ما كانت ثقافة الجبرتي بالقياس إلى ثقافة الجماهير من أبناء الشعب العريض - أقول ان أجهزة الحضارة الجديدة قد بدت لأعين تلك العلية المصطفاة من رجال الفكر في الحضارة العتيقة، وكأنها ألاعيب السحرة، فكلما تفجرت تجربة كيماوية أمامهم بصوت، أخذهم الفزع فضحك الغزاة الفاتحون ضحك من جاء يحمل معه العلم الجديد، ممن كانوا قد عشيت أبصارهم من عتمة الجهالة والركود، ولعل الجملة الأخيرة من النص المختار، فيها ما يلخص الموقف الحضاري عندئذ أكمل تلخيص وأجلاه، اذ يقول الجبرتي - بعد أن أبصر علماء القوم يداعبونه هو وزملاءه ببعض مظاهر الكهرباء - «ولهم فيه أمور وأحوال وتراكيب غريبة ينتج منها نتائج لا يسعها عقول أمثالنا».

كانت تلك هي اللحظة الفريدة في تاريخنا الفكري، التي آذنت

بشوط حضاري جديد نبدأ السير فيه، لنأخذ عن هؤلاء القوم علومهم وآدابهم، ولقد أخذنا نفذ السير ما وسعتنا الهمة، وننقل من علومهم وآدابهم ما أسعفتنا القدرة وأعانتنا الظروف، طوال القرن التاسع عشر ونصف القرن العشرين.

فليس الانتقال من عصر حضاري الى عصر، ألعوبة يلهو بها من أراد أن يلهو وفي أي وقت أراد، لا، ليس هذا الانتقال شربة يجرعها من شاء حيثما شاء وكيفما، بل انه لأقرب إلى جهاد المؤمنين، فيه الصبر وفيه العناء وفيه الإخلاص وفيه التضحيات، ألا ما أسرع ما تضلنا اللغة بألفاظها، فتعطينا اللفظة الواحدة، فيسهل علينا نطقها وتداولها في الحديث، ثم ما هو إلا أن نظن بذلك أن قد فرغت مهمتنا وتحقق الأمل! فهذه كلمة «حضارة»: يقولون لنا «حضارة العصر» فنردد بعدهم القول «حضارة العصر»، ونظل نردد ونردد، بكلام منطوق مرة، ومكتوب مرة، ومذاع على الناس مرات، وعندئذ توشك النفس أن تنجح في خداع نفسها، اذ توشك على الاعتقاد بأنها قد لبست حضارة العصر بالفعل ما دام اللفظ «حضارة العصر» قد دار على الألسنة كل هذا الدوران! لكن هذه اللفظة، أو هاتين اللفظتين، وراءهما ما وراءهما من تفصيلات تعد بألوف الألوف، ان «حضارة العصر» ليست خيطا رفيعا نلفه حول خناصرنا متى شئنا، ثم نزيله متى شئنا، بل هي نسيج نسجت ديباجته من ملايين الخيوط الدقيقة، التي تتشابك فيها اللحمة بالسدى تشابكا يجعل مما يشبه المحال ان نأخذ منها خيطا وندع خيطا على مزاجنا، ولكي تنقل إلى قومك هذه الديباجة بكل خيوطها، يتطلب منك جهادا طويلاً مستميتاً مؤمناً بالهدف والوسيلة معا، وفوق ذلك يتطلب منك أن تعري الأجسام من الأسمال التي تغطيها، لتتلقى ما تنقله إليها من رداء جديد.

أقول ذلك وفي ذهني صورة سريعة للطريق الذي كانت بدايته تلك

اللحظة التي صدم فيها الجبرتي وزملاءه حين وقعت أبصارهم على أفاعيل السحرة الفرنسيين من علماء الكيمياء والفيزياء وغير ذلك، وهو الطريق الذي أخذنا طيلة قرن ونصف قرن نمهده ونعبده ونفتت ما ملأ جوانبه من «الزلط» والحصى، ولم يكن هذا الجهد كله ليفلح قيد أنملة لولا أن هيأ لنا الله خلال تلك الفترة الطويلة رجالاً حملوا الشعلة وأمسكوا بالفئوس، ينيرون المكان بالشعلة ثم يحطمون العوائق بالفئوس، وهم الرجال الذين ما انفكوا ينقلون إلينا ما قد بلغته أوروبا عندئذ من نتاج حضاري جديد.

لم يكن قد بلغ منا اليأس شيئاً مذكورا، برغم مسافة الخلف البعيدة التي كانت ما تزال تفصل بيننا وبين ما أردنا تحقيقه، وفجأة تفجر العالم المتقدم عن حضارة جديدة تكاد تنسخ سابقتها نسخا! وهي حضارة كلها واجهتنا بنتاجها المذهل العجيب، وقفنا مما نراه موقفا لا يختلف كثيراً عن وقفة الجبرتي أمام ما رآه من معالم الحضارة الأوروبية عندئذ، فالنظرة في كلتا الحالتين واحدة، تلخصها جملة الجبرتي: «... نتائج لا يسعها عقول أمثالنا».

ومع ذلك فقد كانت دهشة الجبرتي بداية طريق سرنا فيه طيلة قرن ونصف لا نيأس من الجهاد لننقل شيئاً ولو يسيراً مما فاتنا. فهل يهيىء لنا الله هذه المرة أيضاً من يدفعنا إلى بداية أخرى بطريق جديد نسير فيه إلى ما شاء لنا الله أن نسير؟ ان الأمر ليقتضي بادىء ذي بدء ان يظهر منا رجال يشعلون لنا القبس، ويبصروننا بما ينبغي تحقيقه لو أردنا أن نلحق بعصرنا بأي معنى من معاني اللحوق.

ويقيني أن هذا الكتاب الذي بين يديك، هو من هذا القبيل المرتجى، وإني لأشهد الله بأنني ما وجدت نفسي على مرأى البصر والبصيرة معا، من عوامل الحياة المعاصرة لنا، بكل ما تشابكت فيها من خيوط، بقدر ما وجدتها حين قرأت فصول هذا الكتاب، فقد استطاع مؤلفه

الفاضل المطلع القدير الأستاذ الدكتور حازم الببلاوي أن يضع قارئه في الخضم المتلاطم الذي هو عصرنا، دفعة واحدة، فمن حولك المشهد ناطق صارخ، لا يدع أدنى مجال لريبة المرتاب، بالشروط التي لا مندوحة عن توافرها للأمة اذا أرادت أن تكون بحق أمة تعيش في عصرها هذا، نعم، انني لأجد نفسي بين صفحاته أحياناً وكأنما اليأس قد أمسك بخناقي، حين أشعر أن ما يصف به الكاتب عصرها هذا وما يقتضيه، انما هو شيء أبعد من بلوغ الشمس، فأين لنا هذه التقنيات كلها (التكنولوجيا)، وهذا الوعي كله، وهذه الدقة كلها والتنظيم كله؟ وأين لنا هذا وليس لنا منه الا القليل الأقل؟.

لكني سرعان ما أنقذ نفسي من هوة اليأس ـ وبتأثير الكاتب نفسه ـ فأقول مخاطبا نفسي:

إنهن أسئلة ثلاثة تلقيها على نفسك لتجيب عنها جواباً لا تلتاث فيه عبارة ولا يغمض معنى، وعندئذ ينفتح أمامك طريق السير واضح المعالم محدد الأهداف، فأولها هو السؤال المشهور الذي واجه به هاملت نفسه الحيرانة: ابقاء تريد أم فناء، فإذا كان جوابك: بل بقاء، جاءك السؤال الثاني: أهو بقاء المعزول عن عصره أم المغموس في تياره الدافق؟. وإذا كان الجواب: بل البقاء المعتلي ظهور الموج في تيار الحياة، جاءك السؤال الثالث والأخير: لكن تيار الحياة يا صاحبي فيه المتبوع والتابع، فأيهما تريد؟ ولا أظن الجواب الا أن يكون بأنها حياة المتبوع لا التابع ما أريد، فإذا كان ذلك كذلك ـ وانه لكذلك ـ فليس أمامك الا سبيل واحدة لا ثاني لها ولا ثالث، وهي أن تتمثل عصرك هذا بثقافته وقيمه ومسالكه وأهدافه، بعلومه وتقنياته وقوته وحريته... ومن لي بصورة منه لأحتذيها؟ انك واجد في هذا الكتاب الصغير صورة أكاد لا أعرف لها شبيهاً مما نشرته الأقلام العربية في تصوير عصرنا ودوافعه وثناياه.

ولست أريد أن أذكر لك لمحة مما ورد فيه، لأننا أمة ـ وليعذرني القارىء في هذه الصراحة الجارحة ـ تريد خلاصات الأفكار مقدمة لها على أطباق من فضة، حتى لا تتجشم مؤونة السير في حنايا الصفحات وسطورها، ولكني أريد هنا شيئاً واحداً، هو أن أعبر للأستاذ الدكتور حازم الببلاوي عن أعمق التقدير وأخلصه، أن أتاح لنا مثل هذا السراج المضيء.

زكي نجيب محمود

مقدمة الطبعة الثانية

صدرت مجموعة الدراسات الواردة في هذا الكتاب منذ عشرة سنوات بعنوان «المجتمع التكنولوجي الحديث». واليوم أعيد نشرها تحت عنوان «على ابواب عصر جديد». وبغير تعديل يذكر سوى حذف بعض التفصيلات التي لا تؤثر على سياق الحديث. وفيما عدا هذه التعديلات الطفيفة فإن الاضافة الوحيدة هي فصل جديد عن «النظام الاقتصادي الدولي الجديد ونظام المعلومات الدولي الجديد».

والدراسات الواردة في هذا الكتاب، وباستثناء الفصل الجديد، كتبت بشكل عام في نهاية الستينات وبداية السبعينات (٦٨ ـ ١٩٧٢) ولعلها بهذا الشكل كانت شاهدا على نهاية فترة وبداية مرحلة جديدة. ومع ذلك فإن الكتاب كان عند صدوره ابعد ما يكون عن إدراك ما يفتعل في النظام العالمي حينذاك وما ينبىء به من تطورات قادمة. وهذا على كل حال أمر أهون خطراً مما فعله هيرمان كان Herman Kahn في كتابه «العالم سنة ٢٠٠٠» والذي صدر في ١٩٦٧ حين لم يتعرض فيه بكلمة واحدة عن النفط وأسعاره، كما لم يرد ذكر العرب أو السعودية أصلاً فيه، وبالمثل فإنه عندما أصدر أدلمان M. A. Adelman مؤلفه عن «سوق النفط العالمي» عام ١٩٧٢ انتهى بتحليله الاقتصادي الدقيق إلى أن أسعار النفط ليس أمامها سوى الانخفاض..! ولم تمض سنة على صدور الكتاب حتى كانت ثورة النفط وبداية عصر جديد. وهو ما يشهد على قصور العقل البشري عن متابعة التطور ورصده بدقة. «وهذا من أعظم العبر ودليل استيلاء

النقص على جملة البشر».

وقد عرف العالم بشكل عام ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الستينات فترة من أكثر فترات الاستقرار والازدهار الاقتصادي العالمي. وهو أمر يصدق على الدول المتقدمة والنامية على السواء.

فبعد إعادة تعمير أوروبا واليابان عرفت الدول الصناعية ومنذ منتصف الخمسينات نمواً اقتصادياً مطردا واستقراراً كبيراً في الأسعار. كذلك فإنه مع بداية التحرر الوطني واستقلال معظم دول العالم الثالث تعلقت الآمال على مستقبل الدول الجديدة. وبالفعل نجحت هذه الدول بشكل عام في تحقيق معدلات للنمو الكبير.

وفي مواجهة هذا النجاح والتفاؤل جاء عقد السبعينات بعدد من الأزمات والقلاقل حتى أطلق عليه «عقد الأزمات». فمن أزمة الغذاء إلى أزمة الطاقة إلى أزمة التنمية.. وإذا اقتصرنا على الناحية الاقتصادية وجدنا أن الكساد قد حل محل الانتعاش وأصبح التضخم من جديد هاجسا لكل دول العالم وعادت البطالة لتصبح مشكلة حقيقية في معظم دول العالم. ولم يلبث أن انهار نظام النقد الدولي كما وضع في بريتون وودز ١٩٤٤ وخضعت أسعار الصرف للتقلبات المستمرة في جو من عدم الثقة والاضطراب، وأصبح خلل موازين المدفوعات عبئا ثقيلا على الدول الصناعية وأشبه بكابوس على الدول النامية، ولم يكد يفلت من ذلك سوى الدول النفطية. وحتى هذه الدول أصبحت تواجه عالماً منهكاً بالمديونية. وإذا كان الحديث عن إفلاس الدول غير وارد، فإن الحقيقة التي يعرفها الجميع هي استحالة رد هذه الديون في أي وقت من الأوقات وان السبيل الوحيد هو تدويرها سنة بعد سنة. وفي نفس الوقت تراجع نمو التجارة الدولية، وبدأ الحديث عن تقييد التجارة وأصبحت العودة لاشكال الحماية تمثل خطراً حقيقياً.

وإذا كانت الدراسات الواردة في هذا الكتاب تشكل في بعض جوانبها نوعاً من المعارضة والمنازعة للنظام القائم حينذاك بل والثورة عليه ـ ويظهر ذلك جلياً في بحث «مجتمع الاستهلاك وثورة الطلبة في فرنسا» وبشكل أقل وضوحا في بقية الأبحاث ـ فإن ذلك لا ينبغي أن يخفي حقيقة أخرى، وهي ان هذه المنازعة بل والثورة كانت تنطلق من موقف متفائل. فالرغبة في التغيير سواء كما بدت عند قطاعات محددة من المجتمع الصناعي ـ مثل الشباب ـ أو من المجتمع العالمي ـ مثل ثورات التحرير الوطني ـ قد انطلقت من نظرة متفائلة بالمستقبل. فالمستقبل لا بد وان يكون افضل من الحاضر، ومن ثم فهناك حاجة للتغيير. ولذلك لم يكن غريباً أن يكون المزاج العام السائد مزاج اقرب إلى الثورية أو إلى اليسار. وهو أمر تحقق حتى في أكثر الدول غنى وثراء، فكيندي يشعل خيال الامريكيين لمجتمع جديد والبحث عن «آفاق جديدة»، والديمقراطيون والعناصر الليبرالية بينهم ـ وهم ما يمثلون اليسار الأمريكي ـ قد استولوا على أذهان الجماهير حتى جاء جونسون خليفة كيندي يبشر «بالمجتمع العظيم». والأحزاب الاشتراكية أو العمالية تسيطر على الحكومات الأوروبية ـ ربما باستثناء فرنسا التي ظلت تحت الحكم الديجولي. ودول العالم الثالث خرجت لتطل على العالم في محاولة مثالية لانشاء عالم أفضل، وتحول زعماؤها الى أساطير. فنكروما هو «المنقذ»، والثلاثي نهرو وتيتو وعبد الناصر هم «مبشرو عدم الانحياز» «والاستقلال الوطني»، وماوتسي تونج لا يتوقف عن تفجير الثورات وخيال الشعوب. فبعد ثورة الصين الكبرى واقامة الاشتراكية ها هي الثورة الثقافية والكتاب الأحمر. ومثل جيفارا يداعب خيال الثوريين في أمريكا اللاتينية بجرأته واندفاعه كما يداعب خيال الأوروبيات بقامته وجاذبيته. في كل هذا وفي غيره هناك معارضة وثورة حقا، ولكن الأهم من ذلك هناك تفاؤل واندفاع للمستقبل.

والآن ونحن على عتبة الثمانينات اختلف المزاج العام. «فالنظام والقانون» يمثلان الشعار الجديد، وتخلت الثورية والليبرالية عن مكانها «للمحافظة والاستقرار». فثورات الشباب التي جذبت جموعهم الغفيرة واستقطبت تعاطف الكثيرين من الفئات الأكبر سنا والأكثر تجربة تمخضت عن جماعات صغيرة متطرفة تلقي القنابل وتقتل وتخطف السياسيين ورجال القضاء، في أسلوب أقرب الى الارهاب منه الى الثورة. وفي نفس الوقت بدت سياسات التدخل الحكومي والتوسع في الخدمات الاجتماعية كما لو كانت دعوة الى تفشي البيروقراطية وروح الاتكال. وأصبح الحديث عن «المرض البريطاني» المتمثل في ضعف الحافز على العمل والمثابرة والاعتماد على الحكومة اشبه بمرض يهدد اساس الدول الصناعية.. ولذلك فإن الدول الاسكندنافية التي تعايشت مع الحكومات الاشتراكية من ربع قرن بدأت تميل إلى حكومات المحافظين. فبعد أكثر من ٤٥ سنة من حكم الاشتراكيين في السويد جاءت حكومة المحافظين. وكذلك النرويج، فلأول مرة منذ عام ١٩٢٧ نرى حكومة للمحافظين وحدهم. ولم تقتصر انجلترا على إعادة المحافظين الى الحكم بل ازيح من صفوفهم العناصر الأكثر اعتدالا - مثل هيث - لمصلحة الأكثر تشددا، وأصبحت تاتشر (السيدة الحديدية) أقوى رجل في الحزب. وفي الولايات المتحدة الأمريكية جاء ريجان بأغلبية فاقت توقعات الجميع. ولأول مرة منذ أكثر من ربع قرن يحصل الجمهوريون على أغلبية مجلس الشيوخ وخرج كارتر الذي يدعو إلى «حقوق الانسان» وجاء ريجان «بأمريكا قوية». واذا كان فردمان M. Friedman قد أثار العديد من الاقتصاديين عندما حصل على جائزة نوبل للاقتصاد في ١٩٧٦ لموافقة المحافظة، فإنه قد أصبح في بداية الثمانينات أحد أهم نجوم السياسة والاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية، وأصبح كتابه «حرية الاختيار» أحد أكثر الكتب رواجاً. واذا كان ماركيوز H. Marcuse والتوسير L.

Althusser ـ وهم يقدمون الماركسية في ثوب جديد ـ هم كتاب الستينات الأكثر تفصيلاً لدى الشباب، فإن «الفلاسفة الجدد» Les Nouveaux Philosophes في فرنسا يمثلون التيار اليساري المعاكس الذي تربى على الماركسية ليرفضها من جديد. وقد بدأ عدد من المثقفين من اليسار في نبذ «الستالينية» على أثر تقرير خريشوف للمؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي ١٩٥٦، وها هم «الفلاسفة الجدد» ينبذون «الماركسية» نفسها مع شهادة سولجنستين A. Soljenitsgne. واذا كانت فرنسا قد خرجت على المزاج العام عندما انتخبت في ١٩٨١ رئيساً اشتراكياً وبرلماناً من الاشتراكيين بعد أكثر من عشرين سنة من حكم الديجوليين وأنصارهم، فلا بد أن نتذكر بعض ظروف فرنسا الخاصة. فالتحول إلى الاشتراكية يبدو وأنه يعبر عن رغبة في التغيير ويمثل رفضاً لجيسكار أكثر منه اختياراً لميتران. كذلك فإن الانجاز الاقتصادي الفرنسي وقد كان بصفة عامة أفضل من معظم الدول الأوروبية الأخرى فإنه قد سمح ببعض التهاون. وأخيراً فإن نجاح الاشتراكيين في فرنسا انما كان في نفس الوقت أكبر هزيمة للحزب الشيوعي الفرنسي الذي تحول لأول مرة في السياسة الفرنسية بعد الحرب الى مجرد تابع غير مؤثر في هذه السياسة. ولذلك فإنه لم يكن سراً في الأوساط السياسية الفرنسية أن الكرملين كان يقف وراء جيسكار ديستان. كما لم يكن غريباً أن تتعاصر الاجراءات الاشتراكية في الداخل مع تعزيز لدور فرنسا داخل حلف الأطلنطي والأخذ بمواقف أكثر تشدداً تجاه الاتحاد السوفيتي. فالتحول الاشتراكي الفرنسي قد يكون أكثر يسارية في الداخل، ولكنه قطعاً أكثر محافظة داخل النظام الدولي والمعسكر الغربي.

والعالم الثالث تغير مزاجه ايضاً فلم تختف فقط زعاماته الرومانسية، بل غلبت عليه الواقعية حتى في آماله. فالشكوك حول الصناعات

الكبيرة بدأت تتزايد وخفت الانبهار بالتكنولوجيات الحديثة، وأصبح الحديث أكثر عن التكنولوجيات «الملائمة» أو «الوسيطة»، وأصبح أكثر هموم الحكومات هو توفير مصادر للاقتراض من البنوك والمؤسسات الدولية لمواجهة أعباء فواتير النفط والغذاء بأكثر مما هي لإقامة المشروعات الكبرى. وخفتت دعوة عدم الانحياز وضمت مجموعات غير متجانسة بعضها يميل ـ بقلبه ان لم يكن بلسانه ـ الى الكتلة الغربية والبعض الآخر عضو فعال في المعسكر الاشتراكي. وبعد أن رفعت الصين لواء الاتهام للاتحاد السوفيتي للتنكر للمبادىء الاشتراكية والتقارب مع الرأسمالية اذ بأبوابها مفتوحة للمستثمرين من الأمريكان واليابانيين. والدول النامية الأكثر صوتا وضجيجا ضد الاستعمار الغربي في الستينات نجدها الآن أكثر استقبالا لبعثات صندوق النقد الدولي ورجال البنوك الغربية. وعندما لا تكون الدول النامية مشغولة بالاقتراض من البنوك الدولية فانها تكون غالبا مشغولة في حروب مع جيرانها.

ومع أزمة الطاقة تبين بشكل واضح مدى «حدود الانسان» وعندما صدر كتاب «حدود النمو» في عام ١٩٧٢ لنادي روما كان أشبه بناقوس خطر يذكرنا بمصائب يوحنا اللاهوتي. واذ كان الكتاب قد أثار انتقادات عديدة لتطرفه في نواح وتبسيطه في نواح أخرى، فقد أصاب نبرة التفاؤل السائدة وبين إلى أي حد يعيش العالم على هامش ضيق ومحدود. ومن هنا فقد بدأت التساؤلات عن حدود «النمو» واستمرار نموذج المجتمع الصناعي.

ومع ذلك فلا زال الجزء الأكبر من الانسانية ـ العالم الثالث ـ بعيدا عن كل هذه القضايا يلهو بالتكاثر ويتزايد بشكل أصبح يهدد الحياة ذاتها. فجاوز عدد السكان أربعة بلايين نسمة في ١٩٧٥، ولن ينته هذا القرن حتى يجاوز الستة بلايين. ولعل أشد الأمور قسوة هو أن

تصبح الحياة ذاتها أو الأصح الإفراط فيها هو أكبر ما يهدد الحياة الانسانية على الأرض.

وعندما بدأ الحوار بين الشمال والجنوب في ١٩٧٤ بعد صدمة النفط كان حوار طرشان. فالجنوب وقد انفعل بنجاح بعض ابنائه من منتجي النفط في إعادة توزيع ثروة العالم لمصلحتهم، يريد ان يعمم التجربة. والشمال يريد أن يكسب وقتا لامتصاص صدمة النفط. وتستمر المناقشات والاجتماعات وتبتعد دول الأوبك رويدا رويدا حتى تنضم كأعضاء «منتسبين» في نادي الأغنياء، مع الحرص على إعلان الانتماء مع الفقراء أو مجموعة الـ ٧٧ (والتي تضم ١١٧ دولة). ويتحول حوار الشمال والجنوب الى واحد من الاحتفالات البروتوكولية مع انتفاضات مؤقتة هنا وهناك عند اصدار تقرير ويلي برانت مثلا (١٩٨٠) أو اجتماع كانكون (١٩٨١).

أما علاقات الغرب والشرق والتي بدا ان «الوفاق» قد فتح عهدا جديدا لها ـ بعد ان بلغت قوة الدمار لدى كل من الطرفين مدى يجعل استخدام القوة عبثا لا طائل من ورائه فضلا عن امكانيات الكسب من التعاون الاقتصادي والتكنولوجي ـ أصبحت كما لو كان شيئاً من الماضي. وأصبح الحديث عن الأحلاف والقواعد العسكرية وبناء القوة هو أحاديث الساعة في كافة الدول.

وفي ضوء ما تقدم لعله كان الأجدى اعادة «كتابة» وليس «نشر» هذه الدراسات. وهو أمر وارد على كل حال. ولكنني وجدت مع ذلك أن إعادة النشر لا تخلو من فائدة. فالدراسات الواردة في هذا المؤلف تتناول علاقات وخصائص أكثر استقرارا وعمقا من كل هذه التغيرات. فالدراسة الأولى وهي المتعلقة بالتنظيم السياسي في المجتمع التكنولوجي الحديث تعرض لأهم خصائص المجتمع الصناعي. وهي

أمور كانت صحيحة منذ أكثر من ربع قرن ولا زالت كذلك الآن. وبالمثل فإن ثورة الشباب في فرنسا في ١٩٦٨ وان كانت تعكس ظاهرة القلق ودخول الشباب في الحياة السياسية لأسباب خاصة في فرنسا في ذلك الوقت، فإن الظاهرة تأخذ أشكالاً أخرى الآن لأسباب خاصة أخرى. ولكن تظل الحقيقة وهي أن التطورات الاقتصادية والاجتماعية قد جعلت قطاع الشباب قطاعا أكثر تأثيرا وانفعالا بالأحداث، ولم يعد بالتالي من الجائز تجاهله. وأخيراً فإن دراسة الاوتوميشن والاقتصاد تعرض لواحدة من أهم تطورات العصر وهي بداية الدخول الى مرحلة جديدة من الثورة الصناعية. ولذلك فإذا كان من الهام دائمًا التنبه للتطورات التي جدت على الساحة، فإنه لا يقل أهمية ادراك عنصر الاستمرار في العلاقات الانسانية.

وإذا كان الكتاب في طبعته الأولى قد تنبه إلى ضرورة اضافة خاتمة عن بعض الانطباعات عن العالم الثالث في مواجهة ثورة التكنولوجيا، فقد كان يشوبه بعض القصور في إبراز خطورة قضية التنمية والتخلف على العالم المعاصر. ومن هنا فقد شعرت بالحاجة إلى اضافة فصل جديد يتناول مكان دول العالم الثالث من المجتمع المعاصر. وهذا ما استتبع التعرض لما عرف أخيراً بموضوع «النظام الاقتصادي الدولي الجديد» وقد وجدت أن الدعوة لانشاء هذا النظام الجديد ستظل صرخة دون تطلع الى دور تقوم فيه الدولة النامية بشكل أكثر ايجابية من مجرد الرغبة في اللحاق بمن سبقها. ولذلك فقد حاولت الربط بين الثورة الصناعية الجديدة ـ ثورة المعلومات ـ وتطلع العالم الثالث إلى مستقبل أفضل في دراسة تربط بين تطلع هذه الدول لازالة غبن وقع عليها لأسباب تاريخية معينة، وبين قدرتها على الاسهام الجاد في خلق مجتمع جديد. وتناولت ذلك في فصل جديد عن «النظام الاقتصادي الدولي الجديد ونظام المعلومات الدولي الجديد».

وإذ أعيد وضع هذه الطبعة الجديدة بين يدي القارىء فأملي أن تحقق بعض ما قصدت إليه.

والله ولي التوفيق..

الكويت ـ نوفمبر ١٩٨١

حازم الببلاوي

مقـدمـة الطبعـة الأولى

هذا الكتاب الذي أقدمه اليوم لم يكن نتيجة تخطيط مسبق. فهو في الواقع عبارة عن مجموعة من الأبحاث كتبتها في مناسبات وفي تواريخ مختلفة، ويجمعها كلها أنها ترتبط بشكل عام بموضوع واحد وهو «مظاهر المجتمع الحديث وتأثير الثورة التكنولوجية عليه». وقد رأيت - بتشجيع من بعض الأصدقاء - أن أجمع هذه الأبحاث في مؤلف واحد مما قد يزيد الفائدة منه، خاصة وأنها قد نشرت في أماكن متفرقة وأغلبها غير متاح الآن.

وقد كانت تراودني فكرة اعداد كتاب في هذا الموضوع، وبحيث أعيد صياغة الأفكار التي أوردتها سابقا في شكل أكثر اتساقا. ولكن ادراكاً مني بما تحمله الحياة عندنا من مشاغل يومية وما يفرض على أستاذ الجامعة من الكتابة لطلبته، خشيت أن يؤدي الانتظار إلى قبر الفكرة تماماً. ولذلك فقد اقتنعت - مؤقتاً - بتجميع هذه الأبحاث في هذا المجلد.

وقد كتبت الأبحاث الثلاثة التي يتضمنها هذا الكتاب في ظروف مختلفة، وهذا ما يوضح إلى حد بعيد ما يشوب الكتاب من قصور أعتذر عنه مقدماً.

فالدراسة الأولى من حيث تاريخ الصدور «مجتمع الاستهلاك على ضوء أحداث مايو ١٩٦٨ في فرنسا» - قد كتب في شكل أشبه بالمذكرات الخاصة وحيث دفعني إليها الرغبة في تسجيل الأحداث التي عشتها بالصدفة لثورة الطلبة في فرنسا في مايو ١٩٦٨. فقد سافرت في

تلك السنة الى باريس بدعوة من Ecole Pratique des Hautes Etudes في السوربون لإلقاء بعض المحاضرات عن اقتصاديات الشرق الأوسط لطلبة صديقي الأستاذ P. Marthelot. وقد وصلت إلى فرنسا في النصف الثاني من أبريل، والتقيت لقاء واحداً مع مجموعة طلبة الأستاذ مارتيلو، لكي أكتشف بأني وصلت في لحظة من أخطر لحظات الانفجار الطلابي في باريس. وبعدها بيوم واحد، على ما أذكر، قام اضراب عام للطلبة يعد من أشد الإضرابات خطورة. وهكذا تتابعت أحداث مايو في فرنسا في تلك السنة، وبات واضحاً أن الهدف الذي حضرت من أجله قد أصبح غير ذي موضوع. وفي نفس الوقت ظهر لي جلياً أن حركة الإضطراب في فرنسا في ذلك الوقت لم تكن حركة عادية. وأنها على العكس ـ تمثل نوعاً من الثورة الجديدة. وأثارتني التجربة، وخالجني شعور بأني أعيش أياماً تاريخية. ولذلك فقد رأيت أن أحاول أن أسجل انطباعاتي عن هذه الفترة، فقمت بذلك في شهر أغسطس من نفس السنة. وأثناء كتابة هذه المذكرات ورد على خاطري أن أنشرها على الرأي العام في مصر. ولذلك فإنني لم أحاول في هذه المقالة أن أشير إلى أية مراجع، وغلب عليها أسلوب السرد في شكل انطباعات. وبعد عودتي إلى مصر نشرتها كملحق للأهرام الاقتصادي ظهر في ١٥ أكتوبر ١٩٦٨.

أما البحث الثاني ـ من حيث تاريخ الصدور ـ فقد أعددته للعدد الأول من مجلة (عالم الفكر) التي تصدر في الكويت، وكان العنوان المقترح علي هو «التنظيم السياسي في المجتمع التكنولوجي الحديث». وقد قمت بإعداد البحث المطلوب. ونظراً لأنني بحسب التكوين اقتصادي، فقد غلبت الجوانب الاقتصادية بحيث تقلصت الجوانب السياسية إلى حد بعيد. وإزاء هذا التطور غير المتوازن للدراسة فقد أضفت إلى عنوان المقالة تحديداً بأنها «وجهة نظر اقتصادي!».

والبحث الثالث أعد أيضاً لنفس المجلة (عالم الفكر) بعنوان «الاوتوميشن والاقتصاد»، وكان العنوان المقترح على «الآثار الاقتصادية للأوتوميشن»، ولكني اكتشفت أن الدراسة تطورت معي إلى التعرض أيضاً لآثار الثورة العلمية التي صاحبت الأوتوميشن على علم الاقتصاد ذاته، ففضلت العنوان المتقدم.

وإزاء كل ما تقدم يتضح ما قد يبدو من أوجه انتقاد للكتاب. فالأبحاث التي يتضمنها لم تكتب دائمًا لنفس الجمهور. فعلى حين أن بحثي «التنظيم السياسي في المجتمع التكنولوجي الحديث» و«الأوتوميشن والاقتصاد» قد كتبا ـ بوجه عام ـ للقارىء المتخصص مما استتبع ضرورة الاشارة للمراجع، فإن دراسة «مجتمع الاستهلاك» تبدو خلواً من أية إشارة للمراجع.

كذلك فإنه بالنظر إلى أن فكرة اعداد كتاب متكامل لم تكن واردة، فإن القارىء سيجد بالضرورة بعضاً من التكرار. وبالمثل فإن امتداد هذه الدراسات عبر فترة من الزمن ـ وإن كانت ليست طويلة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٢ ـ يؤدي بالضرورة إلى الرغبة في التعديل. ولكن نفس الاعتبارات التي دعتني إلى إصدار الكتاب في شكله الحالي دون إنتظار لإعداد مؤلف جديد هي نفسها التي أقنعتني بجدوى إبقاء الدراسات على شكلها دون أدنى تعديل.

وقد رأيت فقط أن أعيد ترتيب هذه الدراسات دون التفات إلى تواريخ صدورها. فوضعت أولاً «التنظيم السياسي للمجتمع التكنولوجي الحديث» لأنه يتناول خصائص هذا المجتمع. ثم وضعت بعد ذلك «مجتمع الاستهلاك» لأنه يتناول جانباً محدداً من هذا المجتمع الجديد، وهو بعض الآثار الاجتماعية والنفسية للأوضاع الجديدة، كما أنه يتعرض لتسجيل أحداث محددة بالذات وهي ثورة

الطلبة في فرنسا في مايو ١٩٦٨. وبعد ذلك وضعت «الأوتوميشن والاقتصاد» لأنه يتناول مظهراً جديداً من مظاهر الثورة التكنولوجية الحديثة في علوم السبرناطيقا وفي التحكم الذاتي. وأخيراً رأيت أن أضيف في «خاتمة» بعض الانطباعات عن العالم الثالث في مواجهة ثورة التكنولوجيا.

والواقع أنه ينبغي أن أضيف شيئاً هاماً ـ ما دمت قد أوردت قصة الكاتب في هذا التصدير ـ وذلك أنني شعرت بسعادة غامرة حين وجدت تشجيعاً من أستاذي الدكتور زكي نجيب محمود عندما قرأ «مجتمع الاستهلاك» لدى تعرفي عليه لأول مرة وكان ذلك في الكويت في سنة ١٩٦٩، ثم وجدت منه نفس التشجيع عندما نشرت مقالات مجلة «عالم الفكر». وذلك كله أكد عزمي على إصدار الكتاب، فكان أن تفضل الأستاذ الدكتور زكي نجيب محمود بأن قدم له. وهو شرف أعتز به.

وأخيراً فإني أود أن أشكر «الأهرام الاقتصادي»، ومجلة «عالم الفكر» لسماحهما بإعادة نشر الدراسات المتقدمة.

حازم الببلاوي

زيزينا ـ رمل الاسكندرية

ابريل ١٩٧٢

محتويات الكتاب

التنظيم السياسي
في المجتمع التكنولوجي الحديث*

وجهة نظر اقتصادي

تمهيد

إن موضوع التنظيم السياسي في المجتمع التكنولوجي الحديث موضوع واسع ومتشعب الأطراف، ولا يمكن الإحاطة به في مقال واحد أو من جانب متخصص في فرع واحد. ولذلك فإن حديثنا فيه هو بالضرورة حديث قاصر، والأمر يستدعي مساهمات أخرى من جانب متخصصين في فروع أخرى. وهذا المقال ليس في حقيقته سوى مقدمة ودعوة لمزيد من التأمل في هذا الموضوع الحيوي.

كثر الحديث هذه الأيام عن «المجتمع التكنولوجي الحديث» أو عن «المجتمع الصناعي الحديث» أو عن «مجتمع الاستهلاك»[1] وكلها عبارات تستخدم الآن للدلالة على الإحساس العام بأننا بدأنا ندخل مرحلة جديدة تمتاز عن سابقتها في كثير أو قليل، وتحتاج في جميع الأحوال إلى مزيد من التأمل والمعرفة.

وقبل أن نبدأ في محاولة التعريف بهذا المجتمع الجديد وخصائصه، فإننا ننبه إلى أمر هام وهو أن التاريخ مستمر لا انقطاع فيه، وأننا نستطيع أن نجد

(*) نشرت هذه الدراسة في مجلة «عالم الفكر»، المجلد الأول، العدد الأول، ابريل - يوليو ١٩٧٠.

(١) أنظر على سبيل المثال:

J. Kenneth Galbraith, *The New Industrial State*, Hamish Hamilton, London 1967;
R. Arron, *Dix - Huit Leçons sur la Société Industrielle*, Paris, Idée, 1961.

وانظر أيضاً، حازم الببلاوي، مجتمع الاستهلاك، على ضوء أحداث مايو ١٩٦٨ في فرنسا، القاهرة، ملحق الأهرام الاقتصادي - اكتوبر سنة ١٩٦٨ (المقالة الثانية في هذا المجلد).

بذور هذا «المجتمع الحديث» منذ وقت طويل. كذلك فإن ما نتصور أنه «المجتمع الحديث» لا زال يحمل آثاراً وبقايا كثيرة من مخلفات الماضي وبدرجات متفاوتة. ولذلك فإذا تحدثنا عن خصائص هذا «المجتمع الحديث» فيجب ألا ننسى أنه لا توجد صورة نقية لهذا المجتمع وأن «الواقع» هو عبارة عن خليط من عناصر كثيرة بعضها متنافر وبعضها متناسق. ولذلك فإن ما سنتكلم عنه هو في الواقع عبارة عن طراز نظري Type وصورة نقية من «الواقع»، أو عبارة عن نموذج أو تصور Concept لهذا المجتمع، رغم أنه لا يوجد في الواقع بهذا النقاء. فالمجتمع المعاصر هو خليط من خصائص هذا المجتمع الجديد، ومن آثار وبقايا صور المجتمعات السابقة، ولا تخفى أهمية هذه الآثار والبقايا في التأثير على سلوك الأفراد والجماعات، ولو كانت تعبيرا عن أوضاع هي في سبيل الإنتهاء. وهذا الأسلوب في تحليل خصائص المجتمع الحديث، رغم ما يتضمنه من تهذيب أو تشويه للواقع، وهو الأسلوب الوحيد الذي يسمح لنا بإدراك خصائص هذا «المجتمع الحديث» والنتائج التي يمكن ترتيبها عليه. وقد كان هذا الأسلوب ناجحاً في جميع المحاولات التي بذلت لمعرفة تطور الجماعات وخصائصها وقد اتبعه Max Weber، كما أن تجريد ماركس لا يخرج عن هذا الأسلوب.

ونشير أولاً إلى أن تسمية هذا «المجتمع الحديث» بالمجتمع «التكنولوجي» إنما هي اشارة إلى الأهمية الكبرى التي تحتلها التكنولوجيا الحديثة وتطورها وأثر ذلك على طبيعة وخصائص الحديث. وإذا كان تاريخ الانسان هو في الواقع تاريخ تطور أدوات الانسان، أو هو تاريخ التكنولوجيا بالمعنى الواسع[1]، فإن التكنولوجيا الحديثة قد أخذت طابعاً جديداً تميز بوجه خاص في سرعة التطور وخطورته واعتماده على العلم والمعرفة والبحث وليس على مجرد التجريب والخبرة.

---

(١) انظر على سبيل المثال تاريخ العالم «الطبعة الفرنسية» Cf U.N.E.S.C.O.
Histoire Universelle de l'Humanité, Vol. I, Prehistoire, Paris, Robert Laffont, 1968.

وهذا المجتمع الحديث يمثل في الواقع مرحلة جديدة من مراحل الثورة الصناعية. فالسائد هو أن الثورة الصناعية بدأت في انجلترا وفي غرب أوروبا في النصف الأخير من القرن الثامن عشر. ولعل الحقيقة أن هذه ليست الثورة الصناعية الأولى، ولكنها الثورة الثانية. فالثورة الصناعية الأولى تمت في القرن السادس عشر في انجلترا وفي أجزاء كثيرة من أوروبا، وقد أخذت صورة الثورة الزراعية في انجلترا بالقضاء على الحقول المفتوحة Open Fieds، وظهور طبقة الكادحين، وقيام صناعات كثيرة في جنوب ألمانيا وفرنسا وفي انجلترا. وهذه الثورة الصناعية الأولى هي التي مهدت للثورة الصناعية الثانية في القرن الثامن عشر وعصر اكتشاف البخار[1]. ولعل مجتمع اليوم الحديث يمثل الثورة الصناعية الثالثة! وهكذا نستطيع أن نلمح أن المجتمع التكنولوجي الحديث انما هو مرحلة من تطور بدأ منذ وقت طويل وان لم تظهر خصائصه على نحو واضح الا في أيامنا وفي أجزاء بسيطة من المعمورة في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وبدرجة أقل في أوروبا.

والتطور الذي لحق التكنولوجيا الحديثة من الخطورة والأهمية، بحيث اننا نستطيع القول بأن طبيعة المجتمع الذي نعيش فيه، والقيم التي تسيطر على سلوكنا، والحاجات التي نسعى لإشباعها.. الخ قد تأثرت بشكل مباشر بهذه الثورة التكنولوجية الحديثة، ونود أن نشير إلى أن الماركسية قد فتحت طريقاً خصباً لدراسة تطور المجتمعات بربط هذا التطور بالتطور الذي لحق أدوات الإنتاج، ولكن الماركسية ذاتها قد عاقت دون الوصول إلى نهاية هذا المنطق، وكانت من أسباب تأخر الاهتمام بخصائص المجتمع التكنولوجي الحديث ـ وذلك لأنها ركزت بوجه خاص على نظام الملكية، بتأكيدها أن تطور أدوات الإنتاج يؤدي إلى تطور مقابل في شكل الملكية: ملكية خاصة أو ملكية عامة. ولكن هذا ليس إلا جانباً فقط من آثار تطور التكنولوجيا. وهناك آثار أخرى على الإدارة الاقتصادية بصفة عامة قد لا ترتبط بالملكية

(1) Nef, *la civilisation industrielle*, Paris, Armant Colin, 1954.

القانونية. ومن هنا وقفت الماركسية عند حد التمييز بين الدول الرأسمالية والدول الإشتراكية. وسوف نرى أن تطور التكنولوجيا قد أدى إلى ظهور نوع من التماثل إن لم يكن من التشابه بين الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية التي قطعت أشواطاً كبيرة في مجال التقدم التكنولوجي. وهكذا فإننا نعتقد أن دراسة خصائص المجتمع التكنولوجي الحديث تجاوز فكرة الملكية القانونية.

ونود الآن أن نتعرض لأهم خصائص المجتمع الصناعي الحديث أو التكنولوجي الحديث. ونلاحظ أن بعض هذه الخصائص ليست حديثة، بل إننا نعرفها منذ مدة ـ على الأقل منذ الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر ـ والجديد في الواقع هو في مدى تأكيد هذه الخصائص من ناحية وفي توافرها مجتمعة وليست منفردة من ناحية أخرى.

الحساب الاقتصادي:

لعل أهم ما يميز المجتمع الصناعي عن المجتمعات السابقة هو التغير المستمر، التغير في وسائل الانتاج وما يترتب على ذلك من تغير مستمر في الأذواق وفي الكفاءة الفنية لعناصر الإنتاج.. الخ. فالمجتمعات السابقة كان يسودها نوع من الثبات والإستقرار النسبي بحيث أن العادة والروتين كانا ينظمان كل شؤون الإنتاج والتوزيع. الزراعة والرعي والصيد تكاد تخضع لناموس الطبيعة من حيث الدورة الزراعية ومواسم الصيد بحيث تكاد تكون مجموعة من العادات الثابتة الموروثة للقيام بهذه النشاطات. وتتأكد هذه العادات وتنتقل من جيل إلى آخر دون تغير يذكر، ويكاد يحكم الفرد في مثل هذه الظروف مجموعة من ردود الفعل المشروطة. فلا حاجة هناك إلى التفكير المستمر لمواجهة أحداث جديدة، وانما لكل حدث طريقة مواجهته، وهي طريقة أثبتت كفاءتها خلال أجيال متعاقبة. وفي مثل هذه الظروف لا تقوم أية حاجة إلى الحساب الاقتصادي والتخطيط والتنبؤ. فالعادات والتقاليد كفيلة بذلك. وليس الحال كذلك في المجتمع الصناعي.

ان تاريخ الثورة الصناعية كما هو معروف مرتبط بنشأة الرأسمالية ولا يمكن التأريخ لأحدهما دون الآخر. وقد قامت الرأسمالية الأولى ـ المعروفة باسم الرأسمالية التجارية ـ على أنقاض النظام الإقطاعي وظهور أوجه جديدة من النشاطات في مقدمتها التجارة ثم الصناعة. وقد ارتبط ذلك بعالم جديد تسوده المخاطر وعدم الاستقرار. وعرف المنظم Entrepreneur ـ وهو عماد النظام الاقتصادي في ذلك الوقت ـ بأنه الشخص الذي يتحمل المخاطر ويقبلها في سبيل الإنتاج، وبذلك دخل عنصر التنبؤ والحساب كعنصر أساسي في الحياة الاقتصادية. وظهرت الاقتصادية كمحاولة لبيان أفضل الطرق للاختيار بين الامكانيات المتاحة، Problem of Choice، وظهرت فكرة الرشادة الاقتصادية Economic Rationality. ومن ذلك كله نجد أن الحساب والتفضيل بين مختلف الإمكانيات المتاحة أصبح أمراً ضرورياً. فعلمتنا النظرية الاقتصادية سلوك المستهلك الرشيد وكيف يحاول أن يستخدم دخله المحدود للحصول على أكبر قدر ممكن من الإشباع ـ باختيار السلع التي تحقق له ذلك، وتحديد الكميات المناسبة من كل منها. كذلك على المستهلك أن يختار بين الاستهلاك الحالي وبين الاستهلاك المستقبل (الادخار) مراعيا في ذلك ـ قدر الإمكان ـ تحقيق أكبر قدر من الإشباع. ونفس الأمر نجده عند المنتج، وربما بشكل أوضح، فنظرية المشروع تبين لنا كيف يستطيع المنتج أن يتخذ قراراته المتعلقة بالإنتاج لتحقيق أكبر قدر ممكن من الربح، أو أقل خسارة. هناك اختيار المنتج لوسيلة الإنتاج المناسبة، اذ أن انتاج السلعة مع تقدم الفن التكنولوجي قد أصبح ممكناً بعدة وسائل. ثم عليه أن يختار الكمية المناسبة التي يمكن أن ينتجها. وهو أيضاً يتخذ قرارات متعلقة بالمستقبل فيما يتعلق بالاستثمارات والاختيار بين وجوه الاستثمارات الممكنة. وفي كل ذلك نجد أن الحساب الاقتصادي قد أصبح جزءاً من حياة المجتمع، ولم تعد العادة والتقاليد كافيين للإستمرار في الإنتاج، بل ربما أصبح الخروج على هذه العادات هو ما يكفل التقدم المستمر. ومن هنا نستطيع أن نفهم كيف أن كثيرين من الاقتصاديين يعرفون

المنظم ودوره في الحياة الاقتصادية بأنه ذلك الفرد القادر على التجديد والإبتكار Innovation[1] في مجال الإنتاج والفن الإنتاجي.

وسوف نرى أن هذا الحساب الاقتصادي قد اتسع نطاقه حيث يكاد يشمل الاقتصاد في مجموعه في شكل سياسات اقتصادية اجمالية تتدخل بها الدول لتحقيق أهدافها الاقتصادية، وفي شكل خطط اقتصادية تضعها بوجه خاص المجتمعات الصناعية الاشتراكية. وسوف نشير إلى أن هناك نوعاً من التقارب في هذا الحساب الاقتصادي الإجمالي.

الثورة الصناعية نشأت كما سبق أن رأينا مع الرأسمالية التجارية، وتطورت مع الرأسمالية الصناعية حتى أوائل القرن العشرين. ومنذ ثورة ١٩١٧ الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي ونحن نعاصرْ اتجاهاً جديداً للمجتمع الصناعي في الدول الإشتراكية، ولذلك يمكن القول بأن للحساب الاقتصادي للمجتمعات الصناعية الآن صورتين: الصورة الرأسمالية والصورة الإشتراكية. وليس الغرض مما سنعرضه الآن هو إهمال الفروق بين النظامين، ولكن التركيز بوجه خاص على أوجه الشبه المتعلقة بطبيعة المجتمع الصناعي وبخاصة فيما يتعلق هنا بالحساب الاقتصادي.

كانت النظرية السائدة ـ وربما كذلك الواقع في القرن التاسع عشر ـ تعتبر المنافسة الكاملة هي الصورة الطبيعية للمجتمع الصناعي. وقد علمتنا جميع كتب مبادىء الاقتصاد أن المنافسة الكاملة تتميز بعدة خصائص تجعل من كل فرد (مستهلكا كان أم منتجا) ذرة في محيط، غير قادر على التأثير في الأثمان السائدة في السوق ومن ثم في قرارات غيره من الأفراد. ويحدث التأثير نتيجة لمجموع أفعال هؤلاء الأفراد مجتمعين. ولذلك فإن ادارة الاقتصاد القومي تتم وفقاً لما يمكن أن يسمى «باللامركزية الاقتصادية» حيث لا توجد سلطة أو فرد قادر على التأثير وحده على الأوضاع الاقتصادية. فالمنافسة الكاملة كما

---

(١) F.J. Schumpeter, *The Theory of Economic Development*, Harvard University Press, 1949.

تعرض في كتب مبادىء الاقتصاد تفترض وجود عدد كبير من المستهلكين وعدد كبير من المنتجين وبحيث آن كل مستهلك أو منتج على حدة ليس له أي وزن على السوق في مجموعه. فإذا قرر المستهلك أو المنتج زيادة أو إنقاص استهلاكه أو انتاجه فإن السوق لن تشعر بهذا الأثر، وينتج التأثير فقط من مجموع أفعال المستهلكين والمنتجين. ولذلك وصف بعض الاقتصاديين(١) حاله الاقتصاد في هذه الصورة بأنها تتضمن ذرية atomicité للاقتصاد، بمعنى أنه يتكون من ذرات صغيرة. ويضيف الاقتصاديون عادة بعض الشروط الفنية التي تتضمن توافر المنافسة الكاملة وعدم استطاعة أي فرد منفرد التأثير على السوق، مثل توافر العلم بأحوال السوق، والتجانس التام للسلعة وعدم وجود عقبات أمام الصناعة ـ وهي شروط الغرض منها الحيلولة دون تمكن أي فرد من التأثير على الاقتصاد.

وفي مثل هذه الظروف فإن الإدارة الاقتصادية للموارد تتم نتيجة لمجموع قرارات الأفراد كما سبق أن أشرنا وبذلك تعتبر مظهراً من مظاهر اللامركزية الاقتصادية. فالمستهلك مزودا بمعرفة عن حاجاته الشخصية وترتيب أفضلياته ودخله، ينزل إلى السوق ويطلب كميات مختلفة من السلع إذا سادت أثمان مختلفة لها. ومن مجموع طلبات المستهلكين الفردية يتحدد الطلب الكلي. وبالمثل فإن كل منتج مزودا بمعرفة عن إمكانياته الفنية وبرغبته في الحصول على أقصى ربح ممكن ينزل إلى السوق ويعرض كميات مختلفة من السلعة إذا سادت أثمان مختلفة لها. ومن مجموع عرض المنتجين يتكون العرض الكلي. ويسود الثمن في السوق الذي يسوى بين هذا العرض الكلي والطلب الكلي. وهكذا نرى أن إدارة الموارد الاقتصادية وتوزيعها قد تمت دون تدخل إرادة مركزية واعية، وإنما نتيجة لمجموع الإرادات الفردية. وقد رأى آدم سميث أن هذا الوضع يحقق المصلحة العامة نتيجة سعي الأفراد

---

(١) انظر على سبيل المثال:

J. Marchal, *Cours d'Economie Politique*, Librairie de Medicis, 2ème édition, Paris 1957.

لتحقيق مصالحهم الفردية الخاصة وكأن هناك يداً خفية Invisible Hand تحقق هذا التوافق.

وقد كان من الطبيعي في مثل هذه الظروف أن تكون السياسة الاقتصادية المثلى للحكومات هي الإمتناع بقدر الإمكان عن التدخل في الحياة الاقتصادية وترك هذه الأمور للأفراد طالما أن الصالح الخاص قادر على تحقيق المصلحة العامة بأحسن الطرق. ولكن هذه الأوضاع لم تستمر طويلاً ذلك أن تطوراً هاماً قد لحق المجتمعات الصناعية، بحيث أصبحت السياسة الاقتصادية للدولة ضرورة لا يمكن التجاوز عنها لتمكين هذه المجتمعات من استمرار نموها دون عقبات شديدة. وبذلك امتد مجال الحساب الاقتصادي من الوحدات الاقتصادية المنفردة إلى حساب إجمالي يتضمن الاقتصاد القومي في مجموعه، وبحيث تتخذ السياسات الملائمة لتوقعات المستقبل بالنسبة للاقتصاد القومي في مجموعه. وبطبيعة الأحوال فإن هذه الصورة من التدخل الاقتصادي الشامل في الحياة الاقتصادية تجد أكمل تطبيق لها في الدول الاشتراكية، حيث تضع الدولة خطة عامة للاقتصاد القومي. ولكننا سوف نشير إلى أن تطوراً مقابلاً، وإن كان بدرجة أقل طبعا، قد لحق الدول الصناعية الرأسمالية حيث أصبح التدخل ضرورياً، وحيث لم تعد سياسة الحرية الاقتصادية مقبولة على إطلاقها.

إن المنافسة الكاملة كما صورتها النظرية الاقتصادية لم تخرج عن حيز هذه النظرية وقاعات البحث في القرن العشرين، أما الواقع فقد عرف صوراً أخرى للأسواق بعيدة عن هذا الوضع. ولذلك فإن نتائج هذه النظرية في ضرورة الاعتماد على الحرية الاقتصادية لم تعد صالحة تماما. وسوف نتعرض فيما بعد لتطور هذه الأسواق. على أن ما يعنينا الآن هو أن سياسة عدم التدخل قد قبرت تماماً مع الثلث الأول لهذا القرن. فالأزمة العالمية الشهيرة في الثلاثينات قد أثبتت عقم السياسات

الاقتصادية القائمة على الاعتماد على الأفراد وحدهم دون تدخل الدولة. وجاءت أفكار كينز[1] في ذلك الوقت لتبين أن الأثمان والنفقات تتمتع بشيء كبير من الجمود، ولذلك فإنه لا يمكن الاعتماد على تغيراتها وحدها لإعادة التوازن. وقد نشأت في ذلك الوقت حالة من البطالة الضخمة بشكل لم يسبق له مثيل، ولم تنجح أية سياسات للأجور للقضاء عليها. وأوضح كينز أن الأمر متعلق في الواقع بعدم كفاية الطلب الفعلي في الاقتصاد، مما أدى إلى انخفاض الدخل القومي وتحقيق توازن للاقتصاد عند مستوى منخفض من العمالة، مما أدى إلى ظهور هذه البطالة. ولذلك فإن تدخل السلطات العامة بالقيام بسياسات اتفاقية، الغرض منها زيادة القوة الشرائية والطلب الفعلي هو الإجراء الوحيد القادر على زيادة الدخل القومي إلى مستوى يسمح بامتصاص هذه البطالة. وبالفعل فإن الدول التي استطاعت أن تخفف من حدة البطالة في ذلك الوقت هي الدول التي اتبعت عمداً أو بالصدفة سياسة انفاق تدخلية، الغرض منها زيادة القوة الشرائية في يد الأفراد. وقد حدث ذلك في ألمانيا النازية مع سياسة التسليح والإنفاق لشاخت، كما حدث أمر مشابه في الولايات المتحدة الأمريكية مع سياسة الإنعاش الاقتصادي للرئيس روزفلت.

ومنذ كتابات كينز قبل الحرب العالمية الثانية اتضح أن المجتمع الصناعي قد وصل إلى مرحلة تستدعي التدخل المستمر من الدولة في الحياة الاقتصادية بغرض تحقيق الإستقرار الاقتصادي والقضاء على البطالة. وقد ذهب بعض الاقتصاديين[2] إلى القول بأن هناك ركودا طويل المدى لا يمكن التخلص منه دون سياسة اقتصادية تدخلية

(١) J.M. Keynes. *The General Theory of Employment Interest and Money*, Macmillan, London 1936.

(٢) A. Hansen, *Monetary Theory and Fiscal Policy*, McGraw - Hill, 1949.

مستمرة لحماية الطلب الفعلي عند المستوى المطلوب.

وبعد الحرب العالمية الثانية استكملت أفكار كينز من ناحيتين. فمن ناحية ظهرت مشاكل التضخم وارتفاع الأسعار، ولم يعد تدخل الدولة لازما فقط لتوفير طلب فعلي كاف عند ظهور البطالة، وانما ظهرت مشاكل زيادة هذا الطلب الفعلي، وضرورة العمل على ضغطه عند ظهور التضخم. وبذلك وجب تدخل الدولة لتحقيق الإستقرار الاقتصادي دون بطالة ودون تضخم مبالغ فيه.

كذلك ظهرت أهمية السياسة الاقتصادية في المدة المتوسطة والطويلة، وليس فقط في المدة القصيرة. فلم تعد السياسة الاقتصادية للدولة تقتصر على تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المدة القصيرة وإنما ظهرت مشاكل النمو الاقتصادي في المدة المتوسطة والطويلة. وقد ارتبط ذلك في أول الأمر بمشاكل إعادة دول أوروبا، ثم أصبح جزءاً من السياسات الاقتصادية العمل على توفير قدر معقول من النمو الاقتصادي. وأصبح من المعتاد بعد ذلك أن نرى خططا اقتصادية في فرنسا وهولندة وانجلترا وغيرها من الدول الصناعية المتقدمة.

وفي نفس الوقت الذي ظهرت فيه الحاجة إلى ضرورة التدخل الاقتصادي في المجتمعات الصناعية المتقدمة وضرورة وضع سياسات اقتصادية اجمالية، نجد أن الدول الصناعية التي تتبع الأسلوب الاشتراكي وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي قد تبنت منذ ١٩٢٩ الخطط الخمسية للاقتصاد القومي. وهذه الخطط تتضمن تحديدا للأهداف التي ينبغي للاقتصاد الوصول إليها وبيان الوسائل الكفيلة بتحقيقها، وغني عن البيان أن الخطة تعتبر الصورة الأساسية لتطبيق الحساب الاقتصادي الإجمالي على نطاق الدولة.

وبطبيعة الحال ليس من السهل القول بأن التخطيط الاشتراكي[1]

(١) انظر احمد جامع، الاقتصاد الاشتراكي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٩.

والسياسات الاقتصادية الإجمالية للدول الرأسمالية نتيجة لأفكار كينز ومن بعده ـ ليس من السهل القول بأنها متشابهان فأوجه الخلاف كثيرة ومتنوعة. ولكن ما أردنا أن نوجه النظر إليه هنا هو أن الحساب الاقتصادي قد اتسع نطاقه في المجتمعات الصناعية، ولم يعد قاصرا على الفرد، وإنما جاوز ذلك إلى الحساب الإجمالي للاقتصاد في مجموعه، وإن كانت درجة التدخل ومداه تختلف بسبب طبيعة النظام الإجمالي القائم. وبالرغم من الفروق الضخمة بين النطاقين الرأسمالي والإشتراكي، فإننا نلمح الآن اتجاهاً لتخفيف هذه الفروق، كما سيتضح عندما نتعرض للعلاقة بين التخطيط والسوق من المجتمعات الصناعية.

أهمية المشروع الصناعي الكبير:

نشأ المشروع الصناعي كوحدة للإنتاج مع نشأة النظام الرأسمالي وتطور معه. والواقع أن نشأة هذا المشروع لم تظهر فجأة وإنما نتيجة لتطور طويل من الصناعات المنزلية إلى الصناعات اليدوية، حتى أخذ شكله الحالي. وقد أحدث هذا التطور في وحدة الإنتاج الأساسية آثاراً بعيدة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة. فمن ناحية انفصل العمل عن الأسرة، مما كان له أبعد الآثار في طبيعة العلاقات الاجتماعية. كما أدى تركيز عدد هائل من العمال في مكان واحد وفي ظروف متشابهة إلى نشوء الوعي الطبقي بين العمال، كما كان له آثار أيضاً على ظروف الحياة في المدن الصناعية المكتظة بالسكان وغير ذلك كثير.

على أن المشروع الصناعي لم يعد مظهراً من مظاهر النظام الرأسمالي وحده، بل جاوز ذلك ليصبح وحدة الإنتاج الرئيسية في ظل المجتمعات الصناعية الحديثة. فالدول التي أخذت بالنظام الاشتراكي ـ

وهي تضع نصب أعينها تحقيق أكبر معدل للنمو الاقتصادي على ما سنرى ـ قد وجهت أكبر الاهتمام إلى الصناعة وبوجه خاص الصناعات الثقيلة ـ حتى كاد البعض يتصور أن أسلوب النمو الاشتراكي يختلف عن أسلوب النمو الرأسمالي في الاهتمام الزائد بالصناعات الثقيلة. (وأيا ما كان الأمر فإن الخلاف بين تحقيق التنمية عن طريق الصناعات الثقيلة أو عن طريق الصناعات الخفيفة لم تعد الآن مشكلة مذهبية بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي). والصناعات الثقيلة تحتاج أكثر من غيرها إلى تراكم رأس المال وإلى التقدم الإنتاجي. ولذلك فإن أهمية المشروعات الصناعية الكبرى لم تقل في النظام الإشتراكي عنها في النظام الرأسمالي.

ونريد أن نلقي نظرة على طبيعة هذه المشروعات الصناعية والتطور الذي لحقها وأثر ذلك على تحديد خصائص المجتمع التكنولوجي الحديث أيا كان نظامه الاقتصادي.

هناك أولاً ظاهرة أساسية وهي اتجاه المشروعات الصناعية نحو التركز. وقد تنبأ ماركس في القرن الماضي بأن طبيعة النظام الرأسمالي تؤدي بالضرورة إلى تركز المشروعات الصناعية في عدد قليل من الاحتكارات الكبرى، وقد رأى في ذلك ما يساعد على زيادة التناقضات في هذا النظام. إذ أنه يؤدي إلى زيادة عدد الطبقة العاملة وإلى القضاء على أصحاب الحرف والمشروعات الصغيرة مما سيقوي التناقض الطبقي. كما رأى أنه من ناحية أخرى فإن هذا التركز سيؤدي إلى انخفاض معدل الأرباح ومن ثم اتجاه النظام الرأسمالي إلى مرحلة من الركود.

وقد صحت نبوءة ماركس فيما يتعلق باتجاه النظام الرأسمالي إلى التركز، ولكن بقية الآثار لم تتحقق، أو على الأقل لم تتحقق على النحو الذي ذكره ماركس. كما لوحظ أن الاتجاه نحو التركز في

المشروعات الصناعية الكبرى ليس ظاهرة خاصة بالنظام الرأسمالي وحده، وإنما هو ظاهرة عامة في كافة المجتمعات الصناعية المتقدمة، سواء أكانت اشتراكية أم رأسمالية. والواقع أن التنبؤ بأن النظام الرأسمالي سوف يتجه بالضرورة إلى حالة من الركود Stationary State ينخفض فيها معدل الأرباح بحيث لا تقوم أية استثمارات جديدة ولا يتحقق أي نوع من التقدم الاقتصادي ـ الواقع أن هذا النوع من التفكير لم يبتدعه ماركس كلية، وإنما كان قاسما مشتركا بين جميع الاقتصاديين الانجليز في القرن التاسع عشر، مما أدى إلى تسميتهم بالمدرسة التشاؤمية. فهؤلاء جميعا كانوا يعتقدون في صحة آراء مالتس في السكان، وخاصة قوله بأن عدد السكان يزيد بنسبة أكبر من زيادة الموارد الزراعية. وقد كان هؤلاء الاقتصاديون ـ وبوجه خاص ريكاردو الذي أثر في جميع أجيال الاقتصاديين اللاحقين ـ ضحية المبالغة في خطورة ظاهرة تناقص الغلة في الزراعة. فالمجتمع الرأسمالي عندهم سيستمر في النمو مع زيادة تراكم رأس المال، ولكن هذا التراكم لن يستمر إلى النهاية نظرا لأن ظاهرة تناقص الغلة من شأنها أن تؤدي إلى انخفاض معدل الأرباح باستمرار، وبذلك نصل إلى مرحلة الركود التي ينعدم فيها تراكم رأس المال لانخفاض الأرباح وحيث يحصل الأفراد على أجور تكفي لحد الكفاف. وقد أخذ ماركس هذه الصورة مع تعديل في أسباب الركود كنتيجة لتركز المشروعات وارتباطها بما يسمى بزيادة الكثافة العضوية لرأس المال الثابت. فعند ماركس ينقسم رأس المال الى متغير وثابت. ورأس المال المتغير يقابل، بوجه عام، ما يخصص لأجور العمال وهو وحده القادر على خلق فائض القيمة. ورأس المال الثابت هو ما يقابل، بصفة عامة، ما يخصص للمواد الأولية والآلات وغير ذلك (وهذا التعريف يقابل تعريف رأس المال الثابت والمتداول في الاصطلاح الحديث). ويرى ماركس أن هناك اتجاها عاماً نحو زيادة نسبة رأس المال الثابت إلى رأس المال المتغير.

ونظرا لأن فائض القيمة ينتج عن رأس المال المتغير وحده فإن معدل الأرباح سيتجه بالضرورة إلى الانخفاض مما سيؤدي إلى حالة الركود المتقدمة.

والحقيقة أن النبوءات المتشائمة بالنسبة إلى تركز المشروعات الصناعية قد أهملت علاقة هذا التركز بزيادة الكفاءة الانتاجية، وما يستدعيه الفن الانتاجي الحديث من ضرورة تركز المشروعات في عدد محدود من المشروعات الكبرى. فتركز المشروعات ليس سببه الوحيد طبيعة النظام الرأسمالي، وإنما هو ضرورة فنية يقتضيها الإنتاج في المجتمع التكنولوجي الحديث وتتطلبها خصائص هذه التكنولوجيا الحديثة.

وأهم ما يميز التكنولوجيا الحديثة هو حاجتها إلى مشروعات كبيرة نسبياً وأحياناً كبيرة جداً، وذلك حتى يمكن استنفاذ جميع المزايا الفنية. وقد تحدث الاقتصاديون منذ زمن بعيد عما أسموه بمزايا الإنتاج الكبير Economies of Scale أو مزايا الحجم الكبير. فزيادة حجم المشروعات تؤدي إلى زيادة في الإنتاج أكبر من الزيادة النسبية في عناصر الإنتاج المستخدمة، فمضاعفة حجم المشروع يؤدي إلى زيادة في الإنتاج أكبر من الضعف. والسبب في ذلك هو أن المشروع الكبير يستطيع الإفادة من مزايا لا تقبل بذاتها الانقسام، ومن ثم يحرم منها المشروع الصغير. وهذه المزايا عديدة، مزايا في الإدارة، مزايا في الفن الانتاجي باستخدام نوع من الآلات أو من الطاقة الذي لا يقبل التجزئة، مزايا في الحصول على أنواع من العمل الماهر، امكانيات أكبر في درسه حاجات السوق.. الخ. وقد أطالت كتب مبادىء الاقتصاد في تعداد هذه المزايا وأنواعها. على أنه يبدو أن العامل الحاسم في العصر الحديث بالنسبة للمشروعات الصناعية الكبرى هو «الأبحاث» وهذه الأبحاث تتطلب في العصر الحديث امكانيات مالية ضخمة لا يمكن أن

تتوافر للمشروعات الصغيرة. ولذلك يكاد يكون التقدم التكنولوجي الضخم محدودا بالصناعات التي يتركز فيها الانتاج. ولكي تتضح هذه الصورة بشكل أكبر فسوف نشير إلى المقصود بعدم القابلية للانقسام والتجزئة وأثر ذلك على مزايا الانتاج الكبير، ثم نرى مدى إمكان تجزئة الأبحاث حتى تفيد منها المشروعات الصغيرة.

حققت العلوم الطبيعية تقدما هائلاً لادخال فكرة المتناهي في الصغر infinitesimal وما ترتب عليها من دراسة معدل التغير الذي يلحق أحد المتغيرات نتيجة لتغيير متناه في الصغر لمتغير آخر. وقد أدت هذه الأفكار بليبنز ونيوتن في القرن السابع عشر إلى اكتشاف قواعد التحليل الرياضي (التفاضل والتكامل) وما ترتب على ذلك من نتائج هامة في جميع العلوم الطبيعية التي لا تزال تجني ثمارها حتى الآن في مجال التطبيق. وهذه الفكرة تفترض القابلية للانقسام والتجزئة بما يسمح بأخذ تغيير صغير جدا (متناه في الصغر حتى يقترب من الصفر).

هذه الفكرة نفسها عرفها الاقتصاد متأخراً قرنين من الزمان عندما قام ثلاثة من الاقتصاديين منفردين وفي أماكن مختلفة، بتقديم أساس التحليل الحدي Marginal analysis (كارل منجر في النمسا، ليون فالراس في سويسرا، ستانلي جيفونز في انجلترا) حوالي ١٨٧٠. وتقوم هذه النظرية الحدية على دراسة ماذا يحدث في أحد المتغيرات اذا حدث تغيير طفيف جداً في أحد المتغيرات الأخرى (يكاد يقترب من الصفر). ومن الواضح أن صلة القرابة قوية بين هذا التحليل الحدي في الاقتصاد والتحليل الرياضي في العلوم الطبيعية. وقد قدم هذا التحليل الحدي نتائج باهرة في الاقتصاد إلى جانب أنه ساعد على أناقة عرض النظريات الاقتصادية. ولكن هذا التحليل الحدي يفترض أيضاً القابلية للتجزئة وللانقسام، أو بعبارة أكثر فنية يفترض أن دوال الاقتصاد دوال مستمرة Continuous Functions. والحقيقة أن الاقتصاد يعرف

كثيرا من الحالات التي لا يصدق فيها ذلك، وحيث يكون الأصل انقطاع وعدم اتصال هذا الدوال Discontinuity. ولبيان فكرة الاستمرار والانقطاع في مجال الفن الانتاجي. وهو الذي يهمنا هنا ـ بأمثلة توضح هذه التفرقة نشير إلى أن النظرية الحدية في الاقتصاد تفترض أن دوال الفن الانتاجي Production Functions مستمرة. ومعنى ذلك أنه إذا كان هناك فن انتاجي معين لانتاج سلعة معينة وأن هذا الفن الانتاجي يستخدم نسبة معينة من العمل من نوع معين ومن رأس مال من نوع معين، فإنه يمكن دائمًا افتراض حدوث تغييرات متناهية في الصغر في كل من هذا العمل ومن الرأسمال. ومعنى ذلك أن هذا العمل وهذا الرأسمال قابل للانقسام والتجزئة إلى أي درجة نريد. وعلى ذلك فإذا كان هناك مصنع صغير جداً فإنه يستطيع أن يفيد من هذا الفن الانتاجي بحصوله على قدر صغير جداً من هذا العمل وقدر صغير من هذا الرأسمال، ولا خطورة لأننا نفترض القابلية للانقسام.

أما القول بأن دوال الانتاج غير مستمرة، فمعنى ذلك أنه إذا كان هناك فن انتاجي معين لانتاج سلعة معينة، وان هذا الفن الانتاجي يستخدم نسبة معينة من العمل من نوع معين ومن رأس المال من نوع معين، فإنه لا يمكن افتراض تجزئة هذا العمل أو هذا الرأسمال كما نريد، وإنما هناك حدود لإمكان إحداث هذه التجزئة. فقد تكون الآلة التي تتضمن نوعاً معيناً من الكفاءة الإنتاجية بحجم معين لا يمكن تجزئتها بالحصول على نفس النوع من الآلة بحجم أصغر، ولعل من أبرز الأمثلة على عدم امكان التجزئة: الطاقة الذرية. فمن المعروف أن الطاقة الذرية تولد طاقة كبيرة جدا، وحيثما نكون بحاجة إلى هذه الطاقة الضخمة فإنها تكون أرخص من غيرها من أنواع الطاقة الأخرى. ولكن هذه الطاقة الذرية لا تنتج إلا بأحجام ضخمة بحيث

لا يمكن استخدامها إلا في مشروعات ضخمة جدا. فهي لا تقبل التجزئة. فهذه الطاقة قد تكون أرخص من البترول بالنسبة لمشروعات ضخمة جدا مثل إزالة بعض الجبال وتمهيد الأرض أو انشاء سفينة تدور حول الأرض عدة مرات، ولكن لن يأتي اليوم - على الأقل في حدود المعقول - الذي تستخدم فيه هذه الطاقة لاشعال قداحة السجائر. والسبب في ذلك هو أن الطاقة الذرية غير قابلة للتجزئة في جميع الأحوال.

وهكذا نرى أن عدم القابلية للتجزئة والانقسام هو السبب في مزايا الانتاج الكبير الذي يتمكن من الإفادة من عناصر لا تقبل بطبيعتها التجزئة ومن ثم تحرم منها المشروعات الصغيرة.

وقد سبق أن أشرنا إلى أن العناصر التي لا تقبل التجزئة والانقسام كثيرة، ولكن لعل أهمها في العصر الحديث هو في مجال البحث. وهذا السبب هو ما يفسر تفوق المشروعات الكبرى على المشروعات الصغيرة. وهو أيضاً يفسر إلى حد بعيد المزايا التي تحققها الدول الكبرى بالنسبة للدول الصغيرة بالنظر إلى تمتعها بمزايا الانتاج الكبير في مجال الأبحاث.

لعل أهم ما يميز البحث العلمي في العصر الحديث، على ما سنشير إليه، أن التقدم العلمي لم يعد نتيجة عمل فرد عبقري بقدر ما هو نتيجة لعمل مجموعة كبيرة من الباحثين في فروع مختلفة ومتكاملة، وبحيث يتوافر لها امكانيات مالية ومعملية ضخمة تمكنهم من اجراء البحوث والتجارب. وهكذا نجد أن البحث هو من أهم المجالات التي تظهر فيها مزايا الانتاج الكبير. فحيثما تتوافر الامكانيات المالية والمعملية يمكن دائمًا تحقيق نتائج أفضل.

والمشروعات الكبرى في العصر الحديث لم تعد مجرد وحدات

للإنتاج، ولكنها أيضاً وحدات للبحث العلمي. وتركز الصناعة يساعد إلى حد بعيد على زيادة الإمكانيات المخصصة للبحث في الصناعة. ولذلك نجد أن البحث العلمي لا يقتصر في الدول الصناعية المتقدمة على الجامعات بل تشارك فيه أيضاً الصناعات الكبرى بنصيب كبير. وهذا الأمر واضح بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. كذلك تقدم الصناعات الكبرى المنح المالية والعقود إلى الجامعات للقيام بأبحاث مشتركة، كما قد تقوم بعض هذه الصناعات برعاية مراكز الأبحاث وبعض الجامعات كما حدث أخيراً بالنسبة للجامعات الإقليمية الحديثة في انجلترا. وعلى ذلك فإن المشروعات الكبرى تحقق مزايا ضخمة لا تعرفها المشروعات الصغيرة في مقدمتها الأبحاث.

وهكذا نستطيع أن نفهم لماذا حققت معظم الدول الصناعية الكبرى معدلات كبيرة من النمو في ظل الصناعات المركزة، في حين أن النظرية الاقتصادية كانت تدعي أن المنافسة الكاملة وحدها هي الكفيلة بتحقيق التقدم الاقتصادي، وأن أي مظهر من مظاهر الاحتكار (التركز يأخذ غالبا شكل المنافسة الاحتكارية بين عدد قليل من المشروعات) من شأنه الاضرار بالكفاءة الاقتصادية. ولعل السبب في هذا الموقف من النظرية الاقتصادية «التقليدية» هو أنها كانت تفترض دائمًا القابلية المطلقة للانقسام لجميع العناصر، وأن المنافسة من شأنها تحقيق الانتاج عند أقل تكلفة (التكلفة الحدية تتساوى مع[1] التكلفة المتوسطة وتعادل الثمن). وهذه النظرية تهمل نتائج التقدم الفني المتحقق عن طريق الأبحاث والإفادة من مزايا الإنتاج الكبير الناجم عن تركز المشروعات الصناعية[2].

---

(١) انظر في ذلك كتب مبادىء الاقتصاد على سبيل المثال، احمد أبو اسماعيل، أصول الاقتصاد، دار النهضة العربية، ١٩٦٦.

(٢) K. Galbraith, *American Capitalism*, Boston, Houghton, 1956.

وتركز المشروعات الصناعية ليس ظاهرة قاصرة على الدول الرأسمالية، بل هو ظاهرة فنية نجدها أيضاً في الدول الاشتراكية الصناعية المتقدمة. لأن ظاهرة عدم الانقسام والتجزئة بالنسبة لكثير من عناصر الانتاج إنما هي من الأمور الفنية والتي ترتبط بطبيعة التقدم التكنولوجي بصرف النظر عن شكل الملكية القانونية لعناصر الانتاج. وإذا كان من الممكن في الدول الاشتراكية تركيز الأبحاث في مؤسسات ومعاهد قومية بحيث تؤدي خدماتها للمشروعات الكبيرة والصغيرة على السواء إلا أنه من الواضح أن المشروعات الكبرى ستكون أقدر على الإفادة من هذه الأبحاث لتنوع مشاكلها ولوجود عناصر عالية الكفاءة في إدارتها تمكنها من توجيه الأبحاث لصالحها وذلك بعكس المشروعات الصغيرة التي ليس لديها المشاكل ولا القدرة الفنية اللازمة للإفادة من هذه الأبحاث وللتأثير على توجيهها.

كذلك فإن جميع أسباب مزايا الانتاج الكبير الأخرى الراجعة إلى عدم انقسام العناصر الأخرى كالفن الانتاجي الحديث، وبعض أنواع الطاقة والإدارة المالية، ودراسة الأسواق.. الخ. تتوافر بصرف النظر عن النظام الاقتصادي، رأسماليا كان أو اشتراكياً.

على أنه ينبغي أن يلاحظ أن التقدم الفني والذي أدى إلى تركز الصناعات لم يكن متماثلا في جميع الصناعات من ناحية، وأن التركز في الصناعات الأساسية قد اصطحب بمزيد من الارتباط والتبعية بين قطاعات الاقتصاد من ناحية أخرى. وقد ترتب على ذلك أن نشأ نوع من الارتباط والتبعية بين قطاعات الإنتاج، وقد تطورت فكرة الارتباط بين قطاعات الإنتاج في النظرية الاقتصادية.

فقد بدأ منذ نهاية القرن التاسع عشر الاتجاه نحو النظر إلى الاقتصاد القومي باعتباره كلاً مترابطاً لا يمكن فصل أجزائه ودراستها دراسة منفصلة، فكل جزء يتوقف على ما يتم في الأجزاء الأخرى.

وقد ظهر ذلك بوجه خاص في أعمال فالراس في نظريته في التوازن الشامل General equilibruim[1] وبمقتضى هذه النظرية في التوازن فإن تحديد التوازن في سوق سلعة معينة لا يتوقف على ظروف هذه السوق وحدها، وانما يتوقف أيضاً على أثمان جميع السلع الأخرى، ومن ثم فإنه لا يمكن تحديد ثمن التوازن في كل سوق منفصلة كما تتجه نظرية التوازن الجزئي Partial equilibrium. وبعبارة أخرى إذا كان التوازن يتحقق عندما يسود الثمن الذي يسوى بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من السلعة، وإذا كانت الكمية المطلوبة بدورها تتوقف على الثمن (أي أنها دالة الثمن) وبالمثل تتوقف الكمية المعروضة على الثمن (أي أنها دالة للثمن)، فإن التجديد الذي أتى به فالراس هو أنه ذكر أن دالة الطلب على السلعة لا تتوقف على ثمن هذه السلعة فقط وإنما أيضاً على أثمان السلع الأخرى. وبذلك لا نكون بصدد دالتين للعرض والطلب ومتغير واحد هو الثمن للسلعة محل الدراسة، وإنما يكون هناك عدد كبير من المتغيرات بعدد أثمان السلع الأخرى. ومعنى ذلك أننا نكون بصدد نظام كامل للتوازن ينبغي حله مرة واحدة بإيجاد حل آني لنظام من المعادلات الآنية Simultaneous equations لطلب وعرض جميع السلع، وكل منها تتوقف على متغيرات عديدة هي أثمان السلع الأخرى. ويمكن حل هذا النظام دفعة واحدة لأننا نكون بصدد عدد من المعادلات مساو للمتغيرات. وأهمية هذا النوع من التفكير هو أنه بين الترابط بين أجزاء الاقتصاد.

ويستند هذا الترابط في الاقتصاد إلى الترابط في الطلب وفي العرض. فمن ناحية يرتبط الطلب على سلعة معينة ليس فقط بثمنها وإنما بأثمان السلع الأخرى المنافسة والمكملة لها. وبالمثل فإن عرض السلعة لا يتوقف على ثمنها فقط وإنما على أثمان عناصر الإنتاج

(۱) *Eléments d'Economie Politique Pure*, 9ème édition, Paris, 1958.

الأخرى وبحسب درجة الإحلال بين هذه العناصر.

وقد ظلت فكرة الترابط في أجزاء الاقتصاد أو تحليل التوازن الشامل مسألة نظرية هامة بين المفكرين، ولكنها لم تلق العناية الكافية من حيث أثرها على فهم التطور الواقعي وعلى السياسة الاقتصادية حتى أخرج الاقتصادي الأمريكي - الروسي الأصل ليونتيف دراسته عن جداول المنتج - المستخدم للولايات المتحدة الأمريكية[1]. وتعتمد دراسة المنتج - المستخدم input — output على الترابط بين أجزاء الاقتصاد كما تظهر في الترابط الفني للإنتاج. فالإنتاج في كل صناعة يعتمد على استخدام مواد أولية ونصف مصنوعة منتجة في صناعات أخرى، وهكذا تقوم سلسلة من العلاقات المتداخلة بين الصناعات المختلفة قبل ظهور الناتج النهائي في سوق الاستهلاك والاستثمار والصادرات. وهذا الترابط أو التداخل بين الصناعات المختلفة هو الذي يجعل كل صناعة حلقة في سلسلة طويلة من العمليات الإنتاجية ومن ثم فإنه لا يمكن دراسة توازن صناعة واحدة مستقلة عن شروط التوازن في الاقتصاد الكلي. ومن الواضح أن هذا المظهر من مظاهر الترابط هو تطبيق مباشر لأفكار فالراس في الترابط من ناحية العرض.

وقد أظهرت دراسات المنتج - المستخدم فائدة هامة لمعرفة سلوك الاقتصاد في الدول المقدمة. فقد كان الغرض من دراسة ليونتيف ابراز أهمية الطلب غير المباشر الناتج عن الترابط الصناعي إلى جانب الطلب المباشر الناجم عن السوق النهائية (الاستهلاك، والاستثمار والصادرات) وظهر أنه في كثير من الأحوال يكون هذا الطلب غير المباشر من الأهمية بمكان بحيث أن اتخاذ قرارات دون مراعاته بشكل صريح يؤدي إلى ظهور اختناقات في الاقتصاد.

(1) W. Leontief, *The Structure of American Economy, 1919 - 1939*, Oxford University Press, New York, 1951.

وتظهر أهمية هذا الترابط المتزايد بين قطاعات الاقتصاد في الدول المتقدمة في ضرورة التنسيق والرقابة على نشاط مختلف القطاعات فلا يمكن تركها دون رقابة، لما يترتب على سلوكها من آثار بعيدة على مختلف أجزاء الاقتصاد الأخرى. ولعل هذا هو السبب الأساسي في الأزمة التي وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٦٢ بين الرئيس كنيدي وبين صناعات الصلب بصدد سياسة الأخيرة حول الأثمان. فبالنظر إلى الترابط الاقتصادي الهام وإلى الآثار غير المباشرة، فإن رفع أسعار الصلب لن يقتصر على هذه الصناعة وحدها وإنما سوف يؤثر على جميع قطاعات الاقتصاد خلال التأثير في الطلب غير المباشر بين الصناعات المختلفة. ويظهر ذلك بوجه خاص إذا أخذنا في الاعتبار المظهر الثاني للترابط الاقتصادي بين الصناعات وهو عدم التماثل Assymetry وظهور صناعات مسيطرة بحسب وضعها الفني في سوق الإنتاج.

الواقع أنه رغم أن التطور قد أدى إلى مزيد من الترابط والإندماج بين الصناعات المختلفة بحيث أصبحت كل صناعة تعتمد في إنتاجها على عدد متزايد من إنتاج الصناعات الأخرى - بالرغم من ذلك فإن التطور بين الصناعات لم يكن متماثلا. بل إن هناك صناعات تتخذ مركزاً أساسياً في هيكل الإنتاج بحيث تكاد تعتمد عليها الصناعات الأخرى بشكل أكثر من غيرها. وهذه الصناعات تحتل في الواقع مكانة هامة لأنها تتمتع إلى حد كبير بسلطة التأثير في الصناعات الأخرى بالنظر إلى هذا التطور الفني. ولعل مثال صناعة الصلب المتقدم يعبر عن هذا الوضع.

وعلى ذلك فإن الترابط الاقتصادي الناتج من التداخل الصناعي ليس ترابطاً متماثلاً بين متساويين، وإنما هو ترابط يتضمن وجود

علاقات سيطرة من بعض القطاعات على القطاعات الأخرى[1] (ويظهر ذلك رياضياً في أن مصفوفة الطلب الوسيط وإن كانت ليست خيالية إلا أنه يمكن جعلها مصفوفة منحرفة traingylarized بمعنى جعلها Similar لمصفوفة توجد معظم القيم فوقه المنحرف الرئيسي Diagonal وتكون خيالية تحته أي بحيث توجد أصفار تحت هذا المنحرف).

ويترتب على هذا التطور أن الترابط الاقتصادي وإن أدى إلى مزيد من الاندماج بين قرارات الوحدة الاقتصادية، إلا أنه أظهر في نفس الوقت وجود وحدات استراتيجية تؤثر قراراتها بشكل أخطر في الاقتصاد القومي في مجموعه. ولذلك فإن القرارات التي تتخذها هذه الوحدات لا تتعلق في الواقع بها وحدها وإنما تتعلق بالاقتصاد القومي. فقرارات شركة مثل شركة جنرال موتورز لا تتعلق بسياسة أسعار منتجاتها فقط وإنما تؤثر في حجم الإنتاج القومي في مجموعه وفي توزيع الدخول وفي مستوى الأسعار العامة. وقد أثر ذلك الوضع على هيكل الاقتصاد، فلم نعد في ظل الصورة التقليدية للسوق وإن ظلت الملكية فردية وإنما الأمر تعلق في الواقع باتخاذ قرارات على مستوى الاقتصاد القومي.

أهمية طبقة الفنيين:

رأينا أن أهم ما يميز «المجتمع الصناعي الحديث» هو التقدم الفني الكبير في وسائل الإنتاج. فالتقدم الاقتصادي الذي تحققه الدول الصناعية الكبرى لا يرجع إلى تراكم رؤوس الأموال بقدر ما يرجع إلى التقدم الفني ووضع وسائل جديدة للإنتاج ذات كفاءة أكبر واكتشاف مصادر جديدة للطاقة.

وقد جرت العادة بين الاقتصاديين على اعتبار أن النمو Growth دالة

(1) F. Perrou, *l'Economie du XXème Siècle*, P.U.F., Paris, 1961, p. 27.

لتراكم رأس المال (الاستثما). ونجد هذه العادة لدى الاقتصاديين منذ التقليديين: آدم سميث ريكاردو، كما نجدها عند ماركس. وبالمثل فإن الاقتصاديين المحدثين (ما بعد كينز Post Keynesians) قد وضعوا نماذج للنمو الاقتصادي تجعل هذا النمو دالة بشكل ما للاستثمار ومن أشهر هذه النماذج ما يعرف بنموذج هارود دومار ـ Harrod - Domar[1] نسبة إلى الاقتصاديين المشهورين. وفي هذا النموذج نجد أن معدل النمو الاقتصادي يتوقف على نسبة الاستثمار من الدخل القومي ـ ويرتبطان بما يعرف بمعامل رأس المال أو نسبة الناتج إلى رأس المال أو نسبة الناتج إلى رأس المال المعروف باسم Capital / output ratio. وقد أثر هذا النموذج في الفكر الاقتصادي عامة، حتى أن الدول النامية وهي بصدد وضع برامج التنمية الاقتصادية قد استعارت هذا الأسلوب لتحديد حاجتها من رأس المال اللازم لتحقيق درجة معينة من معدل التنمية.

ورغم الأهمية الضخمة التي يمثلها تراكم رأس المال في أحداث النمو، فإن هناك عاملاً ربما يكون له السبق في الوقت الحاضر في هذا الصدد. هذا العامل هو التقدم الفني. فأثر التقدم الفني على النمو قد أصبح من الأهمية بحيث لا يمكن إهداره. ولذلك فإننا نجد أن كثيراً من الاقتصاديين المحدثين يوجهون عناية خاصة إلى أهمية التقدم الفني في إحداث النمو. فإن ما يهم ليس رأس المال المادي فقط وإنما رأس المال الإنساني المتمثل في العمل الأكثر مهارة، وبصفة خاصة في الاختراعات والوسائل الجديدة المستخدمة في الإنتاج[2].

---

(١) E.D. Domar, Capital Expansion Rate of Growth and Employment, *Econometrica*, (April 1946); R. Harrod, *Towards a Dynamic Economics*, Macmillan, 1948.

(٢) يرى بعض الاقتصاديين انه لا يمكن فصل تراكم رأس المال المادي عن التقدم الفني، فالاستثمارات لا تتضمن فقط الاضافة إلى الآلات القائمة بآلات جديدة من نفس النوع، وإنما تتضمن الاستثمارات الجديد عادة آلات مختلفة أكثر كفاءة وتتضمن آخر ما وصل إليه التقدم التكنولوجي. ولذلك فإنه لا يمكن فصل رأس المال عن التقدم الفني، =

وهذه الأهمية الكبرى للتقدم الفني وللرأسمال الإنساني في أحداث النمو كان لها أكبر الأثر على العلاقات الاجتماعية مما أدى إلى ظهور أهمية الفنيين والمديرين كطبقة اجتماعية بدأت تحتل مكانة هامة في الاقتصاد القومي، وإلى زيادة أهمية الجامعات ومراكز الأبحاث وما تباشره من تأثير في هذا الاقتصاد.

إن التقدم الفني كعنصر من عناصر النمو الاقتصادي يتميز في الوقت الحاضر عن الاختراعات التي تمت في الماضي والتي كان من شأنها زيادة الإنتاج وتحسين نوعه. فالتقدم الفني في الوقت الحاضر لم يعد نتيجة عمل فرد عبقري أو نتيجة للصدفة بحيث أن التقدم في نوع معين يتم بقفزات غير منتظمة إنما أصبح التقدم الفني جزءاً منظمًا من أجزاء العملية الانتاجية، ومرحلة مندمجة تماماً في مراحل الإنتاج. وقد أصبحت الاكتشافات نتيجة لعمل منظم ودقيق بحيث يمكن تخطيطه مقدما. فعنصر الفرد العبقري قد اختفى أو كاد ـ ولا نكاد نسمع الآن ـ عن اسم عالم تنسب إليه نتائج التقدم الفني المذهلة التي نراها كل يوم. فأسماء واط وماركوني وبل أسماء نعرف أنها كانت وراء الآلة البخارية واللاسلكي والتلفون. وهذه الأسماء هي جزء من الثقافة العامة. ولكن من يعرف الأسماء وراء اختراعات كان لها أكبر الأثر في حياتنا اليومية، ومن منا يعرف من وراء التلفزيون، من وراء الترانزستور رغم أن هذا الاختراع الأخير في ذاته ثورة صناعية، من وراء القمر الصناعي، سبوتنيك، ومن وراء برامج أبوللو، وغيرها كثير.

* فتراكم رأس المال ينطوي في الواقع على تطبيق فن انتاجي أكثر تقدماً. انظر في ذلك على وجه الخصوص:

N. Kaldar, A Model of Economic Growth, *Economic Journal*, December, 1957.

إن البحث وما يترتب عايه من اختراعات هي من عمل عدد هائل من الباحثين المجهولين. إن الاختراع قد أصبح بطبيعته عمل «مجموعة» Team من الباحثين من تخصصات مختلفة. وهو عمل منظم بحيث أنه يمكن مقدما معرفة النتائج التي يمكن الوصول إليها في فترة معينة إذا خصصت لها الاعتمادات اللازمة. ولعل أبرز الأمثلة على ذلك ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦٢ حين كانت متخلفة في أبحاث الفضاء عن الاتحاد السوفياتي فأعلن رئيسها في ذلك الوقت (كنيدي) عن برنامج للحاق بالاتحاد السوفياتي في ميدان الفضاء والهبوط على القمر في سنة ١٩٧٠. ولم يكن غريبا على العالمين بطبيعة البحث في العصر الحديث أن يعلموا بنبأ وصول «أبوللو» إلى القمر ١٩٦٩، أي في نفس الموعد المحدد (في الواقع قبله!).

وإذا كان التقدم الفني في العصر الحديث قد أصبح جزءاً عضوياً في الإنتاج ولم يعد عملاً عفوياً نتيجة للصدفة والحظ، فإن وراءه جيش كبير من الفنيين والباحثين الذين يقومون بالوصول إلى حلول جديدة للمشاكل، ويقومون بإجراء التجارب.. الخ. هذا الجيش من الفنيين قد أصبح عضوا أساسياً في الإنتاج لا يمكن لدولة حديثة أن تستغني عنه مما أدى إلى زيادة أهميتهم. وهذه الأبحاث والتجارب تتميز بأمرين، فهي من ناحية قد أصبحت معقدة جداً وتتطلب تخصصات دقيقة تعمل في تعاون، وهي من ناحية أخرى باهظة التكاليف، ولذلك فإن الأبحاث على ما سبق أن رأينا تعتبر من النشاطات التي تظهر فيها بشكل واضح مزايا الإنتاج الكبير، ولذلك فإنها تتركز في مراكز البحوث في المشروعات الضخمة وفي مراكز البحوث العلمية والجامعات.

كانت الاختراعات في العصر السابق بسيطة نسبيا، ولم تكن تستند في كثير من الأحوال إلى معرفة نظرية متعمقة، ولذلك كانت تتم غالبا

في المصنع ومن العاملين أنفسهم نتيجة للتجربة والخبرة. وقد ساعد على ذلك تقسيم العمل إلى حد بعيد. أما في العصر الحديث فإن الاختراعات والاكتشافات الجديدة تتميز بأن لها أساسات نظرية وتعتمد على الدراسة النظرية المتعمقة، فميدانها المختبر والمعمل وحجرات الدراسة وليس الورشة. والاكتشافات الجديدة معقدة جداً ولا يمكن لغير المتخصص أن يدركها.

كذلك فإن أهم ما يميز التقدم الفني وما يستلزمه من بحث أنه باهظ النفقات. فالأبحاث الواجب اجراؤها والآلات والمعدات اللازمة للمختبرات طويلة ومعقدة وغالية. وتمر عادة مراحل طويلة من التجارب قبل وضع الوسيلة الجديدة موضع التنفيذ. ولعل أهم ما يجعل الأبحاث باهظة التكاليف هو أنها كصناعة تعتبر ذات كثافة عمل مرتفعة Labour Intensive بمعنى أنها تعتمد على العمل بشكل كبير، ولكنه عمل من نوع خاص، هو العمل الفني المتخصص ذو المعرفة المتعمقة، ولذلك فإن أجوره تكون عادة مرتفعة جداً وهذا ما يجعل نفقات البحث عالية. ولعل هذا السبب هو ما يجعل الولايات المتحدة الأمريكية على قمة التقدم الفني. فنظرا لغنى هذه الدولة فهي قادرة على اجتذاب العلماء والفنيين من كافة دول العالم ودفع الأجور الباهظة لهم.

والتطور المتقدم جعل الصناعة في العصر الحديث معتمدة إلى أبعد الحدود على هؤلاء الفنيين بحيث أن نفوذهم ازداد بشكل واضح. ولم يقتصر الأمر على مجرد أهمية هؤلاء الفنيين والباحثين لتطوير وسائل الإنتاج وتحسين نوعه، وانما جاوزت ذلك إلى طبيعة العملية الانتاجية ذاتها. فالإنتاج يعتمد الآن أكثر فأكثر على رأس المال Capital Intensive والآلة الحديثة ليست مجرد آلة تقوم بما كان يؤديه عشرات ومئات من العمال، ولكنها آلة دقيقة ومعقدة وتحتاج دائماً إلى عمل فني

مؤهل لتشغيلها والإفادة منها وتعديلها دائمًا. فلم يقتصر التقدم الفني على تعديل نسبة العمل: رأس المال، ولكنه غير أيضـاً من طبيعة العمل. فالعمل لم يعد عملاً يدوياً أو ملاحظة رتيبة وإنما هو عمل رقابة ذكية لآلات دقيقة ومعقدة. ولعل أجمل مثال عـلى ذلك هـو العقول الإلكترونية الحديثة التي تقوم بعمليات ما كان يمكن اجراؤها إلا بعدد ضخم جداً من الأفراد وفي وقت طويل. ولكن هذه العقول تتطلب للعمل عليها أفرادا ذوي كفـاءة عاليـة في الهندسـة وتحليل البرامج. ولذلك فـالتقدم الفني الحـديث قد زاد بمن نسبـة الفنيين والمؤهلين بين العاملين. وبعبارة أخرى فإن التقدم الفني قد أدى إلى زيادة ذوي الياقات البيضاء على حساب ذوي الياقات الـزرقاء[1]. ولذلك فإن الصورة العادية للإنتاج في العصـر الحديث لا تـتطلب العمل اليدوي غير المؤهل الذي يقوم بالأعمال العضلية أو الأعمال الرتيبة والروتينية بقدر ما يتطلب عمل الفنيين الذين يعتمدون على تكوين علمي متين والذين يقومون بوجه خاص بالأعمال الذهنية التي تتطلب اليقظة وسعة الخيال.

وقد ترتب على التطورات المتقدمة أن ظهرت الجامعات ومراكـز البحث ومعاهد الدراسة بوجه عام، كمراكز أساسية وخطيرة في تطور المجتمع الصناعي الحديث. فالصناعة الحديثة بدأت تعتمد بشكـل أساسي على العامل المدرب والمتعلم. ومن ثم فإن هـذه الصناعـة الحديثة تجد مصدر عملها حيث توجد بيئة مناسبة لتوفير هذا العمل المتعلم وليس حيث يوجد العمل الرخيص. ولعل ذلك ما يعبر عن الاختلاف بين توطين الصناعات في العصر السابق وتوطنها حـالياً. فصناعات النسيج التي قامت عليها الثورة الصناعية في انجلترا كانت تتوطن بصفة خاصة بالقرب من اليد العاملة الزراعية الرخيصة نسبياً.

(1) J.K. Galbraith, *Le Nouvel Etat Industriel*, (trad) Edition Gallimard, Paris 1968, pp. 253 et ss.

أما الآن فإننا نجد تلازماً بين تركز الصناعات وبين مراكز العلم والبحث، فحيث توجد مراكز علمية متقدمة فإن الصناعة تجد فيها ظروفاً مناسبة. كذلك فإن الصناعات التي نشأت في أماكن لم تكن معروفة بالاهتمام العلمي والثقافي لأسباب تاريخية - لم تلبث أن قامت بتمويل انشاء الجامعات ومراكز البحوث. وقد حدث ذلك أخيراً في انجلترا حيث أنشيء العديد من الجامعات الاقليمية التي تعتمد كثيراً على تمويل الصناعات المختلفة لها. وتعتمد الصناعة بوجه خاص على الجامعات ومراكز البحوث، فهذه تعتبر في الواقع عصب التقدم الفني الحديث. وقد أشار جالبرث إلى أن الجامعات ومراكز البحوث في العصر الحديث تقوم بالنسبة للصناعة بنفس الدور الذي كانت تقوم به البنوك في القرن الماضي. فالصناعة في القرن الماضي كانت تحتاج إلى التمويل ومن ثم فإن البنوك لم تلبث أن احتلت مكانة خطيرة من الاقتصاد اعتبارها مراكز لتجميع وسائل التمويل، مما جعل الكثيرين من الاقتصاديين يميز في مراحل الرأسمالية بين الرأسمالية التجارية والرأسمالية الصناعية والرأسمالية المالية. وهذه المرحلة الأخيرة انما تعبر عن المرحلة التي زادت فيها أهمية التمويل بالنسبة للتوسع الصناعي، مما جعل البنوك المتصرف الحقيقي في النظام الرأسمالي. والواقع أننا في العصر الحالي نكاد نلمح تطوراً في طبيعة الانتاج بحيث أصبح التقدم الفني والرأسمال الإنساني هو العامل الحاسم في التوسع وليس فقط التمويل المادي[1] وفي مثل هذه الظروف فإن الجامعات ومراكز البحوث تكاد تقوم بدور التمويل لهذا النوع من التقدم الفني. ولذلك فان الارتباط بين الصناعة وبين الجامعة ومراكز البحث قد أصبح حيوياً في الدول المتقدمة.

---

(١) هناك ارتباط بطبيعة الأحوال بين الأمرين، ولكننا نريد أن نركز على أهمية عنصر الخبرة والعلم الإنساني.

وقد ترتب على الأوضاع المتقدمة تغييرات هامة في ادارة المشروعات، وفي طبيعة الطبقات الاجتماعية ذات التأثير على القرارات لاقتصادية العامة. والدوافع التي تؤثر في هذه القرارات. وقد أثر ذلك على الفكرة السائدة عن كيفية اصدار القرارات.

هناك تقليد متبع يربط بين شكل الملكية وبين مصدر القرار، وقد استقر هذا التقليد بوجه خاص مع الماركسية. فعندها أن تطور وسائل الانتاج يؤدي إلى تطور مقابل في النظم الاقتصادية وبشكل خاص في طبيعة ملكية عناصر الانتاج. وبذلك فإن الرأسمالية تعتبر مرحلة من مراحل التطور تكون الملكية الخاصة لعناصر الانتاج هي السائدة، وبذلك تصدر القرارات من الرأسمالي المالك. وتكون الاشتراكية ـ ثم الشيوعية ـ مرحلة أخرى تتحول فيها الملكية إلى الدولة، وبذلك لا تصدر القرارات عن الرأسماليين وانما عن الدولة التي تعبر عن صالح الجميع. ومع ذلك فإننا نعتقد أن تطور شكل الملكية ليس هو الأثر الوحيد وربما ليس الأكثر أهمية لتطور وسائل الانتاج. فإن تطور وسائل الانتاج وما أدى اليه من ظهور «المجتمع الصناعي الحديث» قد أحدث ثورة في العلاقات الاجتماعية، وأدى الى تغيير خطير في طبيعة مصدري القرارات، وذلك بصرف النظر عن الشكل القانوني للملكية. فقد أدى التطور المتقدم إلى الأهمية المتزايدة لطبقة المديرين والفنيين في اتخاذ القرارات الاقتصادية العامة، ونكاد نلمح تشابها في هذا الصدد بين الدول الرأسمالية التي تحتفظ بالملكية الخاصة وبين الدول الاشتراكية التي أقامت الملكية العامة. هنا وهناك يزداد دور الفنيين والمديرين في اتخاذ القرارات وفي التأثير في الظروف المصاحبة لاتخاذ هذه القرارات. ولا يعني ذلك أن التفرقة بين النظم التي تأخذ بالملكية الخاصة وبين النظم التي تأخذ بالملكية العامة قد زالت فيما يتعلق بالدول الصناعية المتقدمة. فذلك ليس صحيحاً. ففي الدول

الرأسمالية يحتل الرأسماليون مكانة هامة من الحياة الاقتصادية والسياسية وفي الدول الاشتراكية يحتل رجال الحزب مكانة هامة من الحياة الاقتصادية والسياسية. ويختلف أولئك عن هؤلاء في كثير أو قليل من ناحية البواعث والقيم الاجتماعية التي يمثلونها، مما يجعل النظام الرأسمالي مختلفاً عن النظام الاشتراكي. ولكن ذلك لا يمنع من أنه في كلا النظامين هناك اتجاه قوي تحت ضغط التطورات التي لحقت بالصناعة الحديثة نتيجة للتقدم الفني إلى أن طائفة المديرين والفنيين بدأت تسيطر تدريجياً على معظم القرارات الهامة وتؤثر في صدورها.

وكان من أوائل من وجه النظر إلى هذا التطور الامريكي برنهام في كتابه عن «ثورة المديرين» The Manegerial Revolution. وقد كان برنهام ماركسياً من الجناح اليساري المتطرف الذي ينادي بضرورة الثورة الدائمة في العالم أجمع، وينتمي بذلك إلى الجناح التروتسكي من الحركة الشيوعية في الفترة ما بين الحربين. وقد واجه برنهام ـ شأنه في ذلك شأن الكثيرين من المثقفين اليساريين في الغرب ـ أزمة ضمير شديدة في الفترة السابقة على الحرب العالمية الثانية عندما عقدت ألمانيا النازية معاهدة عدم اعتداء مع الاتحاد السوفياتي. فالمانيا النازية في ذلك الوقت كانت تمثل أسوأ صور الفاشية اليمينية التي تهدد الحركات الثورية اليسارية. كذلك فإن الاتحاد السوفياتي رغم أن الجناح التروتسكي كان ينظر اليه بكثير من التحفظات وخاصة فيما يتعلق بدكتاتورية الفرد والتخلي عن الثورة العالمية ـ قد ظل رغم ذلك في نظر جميع المثقفين اليساريين كسباً ضخماً للحركات الثورية مرشداً لها. ولذلك فإن معاهدة ١٩٣٨ كانت بمثابة صدمة لهؤلاء، لأنها كشفت عن عقل الدولة Raison d'Etat الذي يدير مصالح دولة الاتحاد السوفياتي قبل الاعتبارات المذهبية والخلقية. وفي ظل هذا الجو النفسي أخرج برنهام كتابه في «ثورة المديرين» لتفسير ما تم وفقاً للنهج

الماركسي. ولذلك فإنه يرى أيضاً أن «الصراع بين الطبقات» هو الذي يحكم التاريخ ولكنه يرى أن نتيجة صراع العمال مع الرأسماليين لا تنتهي في صالح الطبقة العاملة وانما في صالح فئة جديدة تفيد من هذا الصراع وهذه هي فئة المديرين، وبصفة عامة جميع الفنيين. وليس في هذا، في نظر برنهام، ما يزعج، ففي النظرية الماركسية ما يؤكد ذلك. ففي ظل النظام الاقطاعي كان الصراع الطبقي متمثلاً بين طبقة الاقطاعيين وطبقة مهضومة هي فلاحو الأرض. وهذا الصراع يحل لصالح طبقة جديدة هي «البورجوازية». وبناء على ذلك فقد وجد برنهام مخرجاً، في نظره للتناقض الشديد بين «تحالف» دولة «يسارية» مثل الاتحاد السوفياتي مع دولة «فاشية» مثل ألمانيا النازية، فعنده أنه في كل من الدولتين سيطرت طبقة المديرين والفنيين على الحكم ومن ثم فإنه من السهل أن يتقاربا. وقد تعرضت أفكار برنهام لانتقادات كثيرة خاصة أن كتابه قد ظهر في أثناء الحرب العالمية الثانية وفي فترة كانت فيها ألمانيا النازية تحقق انتصارات عسكرية في أغلب الميادين، مما طبع الكتاب بالتشاؤم الشديد وبكثير من التنبؤات التي ثبت عدم صحتها فيما بعد.

وبالرغم من الانتقادات التي وجهت إلى أفكار برنهام والأفكار التي ثبت عدم صحتها، فإن شيئاً منها ظل محلاً للاهتمام، وهو بيان دور الفنيين في الحياة الاقتصادية وتأثيرهم المتزايد في المجتمعات الحديثة. ومنذ ذلك وقد تعددت الدراسات التي تشير إلى خطورة تطور المجتمعات الصناعية ودور الفنيين المتزايد فيها، ومن أهم من تحدث في ذلك ريمون آرون R. Aron في فرنسا، جالبرت K. Galbraith في الولايات المتحدة الأمريكية، وغيرهم كثير. وقد سبق أن أشرنا إلى الأهمية المتزايدة التي يحتلها التقدم الفني والعلمي في الانتاج في العصر الحديث، وقد ترتب على ذلك تغيير جوهري في شخصية مصدر

القرارات الاقتصادية. فالادارة الاقتصادية لم تعد عملاً سهلاً يستطيع المالك، أي مالك، لرأس المال، أن يقوم بها، وانما أصبحت الادارة عملاً معقداً يقتضي فهماً فنياً متخصصاً في مجالات متشابكة، وتقتضي اتخاذ قرارات من بين عديد من الاختيارات التي تتضمن عديداً من المتغيرات مما لا يسهل القيام به. ولذلك فإنه بصرف النظر عن الملكية القانونية لأدوات الانتاج وهل لا تزال في أيدي رأسمالية، أم أنها نقلت بالتأميم إلى الدولة، فإن اصدار القرار الحقيقي قد انتقل إلى أيدي الفنيين والمديرين المؤهلين للقيام بهذه الأعمال. وحتى في الأحوال التي تظل فيها الادارة القانونية في يد المالك، والاختيارات الممكنة أمام مصدر القرار وبحيث لا يكون أمامه سوى التوقيع أو التصديق على قرارات معدة سلفاً . فالادارة الاقتصادية في المجتمع الحديث تتعلق بوحدات انتاجية كبيرة كما سبق أن أشرنا. وهذه الوحدات مترابطة في الاقتصاد القومي بحيث أن ما تتخذه من قرارات يؤثر فيما عداها من وحدات فضلاً على أن الاختيارات المتاحة لها فعلاً محدودة بالقرارات التي تتخذها الوحدات الأخرى. وفي مثل هذه الظروف فإن اتخاذ القرار ليس سوى الخطوة الأخيرة وربما الأقل أهمية في الحياة الاقتصادية. وقبل ذلك وأهم منه نوع البيانات التي يجمعها الفنيون لدراسة الإمكانيات الفنية المتاحة للمشروعات والاختيارات الممكنة من بين الأساليب الفنية المختلفة، كذلك الدراسات الاقتصادية المتعلقة بالسوق والاحتمالات المتعلقة به، والآثار المترتبة على اتخاذ القرار على مستقبل أي قرار اقتصادي منها. وهي بيانات يقوم على اعدادها بطبيعة الأحوال الفنيون. ولا يستطيع مصدر القرار أياً كان استقلاله أن يتجاهل هذه البيانات ويصدر قراره بناء على اعتقاده الشخصي. ولذلك فإن مصدر القرار لا يكون له في كثير من الأحوال سوى اتخاذ القرار المناسب وفقاً لما أعده الفنيون من بيانات.

وهكذا نرى أن الفنيين والمديرين قد زادوا من قبضتهم على الحياة الاقتصادية. وسواء أقاموا باتخاذ القرارات الاقتصادية بأنفسهم أم كان يقوم بها ظاهرياً غيرهم، ما داموا في جميع الأحوال مسيطرين على جميع العناصر اللازمة لاتخاذ القرارات. كذلك تقوم بين الفنيين والمديرين العاملين بالصناعة وبين الفنيين والباحثين والعلماء في الجامعات ومراكز البحوث رابطة انتماء قوية. فهؤلاء الفنيون يدينون بمراكزهم إلى المعرفة وليس إلى الثروة، وعلاقات الأخذ والرد مستمرة بين مراكز الأبحاث والصناعة والانتقال بين العاملين من الميادين مستمر. فالأستاذ في الجامعة يقوم بالأبحاث لصالح الصناعة وقد يعمل مستشاراً لصناعة معينة. والفنيون في الصناعة يحتاجون دائمًا إلى متابعة آخر التطورات العلمية كما أنه ليس من النادر أن ينتقل أحدهم من ناحية إلى أخرى. وهكذا نجد أن طبقة الفنيين بدأت تكون انتماء مستقلاً وبحيث تكاد تمثل طبقة اجتماعية متميزة في سلوكها وفي دوافعها. وهذه الطبقة تستند في قوتها ونفوذها على المعرفة أولاً وليس على الثروة كما هو الحال بالنسبة لطبقة الرأسماليين في الفترات السابقة، وليس على السلطة والقهر كما هو الحال في بعض المجتمعات الشمولية المتخلفة من ناحية التطور الفني والتكنولوجي. وما نشاهده من سيطرة هذه الطبقة لا يقتصر على الدول الرأسمالية المتقدمة بل اننا نجد نفس الظاهرة في الدول الاشتراكية المتقدمة فنياً أيضاً. وهذه الطبقة تجد عداء شديداً من جانب رجال الحزب الذين يريدون ادارة المشروعات الاقتصادية وفقاً للآراء الايديولوجية المستقرة، وبصرف النظر عن التطورات الفنية، ولذلك فإن نزعات التطور في الدول الاشتراكية قد جاءت من جانب الفنيين في المشروعات وفي الجامعات، في حين أن المعارضة قد خرجت بصفة خاصة من بين رجال الحزب. وهؤلاء الأخيرون يمثلون في الواقع دور الرأسمالي في المجتمع الاشتراكي. فرجال الحزب يعتقدون أنهم بوصفهم طليعة الحزب الثوري ممثلون للقوى العاملة،

وبناء على ذلك تكون لهم سلطة اصدار القرارات. ومن الواضح أن هذه السلطة لا تستند إلى المعرفة الفنية بقدر ما تستند إلى السلطة السياسية وهكذا ما لبث أن ظهر التناقض بين طبيعة المجتمع الحديث وما يقتضيه من معرفة فنية متزايدة في القرارات وبين النظام السياسي الذي يجعل السلطة في يد رجال الحزب. وهنا أيضاً دور الفنيين يتزايد رغم معارضة دوائر الحزب. وقد ظهر ذلك في أزمة تشيكوسلوفاكيا في صيف ١٩٦٨ حيث كانت المطالب الاقتصادية وتحرير المشروعات من أهم دوافع هذه الحركة. كذلك نستطيع أن نمثل ذلك بالجدل الذي ثار حول مشكلة الأثمان في الاتحاد السوفييتي[1]. فوفقاً للتحليل الماركسي تتوقف قيمة السلعة على كمية العمل الاجتماعي اللازم لانتاج السلعة، واذا كانت الدول الرأسمالية تضيف إلى قيمة السلعة مقابل «فائض القيمة» فقد كان من الواجب الغاء هذا الجزء بعد الغاء الملكية الخاصة لأموال الانتاج، وهو ما لم يحدث حيث أن اعتبارات حسن استخدام رأس المال ـ وهو عنصر نادر ـ تقتضي تحمل جزءاً من النفقة بناء على استخدامه. وهذا هو ما سار عليه المخططون بالرغم من أن التعاليم النظرية تقضي بأن رأس المال ليس عنصراً منتجاً من عناصر الانتاج. وبالمثل فإن ما ساعد على عدم العناية بما كتبه كانتو روفيتش في الفترة السابقة على الحرب، (والذي يعتبر في الواقع أول من وضع مشكلة البرامج الخطية Linear Programming) أن عرضه لمشكلة الأثمان تفيد أنه يدخل في تكوين الأثمان كافة عناصر الانتاج بما فيها رأس المال فضلاً عن أنه يشير إلى أن الثمن يتحدد وفقاً للنفقة الحدية وهي اشارة إلى نفس الأفكار السائدة في الفكر البرجوازي، ولذلك فإن أفكار كانتو رفيتش قد ظلت مجهولة حتى ظهرت أهمية

(١) H. Denis et M. Lavigne, *Le Problème des Prix en Union Soviétique*, édition Cujas, Paris, 1965.

البرامج الخطية وبحوث العلميات بعد الحرب فأعيد النظر فيها. والسبب في إهمالها إنما يرجع إلى أنها تخالف النظرة الايديولوجية الرسمية للقيمة. وأيا ما كان الأمر فإن طبقة الفنيين قد بدأ يتزايد دورها في هذه الدول الاشتراكية وبدأت أساليب إدارة المشروعات تتقارب مع الأساليب المتبعة في الدول الرأسمالية. وليس مرد ذلك إلى «برجزة» الدول الاشتراكية كما يحلو للبعض قوله. وإنما مرده إلى التقارب في الأوضاع الفنية وما يقتضيه ذلك من ضرورة الأخذ بأساليب فنية متشابهة.

واذا كان الفنيون في كل مجتمع يتأثرون بالقيم السائدة فيه، إلا أن ذلك لا يمنع من أنهم يتميزون بدوافع وسلوك مختلفين عن الدوافع التي تحرك الرأسماليين مثلاً. فالفنيون في اتخاذهم للقرارات الاقتصادية في إدارة المشروعات لا يسعون إلى تحقيق أقصى الأرباح بأية وسيلة وانما غايتهم، غالباً، تقتصر على العمل على استمرار المشروع ونجاحه. والنجاح لا يقدر بالضرورة بالارباح بقدر ما يقدر بالانجازات الفنية والقدرة على الزيادة المستمرة للانتاج. فإذا كانت زيادة الأرباح تقتضي في أحوال معينة (بعض صور الاحتكارات) تضييق الانتاج فإن الرأسمالي لا يتردد في اتخاذ هذه السياسة، أما حيث تكون السيطرة للفنيين فإنما ما يعنيهم في الدرجة الأولى هو توسع الانتاج ولو على حساب الأرباح قليلاً. وفي نهاية الأمر فإنهم لا يملكون عناصر الانتاج حتى يصيبهم هذا الجشع المتعلق بزيادة الأرباح، ومن ثم فأنهم يكونون في وضع يسمح لهم باتخاذ قرارات قد لا يترتب عليها أفضل وضع من حيث الأرباح. وليس معنى ذلك أنهم لا يهتمون بالأرباح، فذلك ليس بصحيح، إذ أن نجاح المشروع وقدرته على التوسع انما ترتبط بما يحققه من أرباح. ولكن نظرتهم إلى الأرباح ليست قاصرة على الأرباح في ذاتها وبصرف النظر عما يترتب عليها،

وانما اهتمامهم بالدرجة الأولى إلى استمرار المشـروع وتقدمـه الفني واتساعه باستمرار. ولذلك ليس غريباً أن نجد أن نمو المشروع[1] بل والنمو بصفة عامة هو الهدف الذي يشغل بال المشروعات الاقتصادية، وبصـرف النـظر عن النـظام السيـاسي والاجتمـاعي. ففي الـدول الاشتراكية كما في الدول الرأسمالية يعتبر النمو غاية ينبغي العمل على توفيرها. وهذا ما يجعلنا نتعرض لظاهرة تزايد الانتاج المستمر وبكل الطرق. وهو ما أشار اليه جالبرت بأنه مجتمع الوفرة في كتابه The Affluent Society والذي أطلق عليه أيضاً «مجتمع الاستهـلاك»[2]، وخاصة بعد ثورات الطلبة في فرنسا وفي ألمانيا وفي الولايات المتحدة الامريكية.

مجتمع الاستهلاك:

الغاية النهائية من النشاط الانتاجي في كل مجتمع هي الاستهلاك، ولا يختلف المجتمع الحديث في ذلك عن أي مجتمع سـابق إلا في الأهمية الزائدة التي بدأت تحتلها ضرورة العمل على زيادة الاستهلاك، والقدرة الهائلة التي توفرت لهذا المجتمع للعمل على تحقيق هذه الزيادة باستمرار وبمعدلات متزايدة دائماً. وقد سبق أن أشرنا إلى أن التقدم الفني الهائل المتاح الآن لاستخدامه في أساليب الانتاج قد وفر القدرة المستمرة على زيادة الانتاج والإنتاجية مما زاد من فرص الاستهلاك. كذلك سبق أن أشرنا إلى أن سيطرة الفنيين على قرارات الانتاج قد ساعدت على النظر إلى النمو أي زيادة الانتاج في ذاتها وما يرتبط بها من ضرورة زيادة التصريف باعتبـارها من الأهـداف الرئيسيـة التي يتوخاها مصدرو هذه القرارات. وقد نجم عن ذلك أن الاستهلاك في

(١) E.T. Penrose, *The Theory of the Growth of the Firm*, Oxford, Blackwell, New York, Wiley [illegible]

(٢) أنظر لنا، مجتمع الاستهلاك، سابق الاشارة اليه.

المجتمع الحديث قد زاد بشكل لم يكن معروفاً فيما سبق، كما نجمت عن مجموعة من القيم والقواعد التي تنظم حياة المجتمع في ضوء زيادة الاستهلاك، إذ اعتبرت زيادة الاستهلاك ذاتها قيمة اجتماعية كبرى ومحوراً لكثير من أجزاء النشاط الاقتصادي. فزيادة الاستهلاك في ذاتها وبصرف النظر عن الحاجات التي يشبعها هذا الاستهلاك المتزايد قد أصبحت من قواعد الانتاج في العصر الحديث. فالاستهلاك لا يتزايد لاشباع حاجات قائمة، بقدر ما تخلق حاجات جديدة للتمكين من زيادة الاستهلاك وقد كان لهذه الظاهرة آثار بعيدة على الاقتصاد كما أنها نتائج خطيرة على السلوك الاجتماعي بدأت تظهر في الفترة الأخيرة.

الواقع أن مظاهر مجتمع الاستهلاك لا زالت حديثة كما أنها لا زالت بعيدة عن أن تكون عامة سواء من حيث الدول أو حتى بالنسبة للدولة الواحدة. فبالنسبة للدول الصناعية لا يمكن الحديث باطمئنان عن وجود مجتمع الاستهلاك بالصورة التي تتحدث عنها إلا في شكل اتجاه عام، ولا تكاد توجد دولة تتركز فيها خصائص هذا المجتمع إلا في الولايات المتحدة الامريكية. وحتى بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية فهذا المجتمع لا زال بعيداً عن أن يكون شاملاً. ذلك أن التقدم المتحقق في العالم حتى الآن قد أخذ صورة النمو غير المتوازن Unba-lanced Growth بمعنى أن هناك دائمًا قطاعات أسبق من غيرها في استيعاب التقدم وفي تحقيق النمو، كما أن هناك مناطق جغرافية أقدر على تحقيق التقدم من غيرها. وهذا النمو غير المتوازن نجده على مستوى العالم في مجموعه ـ مما أدى إلى وجود الدول النامية والمتخلفة ـ كما نجده على مستوى الدولة الواحدة ـ مما أدى إلى وجود الأماكن والقطاعات المتخلفة. وعلى ذلك فعند حديثنا عن خصائص مجتمع الاستهلاك لا ينبغي أن يفهم من ذلك أن هذا المجتمع قد

تحقق بالفعل وانما هو مجرد اتجاه عام بدأت تظهر خطوطه الرئيسية، ولكن جزر الفقر موجودة دائمًا وهي تثير الكثير من المشاكل على ما سنرى.

واذا كانت خصائص مجتمع الاستهلاك لا زالت حديثة فإن بوادرها قد ظهرت على النظرية الاقتصادية منذ فترة، وهذا هو في الواقع مغزى التطور الذي لحقها منذ التقليديون وكينز. وبدون التعرض إلى جوانب كيفية توزيع الدخل التي تثير في الواقع خلافات مذهبية، فإن جوهر النظرية التقليدية في الاقتصاد والتي ورثناها منذ آدم سميث وريكاردو، هو أن الطلب الكلي يستوعب في الواقع العرض الكلي دائمًا. فكل ما ينتج من السلع نجد له طلباً في السوق، وإذا كان من الممكن حدوث بعض الاختلالات الجزئية في الاقتصاد كأن يكون عرض سلعة معينة أكبر أو أقل من الطلب عليها فإن ذلك لا يمكن إلا أن يكون حالة استثنائية جزئية لا بد أن تعادلها اختلالات جزئية أخرى. والمهم في كل ذلك هو أن مجموع الطلب الكلي في الاقتصاد لا يمكن أن يقل عن مجموع العرض أو الانتاج الكلي. ولذلك فإن الاقتصاد بطبيعته يتوازن عند مستوى التشغيل الشامل. وتفسير ذلك أن الاقتصاد بعيد عن اشباع جميع الحاجات، ولذلك فإن الحاجة موجودة باستمرار لزيادة الانتاج، وفرص الربح من الاستثمارات الجديدة مكفولة بالنظر إلى أن هناك دائمًا قدرة على زيادة الانتاج وزيادة الاستهلاك. وفرص الاستثمارات تكون عادة كبيرة. ولكن نظراً لأن الاقتصاد فقير فإنه لا يمكن القيام بكل هذه الاستثمارات. ويتم القيام فقط بالاستثمارات في الحدود التي يمكن فيها ضغط الاستهلاك. وعلى ذلك فكل جزء يمكن ادخاره من الناتج القومي سيطلب بالضرورة للاستثمار لأن فرص الاستثمار كبيرة لوجود فرص الربح من الانتاج في المستقبل واشباع الحاجات الناقصة. وعلى ذلك فإن التقليديين وجهوا أنظارهم إلى

الادخار، فهذا هو القرار الهام، وهو الذي سيحدد مقدار الاستثمار. فكل ما يدخر سيستثمر حتماً لأن الطلب على الاستثمار كبير جداً. ولذلك لم تقم صعوبة عند التقليديين لتقرير ضرورة تحقيق التوازن في الاقتصاد، فالعرض الكلي يتساوى دائماً مع الطلب الكلي. والعرض الكلي يتكون من عرض سلع الاستهلاك وعرض الادخار، والطلب الكلي يتكون من الطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار. ونظراً لأن الطلب على الاستثمار يكون كبيراً جداً بالنسبة لعرض الادخار فإنه لا يمكن أن تقوم حالة يزيد فيها العرض الكلي عن الطلب الكلي.

واذا انتقلنا إلى تحليل كينز Keynes[1] نجد أن التجديد الذي أتى به هو أنه أوضح أن الطلب على الاستثمار قد لا يكون من الكبر بحيث يستوعب كل المدخرات. ولذلك فليس من المقبول الاهتمام فقط بالادخار باعتبار أن الاستثمار سيتحقق دائماً، بل لعل العكس هو الصحيح، فنظراً لنقص فرص الربح فإن الطلب على الاستثمار قد يكون محدوداً، ومن ثم وجب أن يتعدل الادخار وفقاً لهذا الطلب المحدود. ورأى كينز أن تعديلات الادخار وفقاً للطلب على الاستثمار تتم بتغيرات مستوى الدخل القومي والعمالة، مما قد يجعل وجود بطالة أمراً متفقاً مع التوازن الاقتصادي. وهذا هو في الواقع جوهر الثورة التي أحدثها كينز في النظرية الاقتصادية في كتابه الشهير «النظرية العامة». ومن الواضح أن امكان نقص الاستثمار عن المدخرات انما يرجع إلى نقص فرص الربح من الاستثمارات الجديدة. وهذا يشير في الواقع إلى أن زيادة الاستهلاك في المستقبل لم تعد متوافرة كما كان الأمر

(١) N. Kaldar, A Model of Economic Growth, *Economic Journal* December 1957. Reprinted in *Essays on Economic Stability and Growth*, London, 1960, p. 295.

قبل ذلك بقرن من الزمان. وهذا تغيير هام وهو مقدمة لبيان أن الاستهلاك قد بدأ يفرض نوعاً من المشاكل، فنحن لسنا في مرحلة الفقر الشديد وحيث كل زيادة في الانتاج ستصرف حتماً، ولكننا بدأنا ندخل مرحلة امكان نقص الطلب الفعلي عن توفير العمالة الشاملة، ولذلك فإن السياسة التي نصح بها كثيرة. هي ضرورة العمل على زيادة الطلب. على أنه لا ينبغي أن تعطي نظرية كينز أكثر من دلالتها الحقيقية. فليس معنى ذلك أن العالم قد عرف مجتمع الاستهلاك في الثلاثينات. ولكن ما نود أن نشير إليه هو أنه بدأت تظهر مشاكل الطلب الكلي ولم تعد أمراً تلقائياً كما كانت عند بداية الثورة الصناعية وفي ظل مستويات الاستهلاك المخفضة. ومما ساعد على ظهور أزمة الطلب الكلي في الثلاثينات سوء توزيع الدخول. فأصحاب الدخول المنخفضة لم يكن من الممكن زيادة استهلاكهم نظراً لانخفاض دخولهم، وأصحاب الدخول المرتفعة لم يكن من السهل زيادة استهلاكهم نظراً لانخفاض مرونة الاستهلاك لديهم. وفي هذا الجانب يتفق تحليل كينز مع تحليل ماركس للأزمات الاقتصادية في ظل النظام الرأسمالي.

وإذا كانت نظرية كينز قد مهدت السبيل نحو ضرورة الأخذ بسياسات التدخل لزيادة الطلب الفعلي فإن آثارها لم تظهر بشكل واضح إلا في السنوات الأخيرات في المجتمعات المتقدمة جداً. ففي هذه المجتمعات يبدو في كثير من الأحوال أن النظام الاقتصادي فيها يسير على عكس مقتضيات الرشادة الاقتصادية. وحقيقة الأمر أن اختلاف الظروف يستدعي اختلافاً في النظرية السائدة وفي قواعد السلوك. وهذا ما دعا جالبرت إلى القول بأن «مجتمع الوفرة»[1] يختلف بالضرورة عن «مجتمع الندرة» الذي ظهرت فيه تعاليم النظرية

(١) انظر مؤلفه *The Affluent Society* سابق الاشارة إليه.

الاقتصادية على أيدي آدم سميث وخصوصاً ريكاردو. والأمثلة على هذا الاختلاف كثيرة. ان المتأمل في الاقتصاديات المتقدمة وبوجه خاص في الاقتصاد الامريكي يجد غرابة في الدور الذي يحتله الإعلان من هذا الاقتصاد. النفقات التي تنفق على الدعاية بصورها المتعددة والتطور الذي نجم عن ذلك في وسائل الاعلام المختلفة يقتطع جزءاً هاماً ومتزايداً من الناتج القومي. وليس من السهل الاقتناع بأن هذه النفقات يقصد بها فقط إعلام لجمهور المستهلكين بوجود السلعة ومزاياها ومن ثم تحقق خدمة اقتصادية، إذ الواقع أن كثرة هذه الدعايات وتكرارها والاصرار عليها لا يمكن أن يكون الغرض الوحيد منه هو الإعلام، ولذلك فقد ذهب عدد من الاقتصاديين إلى القول بأن نفقات الدعاية والإعلام في جزء كبير منها تعتبر ضياعاً Waste على الاقتصاد لا تتحقق من ورائه أية منفعة اقتصادية، وأن هذه الموارد كان من الأجدر توجيهها نحو استخدامات أكثر فائدة. وهذا النظر أمره معقول ومقبول في «اقتصاد الندرة» الذي تعودنا عليه. ففي ظل هذا الاقتصاد حيث يحكمنا أساساً قانون الندرة، يترتب على مجاوزة الإعلام للحدود المعقولة في توفير العلم للمستهلكين اقتطاع جزء من الموارد واستخدامها فيما لا يعود بفائدة مباشرة على المستهلكين. ولكن الامر يكون مختلفاً عن ذلك فيما نسميه «باقتصاديات الوفرة». فقد سبق أن أشرنا إلى أن الانتاج في هذه الدول قد زاد زيادة كبيرة مما أدى إلى اشباع الحاجات الأساسية للأفراد، أو كاد. ومع ذلك فإن استمرار زيادة الانتاج تتطلب في الواقع زيادة الاستهلاك وهو أمر لم يعد من السهل تحقيقه نظراً لأن الحاجات الأساسية قد تم اشباعها. ولذلك فإن جزءاً هاماً من الموارد الاقتصادية انما يتجه نحو تنمية عادات الاستهلاك وخلق عادات جديدة للاستهلاك حتى يستمر الانتاج في التوسع المستمر. فالحاجات التي تشبع الآن لم تعد قاصرة على الحاجات البيولوجية الأولية، وانما هي حاجات نفسية واجتماعية وثقافية تخلقها

البيئة التي يعيش فيها الفرد. ومن ثم فإن نفقات الدعاية والإعلام لم تعد مجرد وسيلة لتوفير العلم لدى المستهلكين بوجود السلعة وبخصائصها، وانما اعتبرت بشكل خاص وسيلة للتأثير على ارادة المستهلكين وأذواقهم بخلق حاجات جديدة لديهم لم يكونوا ليشعروا بها فيها لو لم تنفق هذه المصاريف. ولذلك فإنه في ظل مجتمع الاستهلاك يصبح الإعلان جزءاً عضوياً من جهاز الانتاج وبدونه لا يستطيع هذا الجهاز الاستمرار في النمو.

وقد ترتب على ما تقدم تغيير في القيم الاجتماعية السائدة. فالاستهلاك أصبح في ذاته قيمة اجتماعية كبرى، ويقاس مركز الفرد الاجتماعي بقدر ما يستهلكه من السلع والخدمات ومدى قدرته على التغيير المستمر. ومن هنا نجد أن من خصائص الأذواق في العصر الحديث التغيير المستمر، «الموضة» دائماً في تغيير حتى يشعر الفرد بحاجته المستمرة إلى التغيير في استهلاكه مما يؤدي إلى الاستهلاك المستمر. ونستطيع أن نعطي مثالاً لذلك. فالمجتمع الامريكي كان ولا يزال متقدماً على المجتمعات الأوروبية في كثير من خصائص مجتمع الاستهلاك. وقد كانت السيارات من سلع الاستهلاك الجاري في الولايات المتحدة الامريكية التي تعتمد عليها عدة صناعات أساسية. ولذلك فقد كان من الواجب ادخال عادة تغيير السيارة كل فترة. ولذلك نجد أن أشكال السيارات الامريكية تتغير دائماً كل فترة حتى يضطر الفرد إلى اقتناء سيارة جديدة. ولم يكن الأمر كذلك في أوروبا حيث أن صناعة السيارات لم تكن بهذه القدرة ولذلك فإن السيارة في أوروبا كانت سلعة معمرة تقتنى لكي تعيش سنوات عديدة قبل استبدالها لتلف فيها. والآن نلاحظ أن صناعة السيارات في أوروبا قد تقدمت وأصبحت السيارة من سلع الاستهلاك الجاري وكان لا بد من زيادة الاستهلاك. وإذا بنا نرى السيارات الأوروبية التي أنتجت

لعشرات السنوات بنفس الشكل قد بدأت تميل إلى ادخال تعديلات في شكلها الخارجي بحيث أنها تسير الآن في نفس الاتجاه الامريكي.

ونلاحظ أن استقرار عادة الاستهلاك كقيمة اجتماعية تفسر سلوك الأفراد في المجتمع الحديث هي ظاهرة جديدة. فإذا كان الاستهلاك ونوعه وتنوعه يحدد في العصر الحديث ـ إلى حد ما ـ مكانة العائلة الاجتماعية، فإن ذلك لم يكن كذلك دائمًا. ففي القديم كان المركز الاجتماعي يتحدد للفرد وبصرف النظر عن مقدار استهلاكه وبذخه بل انه من مدعاة السخرية أمر يحاول الفرد أن يجاري النبلاء في حياتهم وأن يحاول أن يستمد مركزه الاجتماعي من زيادة انفاقه الاستهلاكي، ومن هنا نستطيع أن نفهم الكوميديا الساخرة «لموليير Le Bourgeois Gentilomme» عن ذلك التاجر الذي حاول أن يتشبه بالنبلاء لمجرد زيادة انفاقه الاستهلاكي.

كذلك نجد أنه مما ساعد على قيام الرأسمالية الناشئة سيادة الأفكار البيوريتانية Puritan التي صاحبت الاصلاح الديني في أوروبا، والتي كانت تدعو إلى الحرص والاعتدال في الحياة مع ما يترتب على ذلك من تضييق الاستهلاك وتقدير عادة الادخار. وقد كان عدد كبير من المهاجرين إلى أمريكا من هذه الطوائف الدينية. ونحن نعرف أنه في المراحل الأولى تكون الحاجة إلى الادخار كبيرة لمواجهة حاجات الاستثمار المتزايدة. ولم يدخل الاستهلاك في مجال القيم الاجتماعية إلا متأخراً. ولعله من الطريف أن أول من أشار إلى أهمية هذا «الاستهلاك التفاخري»: Conspicuous consumption هو الاقتصادي الامريكي فبلن Veblen في كتابه The Leisure Class وهو بذلك يشير إلى أن بذور هذا المجتمع الجديد قد ظهرت أيضاً في الولايات المتحدة الامريكية منذ نهاية القرن الماضي. ولم ينظر إلى أثر الاستهلاك كقيمة

اجتماعية في النظرية الاقتصادية إلا مؤخراً عندما كتب دونزنبري[1] عن «أثر التقليد» Demonstration effect، حين بين استهلاك الفرد لا يتوقف على ذوقه وما يريده هو بقدر ما يتأثر بما يستهلكه الآخرون. وبذلك أدخل فكرة التداخل بين أذواق المستهلكين في تحديد ذوق المستهلك Interaction of utilities. ومعنى ذلك أن الاستهلاك أصبح قيمة اجتماعية. فالفرد لا يستهلك ما يريده فحسب، وانما يستهلك ما يجد جيرانه وزملاءه يستهلكونه. ومن هنا نفهم الدور الذي يقوم به الإعلان في العصر الحديث.

واذا كان الاستهلاك يزيد باستمرار ويتنوع، فإن مقتضيات الانتاج بأقل نفقة تستدعي في نفس الوقت ايجاد نوع من النمطية في الاستهلاك Standardization فقد سبق أن أشرنا إلى المزايا العديدة التي يحققها الانتاج الكبير، ولذلك فإن المشروعات في سعيها نحو زيادة الانتاج وما يستتبعه من زيادة في الاستهلاك إنما تحاول أن يتم ذلك بشكل نمطي بقدر الإمكان حتى تنخفض نفقة الانتاج. ولذلك فإن أهم ما نلاحظه في الوقت الحاضر هو اتجاه الاستهلاك إلى الطبقات الوسطى وليس إلى الطبقات العليا. ففي الماضي كان الحديث عن الأذواق والمودة قاصراً على طبقة محددة من ذوي الدخل المرتفع، أما الآن فإن المنتجات الحديثة تتجه عادة إلى المستهلك العادي والذي يكون الغالبية الكبرى من المستهلكين، وهؤلاء يشترون عادة ما يقدم لهم دون نظرة نقدية. فهم بطبيعتهم من مقدري الاستهلاك النمطي. ولذلك فإن الاستهلاك الترفي في العصر الحديث ليس قاصراً على الطبقات العليا وانما هو من أهم خصائص الطبقة الوسطى وما دونها. بل لعل الطبقات العليا قد بدأت تميل نحو التعفف عن هذا

---

(1) J. Duesnberry, *Income, Saving and the Theory of Consumer Behaviour*, Cambridge, Mass. 1949.

الاستهلاك النمطي.

واذا كان مجتمع الاستهلاك قد أدى إلى الزيادة المستمرة في استهلاك الطبقات المحرومة نوعاً، إلا أنه لم يخل من انتقادات عنيفة مردها إلى نظرته المادية إلى الاستهلاك وعدم وجود مثل خلقية وثقافية الغرض منها تنمية الفرد وقدراته. فهذا المجتمع يخلق من الفرد أداة للاستهلاك دون أن يجعل منه إنساناً حقيقياً. وهذه الانتقادات وغيرها سوف نتعرض لها فيما بعد ولكننا نشير الآن إلى أمر هام، وهو هل يترك هذا النظام الاقتصادي لقوى السوق وحدها أم لا بد من اخضاعه لخطة. وبعبارة أخرى هل التنظيم الرأسمالي أو الاشتراكي هو الأقدر على مواجهة حاجات هذا المجتمع؟ أم أن الحقيقة أن السوق والخطة ليسا متعارضين كما يبدو للوهلة الأولى، وأن الحاجة هي اليهما معاً؟ وهذا ما سيساعد على فهم مدى الاختلاف بين النظم الحديثة.

السوق والخطة:

أشرنا فيما تقدم إلى أهم خصائص «المجتمع الصناعي الجديد» وما أدى إليه من تقارب بين النظم الاقتصادية المتقدمة والتي ظهرت فيها هذه الخصائص بشكل واضح. كما تعرضنا إلى التطور الذي لحق الأشخاص الذين يتخذون القرارات الاقتصادية، ووجدنا أن هناك اتجاهاً متزايداً نحو تركيز سلطة اتخاذ القرارات الاقتصادية في أيدي المديرين والفنيين، وأشرنا إلى ما ترتب على ذلك من انفصال بين الملكية القانونية وبين الادارة الاقتصادية. ومن شأن ما تقدم تأكيد الانطباع بأن تقارباً يتم الآن بين الدول الصناعية المتقدمة الرأسمالية، والدول الصناعية المتقدمة الاشتراكية. على أن هذا الانطباع لا ينبغي أن يخرج عن كونه اتجاهاً عاماً وليس حقيقة قائمة في جميع الدول الصناعية بنفس الدرجة. فلا زالت الملكية الخاصة تلعب دوراً هاماً في

القرارات الاقتصادية في الدول الرأسمالية، كما أن سلطة الحزب السياسي (الشيوعي) باعتباره طليعة القوى العاملة لا زالت كبيرة جداً في الدول الاشتراكية. وبالرغم من هذه الفروق فإن الاتجاه العام السابق الاشارة اليه حقيقة لا يمكن انكارها.

ونود الآن أن نتساءل، ألا تختلف الإدارة الاقتصادية باختلاف النظام الاقتصادي؟ ألا تتغير طبيعة هذه الإدارة بحسب ما اذا كان نظام السوق أو نظام التخطيط هو السائد؟ الواقع أن هذا هو التساؤل الأساسي الآن، فإلى أي حد يتعارض نظام السوق مع نظام التخطيط وإلى أي حد يتكاملان؟.

الفكرة السائدة هي أن النظام الرأسمالي يقوم على أساس السوق، في حين أن النظام الاشتراكي يقوم على أساس التخطيط. هذا ما نود أن نتعرض له الآن لنرى كيف أدى التطور الحالي للمجتمع الصناعي الحديث إلى التكامل بين النظامين.

قد يبدو من وجهة نظرية بحتة أن النظامين متعارضان تماماً، فنظام السوق هو الأخذ بنظام اللامركزية الاقتصادية Economic decentralisation في حين أن نظام التخطيط هو تطبيق لفكرة المركزية الاقتصادية Economic Centralisation. يقوم نظام السوق من الناحية النظرية، على ما يعرف بسيادة المستهلك: Consumer sovereignty فالمستهلكون يقومون بتوزيع دخولهم من العمل والملكية أو من أيهما على السلع والخدمات المختلفة بحسب أذواقهم وبما يحقق لكل منهم أكبر اشباع ممكن وفقاً لسلم ترتيب أفضلياته. ويعتبر كل مستهلك مستقلاً في قراره بتوزيع دخله على السلع والخدمات دون أن يقوم أي تنسيق مسبق[1] بين قراره وقرار غيره من المستهلكين. ولا نقصد بذلك

(١) انظر في تفصيل ذلك مؤلفنا، دروس في النظرية النقدية، المكتب المصري الحديث، =

أن المستهلك الفرد لا يتأثر باستهلاك الآخرين فقد سبق أن تعرضنا إلى أهمية «أثر التقليد» ولكن ما نقصده هو أن المستهلك في قراره لا يعنى بقرارات غيره من حيث أثرها على التوازن العام. فكل ما يريده هو أن يحقق أقصى اشباع ممكن له حسب ذوقه من دخله المحدود. ولا يستطيع أي مستهلك بفعله المنفرد أن يؤ ثر في الأثمان المعروضة، فهو ذرة في محيط من المستهلكين وسواء زاد الكمية التي يشتريها أم أنقص منها فإن أثره على الطلب الكلي لا قيمة له. ولكن التأثير في ثمن السلعة يحدث نتيجة لمجموع أفعال المستهلكين كما تظهر في الطلب الكلي.

وكذلك فإن الانتاج يتم في ظل نظام السوق من جانب المنتجين الذين يواجهون بأثمان معينة لعناصر الانتاج وأثمان السلع، ولا يستطيع أيهم أن يغير بفعله المنفرد من هذه الأثمان وانما عليه فقط أن يقوم بالتأليف بين عناصر الانتاج بما يسمح له بتخفيض النفقات إلى أقل قدر وينتج الكمية التي تحقق له أقصى ربح. والأصل هنا في نظام السوق (وهو ما يطلق عليه سوق المنافسة الكاملة) أن كل منتج ذرة في هذه السوق، ولا يقوم أي تنسيق مسبق بينه وبين غيره من المنتجين. ويحدث التأثير في الكمية المعروضة نتيجة لمجموع أفعال المنتجين كما تظهر في العرض الكلي. ويتم التوازن عندما يتساوى الطلب مع العرض الكلي لكل سلعة، مع ما يترتب على ذلك من تغيرات في الأثمان. وعلى ذلك نجد أن التوازن يتحقق في الاقتصاد بالفعل Ex Post[1] نتيجة لتغيرات الأثمان التي تحقق المساواة بين العرض

= الاسكندرية ١٩٦٦ ص ٢٢ - ٤٥، وأنظر أيضاً، أحمد جامع، الاقتصاد الاشتراكي، سابق الاشارة اليه ص ٥١٧ - ٥٤٥.

(١) تستخدم الاصطلاحات ex post, ex ante في الاقتصاد للتعبير عن «السابق» و«اللاحق» جرياً وراء استخدام السويديين وبصفة خاصة ميردال فهم الاصطلاحات اللاتينية للتعبير عن الحساب السابق والحساب اللاحق. انظر له:

G. Myrdal, *L'Equilibre Monétaire*, (trad.), édition Genin, Paris, 1950.

والطلب. والذي يهمنا من الصورة النظرية المتقدمة هو أن القرارات الاقتصادية تصدر من عدد كبير من الوحدات الاقتصادية التي تسعى لتحقيق مصلحة لها، ودون أن يقوم تنسيق مسبق بينها، كما أنه ليس لقرار أي من هذه الوحدات منفرداً أي تأثير على الأثمان Price taker ومن ثم على الكميات المطلوبة أو المعروضة وإنما يتم التأثير نتيجة لمجموع قرارات المستهلكين والمنتجين. ولذلك فهذا النظام يتميز بعدم وجود سلطة عليا تفرض تحقيق التوازن بين الطلب والعرض، وانما يتحقق هذا التوازن نتيجة لهذه القرارات التي تصدر من الوحدات الأولية التي لا تملك إلا التأثير في طلبها وعرضها. ولذلك نقول بأن نظام السوق يعتبر مظهراً من مظاهر اللامركزية في الإدارة الاقتصادية حيث تباشر الوحدات نشاطها مدفوعة بمصلحتها الخاصة، وهذا ما كان وراء فكرة آدم سميث عن اليد الخفية التي تحقق الانسجام بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة، ذلك أنه يترتب على التوازن استخدام الموارد المتاحة في الاقتصادية وانتاج السلع التي يريدها المستهلك وهو المقصود بأن هذا النظام يخضع لسيادة المستهلك.

وقد يمكن أن ننقد هذه النظرة إلى سيادة المستهلك بأن ما يظهر في السوق ليس رغبات المستهلك في ذاته، ولكن المستهلك المزود بقوة شرائية، بمعنى أن الأصوات Votes التي يعبر بها عن رغبات المستهلكين انما هي أصوات موزونة أو مرجحة Weighted بحسب دخل كل منهم. فصاحب الدخل الكبير سيكون له أثر أكبر على الأثمان من صاحب الدخل الصغير. وهذا هو النقد الأساسي الموجه إلى النظام الرأسمالي، وواضح أن النقد لا يتعلق بالاعتماد على نظام السوق وانما على كيفية توزيع الدخول. فهذه الدخول موزعة بحسب العمل والملكية، ومن الممكن أن تناقش في مدى مشروعية دخل الملكية. ولكن هذه مسألة أخرى، وهي على أي الأحوال الأساس الذي تستند اليه معظم النظم

المعارضة للنظام الرأسمالي.

ويكاد يعتبر نظام التخطيط عكس نظام السوق مفهوماً على النحو المتقدم. فالتخطيط يعتمد على مركزية القرارات الاقتصادية سواء من حيث تحديد السلع والخدمات الواجب اشباعها أو من حيث اتخاذ الوسائل الكفيلة بتحقيق هذا الاشباع، وبذلك تحل قرارات سلطة مركزية محل قرارات وحدات المستهلكين والمنتجين اللامركزية. فالمشكلة الاقتصادية واحدة في جميع المجتمعات ولكن الاختلاف يقتصر على وسائل حل هذه المشكلة. هناك دائمًا موارد محدودة، صالحة لاستخدامات متنوعة وفقاً للفن الانتاجي المتاح، وحاجات عديدة، وتكمن المشكلة في اختيار الحاجات الأولى بالاشباع وفي اختيار أنسب الطرق لانتاج السلع والخدمات التي تشبع هذه الحاجات. ويعتمد نظام السوق على قرارات وحدات لامركزية لتحقيق هذا الاختيار؛ المستهلك بالنسبة للحاجات والمنتج بالنسبة لطرق الانتاج. أما في ظل نظام التخطيط فإن هذا الاختيار يتم على مستوى مركزي حيث تتولى سلطة عليا (أيا كان اسمها لجنة التخطيط المركزية أو أية سلطة سياسية شعبية) تحديد الحاجات واجبة الاشباع ومن ثم السلع والخدمات اللازمة لذلك، وتفرض هذه السلع والخدمات على المستهلكين وعلى المنتجين، فأولئك لا يجدون سوى هذه السلع والخدمات، وهؤلاء عليهم انتاج هذه السلع والخدمات.

ولذلك يقال بأن نظام التخطيط هو نظام كمي بالمقابلة إلى نظام السوق الذي هو نظام «قيمي». والسبب في ذلك هو أن التخطيط ينحصر في نهاية الأمر في تحديد الكميات التي تنتج كل سلعة وخدمة، وتفرض هذه الكميات على المستهلكين والمنتجين على السواء. ولذلك فإن مدى توفيق هيئات التخطيط المركزية ينحصر في

القيام باختيار الأهداف المناسبة التي ينبغي تحقيقها، ومن ثم السلع والخدمات الواجب انتاجها، وكذلك في تحقيق الانسجام والتناسق بين هذه الأهداف المختلفة وبينها وبين الوسائل المتاحة للانتاج من موارد وفن انتاجي. وتقوم الفكرة الأساسية في ذلك على أنه في كثير من الأحوال لا يمكن الارتكان إلى رغبات الأفراد التي ينقصها العلم ويغلب عليها قصر النظر، ومن ثم فإنه يمكن أن تكون أهداف الخطة أكثر اتفاقاً مع مصلحة الأفراد والمصلحة العامة مما لو تركت الأمور للأفراد وحدهم وتركهم تحت تأثير الجهل والدعايات. وليس معنى قيام سلطة مركزية بتحديد أهداف الانتاج أنها لا تراعي رغبات هؤلاء وتفرض عليهم سلعاً وخدمات لا يريدونها أصلاً. فرغبات الأفراد تدخل ولا شك في اعتبار سلطات التخطيط المركزية ولكنها لا تعتبر المبرر الوحيد للانتاج كما في ظل نظام السوق، بل تدخل هناك اعتبارات أخرى في تقرير المصلحة العامة، مما قد يغفل عنه الأفراد. كذلك فإن سلطات التخطيط المركزية لا تقتصر على وضع قائمة بالأهداف الواجب تحقيها وانما ينبغي أن تراعي أن يتحقق التناسق بين هذه الأهداف وبعضها وبينها وبين الوسائل المتاحة لها. وبعبارة أخرى ينبغي أن تضمن الخطة التوازن في الاقتصاد، فلا يكفي تقدير ضرورة انتاج كمية كذا من هذه السلعة دون التأكد من توافر القدرة على ذلك. وبذلك فإن الخطة تضمن تحقيق التوازن مسبقاً بين الطلب والعرض وفي هذا تختلف الخطة عن السوق. فالتوازن في الخطة هو توازن سابق Ex ante ويتحقق التوازن اللاحق Ex post وفق تقديرات الخطة إذا كانت الخطة سليمة، ولا يتحقق التوازن اللاحق وتظهر اختلالات اذا لم يكن التخطيط سليمًا أو طرأت عوامل لم يكن من السهل توقعها.

ولا يعني القول بأن التخطيط يتضمن توزيعاً كمياً للموارد أن

الأثمان لا تستخدم، فالواقع أنه نظرا للتنوع الشديد بين عناصر الإنتاج المستخدمة وبين السلع والخدمات المنتجة لا بد من استخدام وسيلة واحدة للقياس، وهي بالضرورة النقود، مما يؤدي إلى أن تظهر الكميات الاقتصادية في شكل قيم. بالإضافة إلى أنه في جميع الدول الاشتراكية وفي الظروف العادية لا توزع الدخول بشكل عيني وإنما في شكل نقدي، والمستهلك يوزع هذا الدخل النقدي على السلع الموجودة بالسوق. ولكن هذه الأثمان والقيم التي تظهر في السوق ليس لها أكثر من دور محاسبي بحت بالنسبة لسلطات التخطيط ودور توزيعي بالنسبة للمستهلكين، ولكن ليس لهذه الأثمان أي تأثير على القرارات الاقتصادية المتعلقة بالإنتاج، على الأقل ليس بشكل مباشر. فارتفاع أثمان سلعة نتيجة لزيادة الطلب عليها وظهور سوق سوداء أو اختفاؤها كلية من السوق لا يؤدي إلى زيادة عرض هذه السلعة لأن الإنتاج مرتبط بالخطة وليس برغبات الأفراد كما تظهر في السوق. على أن ذلك لا يمنع سلطات التخطيط من أن تأخذ هذه المؤثرات في الاعتبار عند وضع الخطة الجديدة أو عند تعديل الخطة القائمة.

وخلاصة القول أن التخطيط، في الأصل، نظام يقوم على قرارات تصدر من سلطة مركزية وبحيث تراعى تحقيق التوازن مسبقا بين الطلب والعرض في الاقتصاد[1].

مما تقدم قد يبدو أن نظامي السوق والتخطيط على طرفي نقيض، ولكن الواقع أن تطور المجتمع الصناعي الحديث قد جعل منهما أمرين متكاملين بحيث نلحظ من ناحية مزيداً من التدخل والتخطيط في

(١) ثار خلاف نظري فيما مضى حول امكان الوصول الى تحقيق الكفاءة الاقتصادية في ظل النظام الاشتراكي حيث شكك في ذلك بعض الاقتصاديين، ولكن هذه القدرة على تحقيق الكفاءة أصبحت أمراً مستقراً من الناحية النظرية وخاصة بعد كتابات أوسكار لانجه، راجع في ذلك مقالنا، النظرية الاقتصادية وكفاءة الانتاج في ظل النظام الاشتراكي، الأهرام الاقتصادي، ١٥ فبراير ١٩٦٦.

الدول الرأسمالية، ونلحظ من ناحية أخرى مزيداً من الحرية وترك المجال للسوق في الدول الاشتراكية. وهكذا يكاد يبدو التنظيم الحالي للمجتمع الصناعي الحديث كمزيج من القرارات المركزية والقرارات اللامركزية وان كان ذلك بدرجات متفاوتة بين الدول المختلفة.

سبق أن أشرنا إلى أن النظام الرأسمالي قد تطور تحت ضغط حاجات المجتمع الجديد وأن المنافسة الكاملة لم تعد سوى حالة استثنائية من حالات السوق. فالأصل هو المشروعات الصناعية الكبرى والتي تؤثر بقرارها المنفرد في الأثمان، ومن ثم في الكميات المعروضة والمطلوبة. ومن الواضح أن قرارات هذه المشروعات الكبرى لا يمكن اعتبارها مظهراً من مظاهر اللامركزية وانما هي على العكس صورة للمركزية التي تباشرها هذه المؤسسات الصناعية الكبرى. ومن هنا نفهم المقصود عادة من القول بوجود مراكز قوى خفية في الدول الرأسمالية. كذلك سبق أن أشرنا إلى أن التطور الذي لحق النظام الرأسمالي نتيجة لزيادة الاستهلاك قد جعل التدخل لحفظ مستوى الطلب الفعلي أمراً ضرورياً، وهذا هو ما قامت به نظرية كينز على ما سبق أن أشرنا إليه. وبالمثل فإن تدخل الحكومات الغربية لم يقتصر على توفير معدل معقول من الطلب الفعلي إذا كانت ظروف الكساد سائدة كما كان الحال في الثلاثينات وانما امتد تدخل الحكومات بالسياسة الاقتصادية إلى غرض تحقيق النمو الاقتصادي بالإضافة إلى بعض الأهداف الاجتماعية الأخرى مثل التعليم والصحة وغيرها. ولذلك فإننا نجد أن هناك اتجاها متزايداً في الدول الرأسمالية إلى الأخذ بأسلوب أو بآخر من التخطيط. ونجد ذلك واضحا في فرنسا وفي الدول الاسكندنافية وفي هولنده، كما نجده في انجلترا وبدرجة أقل في الولايات المتحدة الأمريكية.

كذلك فإن نظام التخطيط وان كان معادلا تماماً لنظام الأثمان من

حيث إمكانية الوصول إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية[1] الا أن تطور المجتمع الصناعي يجعله غير كاف لمواجهة حاجات هذا المجتمع التقدمي. ذلك أن نقطة البداية التي يعتمد عليها نظام التخطيط هي إمكان توافر العلم الكامل لدى سلطات التخطيط المركزية بما يجعلها في وضع أفضل من الوحدات اللامركزية عند اتخاذ القرارات، وبذلك تستطيع تلك السلطات أن تتجنب الكثير من الضياع والفقد، نتيجة عدم وجود تنسيق مسبق بين القرارات. وهذا العلم ينبغي أن ينصرف إلى عناصر القرار الاقتصادي وهي:

١ ـ ترتيب أفضليات الحاجات في الجماعة.
٢ ـ الموارد المتاحة للمجتمع.
٣ ـ الفن الإنتاجي المتاح.

وهذه الأمور يسهل توافر العلم الكامل بها، وعلى الأقل قدر كاف من العلم بها إذا كان المجتمع في أول مراحل التنمية (أو قامت ظروف استثنائية مثل الحروب) حيث لا تقوم خلافات كبيرة من حيث الأهداف: التنمية السريعة عن طريق التصنيع. كذلك بالنظر إلى قلة الموارد وضعف الفن الإنتاجي المتاح في أول مراحل التنمية فإن الاختيارات التي تعرض بالفعل تكون محدودة مما يمكن معه لسلطات التخطيط المركزية الإحاطة بها واتخاذ قراراتها على أساس معقول.

ولكن الأمر يكون غير ذلك إذا تقدمت الدولة وعرفت خصائص المجتمع الصناعي الحديث. فهنا يكاد يكون العلم التام أمراً

---

(١) انظر في التقابل التام بين نظام التخطيط الشامل ونظام الأثمان في المنافسة الكاملة وباستخدام الأساليب الرياضية في البرامج الخطية Linear Programming وحيث يكون أحد النظامين البرنامج الأولى Primary Program والثاني البرنامج المقابل dual Program

T.C. Koopmans, *Three Essays on the State of Economic Science*, New York, McGrow Hill, 1957, pp. 50 et Seq.

مستحيلاً، ومن ثم فإن قرارات التخطيط المركزي لا بد أن تكون قاصرة. كذلك فإن محاولة توفير المعلومات لن تؤدي إلا إلى زيادة أجهزة جمع المعلومات وتحليلها والرقابة عليها مما يؤدي إلى ازدياد النفقات وعرقلة سرعة القرارات. وقد لاحظ أحد الاقتصاديين الروس أن استمرار معدل الزيادة الحالي في العاملين في جمع المعلومات وتحليلها والرقابة عليها بما يرتبط بأجهزة التخطيط والمتابعة والإحصاءات والحسابات.. سيؤدي بالاتحاد السوفياتي إلى استخدام أكثر من ثلثي قوته العاملة في هذه الأجهزة قبل نهاية القرن.

ولذلك فإنه من الضروري، ولاعتبار عملي بحث، الالتجاء إلى نوع من أسلوب الادارة اللامركزية في الدول الاشتراكية المتقدمة. ولذلك فقد ظهرت في الدول الاشتراكية المتقدمة صناعيا دعوات للاصلاح الاقتصادي وللأخذ بصور من أساليب السوق في تحديد أذواق المستهلكين ونوع السلع والخدمات التي تنتج، وترك المشروعات تنتج وفقا للأسلوب الذي يناسبها لتخفيض نفقة الإنتاج، ومن ثم ترك بعض الحرية لها في تحديد الفن الانتاجي المناسب. وهذا في الواقع هو المدلول الحقيقي للدعوة إلى الأخذ بفكرة الربح في المشروعات في الدول الاشتراكية، فليس المقصود هو العودة إلى نظام الملكية الخاصة للدول الرأسمالية، وإنما الغرض أن يكون توجيه الإنتاج، على الأقل في جزء منه، وفقاً للقرارات اللامركزية كما تظهر في السوق من جانب المستهلكين والمنتجين. وبذلك يعتبر معيار الربح مظهراً لفكرة السوق اللامركزية.

وهكذا نستطيع أن نلمح تقاربا بين النظامين، وأن السوق والخطة ليسا متعارضين كما قد يبدو للوهلة الأولى وإنما هما أسلوبان متكاملان. الخطة تبين الاختيارات الأساسية للمجتمع للمستقبل والسوق تقوم بالتنفيذ اليومي وتحقيق الإجراءات اليومية والتفصيلية اللازمة لتنفيذ

هذه الخطة[1]. وهذه الخطة ضرورية في كل مجتمع حديث، فقد سبق أن أشرنا إلى أن الحساب الاقتصادي هو من أهم خصائص هذا المجتمع. والخطة لا تعدو أن تكون تطبيقاً لهذا المبدأ على الاقتصاد في مجموعه. ولكن هذه الخطة ينبغي أن تكون اجمالية وقيمية وليست تفصيلية وكمية، وأن تقتصر على السياسة العامة، وفي نفس الوقت يقوم السوق بالتنفيذ اليومي لهذه الخطة الاجمالية.

وفي جميع الأحوال وسواء عند اتخاذ القرارات الاقتصادية المركزية المتعلقة بالخطة الإجمالية أو القرارات الاقتصادية اللامركزية المتعلقة بمتابعة السوق فإن المشاكل المطروحة تجعل دور الفنيين فيها كبيراً على النحو الذي تعرضنا له فيما سبق.

عناصر القلق ـ الطلبة والمثقفون:

قد يبدو مما تقدم أن المجتمع الصناعي الحديث، وقد خلص الانسان من عبء حاجاته الضرورية وفتح آفاقاً بعيدة للإنتاج ومن ثم للاستهلاك قد حقق أخيراً حلم الانسان في الحياة: حياة هادئة هادفة. ولكن الحقيقة هي غير ذلك تماما. فإن هذا المجتمع وقد تمكن من القضاء على نوع خطير من المشاكل التي صادفت الانسان ـ ربما الأصح القول وقد بدأ في القضاء عليها ـ وهي مشاكل الندرة في توفير الإشباع للحاجات الضرورية، فإنه نفسه قد بدأ يواجه نوعا جديدا من المشاكل، وهذا النوع الجديد من المشاكل لم يعد تغلب عليه الصفة الاقتصادية بقدر ما يغلب عليه الطابع النفسي والثقافي. فلم يعد التساؤل الرئيسي كيف يمكن توفير الإشباع الأساسي للحاجات

---

(١) انظر في هذا الموضوع مشروع الخطة الخامسة الفرنسية

Projet du Rapport sur les Principales Options du V Plan. Commissariat général du Plan d'Equipement et de Productivité, Paris, Septembre 1964.

الضرورية لوجود الانسان وإنما أصبح التساؤل عن نوعية هذا الوجود والهدف منه، ولم يقتصر التساؤل عن مستوى المعيشة وإنما جاوز ذلك إلى نوع المعيشة[1]. ولا تقتصر مشاكل هذا المجتمع الجديد على التغيير في نوعها وفي التساؤلات المطروحة وانما ترتب على ذلك بالضرورة تغيير في أشخاص المتسائلين والثائرين. فحيث كانت المشاكل المطروحة بالدرجة الأولى مشاكل اقتصادية وتوفير الحاجات الضرورية للأفراد، كان من الطبيعي أن تصدر صيحات التغيير والتمرد من الفئات المهضومة اقتصاديا أو المتحدثين باسمهم مثل العمال، أما الآن وحيث تغيرت المشاكل وأصبحت ذات طبيعة ثقافية ونفسية بالدرجة الأولى فإن مصدر القلق والتمرد قد انتقل من نقابات العمال إلى الشباب بصفة عامة والطلبة والمثقفين بصفة خاصة. وهذا ما أدى إلى ظهور شعارات جديدة مثل «ثورة الشباب» و «الثورة الثقافية» وغير ذلك[2]. ونود الآن أن نتعرض لهذه المظاهر بشيء من التفصيل.

سبق أن أشرنا إلى «أن المجتمع الصناعي الحديث» بقدرته الفنية الهائلة يعمل على زيادة الإنتاج باستمرار ومن ثم خلق عادات جديدة للاستهلاك للأفراد.. وهذا المجتمع في سعيه المستمر لزيادة الإنتاج والاستهلاك لا يستهدف سوى مزيد من الإنتاج ومزيد من الاستهلاك. فهو جرى محموم دون ما أي هدف ظاهر. ولعل من الأمثلة التي تعبر رمزياً عن طبيعة هذا المجتمع هو ما نراه في هذا العصر الحديث من «حب السرعة» ولذلك يسمى عصر السرعة، فالشباب يقبل على ركوب السيارات السريعة ويقودها بسرعة جنونية، وتتنافس

---

(١) لعل من أوائل من أشاروا إلى اهمية التفرقة بين مستوى المعيشة Niveau de vie ونوع المعيشة genre de vie هو الكاتب الفرنسي J. Fourastie أنظر كتابه:

Le *Grand Espoir du XXème Siècle*, P.U.F. Paris, 1958

(٢) أنظر في تحليل ثورة الطلبة في فرنسا، كتابنا عن مجتمع الاستهلاك، سابق الاشارة إليه.

الشركات في إخراج نماذج من سيارات أكثر سرعة، الكل يريد أن يجري بسرعة، ويريد أن يسبق، ولكن لماذا؟؟ أن يسبق ماذا؟؟ هذه أسئلة لا إجابة عنها، فالمهم هو مزيد من السرعة، وهذا هو شأن مجتمع الاستهلاك. وقد بدأ يعاني منه.

وقد سبق أن أشرنا إلى أن المجتمع الصناعي الحديث في سعيه لمزيد من الإنتاج والاستهلاك يستخدم الموارد الضخمة وبإمكانيات كبيرة للتأثير في أذواق المستهلكين وتوجيههم نحو الاستهلاك أكثر وأكثر. وبذلك فإن هذا المجتمع بإمكانياته الضخمة ينجح في قصر دور الفرد على مجرد وحدة لاستهلاك ما يقدم له في السوق، دون أن تكون لإرادة هذا الفرد أي دور يذكر. وفي اختيار السلع والخدمات التي تطرح في السوق فان ما يراعى هو مدى قدرة الفن الإنتاجي على المزيد من الإنتاج دون أية اشارة إلى أثر هذه السلع والخدمات على تنمية قدرات الفرد وإمكانياته الثقافية والانسانية بما يعود عليه بنفع حقيقي. ولذلك فإن مشكلة حرية الفرد هي جوهر المشاكل الجديدة لمجتمع الاستهلاك. فحرية الفرد هي في تنمية إمكانياته وقدراته الذاتية والتي تمكنه من الإبداع والابتكار والمساهمة في حياة المجموع مساهمة ذاتية يشعر فيها بدوره العطائي وهو متحرر من كافة القيود، وسواء أكانت قيودا قانونية أم قيودا اقتصادية.

ولم يكن من حق الفرد دائمًا المساهمة في أمور الجماعة التي ينتمي إليها، بل كان هذا الحق قاصرا على فئة معينة من الأشراف والنبلاء. وقد حققت الثورة الديمقراطية حق الفرد، كل فرد، في المساهمة في أمور الجماعة التي ينتمي إليها دون أي عائق قانوني. ولكن الحاجة الاقتصادية تعوق الفرد دون الاسهام الحقيقي في أمور جماعته رغم تقرير هذا الحق قانونا له. ولذلك فإن حرية الفرد تظل نظرية ما لم يتوافر له القدر الضروري اللازم لحفظ مستوى معيشة معقول وقدر

معقول من العلم والمعرفة. ولعل الثورة الاشتراكية قد قامت لتوفير هذه الحرية الاقتصادية لطبقة العمال. ولكن ذلك لا يكفي اذ لا بد من توفير الظروف النفسية والثقافية الضرورية لإبداع الفرد. ولذلك فقد كان من الشعارات الطريفة التي رفعت أثناء ثورة الطلبة في فرنسا في مايو ١٩٦٨ والتي كتبت على جدران السوربون: «الثورة البرجوازية ثورة قانونية، والثورة البروليتارية ثورة اقتصادية أما ثورتنا فهي ثورة ثقافية نفسية»(١).

وقد سبق أن أشرنا إلى أن المجتمع الصناعي الحديث يؤكد على ضرورة نمطية الاستهلاك ومن ثم تأكيد الذوق الجماعي للاستهلاك دون أية مراعاة لتنمية الأذواق الفردية ومن ثم الإبداع. وقد عبر أحد الفلاسفة المعاصرين «ماركوز» ومن أكثرهم تفهما لمشاكل العصر - عبر عن الإنسان المعاصر بأنه «الإنسان ذو البعد الواحد» وذلك في كتابه بهذا الاسم: One Dimensional Man(٢) ويرى ماركوز أن الانسان في علاقته بالمجتمع الذي يعيش فيه، يمكن دائمًا أن يميز بين بعدين لهذه العلاقة: البعد الأول هو الاندماج والتلاؤم، والبعد الثاني هو المنازعة والرفض. وفي كل المجتمعات نجد أن الفرد يحتفظ في علاقته بالمجتمع الذي يعيش فيه بهذين البعدين: الاندماج من ناحية، والمنازعة من ناحية أخرى. فكل حضارة تطبع أفرادها بنوع من التشابه، ولكنهم أيضاً مختلفون. وهذا التشابه والاختلاف هو الذي يحفظ للفرد توازنه

---

(١) استخدم الطلبة في فرنسا في أثناء ثورة مايو ١٩٦٨ طريقة جديدة في الاعلام وهي كتابة الشعارات على جدران الكليات والمعاهد وذلك تشبها بصحف الحائط التي ظهرت في الصين مع ظهور أول صحيفة ثم أعيدت في أثناء الثورة الثقافية اخيراً. وقد جمعت هذه الشعارات في كتيبات صغيرة تحتوي على ما كتب في ذلك الوقت، انظر

Les Murs ont La Parole, mai 68, éditeur Tchon, France, Paris, 1968.

(٢) الفيلسوف ماركوز ونحن نشير إلى الترجمة الفرنسية

H. Marcuse, *L'Homme Uni Dimensionnel*, édition de Minuit, Paris, 1968.

داخل المجتمع الذي يعيش فيه. ويرى ماركوز أن مجتمع الاستهلاك خلافا لغيره من المجتمعات السابقة يتجه نحو الغاء جانب المنازعة أكثر فأكثر، ومن هنا نجد أنفسنا في ظل حضارة تميل إلى غلبة بعد الاندماج على حساب بعد المنازعة. إن الإنسان ذا البعد الواحد هو صورة الإنسان الحديث. فمجتمع الاستهلاك عن طريق قدرته الفائقة على زيادة انتاج سلع الاستهلاك ومن ثم رفع المستوى المادي لأفراده، يتجه في الواقع إلى إلغاء جانب المنازعة لتصبح شكلية فقط. ومع ذلك فالقدرة الهائلة التي يتمتع بها المجتمع الصناعي الحديث لم تخلق مجتمعا ذا وجه أكثر إنسانية بل لعل العكس هو الصحيح. ولننظر حولنا.

بالرغم من مظاهر الثراء التي تتمتع بها الدول الصناعية المتقدمة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لا زالت هناك جزر للفقر تعيش في وسطها. ويكفي النظر إلى مشكلة الزنوج والأقليات في الولايات المتحدة الأمريكية لمعرفة إلى أي حد يتعايش مجتمع الوفرة مع مجتمع الندرة. والأمر ليس متعلقا فقط بسوء توزيع الثروة والدخول وإنما هو أخطر من ذلك بكثير. فنحن نعرف أن النمو بطبيعته ليس متوازنا سواء من ناحية القطاعات المختلفة أو من ناحية التوزيع الجغرافي. فهناك دائمًا قطاعات أقدر على تحقيق معدلات من النموْ أكثر من غيرها، ونفس الشيء بالنسبة للمناطق الجغرافية المختلفة. وتقوم السياسات الاقتصادية المختلفة بالعمل على تخفيف هذا التفاوت.

ولكن مشكلة الزنوج والأقليات في الولايات المتحدة الأمريكية ليست مجرد مشكلة نمو غير متوازن، فهي مشكلة حضارية، حيث لا يتوافر لهؤلاء القدر اللازم من الرعاية الثقافية والاجتماعية التي تسمح لهم بالإنتماء حقيقة إلى المجتمع الذي يعيشون فيه، ومن ثم يسايرون التقدم القائم فيه. فوجودهم في هذا المجتمع انما هو وجود مادي دون

أي انتماء حقيقي. ومن ثم فإن هذا التقدم المادي الرهيب لم يستطع أن يوفر لهؤلاء الفرصة المناسبة لتنمية قدراتهم الذهنية وغيرها للمشاركة الحقيقية في المجتمع الذي يعيشون فيه.

وليس الأمر متعلقا فقط بهذه الأقليات العنصرية بل أن الفرد العادي لا يستطيع الادعاء بأنه أكثر حرية في هذا المجتمع الحديث. فالصورة التي أخذها التقدم المادي في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا تقتصر على المزيد من الحصول على السلع الاستهلاكية المشكوك في منفعتها الحقيقية، في حين أن حاجات أساسية للفرد لا زالت بعيدة عن متناوله. فالخدمات الأساسية لا زالت في الولايات المتحدة الأمريكية خدمات غالية نسبيا بالمقارنة إلى أهميتها: الخدمات الصحية والتعليم الجامعي والعالي تستنفذ جزءاً باهظاً من ميزانية الفرد بالرغم من حيوية هذه الخدمات لتنمية قدرات الفرد ذاته. ورغم الأهمية الماثلة التي يحتلها العلم والبحث العلمي على ما سبق أن أشرنا إليه، فإن النظرة إليه تنحصر في اعتباره وسيلة لتمكين المجتمع من استخدام فنيين أكثر لمزيد من الإنتاج. أما المعرفة باعتبارها حاجة إنسانية، وضرورة فردية لاثراء شخصية الفرد وتنمية ملكاته وذوقه في التمتع بالحياة وفي الاسهام فيها - فهو أمر غير وارد في منطق المجتمع الصناعي الحديث بالشكل الذي تحدثنا عنه. ومن هنا نستطيع أن نفهم أن التسهيلات التي تعطى في الجامعات ومراكز البحوث من منح دراسية وإعانات وتمويل، تقتصر غالبا على ما تظهر نتائجه من السوق في شكل إنتاج أو ترغيب أكثر للأفراد على مزيد من الاستهلاك. وهذا ما يظهر الاختلال وعدم التناسب في ميزانيات الفروع العلمية ذات الارتباط المباشر بالسوق والفروع العلمية البعيدة نسبيا عن اقتصاد الإنتاج والاستهلاك. وقد انعكس هذا الاختلال على الفرد الحديث، فهو ماديا عنصر متقدم جداً ويستطيع أن يدير وأن يحرك قوى رهيبة

وبكفاءة كبيرة، ولكنه إنسانياً وأخلاقياً لا زال عنصراً متخلفاً، وتحركه نفس النوازع والرغبات التي نجدها عند القبائل البدائية، فالتقدم الذي حققه الإنسان في الميدان المادي أكبر بكثير مما حققه في الميدان الأخلاقي. فلم يحدث أي تغير يذكر في وعي الفرد وفي دوافعه. وليس من الغريب أن تظهر في هذا المجتمع مشاكل خطيرة مثل الجريمة. وهي ليست جريمة لأسباب اقتصادية، وانما هي أشبه بالجريمة في ذاتها: الجريمة المطلقة. وإن ما يهز المجتمع الأمريكي حالياً هو انتشار هذا النوع من الجرائم التي تعبر عن الاختلال الحقيقي في ما بين التقدم المادي وبين تقدم الوعي الإنساني وهو ما لم تضف إليه حضارة الاستهلاك شيئاً يذكر.

كذلك فإنه من المخجل في هذا العصر الذي بلغ فيه التقدم العلمي والفني إلى هذا المدى البعيد من السيطرة على القوى الطبيعية، ومن القدرة على زيادة الإنتاج وترشيده ـ أن نرى أكثر من ثلثي العالم يعيشون في بؤس وعلى حافة الهلاك جوعا. ومن الأسباب التي ساعدت على ذلك ما تقتطعه ميزانيات التسليح. وفي الواقع فإن النمو الهائل لصناعات التسليح يعبر بشكل كبير عن منطق «المجتمع الصناعي»، فليس حقيقياً ولا مقنعا الآن أن التسليح في هذه الدول يتم لإبعاد خطر الحرب وضمان السلام. وليس حقيقيا ولا مقنعا أيضاً أن هذه الميزانيات الضخمة للتسليح انما تحمي مصالح الدول. ولكن صناعات التسليح تعتبر من أهم الصناعات الرائدة في التقدم التكنولوجي. والتوسع في هذه الصناعات انما هو انصياع طبيعي لمنطق المجتمع الصناعي: مزيد من الإنتاج ومزيد من الاستهلاك. فأكثر الصناعات التي عرفت نمواً هائلاً سواء من ناحية حجم الإنتاج أو من ناحية الاكتشافات والأخذ بأساليب جديدة في الإنتاج كانت هي الصناعات المرتبطة بالتسليح. ويصدق ذلك على الولايات المتحدة الأمريكية كما يصدق على الاتحاد

السوفياتي. ولذلك فإن سباق التسلح ليس أمراً متعلقاً فقط بالسياسة الدولية والتوازن الدولي بين القوى بل انه أمر داخلي في طبيعة المجتمع الصناعي ذاته. ولذلك فإن الكاتب الأمريكي Mills يخشى من طبقة الفنيين لسيطرة ما يسميه بالميتافيزيقا العسكرية Military metaphysics [1] على تفكيرهم بما لهذه الصناعات من تقدم تكنولوجي هائل ومن ثم جاذبية خاصة على هؤلاء الفنيين المرضى بزيادة الإنتاج، أي إنتاج! ومن الطبيعي أن يترتب على هذا السلوك مشاكل ضخمة تهز الضمير الإنساني. فتظهر حرب فيتنام ويحارب الشباب الأمريكي حربا لا يعرف هدفا لها، وتدخل قوات حلف وارسو تشيكوسلوفاكيا لحماية الحلف، ضد من؟.

وهكذا نجد أن المجتمع الصناعي الحديث قد طرح تساؤلات عديدة وظهر وكأنه غير كاف وغير قادر على تحقيق حرية الفرد. ومن هنا ظهرت عناصر جديدة للقلق والإضطراب في هذه المجتمعات. وقد كان الشباب والجامعات بوجه خاص مصدر هذه الحركات الجديدة. ولذلك علينا أن نتساءل لماذا الشباب ولماذا الجامعات والمثقفون؟.

توافرت للشباب في العصر الحديث عدة ظروف جعلته أكثر قدرة على التأثير على أمور المجتمع الذي يعيش فيه، وسيظهر أثر ذلك بشكل أوضح في السنوات القادمة. فالتقدم في العلوم وفي المواصلات مكن الشاب في سن مبكرة من تحصيل قدر كبير جدا من المعلومات المنوعة والتي ما كان يستطيع اكتسابها في الماضي إلا في فترات أطول من ذلك بكثير. وبالمثل فإن مجتمع الرخاء قد رفع عن كاهل الشاب الإحساس بالمسؤولية من ناحية الحصول على دخل في المستقبل.

(1) C. Wright Mills, *The Causes of World War Three*, Simon and Schuster 1958, pp. 37 - 50.

فالإنتاج في توسع مستمر وظروف الكسب موجودة دائمًا، وبذلك أتيح للشباب فرصة أكبر للتأمل والتفكير في المشاكل العامة وعدم الاقتصار على مشاكله الخاصة. ولعل أهم ما ساعد الشباب على بلورة دورهم في تغيير المجتمعات التي يعيشون فيها هو فشل تجربة الكبار والناضجين في توفير مجتمعات مقبولة. فالشباب دائمًا أكثر خيالا وأكثر اقداما، ولكن تنقصه الخبرة، والخبرة لا تكتسب إلا بالسن. ولكن ماذا فعلت الخبرة والتجربة؟؟ كما يقول توفيق الحكيم في حوار مع ابنه عن تلاقي الأجيال عن انصراف الشباب عن توقير الآباء «جاءت الحروب والكوارث والمجاعات وفتحت أبواب جهنم الأرضية على صورة رهيبة، وكان الشباب هو الحطب والوقود وأدرك أن كل ذلك وقع بتوجيه الجيل السابق. هنا بدأ يتساءل: وأين قيمة الخبرة اذن؟ إن الشيوخ لا يستفيدون من أخطائهم عبر التاريخ»[1].

وإذا كنا قد رأينا أن سمة المجتمع الجديد هو «الإنسان ذو البعد الواحد»، فإن الشباب وبوجه خاص الطلبة يحتلون مركزاً خاصاً في هذا المجتمع. فإذا كان الاتجاه الغالب في هذا المجتمع إلى مزيد من الاندماج والغاء جانب المنازعة والرفض فإن الطلبة بحكم تكوينهم الثقافي وبحكم المثالية التي تحكم سلوكهم، يكونون بعيدين بعض الشيء عن هذا الاتجاه الغالب.

ولذلك نجد الطلبة في جميع دول العالم يمثلون فئة مستقلة تكاد تقوم للمجتمع بوظيفة الضمير والحساب، وهو أمر أصبح مستحيلا عند الطوائف الأخرى بالنظر إلى المسؤوليات التي يتحملونها، وبالنظر إلى الكسب المادي المستمر الذي يحققونه في ظل هذا المجتمع. وبعبارة أخرى فإن مجتمع الطلبة لا زال يمثل عنصر الطهارة، وربما يمكن أن

---

(١) مقال لتوفيق الحكيم عن تلاقي الأجيال نشر في جريدة الأهرام في ١٩/١٢/١٩٦٩، القاهرة.

نقول العذرية في وسط مجتمع فقد عذريته واستراح إلى جانب الكسب المادي والاندماج على حساب المنازعة والرفض. فالواقع أن الطلبة يوجدون خارج حلقة الإنتاج بالمعنى الضيق. ومن الواضح أن هذا النوع من الحياة يحفظ لهم استقلالهم في مواجهة المجتمع ويمكنهم أكثر من غيرهم من مناقشة المبادىء التي يقوم عليها. ولذلك نجد الطلبة أكثر من غيرهم قدرة على الاحتفاظ بمسافة معينة من مجتمع الاستهلاك مما يمكنهم من مناقشة هذا المجتمع، فهم غرباء عنه، ولذلك فهم أكثر الطبقات ثورية. واذا كان ماركس قد حدثنا عن ثورية طبقة البروليتاريا، فينبغي أن نتذكر الأصل الذي جاء منه هذا الاصطلاح، فهو يعني عند الرومان الأجانب عن المدينة والذين لا يتمتعون تبعا لذلك بحق الملكية. وقد رأى ماركس أن العمال يعتبرون في الواقع خارجين عن المجتمع الرأسمالي لأنهم لا يتمتعون بحق الملكية. ولنا أن نتساءل اليوم عما إذا كانت هناك حاجة إلى العودة إلى المعنى الأصلي للبروليتاريا فهم الأجانب عن المدينة ولو تمتعوا بحق الملكية. فالطلبة في الجامعات وهم أبناء الطبقات المستريحة هم أكثر العناصر ثورية في المجتمعات المتقدمة، فهم الغرباء عن هذا المجتمع.

والواقع أنه مما ساعد على الدور الذي يلعبه الطلبة هو نشوء الوعي الجماعي بينهم. فقد نشأ وعي طلابي يجمع بينهم، ومما ساعد على دخولهم المسرح السياسي كما فعلت طبقة العمال عندما دخلت المسرح السياسي في القرن الماضي. وقد كانت الفكرة السائدة هي أن وجود الطلبة مع بعضهم البعض وجود عرضي، كما يوجد عدد من الركاب في سيارة أتوبيس مثلا، فلا يمكن أن نتحدث عن وعي جماعي بينهم ومن ثم عن عمل جماعي. ولكن الأحداث بينت وجود رابطة قوية بين الطلاب وأكدت نشوء الوعي الطلابي. وهذا ما أظهرته أحداث الطلبة في مختلف دول العالم. ولم ينجح الطلبة في تكوين وعي جماعي وتحقيق

التضامن فيما بينهم فحسب، وإنما وصلوا أو كادوا إلى ما لم تصل إليه حركة العمال بعد، وهو «الدولية» أو «الأممية». فالتضامن بين الطلبة يمثل حركة مثالية تستهدف خير الانسان وتجاوز الحدود الإقليمية وساعد على ذلك ما سوف نشير إليه من دور الثقافة الحالية باعتبارها ثقافة عالمية تؤكد وحدة الفكر والمشاعر. ومن ثم فإن الطلبة قد جاوزوا في كثير من الدول المشاكل الإقليمية الضيقة وظهرت حركات تضامن مع شعوب وقارات أخرى. وليست حركات التضامن مع شعب فلسطين أو فيتنام الا مظهرا من هذه الحركات. وغني عن البيان أن مصدرها الأساسي هو جمهور الطلبة. فالتضامن بين الطلبة حقيقي، وهو يجاوز في كثير من الأحوال الحدود السياسية: «يا طلبة العالم اتحدوا».

ومنازعة المجتمع الجديد لا تأتي فقط من جانب الطلبة والشباب، ولكن يساهم فيها جمهور المثقفين والجامعة بوجه خاص. وإذا كنا قد رأينا أن المجتمع الجديد يقوم في الواقع على أعناق الفنيين وتغلب عليه قيم هؤلاء، إلا أنهم من ناحية أخرى وبخاصة ذلك النوع ذو الثقافة المتنوعة والخيال الواسع هم أنفسهم الذين سيقومون بمناقشة قيم هذا المجتمع. وقد سبق أن أشرنا إلى الأهمية المتزايدة التي تمثلها الجامعة ومراكز البحوث في المجتمع الجديد. ولكن الجامعة ليست فقط مجرد مكان لتطوير وسائل جديدة للإنتاج، الجامعة لا زالت تقوم على المعرفة والعلم في سبيل إسعاد الإنسان والرقي به. ولعل الميزة الأساسية التي مكنت الجامعة من القيام بالبحث والتقدم العلمي هو تلك القدرة على النقد والمحاولة المستمرة لمجاوزة الحاضر. فليس في العلم مسلمات: كل شيء قابل للنقاش، وحقيقة اليوم لم تكن معروفة بالأمس بل وربما كان الاعتقاد بعكسها، بل وحقيقة اليوم قد تصبح غدا نظرية قاصرة أو غير صحيحة. ولذلك فإن أهم كسب حققه العلم والبحث العلمي هو تلك القدرة المستمرة على الرفض والنقد، فليس هناك ما يرتفع

على المناقشة. وبهذه العقلية الجدلية فإن الجامعة التي ساهمت أكبر المساهمة في تدعيم المجتمع الصناعي الجديد ستكون أحد المراكز الأساسية لمناقشة الكثير من المبادىء والقيم التي نشأت عنها والتي أثرت على حرية الفرد.

كذلك فإن الاختلال الواضح بين التقدم في الميدان التكنولوجي وبين الركود أو التقدم البطيء في ميدان القيم والوعي كان له أثره على الجامعة ومراكز البحوث. فقد أدى تزايد الاهتمام بالدراسات والبحوث ذات التطبيقات الصناعية أن ظهر مدى النقص في الدراسات والأبحاث الإنسانية والكلاسيكية مثل الآداب والفنون والكثير من العلوم الإنسانية. هذا النقص والقصور بدأ يثير مخاوف المثقفين والعلماء أنفسهم. ومن هنا بدأت تظهر في الجامعات اتجاهات لمقاومة هذا التركيز على الميادين «العلمية» ومحاولة ايجاد نوع من التوازن بينها وبين الميادين الفنية والكلاسيكية من أجل خلق إنسان أكثر كفاءة وتوازنا من حيث المستوى المادي والمعنوي في نفس الوقت. وساعد على ذلك أن الكثيرين من العلماء في الميادين ذات التطبيقات الصناعية المتقدمة بدأوا يشعرون أنفسهم بعدم جدوى هذا النوع من التقدم المادي إذا لم يكن مصحوبا بتقدم مماثل في ميدان الوعي والفكر الإنساني. ولذلك فإن ظاهرة تحول العلميين إلى الدراسات الإنسانية ليست بالقليلة في الوقت الحالي. فكثير من علماء الطبيعة والرياضة وغيرهم نجدهم يتحولون إلى الاهتمام بالدراسات الإنسانية والفلسفية مثل علم الاجتماع والفلسفة وغير ذلك.

والتنظيم السياسي؟

قد يبدو غريبا في مقال عن «التنظيم السياسي في المجتمع التكنولوجي الحديث» أن يتأخر الحديث عن هذا التنظيم السياسي حتى

قارب البحث نهايته. ولكن هذه الغرابة تزول اذا أدركنا أنه ليس من الممكن الحديث عن شكل التنظيم السياسي على نحو مفصل، فذلك أمر سيظل بالضرورة مختلفا من دولة إلى أخرى. فالاتحاد السوفياتي يقترب من المجتمع التكنولوجي الحديث ونظامه السياسي يعتمد على نظام الحزب الواحد، في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية دخلت هذا المجتمع ونظامها السياسي يعتمد على حرية الأحزاب وشكل من أشكال الديمقراطية النيابية. وهذا النوع من الخلافات والفروق سيظل قائماً لأنه يتوقف على عدد هائل من الاعتبارات التاريخية والنفسية لكل شعب من الشعوب.

ولذلك فإننا إذا تحدثنا عن التنظيم السياسي في المجتمع التكنولوجي الحديث إنما سنشير إلى نوع من التماثل في المشاكل التي ستعرض والتي سيتعين على السلطة السياسية أن تواجهها في جميع الأحيان. وكذلك سنشير إلى التماثل في الحلول التي تقدم لهذه المشاكل. أما ما عدا ذلك فإن النظم السياسية للدول ستظل متفاوتة ما ظل الانقسام بينها إلى دول سياسية مستقلة.

إذا كان علم السياسة هو العلم الذي يدرس «السلطة» فإن المجتمع التكنولوجي الحديث من شأنه أن يحدث بعض التغييرات في أشخاص القائمين على السلطة وفي مدى هذه السلطة، وفي نوع المشاكل التي تتعين مواجهتها. وفي هذا فقط يتم التلاقي بين الحقائق الاقتصادية في ظهور المجتمع الصناعي الحديث وبين الحقائق السياسية في كيفية مباشرة السلطة[1].

(١) انظر في العلاقة بين الاقتصاد والسياسة

B. Chenot, *Organisation Economique de l'Etat*, Dalloz, France, pp. 1 - 21.

ولعل أول ملاحظة على التنظيم السياسي في المجتمع التكنولوجي الحديث هي زيادة أهمية عنصر الفنيين في أشخاص القائمين على مباشرة السلطة. وقد سبق أن أوضحنا دور هؤلاء بتفصيل. وأيا ما كان الشكل الخارجي للقائمين على السلطة، حزب واحد حاكم كما في الدول الاشتراكية أو أحزاب متعددة وحكومة نيابية ـ فإن سيطرة الفنيين الحقيقية على قرارات السلطة لا بد أن تتزايد. ولذلك نجد أن أهمية المجالس الاستشارية: مثل المجالس الاقتصادية والمجالس الفنية المتخصصة ستتضح بالضرورة. وسواء وجدت هذه المجالس إلى جانب المجالس النيابية في الدول الديمقراطية أو إلى جانب الحزب الواحد في الحكومات الشيوعية. وبالمثل فإن الأجهزة الفنية الموجودة إلى جانب مراكز السلطة ستزيد أهميتها ودورها.

وفي كتاب حديث لروجيه جارودي Le Grand Tournant du Socialisme[1].

يرى هذا الكاتب الماركسي الفرنسي أن الاتحاد السوفياتي تديره مجموعة بيروقراطية عسكرية لا تختلف في جوهرها عن المجموعة الصناعية العسكرية التي تدير الولايات المتحدة الأمريكية. وأهمية هذه الملاحظة القائمة على التشابه في أشخاص القائمين على السلطة في الدولة الحديثة سواء في دولة اشتراكية أو في دولة رأسمالية ـ لا تكمن في جدية الملاحظة ذاتها، ولكن في صدورها عن روجيه جارودي، وهو يعد أكبر المفكرين الشيوعيين الفرنسيين وعضو اللجنة المركزية والمكتب السياسي للحزب الشيوعي الفرنسي. وهو أمر له دلالته، حيث أن أغلب الماركسيين يرفضون فكرة التماثل بين تطور المجتمعات الحديثة الاشتراكية والمجتمعات الحديثة الرأسمالية ويرون أن كل محاولة

---

(1) Roger Garaudy. *Le Grand Tournant du Socialisme*. Collection Idée, Gallimard, Paris 1970.

للتقريب إنما تقصد صرف الجهود عن مقاومة النظام الرأسمالي.

كذلك فإن من أهم المشاكل الأساسية التي ينبغي على المجتمع الجديد مواجهتها هي مشكلة الحرية. ولا نقصد مجرد الحرية السياسية القائمة على مشاركة جميع المواطنين في اختيار حكامهم عن طريق الانتخابات والأحزاب كما في الدول الغربية، أو عن طريق العمل داخل الحزب الواحد كما في الدول الاشتراكية. وإن كانت الظروف قد تدعو إلى قيام هذه المشاكل وخاصة فيما يتعلق بالدول الاشتراكية. وربما يكون التطور الذي حدث في تشيكوسلوفاكيا والمعروف بحركة يناير ١٩٦٨ وربيع تلك السنة الذي لم يستطع الاستمرار طويلاً نظرا إلى تدخل قوات حلف وارسو - ربما تكون مقدمة لتطورات مماثلة في الاتحاد السوفياتي وفي الدول الاشتراكية الأخرى. (ولعل ما أدى إلى فشل هذه الحركة هو أنها ظهرت في تشيكوسلوفاكيا باعتبارها أكثر تقدما من الناحية الصناعية، ومن ثم تمثل مرحلة متقدمة بالنسبة للمعسكر الاشتراكي في مجموعه ولذلك فقد وقفت أمامها قوى ذلك المعسكر). ولكن ذلك لا يمنع من ظهور اتجاهات مماثلة متى بلغ المعسكر الاشتراكي في مجموعه وبخاصة الاتحاد السوفياتي تلك الدرجة من التطور.

كذلك لا نقصد بمشكلة الحرية في المجتمع الصناعي الجديد مجرد الحرية الاقتصادية القائمة على ضرورة توفير ضروريات الحياة الأساسية لجميع الأفراد حتى لا تظل حرياتهم السياسية مجرد حقوق نظرية مجردة من كل مضمون حقيقي. فالمجتمع الصناعي الحديث يتمكن في الواقع بصفة عامة وباستثناء بعض جيوب الفقر - من توفير هذه الحريات الاقتصادية.

ولكن مشكلة الحرية التي ستعرض أمام المجتمع الصناعي الجديد

ستتضمن حرية الفرد من تسلط المؤسسات ووسائل التكنولوجيا الحديثة على العناصر المكونة لإرادته. ومن المحتمل أن يكون حق الفرد في الإعلام ـ بما يتضمنه من ضرورة توفير إعلام موضوعي وأمين على قدر الإمكان والضمانات التي تكفل تحقيق إرادة الفرد خالصة من كل تأثير إعلامي موجه ـ من أهم المشاكل التي تثيرها مناقشات الحرية.

ويرتبط بتطور مشكلة الحرية على النحو المتقدم تغيير في طبيعة المنازعين والمعارضين للسلطة. فهؤلاء ليسوا من عناصر البرجوازية التي تطالب بالحرية السياسية والإطاحة بامتيازات الإقطاع السياسية كما حدث عندما قامت الثورة الفرنسية. كما أنهم ليسوا من عناصر الطبقة العاملة التي تطالب بالحرية الاقتصادية والغاء امتيازات البرجوازية الاقتصادية كما حاولت الثورات الاشتراكية. ولكنهم سيكونون غالبا من عناصر الشباب والمثقفين الراغبين في توفير حرية الفرد النفسية والثقافية.

وأخيراً فإن التنظيم السياسي سيتأثر بالضرورة بما يؤدي إليه تطور المجتمعات الصناعية من تغيير في مفهوم الدولة السياسي ذاته. فالاستقلال السياسي وسيادة الدولة كانا تعبيراً عن أوضاع العلاقات الاقتصادية الدولية. وقد أدى تطور المجتمع الصناعي الحديث إلى تغيير في شكل العلاقات الدولية مماثل للتغيير الذي تم داخل الدولة، وإلى مزيد من الترابط مع وجود مراكز أكثر فاعلية في التأثير على الأوضاع الاقتصادية العالمية، وقد أدى ذلك إلى وجود اقتصاد عالمي وليس مجرد علاقات اقتصادية بين الدول. ومن ثم فإن التنسيق والتعاون الدولي يعتبر السمة الأساسية للعلاقات بين الدول، وما زالت فكرة السيادة تتقلص باستمرار. ومع استقرار الاقتصاد العالمي الدولي، فإن التنظيمات السياسية في الدول المختلفة ستزداد تقارباً من ناحية، وتحرراً في مواجهة الأفراد من ناحية أخرى.

وكما ذكرنا في مقدمة هذا المقال ـ أن موضوع التنظيم السياسي في المجتمع التكنولوجي الحديث، موضوع واسع جداً ومتشعب بدرجة يصعب معها الإحاطة به من جانب متخصص واحد. ومع ذلك فقد لا تكون وجهة نظر اقتصادي في هذا الموضوع عبثاً كاملاً!.

مجتمع الاستهلاك*

ثورة الطلبة في فرنسا (مايو ١٩٦٨)

تمهيد:

ليس في نيتي ولا في مقدوري أن أكتب «بحثاً» عن أحداث مايو في فرنسا، فهذا عمل سيقوم به ولا شك عدد من المتخصصين في هذه الموضوعات. ولا أستطيع أن أدعي لنفسي إلماماً خاصاً بهذه المسائل. ثانياً أنا اقتصادي «فحسب» وذلك بالقدر الذي يستطيع أن يكون الإنسان أي شيء.. «فحسب». ورغم أني أقوم بتدريس «الاقتصاد» في الجامعة، فإن ما أود أن أكتبه هنا بعيد كل البعد عن مهمة الأستاذ. أريد أن أسجل انطباعات شخصية أثناء وجودي بمحض الصدفة في باريس للتدريس في نفس الفترة التي قامت فيها أحداث مايو. وبالطبع فإنه من المستحيل على الإنسان ألا يتفاعل مع هذه الأحداث، وألا يكون انطباعا خاصا عنها وإن لم يكن بالضرورة من المتخصصين في هذه المسائل.

وقد لا يكون في هذه النظرة «الشخصية» شر بحت، بل قد ينتج عنها بعض الخير. فالمتخصصون في فرع من الفروع لا يلبثون أن يكونوا مجموعة من المفاهيم وأدوات التحليل التي لا شك أنها تضمن سلامة الفكر وضبطه وتتفق مع طبيعة الظاهرة محل البحث. ولكن ذلك لا يحول من ناحية أخرى دون أن تصبح هذه المفاهيم وأدوات التحليل قيدا على الفكر. ومن الأمثلة الحديثة في علم الاقتصاد ما نجده عند كينز الاقتصادي الانجليزي. فإنه لم يكن ولا شك أكثر

(*) نشرت هذه الدراسة كملحق «للأهرام الاقتصادي»، في ١٥ أكتوبر ١٩٦٨.

المرتبطين بأدوات التحليل التي فرضتها مدرسة كامبردج، وعلى العكس فإن بيجو في ذلك الوقت كان الحجة في هذه المسائل. ولعل هذا التحرر النسبي هو الذي جعل كينز وليس بيجو هو الأقدر على تحليل الظواهر الاقتصادية الحديثة. ومن هنا كانت الثورة الكينزية في الاقتصاد.

كذلك لا نستطيع أن ننسى أن العلوم الاجتماعية لم تستطع حتى الآن أن تتخلص من شوائب المذهبية. فوراء كل مفهوم علمي ووراء كل أدوات التحليل يمكن أن نجد بعض القيم الأخلاقية المذهبية. فإذا كان الاقتصاد السياسي يقوم على اتخاذ نموذج «المنافسة الكاملة» كإطار للتحليل، و«باعث الربح» كدافع للنشاط الاقتصادي، فإن ذلك يرتبط بصورة أو بأخرى بنوع من التفضيل المذهبي. ولذلك فلا عجب أن نجد أنجلز يقول بأن «الثورات تختفي وراء الأساتذة ووراء عباراتهم العلمية». وبطبيعة الحال لن نعدم من ناحية أخرى أحد المفكرين الذين يأخذون على دراسة التاريخ في «الدول الثورية» أنها تبالغ في «حدة الصراع الطبقي» على مدى التاريخ. وبعبارة أخرى فإن النظام السياسي الذي يستقر يغلب في الواقع أحد المذاهب حتى نكاد نكون بصدد مذهب رسمي وسواء أكان صريحا أو ضمنيا، وفي ضوء هذا المذهب الرسمي تتحدد النظرة لأغلب أحداث التاريخ. فما حدث في فرنسا في مايو ١٩٦٨ سيكون تاريخنا مختلفا إذا نجحت هذه الأحداث في قلب نظام الحكم.

وبالمثل فإن من العبارات الشائعة ـ والتي لا تخلو من الصدق ـ أنه ينبغي مرور بعض الوقت قبل كتابة التاريخ. ولكن هذا لا يصدق إلا على من يكتب التاريخ. أما نحن فليس لنا أدنى إدعاء على كتابة التاريخ فهذه مهمة شاقة لها رجالها. وكل ما نريده هو أن نسجل انطباعنا الشخصي عن أحداث نعتقد أنها على قدر كبير من الأهمية في

العصر الذي نعيشه.

أنه من الأمور الأولية التي يرددها الباحثون دائمًا: إن الظواهر الاجتماعية ظواهر معقدة لا يمكن تفسيرها بسبب أو أسباب محددة، وإنما هي تفاعل بين عدد هائل من العوامل التاريخية والنفسية والاقتصادية. وهذه البداهة هي التي تحكم في الواقع أحداث مايو ١٩٦٨ في فرنسا. ومن الشعارات الطريفة التي رفعت أثناء الأحداث على جدران السوربون، الشعار الآتي: «الثورة البرجوازية ثورة قانونية، والثورة البروليتارية ثورة اقتصادية، أما ثورتنا فهي ثورة ثقافية نفسية». والصحيح أن ثورة الطلبة هي كل ذلك مجتمعا ولكن الجديد هو أن الاعتبارات الثقافية والنفسية بدأت تحتل مكانا هاما بين هذه العوامل.

١ ـ بداية الأحداث:

ولكن ينبغي ألا نستبق الحوادث. ماذا حدث؟.. في ٢٦ يناير سنة ١٩٦٨ قامت مجموعة من طلبة الآداب في جامعة نانتير بمظاهرة صغيرة.. حوالي أربعين طالباً من الفوضويين يحملون بعض اللافتات العدائية ضد البوليس. وأدى ذلك إلى بعض الاحتكاك مع فراشي الكلية مما أدى إلى استدعاء البوليس لفض هذه الاحتكاكات. فماذا حدث؟ تجمع الطلبة لمقاومة البوليس، آلاف الطلبة هذه المرة وليسوا أربعين فقط: ومن يومها وقد بدأت حركة نانتير ولم تنته والتي عرفت فيها بعد بحركة ٢٢ مارس، نظرا إلى أنها في ذلك اليوم اتخذت شكلا تنظيميا حيث تكونت لجنة «٢٢ مارس» من الطلبة لمقاومة القهر.

وفي ٣ مايو اجتمعت مجموعة أخرى من الطلبة في فناء السوربون، مجموعة صغيرة من مائتي طالب في كلية بها عدة عشرات من الآلاف. وهذه المجموعة جمعت عددا من مؤيدي أقصى اليسار للاحتجاج

على نشاط مجموعة أخرى معروفة باسم «الغرب» من أقصى اليمين بدأت تفرض نوعا من الضغط على بعض الصحف. استدعى مدير الجامعة «روش» البوليس لتفريق المجتمعين في فناء السوربون خشية وقوع ما لا تحمد عقباه بين مجموعة أقصى اليسار ومجموعة أقصى اليمين. ولكن البوليس لم يجد أمامه مئات بل عشرات الآلاف من الطلبة، جميع طلبة السوربون.

هذه هي الأحداث التي أطلقت حركة الطلبة ليخرجوا في أخطر حركة هزت فرنسا بعد ثورة ١٨٤٨. ومن الواضح أن ما حدث لا يكفي لتفسير هذه الحركة الهائلة. فالجامعات الفرنسية - رغم كل ما يقال عنها - تضمنت دائمًا اتجاهات يسارية وفوضوية. وفي كل وقت كانت هناك مجموعات يسارية ترفض النظام القائم. ولكن هذا لم يؤد اطلاقاً إلى قيام حركات طلابية مماثلة! كذلك - رغم كل ما يقال عن الحرية في فرنسا - فإن بها قدراً يسمح دائمًا بحمل اللافتات العدائية ضد البوليس وضد السلطة!.

إن حوادث يناير ومارس في نانتير واستدعاء البوليس في السوربون في ٣ مايو لم يكن أكثر من المناسبة التي قامت من أجلها الحركة، أو الشرارة التي أشعلت النار كما يحلو للكتاب أن يقولوا دائمًا في مثل هذه المناسبات. ولذلك ينبغي أن نبحث عن أسباب أكثر عمقا لما حدث حتى نستطيع أن نكون صورة صادقة - إذا كان ذلك ممكنا.

٢ - دور طلبة الفلسفة والاجتماع:

ونلاحظ أولاً: أن حركة الطلبة بدأت على وجه الخصوص في أقسام الاجتماع والفلسفة وعلم النفس في كليات الآداب ومنها انتقلت إلى بقية الطلبة في الفروع الأخرى ثم إلى الكليات الأخرى. وهذه الملاحظة الأولية على قدر من الأهمية لأنها تنبىء عن بعض الأسباب

الدفينة لحركة الطلبة. فهذه الأقسام أقرب إلى الإحساس بالمشاكل الجديدة ووعيها. وتدور هذه المشاكل حول المجتمع الجديد، أو ما اصطلح على تسميته «بمجتمع الاستهلاك». وسوف نرى أن أغلب الانتقادات كانت في الواقع موجهة إلى هذا المجتمع وإن استخدمت في هذا الصدد اصطلاحات أخرى معروفة مثل «الرأسمالية» و«المجتمع الرأسمالي».

والانتقادات الموجهة إلى «المجتمع الاستهلاكي» متناقضة في الواقع، ولكن ذلك لم يمنع من استخدامها دائماً. ويمكن أن نقول بصفة عامة أن هذه الانتقادات تدور حول محورين أساسيين: المحور الأول هو أن التعليم والجامعة بصفة خاصة لا تعطي التكوين اللازم لحاجات هذا المجتمع. فالجامعة لا زالت متخلفة عن حاجات المجتمع الجديد. ومن الواضح أن هذه نظرة «اصلاحية» تريد تطوير الجامعة بما يلائم حاجات المجتمع. أما المحور الثاني فهو على خلاف ذلك تماما، ويرى أن المشكلة ليست في تطوير الجامعة بما يلائم حاجات المجتمع الاستهلاكي، وإنما على العكس أننا نريد أن نغير من هذا المجتمع ولا نريد أن نصبح أدوات في يد هذا النظام، وهنا بالطبع يطلق على هذا المجتمع اسم «المجتمع الرأسمالي». فالطلبة لا يريدون أن يكونوا مجرد فنيين يعملون في خدمة المجتمع القائم. ومن الواضح أن هذه نظرة «ثورية» تجاوز اصلاح الجامعة إلى ضرورة تغيير المجتمع وتناقش المبادىء التي يقوم عليها هذا المجتمع. وغني عن البيان أن المحورين المتقدمين متناقضان تماماً، فوفقا للمحور الأول المشكلة تكمن في أن الجامعة لا زالت دون حاجات المجتمع، في حين أنه وفقا للمحور الثاني، تكمن المشكلة فيا وراء هذه الجامعة ورفض الخضوع لهذا المجتمع وتحويل الجامعة إلى مجرد أداة في يد مجتمع ظالم. . الجامعة «أقل ما ينبغي»، «وأكثر مما ينبغي» وأيضاً. وهذا التناقض لم يمنع من

أن يرفع الطلبة هذه المطالب في الوقت نفسه مما ترتب عليه بعض الصعوبة في متابعة الحركة وفهم أسبابها.

وقبل أن نستطرد في هذا الموضوع قد يكون من المستحسن أن نقف لحظة عند مشاكل طلبة: أقسام الاجتماع والفلسفة وعلم النفس، نظرا إلى أن المشاكل الخاصة لهؤلاء الطلبة ساعدت على بلورة الأفكار، وكانت على أي الأحوال الشرارة التي أطلقت الثورة. إن الدراسة في هذه الأقسام - رغم أن بعضها حديث كما هو الحال بالنسبة إلى الاجتماع - لم تلاحظ حاجات المجتمع مما أدى إلى خلق مشاكل حقيقية للخريجين وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بفرص العمل بعد الجامعة. فالدراسة في هذه الأقسام لم تأخذ بالتخصص الضيق ومحاولة البحث عن قواعد السلوك لمجموعات صغيرة، كما هو الحال في مثل هذه الدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية، وإنما تميل هذه الدراسة إلى البحث عن القوانين العامة التي تحكم تطور المجتمعات «الاجمالية» والبحث عن القوانين التاريخية بالمعنى الواسع. فهذه الدراسات لا زالت في فرنسا متأثرة بالنظريات الفلسفية الشاملة وذلك بعكس النظريات الوضعية ونظريات السلوك التي تهتم بجوانب محددة من النشاط.

وقد ترتب على ذلك أن أصبح الخريجون يواجهون صعوبة من حيث العمل الذي يتطلب دائمًا التخصص الضيق في فرع معين من النشاط. ومن هنا نستطيع أن نفهم الوجه الأول من الانتقادات الموجهة لنظام التعليم في الجامعة، فهي لا تعطي التكوين اللازم لمواجهة الاحتياجات العملية من تخصص دقيق في ناحية معينة مع ما يتطلبه ذلك من استخدام أساليب وأدوات تحليل مناسبة لنشاط معين بالذات.

ولكن من ناحية أخرى نستطيع أن ندرك بسهولة أن الدراسة

الشاملة للمجتمعات بصفة عامة والبحث عن «القوانين العامة» التي تحكم تطورها تعطي صاحبها قدرة أكبر على مناقشة هذا المجتمع الذي يعيش فيه وتمكنه من أن يرفض الكثير من المبادىء التي يقوم عليها. وبعبارة أخرى فإن الدراسة التي يحصل عليها الطالب في هذه الفروع وإن لم تعطيه التكوين الفني اللازم للقيام بعمل محدد في نشاط معين بالذات إلا أنها تعطيه القدرة على إدراك العلاقات المختلفة في المجتمع وعلاقة هذا النشاط المحدد ببقية قطاعات المجتمع والأهداف التي يتوخاها المجتمع في مجموعه. ولذلك فإن الخريج يكون أقدر على إدراك هذه العلاقات العامة ومناقشتها ومن ثم رفض العمل في خدمتها متى تبين أنها تقوم على أسس لا تتفق مع مبادئه السياسية أو قيمه الأخلاقية.

إن طالب الاجتماع الذي يدرس النظريات الاجتماعية الاجمالية لأوجست كونت ومنتسكيو وماركس ودير كايم يجد صعوبة في العمل في إدارة للتسويق في شركة كبرى لأنه غير مزود تماماً بالدراسات الفنية للقيام بأبحاث عن أذواق المستهلك وتطورها، ومن هنا يمكن أن يشعر بالقصور في تكوينه المهني وربما يشعر بنوع من النقص في مواجهة زميله الأمريكي. ولكنه من ناحية أخرى يجد نفسه أقدر على إدراك ما تباشره الدعاية والإعلام من تأثير على حرية الفرد وإخضاعه لسلطة عدد قليل من المشروعات التي لا تهدف إلا إلى تحقيق أهدافها الخاصة دون اهتمام بتنمية أذواق المستهلك والارتفاع بمستواه الثقافي. ومن هنا يمكن أن يشعر بالثورة والتمزق للعمل من أجل هذا المجتمع الذي يرفضه. وهكذا نستطيع أن نفهم رد الفعل المزدوج والمتناقض لدى الطلبة من حيث أن الجامعة غير متلائمة مع حاجات المجتمع ومن ثم الرغبة في «الإصلاح»، ومن حيث أن هذا المجتمع ظالم ومن ثم رفض إخضاع الجامعة للمجتمع وضرورة «الثورة» لتغيير هذا المجتمع.

كذلك نستطيع في ضوء ما تقدم نستطيع أن نفهم اختلاف ردود الفعل بين الطلبة في بعض الكليات. فطلبة القانون والاقتصاد كانوا بصفة عامة أقل «ثورية». من طلبة الآداب، وكذلك فإن طلبة الطب لم يكونوا «بالثورية» التي عرفها طلبة العلوم. وبطبيعة الأحوال فإن هناك أسباباً عديدة، منها مثلاً ما هو معروف من أن التراث الفكري في فرنسا لكليات الآداب كان دائمًا معقل اليسار، وذلك بعكس كليات الحقوق (ويدرس بها الاقتصاد) حيث أنها كانت دائمًا من الكليات المحافظة ومعقل اليمين، ويظهر ذلك دائمًا في إنتخابات إتحادات الطلبة. ويفسر ذلك عادة بأن طلبة القانون والاقتصاد يمثلون دائمًا السلطة فهم أبناء رجال الحكم. ولكن هذا بعض التفسير وليس كله. وفي نظرنا أن أحد أسباب اختلاف سلوك طلبة كليات الحقوق يرجع إلى أن هذه الكليات منذ سنة ١٩٥٤ في حالة تعديل مستمر من حيث البرامج مما جعلها في الوقت الحاضر أكثر ملاءمة لظروف المجتمع من كليات الآداب. فخريج كليات الحقوق في فرنسا لا يواجه نفس المشاكل الخاصة بالعمل التي يواجهها خريج الآداب، ونجد ذلك بصفة خاصة في أقسام الاقتصاد وحيث يزود الطالب بتخصص ضيق واهتمام أكبر بأدوات التحليل مثل الاحصاء والرياضة والاقتصاد القياسي إلى جانب النظريات العامة الإجمالية.

٣ ـ مجتمع الاستهلاك:

وقبل أن نتناول بالتفصيل المآخذ التي يأخذها الطلبة على النظام القائم، فإنه قد يكون من المفيد أن نقف لحظة عندما يسمى «بمجتمع الاستهلاك» لأننا سنضطر إلى الإشارة إليه كثيراً بصدد تفسير حركة الطلبة. ونعتذر مقدماً عن الإطالة نسبياً في هذا الموضوع، ولكننا نعتقد أن ذلك ضروري لفهم حركات الطلبة في الدول المتقدمة.

الواقع أن هناك تقليداً متبعاً يقوم على دراسة المجتمعات وتطويرها من حيث وسائل الإنتاج بحسب شكل الملكية. وقد استقر هذا التقليد منذ ماركس بحيث تكون الرأسمالية مرحلة من مراحل التطور، والاشتراكية مرحلة أخرى، وأهم ما يميز بينهما هو تحول ملكية وسائل الإنتاج من الملكية الفردية إلى الملكية العامة. ولا شك أن هذا التحليل ينطوي على قدر كبير من الصحة، وأهم من ذلك أنه يباشر تأثيراً سياسياً ومذهبياً هاماً في العصر الذي نعيش فيه. ومع ذلك فقد بدأت عدة محاولات أخرى تحاول أن توجه العناية إلى خصائص المجتمعات الحديثة لا من حيث شكل الملكية، ولكن من حيث أسلوب إدارتها والمبادىء التي يخضع لها سير الاقتصاد الحديث. فقد لاحظ عدد من المفكرين أن هناك تشابهاً كبيراً بين أساليب إدارة المشروعات الاقتصادية في الدول المختلفة، وأن هناك منطقاً متماثلاً يحكم سيرها وبصرف النظر عن شكل الملكية. وقد كان من أوائل من وجهوا النظر إلى هذه الظاهرة الأمريكي برنهام في كتابه «ثورة المديرين». وقد كان برنهام ماركسياً من الجناح اليساري (تروتسكي) ـ وشأنه شأن عدد كبير من المثقفين اليساريين الذين راعهم تحالف الاتحاد السوفييتي مع ألمانيا النازية قبل الحرب العالمية الثانية مباشرة ـ ولذلك فقد استخدم التحليل الماركسي في الوصول إلى نتيجة مختلفة يمكن عن طريقها تفسير ما حدث سنة ١٩٣٨. وهو يرى، وفقاً للمنهج الماركسي «أن الصراع بين الطبقات» هو الذي يحكم التاريخ، ولكنه يرى أن نتيجة صراع العمال مع الرأسماليين لا تنتهي في صالح الطبقة العاملة وإنما في صالح فئة جديدة تفيد من هذا الصراع هي فئة المديرين وبصفة عامة جميع الفنيين. وليس في هذا، في نظر برنهام، ما يزعج، ففي النظرية الماركسية ما يؤكد ذلك، فالأقطاع وفيه صراع بين طبقة الأقطاعيين وطبقة مهضومة هي فلاحو الأرض، نجد أن هذا الصراع يحل لصالح طبقة جديدة هي «البورجوازية». وبناء على هذا

التحليل فإن برنهام وجد مخرجاً، في نظره، للتناقض الشديد فيما يتعلق «بتحالف» دولة «يسارية» مثل الاتحاد السوفييتي مع دولة «فاشية» مثل ألمانيا النازية. فعنده أن الدولتين سيطرت فيهما طبقة المديرين والفنيين على الحكم ومن ثم فإن من السهل أن يتقاربا. وقد تعرضت أفكار برنهام لانتقادات كثيرة وخاصة وأن كتابه قد ظهر أثناء الحرب وفي فترة كانت فيها ألمانيا النازية تحقق انتصارات عسكرية في أغلب الميادين، مما طبع الكتاب بالتشاؤم الشديد وبكثير من التنبؤات التي ثبت عدم صحتها فيما بعد. وبالرغم من الانتقادات التي وجهت إلى أفكار برنهام، إلا أن شيئاً منها مع ذلك ظل محلاً للإهتمام، وهو بيان دور الفنيين في الحياة الاقتصادية وتأثيرهم المتزايد في المجتمعات الحديثة. وهذا ما دعا عدداً من المفكرين مثل ريمون آرون في فرنسا، ثم جالبرت في أمريكا، إلى الحديث عن «المجتمع الصناعي» أو «الدولة الصناعية». فعند هؤلاء أن التطور الفني أصبح من الضخامة والأهمية بحيث أصبحت الدولة الحديثة مكونة من عدد محدود من المشروعات الصناعية الضخمة التي تسيطر على الاقتصاد في مجموعه. وقد أدى هذا التطور أيضاً إلى تعقيد إدارة هذه المشروعات بحيث أصبحت تتطلب دراية فنية متخصصة جداً ولم يعد «المنظم» العادي قادراً على إدارة هذه المشروعات. وبذلك حدث نوع من الانفصال بين الملكية وبين الادارة وبحيث أصبحت الإدارة الفنية المتخصصة هي المسيطرة الحقيقية على أهم المشروعات. وإذا نظرنا إلى هذه الإدارة فإننا نجد أنها تتبع سلوكاً يكاد يكون متشابهاً في المشروعات المملوكة ملكية خاصة وفي المشروعات المملوكة ملكية عامة. وسوف نشير فيما بعد إلى أن العمال في مصانع رينو وهي مؤممة، لم يكن سلوكهم أقل صلابة من العمال في المشروعات الخاصة الأخرى، بل لعل العكس هو الصحيح كما سنرى.

نقول إن «الإدارة» تكاد تتبع السلوك نفسه بصرف النظر عن شكل الملكية. فأهم ما يميز المشروعات الحديثة هو «الحساب الاقتصادي» أو «الرشادة الاقتصادية». فهذه المشروعات تضع سياستها بحيث تحقق هدفاً إقتصادياً محدداً. وبعبارة أخرى أكثر علمّا، كما جرت العادة الآن في الاقتصاد الحديث وإدارة الأعمال، تضع هذه الإدارة برنامجاً يحاول تحقيق هدف معين (أقصى أو أدنى قيمة لهدف أو لأهداف محددة) في ظل عدد من القيود. ويرتبط بهذه المسألة ضرورة إدخال الزمن في الحساب، أي تحقيق الرشادة الإقتصادية ليس بين الاختيارات المختلفة في الحاضر ولكن أيضاً بين الحاضر والمستقبل. ولذلك فإن الاستثمار أو تراكم رأس المال يعتبر من أحد خصائص المجتمعات الحديثة ومن أهم اهتمامات الإدارة وسواء في ذلك المشروعات الرأسمالية، أو المشروعات الاشتراكية. ومعنى ذلك أن المشروعات الاقتصادية الحديثة تتميز بالالتجاء إلى نظام للتخطيط يقوم فيه المديرون والفنيون بدور متزايد. وبطبيعة الأحوال ليس من المقبول الآن القول بأن شركة مثل جنرال موتورز تخضع للسوق كما كان يحدث للمشروعات المتناثرة في القرن التاسع عشر. فهذه الشركة من الضخامة والأهمية وما تسيطر عليه من إنتاج مباشر وغير مباشر لا يمكن القول معه بأنها تخضع للسوق، بل الصحيح القول بأنها تضع خططها للمستقبل، ونتيجة لهذه الخطط يأخذ السوق شكلاً خاصاً.

كذلك فإن المفهوم القديم لفكرة «الربح» باعتباره باعثاً للنشاط الاقتصادي لم يعد في كثير من الأحوال مقنعاً. حقاً إن النظرية الاقتصادية تعرف إلى جانب «المنافسة الكاملة» حالة «الاحتكار الكامل» وصور «المنافسة الاحتكارية». وهذه النظرية الاقتصادية تبين أن هذه المشروعات أيضاً تحاول أن تحقق أقصى ربح ممكن بالرغم من إعترافها بأن هذه المشروعات تستطيع التأثير في ثمن السلعة بإراداتها المنفردة

بعكس حالة المنافسة الكاملة. ولكن هذه النظرية الاقتصادية لم تتصور أن تصل قدرة المشروعات إلى أبعد من التأثير في إنتاجها. وغني عن البيـان أن شـركـة مثـل جنـرال مـوتـورز لا تؤثـر فقط في أثمـان منتجاتها ـ وعددها ضخم ـ وإنما تؤثر أيضاً في الدخل القومي والدخول الفردية. ومتى اعترفنا لشركة أو لعدد محدود من الشركات بالقدرة على التأثير في الأثمان وفي دخول المستهلكين فإن فكرة الربح تفقد كل مدلول لها باعتبارها أمراً خارجاً عن إرادة الشركة تحاول قدر المستطاع أن تحصل منه على أكبر كمية. ولذلك فإنه في ظل المجتمعات الحديثة تفقد فكرة الـربح الكثـير من مدلـولها لأنها تصبـح إحدى وسـائل المشروعات الضخمة. فالربح يصلح دافعاً لمشروع معين حيث يكون دخل المستهلك مستقلاً عن إرادة المشروع. فيحاول المشروع أن يحصل منه على ما يستطيع، أما حيث يكون هذا الدخل متوقفاً على سياسة المشروع فإن الربح يفقد وظيفته كعامل خارجي يحاول المشروع الإكثار منه. وبطبيعة الأحوال هذا لا يصدق الا على المشروعات الضخمة، أما المشروعات الأخرى فإنها لا زالت تخضع لمقتضيات السوق بالمعنى التقليدي.

وما تقدم إنما كان الغرض منه بيان أن السهولة التي كان يمكن التمييز بها بين المشروعات الرأسمالية والمشروعات الاشتراكية قد بدأت تختفي في عالم تسيطر فيه المشروعات الضخمة. وفي هذا العالم تزيد الحاجة إلى استخدام المعرفة الفنية المتخصصة في جميع المستويات بما في ذلك الإدارة العليا. ويترتب على ذلك أن ينشأ نمط من المجتمعات التي تسيطر فيها الإدارة الفنية على أهم فروع النشاط، وهذه الإدارة تلجأ بصورة أو بأخرى إلى ضرورة إتباع أساليب التخطيط، وبعبارة أخرى أساليب الإدارة العلمية من حيث تحديد نوع الإنتاج وحجمه وتوزيعه بين مختلف السلع وبين الحاضر والمستقبل.

وحتى الآن لم نذكر في هذا المجتمع الجديد سوى أهمية الجانب الفني وما يقتضيه من زيادة دور الفنيين، ولم نتعرض بأية إشارة إلى فكرة «الاستهلاك» رغم إننا بدأنا بتسمية هذا المجتمع «بمجتمع الاستهلاك». وهذا ما ينبغي أن نفعله الآن.

الواقع أن هذا النوع من النظم لا يوجد إلا في الدول المتقدمة، والتشابه الذي رأيناه بصدد كيفية إدارة المشروعات الاقتصادية إنما يتحقق في الدول الغنية فقط بصرف النظر عن شكل الملكية فيها. أما الدول الفقيرة أو ما اصطلح على تسميتها «بالدول المتخلفة» فهي لا زالت بعيدة - نسبياً - عن مشاكل التقدم الفني، وإن بدأت تخطو في هذا الطريق. وهذا ما يبين أن التناقض الأساسي في العصر الحديث هو بين دول غنية ودول فقيرة أكثر مما هو بين دول رأسمالية ودول إشتراكية. ولعله في ضوء هذا الفرض يمكن أن نفهم موقف الصين بالنسبة إلى الدول الإمبريالية - وهي دول غنية، وبالنسبة إلى الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية - وهي دول غنية نسبياً - كما نستطيع أن نفهم أيضاً أهمية «التعايش السلمي». ولا ندعي أن التقارب الاقتصادي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي هو المسئول وحده عن التعايش السلمي فهناك اعتبارات أخرى لعل من أهمها التقدم النووي وما أدى إليه من تغيير في جميع الخطط الاستراتيجية.

والتقدم الفني الهائل الذي نجم عن الشكل المتقدم للإدارة الاقتصادية يرتبط بالضرورة بالقدرة الهائلة على الإنتاج ومن ثم على زيادة الاستهلاك. حقاً إننا نعرف أن الغرض من الإنتاج في جميع النظم وفي جميع الأوقات هو إشباع الحاجات أي الاستهلاك، ولكن شكل الاستهلاك في هذه الدول المتقدمة يصبح ذا طبيعة خاصة مما يسمح بتسمية هذا المجتمع «بمجتمع الاستهلاك». فالمجتمعات الفقيرة

لا تكاد بمواردها المحدودة والفن الإنتاجي المتاح لها أن تشبع الحاجات الضرورية لأفرادها، ولذلك نجد الإستهلاك الفردي في هذه المجتمعات محدوداً. بل لا يمكن في أغلب هذه المجتمعات إشباع كل الحاجات الضرورية من مأكل وملبس وتوفير قدر مناسب من التعليم ومن الرعاية الصحية، ولذلك فإنه من الأمور العادية أن تعرف الدول المتخلفة بأنها تلك التي لا تستطيع أن توفر قدراً معقولاً من الإستهلاك لأفرادها. وإذا أخذنا في الاعتبار أيضاً ما تضطر هذه المجتمعات إلى إقتطاعه من إنتاجها لتوفير القدر اللازم من الاستثمارات التي تسمح باستمرار الإنتاج في المستقبل وزيادته، فإن المتبقي للاستهلاك الفردي والجماعي يكون محدوداً حقاً.

أما الدول المتقدمة والتي حققت قدراً ضخماً من تراكم رأس المال في الماضي، والتي تتمتع بصفة خاصة بمزايا التقدم الفني، فإن الحاجات الضرورية بل والترفيهية للأفراد تكون متحققة في الواقع. وفي مثل هذه المجتمعات فإنه لا يمكن زيادة الإنتاج باستمرار دون أن تقوم مشكلة تصريف هذا الناتج المتزايد. وبدون العمل على زيادة الاستهلاك فإن هذه المجتمعات لا بد وأن تصاب بأزمات خطيرة. وزيادة الاستهلاك تعتبر أمراً سهلاً نسبياً في الدول ذات الدخل المنخفض إذ يتعلق الامر في الواقع بحاجات ضرورية تكاد تكون حاجات بيولوجية، أما في الدول المتقدمة والغنية فإن معظم الحاجات الأولية يكون قد تحقق إشباعها ـ بالرغم من وجود حالات فقر بالمعنى الضيق في بعض هذه المجتمعات ـ ولذلك فإن الزيادة في الاستهلاك تأتي غالباً من حاجات نفسية وإجتماعية ينبغي خلقها لدى الفرد. فمن السهل طبعاً أن نفهم أن الأفراد، أياً ما كان التنظيم الاجتماعي السائد، يحتاجون إلى المأكل والملبس بل الرغبة أيضاً في التعليم والرعاية الصحية، ولكن لا شك أن الرغبة في التغيير المستمر في شكل

الملابس «الموضة» وفي شكل السيارات المستخدمة.. كل هذا من خلق المدنية الحديثة، فهي حاجات «اجتماعية» قبل أن تكون حاجات «طبيعية» لدى الفرد.

وقد سبق أن رأينا أنه ليس من السهل في المجتمعات الحديثة حيث تسود المشروعات الكبرى، قبول «فكرة الربح» كدافع للنشاط الاقتصادي، وحيث تخضع كافة المتغيرات الاقتصادية لسيطرة عدد صغير من المشروعات. وفي مثل هذه الأحوال رأينا أن هذه المشروعات الضخمة تقوم في الواقع بنوع من التخطيط، أي تحاول تحقيق أهداف معينة، والأثمان والأرباح إنما هي نتيجة في الواقع لهذه السياسة الاقتصادية للشركات الكبرى. ولكن ما هي هذه الأهداف التي تسعى هذه المشروعات الكبرى إلى تحقيقها إذا لم يكن ذلك هو الربح دائماً؟ في الواقع إننا نعيش في عصر تسود فيه عقلية «النمو» فالنجاح إنما يقدر بمعدل النمو الذي يمكن تحقيقه، والنمو هو زيادة الإنتاج وما يرتبط به من زيادة الاستهلاك. ولا نكاد نجد مثالاً واحداً لدولة في الغرب أو الشرق لا تضع زيادة الإنتاج كدليل على تقدمها وكهدف تحاول تحقيق أكبر قدر ممكن منه. وزيادة الإنتاج، كما سبق أن رأينا ـ لا يمكن أن تستمر ـ طالما أن الدولة قد جاوزت حداً معيناً من النمو ـ دون زيادة الاستهلاك. وبذلك تعتبر زيادة الاستهلاك أو زيادة الطلب هو العامل الفعال في استمرار النمو. والواقع أن هذا هو مغزى «ثورة كينز» في الاقتصاد السياسي. فالاقتصاديون التقليديون لم يوجهوا عناية كافية لجانب الطلب ـ باستثناء مالتس ـ وسبب ذلك هو أن حاجات المجتمع الذي عرفوه كانت دائماً أزيد من قدرة الإنتاج. وهذه هي الأوضاع السائدة الآن بالنسبة إلى الدول المتخلفة حيث لا يكفي إنتاجها لمواجهة الطلب الحالي (الاستهلاك) والطلب المستقبل (الاستثمار).

نقول إذن أن المجتمعات الحديثة أصبحت نتيجة للتقدم الفني

المذهل غير قادرة على الاستمرار في التقدم بغير زيادة الاستهلاك. ولكن هذه الزيادة في الاستهلاك تفرض من ناحية أخرى مشاكل جديدة بالنظر إلى أننا دخلنا في مرحلة الاستهلاك الاجتماعي وهو يفرض ضرورة تنظيم المجتمع على شكل جديد بحيث تعتبر زيادة الاستهلاك المستمرة هي أهم خصائصه. وهذا هو السبب الذي من أجله أطلقنا على هذه المجتمعات إسم «المجتمع الاستهلاكي».

وبطبيعة الأحوال فإن مجتمعاً يكون غايته «الاستهلاك» بأي ثمن وبأي شكل، لا بد وأن يفرض قيوداً خاصة على العلاقات السائدة. من ذلك مثلاً أهمية الإعلام والدعاية. فالراديو ثم التليفزيون قدما خدمات هائلة لمجتمع «الاستهلاك». فقد كان الاعلام يجري من قبل عن طريق الصحافة. ولكن الصحافة تفترض على الأقل قدراً معيناً من المستوى الفكري للقراءة، أما الراديو وخاصة التليفزيون فقد تجاوزا حتى عن هذا المستوى البسيط. ولذلك فإن هذه الوسائل الإعلامية قل أن تستخدم في الأغراض الثقافية في هذه الدول بقدر ما تستخدم في أغراض الدعاية لأنواع الصابون المختلفة والأنواع الحديثة لمساحيق تنظيف الأظافر. وهكذا.. كذلك في ضوء خصائص هذا المجتمع نستطيع أن نفهم السبب في النفقات الباهظة التي تنفق على الإعلام في بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية، فحوالي ٤٠٪ من ثمن السلعة في السوق يقابل في الواقع نفقات التوزيع. وبالمثل نفهم تطور فروع المعرفة في بعض الميادين المتعلقة بهذه المسائل، مثل العلاقات العامة وبحوث العمليات ودراسة البرامج السيبرناطيقا والانفورماتيك.. الخ.

كذلك من الطبيعي في مثل هذا المجتمع أن يصبح «الاستهلاك» في ذاته قيمة اجتماعية. فالأفراد يقدرون اجتماعياً ويتحدد مركزهم

الاجتماعي بقدر استهلاكهم. وبذور هذا التطور قديمة، فنحن نعرف أن فبلن قد أشار في تحليله للمجتمع الأمريكي لظاهرة «الاستهلاك التفاخري»، ولكن هذه الفكرة لم تدخل في علم الاقتصاد الرسمي إلا حديثاً وعلى وجه الخصوص منذ دوزنبري عند كلامه عن «أثر التقليد». ويرتبط باعتبار الاستهلاك قيمة في ذاته الاتجاه نحو ما يسمى «بنمطية الاستهلاك». فالمشروعات الصناعية الضخمة تساعد على زيادة الوعي الاستهلاكي، وتؤكد على تعميق المفهوم الاجتماعي للاستهلاك. ولكنها من ناحية أخرى تود أن يجري الإنتاج على أفضل الطرق من الناحية الاقتصادية. ومقتضى ذلك الإنتاج الواسع لسلع «نمطية» متشابهة. وهكذا نجد الأفراد يتشابهون أكثر فأكثر في كيفية الملبس وفي كل مظاهر المعيشة حتى في فروع الاهتمامات. كل شيء في الحياة تحكمه «الموضة».

ونكتفي بهذا القدر من الحديث عن «المجتمع الاستهلاكي»، فإن أغلب المظاهر الأخرى لا بد وأن نتعرض لها بصدد الحديث عن الانتقادات التي وجهها الطلبة إلى هذا المجتمع. ومع ذلك فإن الإشارة المتقدمة كانت ضرورية حتى نستطيع أن نفهم موقف الطلبة من هذا المجتمع. ولكن ينبغي أن نفهم أن هذا «المجتمع الاستهلاكي» لم تعرفه بعد فرنسا، فهي في أول الطريق نحو الاتجاه إليه. ولعل ذلك هو السبب الذي أثار رد الفعل الشديد في فرنسا، فهي لازالت في مرحلة انتقالية مما ساعد على تعدد ردود الفعل وتنوعها ومن ثم إيضاح الكثير من خصائص هذا المجتمع. وقد سبق أن قلنا أن موقف الطلبة من «مجتمع الاستهلاك» يتضمن في الواقع وجهتين متناقضتين إلى حد ما: الأولى تعيب على فرنسا وعلى الجامعة بصفة خاصة تخلفها عن حاجات هذا المجتمع. والثانية تناقش هذا المجتمع ذاته وترفضه. وسوف نبدأ بالنوع الأول من الانتقادات ثم نعرج على النوع الثاني.

٤ ـ فرنسا ومجتمع الاستهلاك:

بالرغم من التقدم الاقتصادي الذي حققته فرنسا خلال السنوات العشر الأخيرة والذي لا يمل الديجوليون من الإشارة إليه، فمن الخطأ الاعتقاد أن فرنسا قد أصبحت دولة متقدمة على النحو الذي تعرفه الولايات المتحدة الأمريكية أو حتى بعض الدول الأوروبية مثل السويد أو ألمانيا الغربية. فالحقيقة أن وراء التقدم الملموس الذي حققته فرنسا لازالت توجد بقايا هامة لأوضاع وعقليات متخلفة عن حاجات «مجتمع الاستهلاك». فالعقلية الحرفية وبصفة عامة عقلية البورجوازية الصغيرة لازالت سائدة في فرنسا وقد أثر ذلك في كثير من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة فيها.

ولا زلنا نذكر السعادة والاطمئنان الوفيرين اللذين يتحدث بهما الفرنسيون عن التوازن الاقتصادي في بلدهم لأن ثلث السكان يعملون في الزراعة ومثلهم في الصناعة ومثلهم في الخدمات. وكأن هذا التوزيع المتساوي ـ حسابياً ـ للسكان بين القطاعات المختلفة دليل على توازن الاقتصاد وانسجامه. وذلك في الوقت الذي يقوم عشر السكان في الولايات المتحدة الأمريكية بالإنتاج الزراعي للتسعة أعشار الباقية فضلاً عن الفائض الزراعي، وفي الوقت الذي لا يعمل في الزراعة الإنجليزية سوى ٥٪ من السكان فقط. كذلك لا ننسى أن الصناعة الفرنسية رغم التقدم الفني الكبير والمذهل أحياناً في بعضها لا تزال تتضمن عدداً هاماً من المشروعات الصغيرة الحرفية التي تقوم بدور كبير. وأنا أكتب هذه السطور في مدينة منطقة «التارن» اسمها «جروييه» وهذه المدينة حسبما علمت تعتبر عاصمة العالم في إنتاج الجلود! وبالطبع قمت بزيارة أهم المصانع (هنا)، وذهلت إذ عرفت أن أكبر المصانع يستوعب مائة وخمسين عاملاً، وأنها جميعاً من الحجم الصغير والمتوسط. وعند رؤيتي لواحد من أكبر المصانع وجدت العمل

يكاد يكون يدوياً ويذكرني بأنوال النسيج الصغيرة في بلدنا.

كذلك نعرف أن التقدم الاقتصادي في جميع الدول بعيد عن أن يكون متساوياً، فهناك دائماً مناطق أكثر تقدماً من المناطق الأخرى. وفرنسا تعرف بالطبيعة هذه الظاهرة، ولكن المناطق المتخلفة في فرنسا هي «متخلفة» حقاً. وأن مشكلة «برتاني» لا تختلف كثيراً عن مشاكل الدول المتخلفة، بل إنه لا زال في هذه المقاطعة من لا يتكلمون الفرنسية وإنما يتحدثون بلغة البلد القديمة (البريتون) مما يبين إلى أي حد يقوم الانفصال بين بعض مناطق فرنسا.

وفي مثل هذه الظروف من الطبيعي أن يكون سلوك الفرنسي العادي بعيداً عن سلوك زميله في الولايات المتحدة الأمريكية أو في إنجلترا. ومن المعروف أن عقلية البورجوازي الصغير تسيطر حتى الآن على سلوك الفرنسي العادي. فصاحب البار الصغير المستقل الذي يعرف عملاءه شخصياً يمثل إلى حد بعيد الفرنسي المتوسط. وعادة الادخار لا زالت حتى الآن إحدى خصائص الفرنسي المتوسط، وربما في نظر الكثيرين، إحدى مزاياه. كذلك الرغبة في الاستقلال والفردية كثيراً ما تقدم على أنها من طبيعة الشعب الفرنسي. ومن الواضح أن هذه الصفات والخصائص لا تتفق مع طبيعة «المجتمع الاستهلاكي» الذي يحترم «الاستهلاك» أكثر مما يحترم «الادخار» والذي تزول فيه عناصر التفرد والاستقلال على ما سنرى.

ومن الطريف أن نلاحظ أنه من بين العوامل التي ساعدت فرنسا على تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، وجودها بالفعل في حالة تخلف بالنسبة إلى غيرها من الدول الأوروبية والأمريكية. فوجود قطاع زراعي متضخم ساعد على حل مشكلة اليد العاملة. فالصناعة الفرنسية لم تعرف مشاكل نقص اليد العاملة نظراً إلى وجود احتياطي

مستمر من العمل في الزراعة، وذلك بعكس ألمانيا الغربية التي بدأت تواجه بنقص في الأيدي العاملة مما يهدد غوها. كذلك من السهل على الدولة أن تحقق معدلاً مرتفعاً من النمو إذا كانت متخلفة نسبياً إذ يتعلق الأمر باللحاق بالتقدم المتحقق بالفعل في الدول الأخرى. وهذا هو بالفعل ما حدث في فرنسا. فجزء كبير من التقدم الاقتصادي الحديث في فرنسا مرجعه تخلفها النسبي. ولعل هذا ما يفسر جزئياً بعض الغرابة في أحداث مايو ٦٨ في فرنسا. فالرأي السائد هو أن فرنسا قد حققت في السنوات العشر السابقة تقدماً اقتصادياً حقيقياً. ولكن الحقيقة أيضاً هي أن هذا التقدم الاقتصادي قد تحقق في دولة محتاجة إلى تغيير الكثير من نظمها السابقة. وهذه الحقيقة هي التي تفسر بعض الأزمة التي وقعت. فقد كان عدد كبير من المراقبين يعتقدون أن فرنسا توجد في حالة أفضل من غيرها من الدول الأوروبية. ولكن الحقيقة أن ذلك كان ظاهرياً أكثر منه حقيقياً. وإذا أخذنا في الإعتبار ما يقتضيه استمرار التقدم الاقتصادي من ضرورة تغيير في النظم والعقليات السائدة، لفهمنا بعض أسباب الأزمة. فهناك صراع بين القديم وبين حاجات المجتمع الجديد.

وبعد هذه الإشارة السريعة إلى بعض مظاهر تخلف فرنسا عن حاجات «مجتمع الاستهلاك» نحاول أن نرى بعض هذه المشاكل في نطاق التعليم، إذ أشرنا إلى أن أحد أسباب ثورة الطلبة هو بالفعل عدم ملاءمة التعليم والجامعة بصفة خاصة لحاجات «المجتمع الاستهلاكي».

٥ ـ مشكلات التعليم:

ونبدأ بأن نقول بأن من أهم المشاكل التي حركت الطلبة، أو على الأقل جزءاً منهم، ترجع في الواقع إلى عدم وجود فرص عمل مناسبة

لهم بعد التخرج. فقد سبق أن أشرنا إلى أن طلبة الآداب وبصفة خاصة في أقسام الاجتماع وعلم النفس والفلسفة كانوا في مقدمة الثائرين. والواقع أن أهم مشاكل العمل تواجه هؤلاء بالذات، فعدد الطلبة في كليات الآداب أكبر جداً من عدد الطلبة في الكليات العملية - كما هو الحال عندنا - ولذلك فمن الطبيعي أن يواجه أولئك مشاكل أكبر من حيث العمل بعد التخرج. وقد سبق أن قلنا أن المشكلة ليست فقط مشكلة أعداد أكثر من الحاجة، بل أيضاً مشكلة نوع التعليم الذي يحصلون عليه. ففي كثير من الأحوال يتضمن هذا التعليم جزءاً ضخماً من النظريات الاجتماعية والفلسفية على حساب التدريب الفني في نطاق محدود والسيطرة على عدد من أساليب وأدوات التحليل اللازمة للحياة العملية. ولكن ليس من السهل فصل أحد الأمرين عن الآخر. ذلك أنه من الطبيعي مع الأعداد الضخمة وعدم توافر الأماكن اللازمة وأعضاء هيئة التدريس أن يكون أسلوب التعليم الأنسب هو المحاضرة العامة في مدرجات ضخمة. وهذا هو ما يحدث بالفعل. ولذلك فإن أحد مطالب الطلبة هو إلغاء ما يسمى «بمدرجات الألف» حيث يتسع المدرج لأكثر من ألف طالب ويلقي فيه الأستاذ درسه. ومن الواضح أنه في مثل هذه الظروف يكون الأستاذ مرغماً إلى حد ما، على الاهتمام بالجانب النظري أو الفلسفي. ويستحيل، على أي الأحوال، مع هذه الأعداد الضخمة إعطاء تدريب عملي وتوفير تكوين مهني في مجال محدد بالذات. فالإحصاء مثلاً يحتاج تدريسه إلى مجموعات صغيرة يشرف عليها أحد الأساتذة أو المعيدين، وبالمثل جميع أنواع الدراسات المهنية.

ومع ذلك ينبغي أن نبحث عن أسباب أبعد لهذه المشاكل، فلا يكفي أن يقال بأن عدد الطلبة كبير في كلية الآداب، وإنما ينبغي البحث عن الأسباب التي تؤدي إلى ذلك في نظام التعليم القائم. وهنا

لا بد أن نرجع إلى نظم التعليم العام فهي تعبر في الواقع عن حاجات المجتمع القديم ولم تلاحظ بعد التطورات الجديدة في «مجتمع الاستهلاك».

هناك تقليد متبع في التعليم الفرنسي وهو يستند إلى تراث قديم مستتب وهذا التقليد يقوم في الواقع على الاهتمام الزائد بدراسة الإنسانيات الكلاسيكية وفي مقدمتها اللغة اللاتينية. وفي نظرنا أن هذا التقليد مسئول إلى حد بعيد عن كثير من المشاكل الحالية. فالطلبة الأكثر ذكاء يتجهون في الواقع إلى دراسة اللاتيني والطلبة الأقل ذكاء يتجهون إلى دراسة اللغات الحية. وهذه مسألة كرامة وتقدير، فأفضل المدرسين يوجدون في فصول اللاتيني وأفضل الطلبة كذلك. ومعنى ذلك أن جزءاً ضخمًا من الذكاء يوجه في الواقع لدراسة اللاتيني على حساب اللغات الحديثة وعلى حساب العلوم الحديثة مثل الرياضيات والعلوم بل التاريخ أيضاً.

و «اللاتيني» هو لغة العلم في العصور السابقة قد خلق نوعاً من الأرستقراطية العلمية في العائلات. ومن ثم نجد أن أبناء الطبقات المتوسطة والفقيرة يكونون في وضع سيء بالنسبة إلى أبناء العائلات الغنية إذ يتمتع هؤلاء بمقدرة أكبر على التفوق في اللاتيني بالنظر إلى الجو الثقافي السائد في المنزل. ومن ثم قلما يوجد من أبناء الفقراء من يستطيع أن يتفوق في أقسام اللاتيني، وإنما الغالب أن يتجهوا إلى دراسة اللغات الحية لسهولتها نسبياً. ونظراً إلى أن أفضل الأساتذة، بما في ذلك أساتذة الرياضة، يدرسون في فصول اللاتيني فإن النتيجة أن معظم فصول اللغات الحية وفيها غالبية الطلبة لا يحصلون على التكوين الرياضي اللازم لهم للتوجه إلى الكليات العملية. وبعبارة أخرى فإن نظام التعليم العام، للأهمية الكبرى التي يعلقها على فصول اللاتيني، يخلق في الواقع تعليمًا طبقياً لمصلحة الأغنياء، وبذلك تكون

الغالبية العظمى من الطلبة محرومة من الإفادة من أفضل الأساتذة.

وغني عن البيان أن نظام التعليم المتقدم إنما يتفق مع المجتمع البورجوازي الذي لا تؤدي فيه العلوم الحديثة الدور الذي تؤديه في المجتمعات الحديثة. ويكون من الطبيعي أن تنشأ تقاليد تنظر إلى الثقافة باعتبارها مجرد سرد لبعض طرائف الأدب، ويستحسن بطبيعة الأحوال أن تستخدم من آن إلى آخر بعض العبارات اللاتينية، فهي تمثل دائمًا لغة العلم والثقافة، أما الآن حيث يقوم المجتمع على التقدم الفني، فإنه ينبغي تغيير كل ذلك والاهتمام بالرياضيات والفروع الحديثة وتقليل الجهد الضائع في الدراسات الترفية مثل اللاتيني.

كذلك هناك ظاهرة أخرى على قدر كبير من الخطورة، وهي المركزية الشديدة التي تسود جميع مظاهر الحياة في فرنسا. كل شيء موجود في باريس، أما الأقاليم فهي محرومة أو تكاد من المزايا التي تتمتع بها العاصمة. ورغم أن المركزية ترجع إلى إعتبارات عديدة في التاريخ الفرنسي، فهي أيضاً تعبر عن نوع من التخلف الاقتصادي. فكلنا نعرف أن التقدم الاقتصادي بعيد عن أن يكون تقدماً متوازناً، وخاصة في الدول الرأسمالية، فهناك دائمًا مناطق أقدر على التقدم من مناطق أخرى. ولكن من ناحية أخرى فينبغي أن نلاحظ أن الدولة كلما زادت تقدماً زادت المحاولات لتقليل الفروق بين مختلف المناطق. ولعل هذا هو السبب الذي من أجله نجد أن فرع «التخطيط الإقليمي» يجد قبولاً واسعاً في الدول المتقدمة. وعلى أي الأحوال فقد ترتب على المركزية الشديدة في فرنسا وجود فروق ضخمة في مستوى التعليم العام بين العاصمة والأقاليم. ولا يرجع ذلك فقط إلى وجود معظم مصادر المعلومات والثقافة في العاصمة مثل المتاحف والمعارض ودور السينما والمسارح... الخ، ولكنه يرجع أيضاً إلى أن هناك اتجاهاً في فرنسا إلى اعتبار التدريس في باريس نوعاً من الترقية

والتقدير. ويترتب على ذلك أن أفضل الأساتذة يتجهون إلى باريس دائمًا على حساب التعليم في الأقاليم. ومن أجل ذلك تعتبر جامعة باريس أفضل من جامعات الأقاليم، والأستاذ ينظر إلى وجوده في جامعات الأقاليم على أنها مرحلة في سبيل «الترقي» إلى جامعة باريس. ويترتب على ذلك بطبيعة الأحوال أن معظم مناطق فرنسا لا تتمتع بمستوى واحد من التعليم.

إن نظام التعليم في فرنسا يتجه في كثير من خصائصه إلى أن يكون تعليمًا للأقلية، سواء أكانت أقلية طبقية أم أقليمية. وهذا التعليم لا يناسب «مجتمع الاستهلاك».

وفي ضوء ما تقدم نستطيع أن نفهم الشعارات التي رفعت ضد «مدرج الألف» وضرورة الغاء المحاضرات العامة وتعميم نظام قاعات البحث والدروس العملية. وهي دعوة يشترك فيها مع الطلبة عدد كبير من أعضاء هيئات التدريس، وبصفة خاصة المعيدون والمدرسون. وسوف نرى أن هذه الدعوة لها أسباب أخرى غير مجرد توفير أداة أكثر مناسبة للتدريس والتكوين الفني، فهي تنطوي أيضاً على مطلب اجتماعي ونفسي. إن نظام المحاضرات العامة قد قطع الروابط الخاصة بين الأستاذ وطلبته، ولم تعد هذه الروابط شخصية كما أنها باعدت المسافة بين الأساتذة والمعيدين. وهذا النوع من العلاقات غير الشخصية الذي يميز «المجتمع الاستهلاكي» كان أيضاً موضع نقد من الطلبة على ما سنرى. فضلًا عن أن أسلوب التدريس بالمحاضرة العامة يقوي نوع التدريس «الأبوي»، الذي يلقن فيه العلم دون مشاركة حقيقية من الطالب فيه. وهذه كلها جوانب سنعرض لها بالضرورة عندما نتكلم عن الجانب الثاني من إنتقادات الطلبة المتعلقة بمناقشة المبادىء التي يقوم عليها «مجتمع الاستهلاك» ذاته. ولكننا نكتفي هنا بالإشارة إلى الجانب الفني المتعلق بعدم ملاءمة هذا

الأسلوب من التعليم لتكوين فنيين قادرين على مواجهة حاجات «المجتمع الاستهلاكي».

ويرتبط بما تقدم، المطالبة بمضاعفة عدد المدرسين والمعيدين. فإن مشكلة أسلوب التعليم ترجع في النهاية إلى أن تكون مشكلة توفير الأماكن وتوفير العدد الكافي من الأساتذة.

كذلك نستطيع أن نفهم المطالبة بتحقيق استقلال الجامعات بعضها عن بعض على أنها تنطوي على نوع من الرغبة في محاربة سيطرة باريس على كل الجامعات. فالاستقلال، رغم أنه يتضمن في الواقع تحقيق أهداف أخرى سنتحدث عنها فيما بعد، إلا أنه يشير في الوقت نفسه إلى رغبة الجامعات في الأقاليم من تحقيق نوع من اللامركزية وتوفير قدر من الاستقلال في مواجهة باريس.

كذلك يمكن أن ننظر إلى الدعوة إلى التسيير الذاتي ومشاركة العمال في الإدارة، على أنها تمثل محاولة من جانب الفنيين ترمي إلى التخلص من سيطرة أصحاب رأس المال. وهذه المسألة ليست بهذه البساطة، فسوف نرى أن المطالبة بالتسيير الذاتي ومشاركة العمال في الإدارة، إنما تعبر عن الرغبة في تحقيق الاشتراكية والديمقراطية الاقتصادية. ولكن يمكن أيضاً أن ننظر إليها، أو إلى جانب منها على الأقل، على أنها محاولة من جانب الفنيين والمديرين للتخلص من التدخل المستمر لأصحاب رأس المال في شئون الإدارة. فقد سبق أن أشرنا أن «المجتمع الاستهلاكي» يتميز بالدور الأساسي الذي يؤديه الإدارة والفنيون ولذلك يمكن أن ننظر إلى هذه المطالب في ضوء هذا الإتجاه العام ـ خاصة وأن أغلب تجارب التسيير الذاتي ومشاركة العمال أدت في الواقع إلى تقوية نفوذ الإدارة على حساب ملكية رأس المال. وسوف نرى موقف نقابات العمال من هذه المسألة كان متسماً بالتردد وأقرب

إلى التشكك منه إلى الحماس. فالعمال كانوا يميلون إلى بعض المطالب الاقتصادية المحددة، مثل زيادة الأجور وتقليل ساعات العمل، وعلى الخصوص الاعتراف «بالحق النقابي» داخل المشروع. ومن الواضح أن هناك اختلافاً ضخمًا في المفهوم بين الاشتراك في الإدارة وتقوية النقابات. وسوف نعرض لهذه المسائل فيما بعد.

وأخيراً ينبغي ألا ننسى أمراً مهمًا، وهو أن فرنسا في خلال جيل واحد عرفت تقدماً مادياً هائلاً دون أن يحدث تغيير يذكر في القيم والعادات ولا في النظم القائمة. فالفرنسي العادي خرج من الحرب وحتى في الفترة السابقة لها بقدر محدود نسبياً من الرفاهية الاقتصادية. حقاً إن الفرنسي خلافاً للكثير من الأوروبيين، كان دائمًا محباً للحياة المبهجة، ويحب الطعام الجيد، ويحب المتعة. ولكنه في كل ذلك لم يكن مزوداً بأية أدوات حديثة. إن الفرنسي العادي لم يعرف السفر إلى الخارج إلا حديثاً، ولم يكن يحب الانتقال حتى داخل بلده. وفجأة في خلال جيل واحد أصبح الجميع مزوداً بوسيلة نقل ميكانيكية، وأصبح السفر في متناوله. وبذلك وجد نفسه في إطار مادي يختلف تماماً فلم يكن متهيئاً له. فالرخاء المادي في فرنسا في خلال السنوات العشر الماضية كان أسرع كثيراً من التغيير في العادات والقيم. فكان لا بد وأن يحدث إنفجار. وقد حدث.

٦ ـ موقف «المنازعة» إزاء مجتمع الاستهلاك:

إن أحداث مايو ١٩٦٨ في فرنسا لم تكن مجرد مطالبة بالإصلاح وتحقيق الانسجام بين «مجتمع الاستهلاك» ومختلف الأنظمة القائمة، وإنما ذهبت إلى أبعد من ذلك. إنها حركة تناقش المبادىء التي يقوم عليها هذا المجتمع وتنازعه. وهذا هو الجانب الحيوي في حركة الطلبة. فهي حركة ثورية تود تحرير الإنسان، وعلى وجه الخصوص تحريره من قيود

«مجتمع الاستهلاك». وإذا كان يبدو أن هناك تناقضاً منطقياً بين ما ذكرناه فيما سبق عن الحاجة إلى الخضوع لمقتضيات مجتمع الاستهلاك، وبين ما سنشير إليه من منازعة هذا المجتمع، فإن هذا التناقض يوجد فقط على مستوى البحث. فجميع التقسيمات المنطقية إنما هي من عمل الفكر لمحاولة فهم الأوضاع المعقدة في الحياة. أما الحياة ذاتها فهي لا تبالي بهذه السهولة المنطقية، وهي هذا التناقض ذاته، ولذلك لا يشق علينا أن نقرر أن الأمرين كانا موجودين بالفعل في حركة الطلبة. ولعل هذا هو السبب الذي جعل من حركة الطلبة ثورة. فهي ليست مجرد مطالبة بأمور معينة، وإنما هي ثورة تعبر عن الأوضاع الشاذة التي نعيشها الآن، والتمزق الكامل الذي يتناولنا ومن ثم الغموض والإبهام. وفي ضوء هذا وحده لا نشعر بأية غضاضة من أن نتناول الآن الجانب الثاني من الانتقادات التي وجهت إلى «مجتمع الاستهلاك». وهي منازعة هذا المجتمع. والواقع أن هذا هو أجمل الجوانب في أحداث مايو.

ونبدأ بالقول أن هناك اصطلاحاً خاصاً هو الذي يميز أحداث مايو، وهو اصطلاح «المنازعة» والكلمة الفرنسية هي Contestation وربما يجد شخص آخر ترجمة أفضل، ولكني حتى الآن لم أوفق شخصياً في الوصول إلى ما يعطي الدلالة ذاتها. وقد استخدمت عدة ألفاظ أخرى مثل الرفض والالغاء والاحتجاج والمعارضة.. ولكن «المنازعة» هي التي استقرت في الأذهان، حتى قيل بأن حركة مايو هي «حركة المنازعة».

ونلاحظ أن المنازعة تختلف عن الرفض. فالرفض كما قال بيير هنري سيمون ـ من الأكاديمية الفرنسية ـ يتضمن الاستبعاد بناء على مبررات قانونية أو أخلاقية وبصفة عامة لأسباب عقلية مجردة. أما المنازعة فإنها على العكس لا تتضمن هذا الاستبعاد المجرد وإنما تثير نوعاً من العلاقة

الشخصية بين المنازع والمنازع فتثير أسباباً عقلية وعاطفية في وقت واحد، ولا تتضمن على أي الأحوال هذه القطيعة الموضوعية كما في حالة الرفض. وبطبيعة الأحوال يصعب على الأقل، أن أعطي المدلول الحقيقي بالعربية. ولكنني أرجو أن يتضح ما في هذا الاصطلاح من مضمون شخصي غير مجرد، وما يفيده من علاقة أخذ ورد لا نجدها في عبارات أخرى موضوعية قاطعة مثل الرفض. ولذلك لا عجب أيضاً أن نجد اصطلاح «الحوار» قد أدى دوراً خطيراً في المطالبات التي رفعت أثناء حركة مايو. فبعض ما أخذه الثائرون على المجتمع الاستهلاكي، ليس فقط الجانب القهري فيه، كما سنرى، وإنما الطابع اللاشخصي للعلاقات. وبعبارة أخرى اختفاء الحوار بين شخصين حقيقيين.

٧ ـ آراء الفيلسوف ماركوز:

ومن الكتاب الذين حققوا شهرة حقيقية أثناء الأحداث: ماركوز. وقد رأى فيه كثير من المعلقين الأب الفكري لأحداث الطلبة لأن كثيراً من أفكاره ومن تعبيراته قد استخدم أثناء هذه الأحداث. ومع ذلك أنكر كثير من زعماء الطلبة هذه التبعية الفكرية. ولكن هذا لا يمنع من الإشارة إلى بعض أفكاره التي تشرح في الواقع جانباً مهمًا من فكرة «المنازعة» هذه في «المجتمع الاستهلاكي». فماركوز يرى أن الإنسان في علاقته بالمجتمع الذي يعيش فيه، يمكن دائمًا أن يميز بين بعدين لهذه العلاقة: البعد الأول هو الاندماج والتكيف، والبعد الثاني هو المنازعة والرفض. وفي كل المجتمعات نجد أن الفرد يحتفظ في علاقته بالمجتمع الذي يعيش فيه بهذين البعدين: الاندماج من ناحية، والمنازعة من ناحية أخرى. فكل حضارة تطبع أفرادها بنوع من التشابه، ولكنهم أيضاً مختلفون. وهذا التشابه والاختلاف هو الذي

يحفظ للفرد توازنه داخل المجتمع الذي يعيش فيه. ويرى ماركوز أن «مجتمع الاستهلاك» خلافاً لغيره من المجتمعات السابقة، يتجه نحو إلغاء جانب المنازعة أكثر فأكثر، ومن هنا نجد أنفسنا في ظل حضارة تميل إلى غلبة «بعد الاندماج» على حساب «بعد المنازعة». إننا بصدد «الإنسان ذو البعد الواحد»، وهو إسم كتابه الذي تناول فيه خصائص هذا المجتمع. «فمجتمع الاستهلاك» عن طريق قدرته الفائقة في زيادة إنتاج سلع الاستهلاك، ومن ثم رفع المستوى المادي لأفراده، يتجه في الواقع إلى إلغاء جانب المنازعة لتصبح شكلية فقط. ويحلل ماركوز أثر هذا التطور على نفسية الأفراد، وهو في ذلك يحاول أن يجمع بين تحليل ماركس وتحليل فرويد. فلا يكفي أن نحلل العوامل الاقتصادية والموضوعية، وإنما هناك محل لدراسة العوامل النفسية أيضاً. وهذا هو السبب الذي جعلنا نقول في أول هذه الانطباعات بأن من أهم ما يميز أحداث مايو هو غلبة العوامل النفسية. وسوف نرى أن فكرة المنازعة هي التي تفسر سلوك بعض المجموعات اليسارية من الطلبة في مواجهة الحزب الشيوعي باعتباره جزءاً من النظام القائم ومندمجاً فيه تماماً.

وإلغاء جانب المنازعة من حياة الأفراد إنما يشكل اعتداءً حقيقياً على حرية الفرد. فوسائل الإغراء والترغيب التي تمارس على إرادة الفرد لا تقل خطورة عن القهر. ففي الحالتين، يجد الفرد نفسه أعزلاً في مواجهة مجتمع جبار يفرض عليه آراءه وحكمه. وهذا يذكرنا بـ«الخوف من الحرية». فالإنسان الحديث بعد أن قضى على جميع المؤسسات التي كانت تتحكم فيه في العصور القديمة والعصور الوسطى، وبعد أن تحرر من نفوذ الكنيسة والتقاليد القديمة وأرسى قواعد العلوم الوضعية ومجد العقلانية، أعتقد أنه قد تحرر تماماً ووجد الحرية التي يحلم بها ـ وبذلك يكون قد خلق عالماً يسوده الإنسان.. ولكن فرحته لم تطل، اذ سرعان ما اكتشف عجزه عن مواجهة

المجتمع، وإلى أي حد لا يستطيع أي فرد أن يفعل أي شيء. وهنا نستطيع أن نفهم لماذا يتنازل شعب مثل شعب ألمانيا عن حريته لدكتاتور مثل هتلر، أو على الأقل هكذا يقول لنا أريك فروم. ولحسن الحظ كان رد الفعل عند الطلبة الفرنسيين مختلفاً... وكانت الثورة ولم تكن الفاشية... ولكن خطر الفاشية لم يكن مستبعداً. فكثير من الأفراد يفضلون السهولة، والحرية ليست أمراً سهلاً، ومن هنا كان التنازل عنها أسهل من استخدامها.. وهو ما سنعرض له بالضرورة عند الكلام على موقف «حزب الخوف» في الانتخابات التي تلت أحداث مايو في فرنسا.

٨ ـ السمات الخاصة «لمجتمع الطلبة»:

ويحتل الطلبة في هذا المجتمع مركزاً خاصاً يسمح لهم بمنازعته. فإذا كان الاتجاه الغالب في «مجتمع الاستهلاك» هو نحو مزيد من الاندماج وإلغاء جانب المنازعة والرفض، إلا أن الطلبة بحكم تكوينهم الثقافي وبحكم المثالية التي تحكم سلوكهم يكونون بعيدين بعض الشيء عن الإتجاه الغالب في هذا المجتمع. ولذلك نرى الطلبة في جميع دول العالم يمثلون فئة مستقلة بعيدة بعض الشيء عن المشاكل اليومية، مما يسمح لها بالقيام بوظيفة الضمير والحساب. وهو أمر يكاد يصبح مستحيلاً عند الطوائف الأخرى بالنظر إلى المسئوليات التي يتحملونها، وبالنظر إلى الكسب المادي المستمر الذي يحققونه. وبعبارة أخرى فإن «مجتمع الطلبة» لا زال يمثل عنصر الطهارة، وربما يمكن أن نقول العذرية في وسط مجتمع فقد عذريته واستراح إلى جانب الكسب المادي والاندماج على حساب المنازعة، والرفض. ومما يسهل مهمة الطلبة بعدهم عن المشاكل اليومية وانصرافهم إلى الدراسات النظرية. والواقع أن الطلبة يوجدون خارج حلقة الإنتاج بالمعنى الضيق. ومن الواضح

أن هذا النوع من الحياة يحفظ لهم استقلالهم في مواجهة المجتمع ويمكنهم أكثر مما يمكن غيرهم من مناقشة المبادىء التي يقوم عليها. كذلك ينبغي ألا ننسى أمراً هاماً،وهو انعدام المسئولية الشخصية لدى الطالب، ومحاولة ملء هذا الفراغ بمسئولية أشمل وأنبل، المسئولية عن مستقبل الإنسان بأكمله. فالطالب الذي لا يتحمل حتى مسئولية نفقاته الخاصة يجد نفسه في الواقع مشغولاً بمستقبل العالم.. ومن ناحية أخرى فإن انعدام المسئولية الشخصية لدى الطالب يجعله أكثر صموداً للدفاع عن المبادىء ورفض أي مصالحة فيها. ولذلك سنجد أن الطلبة في أحداث مايو كانوا دائمًا أكثر إقداماً من العمال، وفيما بين العمال كان الشباب أكثر إقداماً أيضاً.

وفي كل هذا نجد أن «الطلبة» أكثر من غيرهم قدرة على الاحتفاظ بمسافة معينة من «مجتمع الاستهلاك» مما يمكنهم من منازعة هذا المجتمع. فالاتجاه الغالب نحو تحقيق «الإنسان ذي البعد الواحد» يجد صعوبة في «مجتمع الطلبة». وهكذا نجد «مجتمع الطلبة» خارجاً بعض الشيء عن مقتضيات «مجتمع الاستهلاك»، فهم غرباء عنه. ولذلك فهم أكثر الطبقات ثورية. وإذا كان ماركس قد حدثنا عن ثورية طبقة «البروليتاريا» فينبغي أن نتذكر الأصل الذي جاء منه هذا الاصطلاح. إن اصطلاح «البروليتاريا» كان يعني عند الرومان: الأجانب عن المدينة، والذين لا يتمتعون تبعاً لذلك بحق الملكية. وقد رأى ماركس أن العمال يعتبرون في الواقع، خارجين عن المجتمع الرأسمالي، لأنهم لا يتمتعون بحق الملكية. ولنا أن نتساءل اليوم عما إذا كانت هناك حاجة إلى العودة إلى المعنى الأصلي للبروليتاريا، فهم الأجانب عن المدينة ولو تمتعوا بحق الملكية. فالطلبة في الجامعات، وهم أبناء الطبقات المستريحة، هم أكثر العناصر ثورية في المجتمعات المتقدمة. فقد لاحظ أحد أساتذة كلية الآداب بنانتير أن الطلبة الذين يثورون

على «المجتمع الرأسمالي» هم أنفسهم أكثر المستفيدين من هذا المجتمع، فعدد السيارات الخاصة أمام كلياتهم أمر يثير الطبقات الفقيرة حقاً.. ولكن هذا الأستاذ نسي أن هؤلاء «الأغنياء»، أجانب عن المجتمع الذي يعيشون فيه، فهم غرباء، أو إذا شئت هم «البروليتاريا» الجديدة في المجتمعات المتقدمة.

وقد علمتنا الماركسية إنه لكي نتكلم عن «الطبقة» لا بد أن يكون هناك «وعي طبقي». وقد تحدثنا عن «طبقة الطلبة»، فماذا عن الوعي الجماعي: الحق أن أهم أحداث مايو، في نظري، هو مولد طبقة جديدة هي «طبقة الطلبة»، وظهور وعي جماعي جديد بين هؤلاء. وهذه الطبقة الجديدة ـ ليس بالمعنى الذي نتحدث به عندنا في مصر عن «الطبقة الجديدة» ـ قد دخلت المسرح السياسي وسوف تؤثر في الأحداث العامة، كما فعلت «الطبقة العاملة» عندما دخلت المسرح السياسي في القرن الماضي. وقد كانت الفكرة السائدة هي أن وجود الطلبة مع بعضهم البعض وجود عرضي، كما يوجد عدد من الركاب في سيارة أتوبيس مثلاً، فلا يمكن أن نتحدث عن وعي جماعي بينهم ومن ثم عمل جماعي.. وكانت الفكرة السائدة هي أن مركز الطالب الثوري يتحدد بمركزه الاقتصادي أو بعبارة أدق بالمركز الاقتصادي لعائلته. وهذا كله كان قائمًا، ولكنه تغير بعد أحداث مايو. فقد أثبتت هذه الأحداث أن هناك وعياً جماعياً بين الطلبة وإحساساً كاملاً بالتضامن بينهم. فحركة ٢٢ مارس كانت بعيدة عن أن تكون ممثلة لأغلبية الطلبة، ومع ذلك فبمجرد أن تعرض بعض أفرادها لعنت السلطة خرج جميع الطلبة للاحتجاج، فالتضامن بين الطلبة يغلب على أي شيء. وبعبارة أخرى نجد هنا المثل الدارج: أنا وأخويا على ابن عمي، وأنا وابن عمي على الغريب. كذلك فإن أوامر «الاتحاد الوطني لطلبة فرنسا» U. N. E. F. بالخروج والتظاهر في مكان ما وفي ساعة

معينة، كانت تنبع من جميع الطلبة دون استثناء، رغم أن هذا الاتحاد، قبل الأحداث، كان محل تشكك الكثير من الطلبة، ولم يكن هناك أي إجماع على الإعتراف بسلطته التمثيلية. ولكن هنا أيضاً المسألة تتعلق بتضامن الطلبة فيما بينهم في مواجهة السلطة. وبطبيعة الأحوال فإن هناك عدة إعتبارات ساعدت على تقوية الوعي والتضامن بين الطلبة، ولعل أهمها كما سنرى الدور الذي تقوم به وسائل النشر والإعلام. فرغم الاعتراضات التي وجهت إلى الإعلام، وأغلبها على حق، فإن هذه الوسائل سهلت تحقيق التضامن بين الطلبة وربطهم بعضهم ببعض. فأوامر الإتحاد كانت تنقل ساعة بساعة بل لحظة بلحظة عن طريق الراديو. وهنا قام «راديو أوروبا رقم ١» وراديو لوكسمبرج بدور هام، إذ بعدم خضوعهما للحكومة، باعتبارهما مشروعات خاصة، قد تحررا من كل قيود مجاملة السلطة. وفي الوقت نفسه سهلت الصحافة هذه العملية أيضاً. وسوف نشير إلى أن الطلبة قد قاموا هم أيضاً بتنظيم حركة إعلام مستقلة وفي غاية الكفاءة عن طريق النشرات والصحف التي أصدروها. ومن الأسباب الموضوعية التي ساعدت على خلق هذا التضامن بين الطلبة، إحساسهم بالضياع في وسط «مجتمع الاستهلاك»، وحاجتهم إلى الإتصال والاندماج، وقد وجدوا فيما بينهم رابطة قوية تعوضهم عن العلاقات اللاشخصية التي يفرضها عليهم «مجتمع الاستهلاك»، كما سنرى.

ولم ينجح الطلبة في تكوين وعي جماعي وتحقيق التضامن فيها بينهم فحسب، وإنما وصلوا، أو كادوا، إلى ما لم يصل إليه العمال بعد، وهو «الدولية» أو «الأممية». فالتضامن بين الطلبة لم يقتصر على الطلبة الفرنسيين، وإنما جاوز ذلك إلى جميع الطلبة بما فيهم الأجانب، بل قامت عدة مظاهرات تضامن من الطلبة في الدول الأخرى. فعند تحريم دخول فرنسا لكوهن بنديت، إشترك الطلبة الفرنسيون مع

الطلبة الألمان عبر الحدود لمحاولة إدخاله بالقوة ثم بالحيلة. كذلك قامت المظاهرات في الدانمرك وفي ألمانيا وفي إيطاليا لتأييد زملائهم في فرنسا. والواقع أن العلاقات بين الطلبة الفرنسيين والطلبة الأجانب تحتاج إلى وقفة. فسوف نشير فيما بعد إلى أن منازعة الطلبة للمجتمع «الذي يعيشون فيه و«العلاقات التجارية» التي تحكم نظرته للأمور قد جعلت كثيراً من الطلبة الفرنسيين يتجهون إلى دول العالم الثالث كنوع من البحث عن هدف ومثال أعلى. ومن الملاحظات التي تستحق النظر هو أن الحكومات، في جميع الدول، ما أن تواجه بحركة طلابية حتى تسارع إلى الإشارة إلى وجود عناصر أجنبية. فمحافظ بوليس باريس أسرع ببيان وجود طلبة أجانب بين المتظاهرين، وهم في نظره المسئولون عن الأحداث، ولم تتردد صحف أقصى اليمين في الإشارة إلى اليهودي الألماني كوهن بنديت باعتباره المسئول، وحتى صحيفة الحزب الشيوعي استخدمت هذا التعبير. وسوف نرى أن موقف الحزب الشيوعي في فرنسا من الأحداث كان غريباً، مما دعا سارتر إلى القول بأنه يمثل في الواقع تواطئاً موضوعياً في الأهداف مع السلطة. كذلك نسبت أحداث الطلبة في إيطاليا ثم في المكسيك إلى بعض العناصر الطلابية الأجنبية وبصفة خاصة إلى الفرنسيين. والاستمرار مع هذا المنطق الذي تتمسك به أغلب السلطات، معناه، أن الطلبة لا يثورون على المجتمع الذي يعيشون فيه إلا إذا وجدوا في الخارج.. وأياما كان الأمر فإن التضامن بين الطلبة حقيقي، وهو يجاوز في كثير من الأحوال الحدود السياسية: يا طلبة العالم اتحدوا!.

٩ ـ ظاهرة «الاغتراب» في مجتمع الاستهلاك:

وعلينا الآن أن نتناول بعض مظاهر «مجتمع الاستهلاك» التي أثارت حالة القلق والضياع بين الطلبة وكانت سبباً في قيام حركة «المنازعة»

التي أشرنا إليها.

إن «مجتمع الاستهلاك» هو في الواقع النجاح الأكبر للثورة التكنولوجية والتقدم العلمي كما طبق في الحضارات الغربية حتى الآن. وربما يكون هذا هو السبب الذي من أجله تحاول دولة منتمية إلى حضارة أخرى (الصين) أن تصل بالثورة التكنولوجية والتقدم العلمي إلى صورة مختلفة للإنسان (الثورة الثقافية). ولكن هذا ليس موضوعنا، وعلينا أن نرى مظاهر «مجتمع الاستهلاك»، كما هي، لا كما تحاول دولة أخرى أن تطبقه..

الظاهرة الأولى والحاسمة هي القدرة الهائلة على زيادة الإنتاج والإنتاجية، مما ترتب عليه زيادة الاستهلاك الفردي زيادة ضخمة ونقص ساعات العمل وزيادة الهوايات. وهذه القدرة على زيادة الإنتاج وهذه الكفاءة قد خلقت في الواقع منطقاً لا يمكن هدمه هو المنطق التكنولوجي. فليس أقدر على إقناع الناس من منطق المهندسين ومنطق زيادة الإنتاج. وقد أعطى هذا المنطق إنطباعاً كاذباً هو أن المجتمع الاستهلاكي هو المجتمع الوحيد المتفق مع المنطق ومع العقل. ولكن هذه الزيادة في الاستهلاك بدلاً من أن تحرر الإنسان أخضعته تماماً لقوى مجهولة. فإذا كان العامل في القرن التاسع عشر فقد حريته في قسوة العمل الذي ينبغي أن يؤديه لصالح طبقة أخرى، مما أمكن معه القول بأن العامل يعتبر في الواقع «مغترباً» في نظام الإنتاج، فإننا نلاحظ أن الفرد في القرن العشرين، في الدول المتقدمة، قد فقد حريته في سعيه الميكانيكي للحصول على السلع، مما يمكن معه أن نقول بأن هذا الفرد قد أصبح «مغترباً» في نظام الاستهلاك. ولنبين ذلك بمثال بعيد عن الموضوع ولكنه قريب من أذهان عدد كبير من المصريين الذين يسافرون إلى الخارج، نقول أن كثيراً من هؤلاء والذين تتاح لهم فرصة رؤية العالم الخارجي وعاداته، ما أن يصلوا إلى باريس

أو لندن حتى تجدهم في لافييت أو في سلفرج أو مارك أندسبنسر. وتنقضي مدة «الإجازة السعيدة» أو «المهمة الخاصة» في ممرات المحلات وفي البحث عن مجموعة غريبة من البضائع تتراوح بين السجاد الصيني وباروكة الشعر، ولا بأس من زيارة سريعة إلى اللوفر أو قلعة لندن، فهذا مما تقتضيه أصول «التمتع»، بالرغم من أن المتحف المصري لا نعرف عنه إلا أنه في مواجهة فندق الهيلتون.. هؤلاء بالطبع أتيحت لهم فرصة نادرة في زيادة الاستهلاك (هنا السفر إلى الخارج) وتنمية القدرات الثقافية والنفسية، ولكنهم أضاعوا هذه الفرصة في الحصول على مزيد من البضائع. وهنا ربما يصح أن نقول بأن الفرد قد «اغترب» في الاستهلاك. فهو لم يرَ شيئاً، ولم تتطور قدراته.

وهذا المثال القريب من أذهان الكثير منا، إنما يعبر في الواقع عن مشكلة الحرية مع زيادة الاستهلاك في الدول المتقدمة. فقد كان حلم الإنسان منذ زمن بعيد هو أن يستطيع أن يتخلص من عبء حاجاته الضرورية. فالجائع والمريض لا يستطيع أن يتمتع بالحرية. وقد استطاع الفرد في الدول المتقدمة، أو على الأقل في عدد كبير منها - أن يتخلص من عبء حاجاته الضرورية ومع ذلك فقد حريته.. وهذه هي المأساة التي يعيشها العالم المتقدم الآن.

ومن أهم الشعارات التي ظهرت أثناء ثورة مايو وأعمقها. «الخيال يأخذ السلطة». فبعد أن احتل الطلبة الكليات وحرموا على البوليس دخول «الحي اللاتيني» ذهبوا رافعين هذا الشعار لاحتلال مسرح الأوديون وإعلان إنتهاء الثقافة البورجوازية..

«الخيال يأخذ السلطة».. ماذا يعني ذلك! الواقع أن «المجتمع الاستهلاكي» بقدرته الفائقة على زيادة الإنتاج، قد نزع الخيال من الغالبية العظمى من الأفراد وحرمهم من القدرة على تحقيق الحرية

الشخصية. فالخيال أصبح من عمل قلة محدودة جداً توجد على رأس المشروعات الضخمة التي تسيطر على حياة الأفراد وأذواقهم، فهي من عمل عدد محدود من المشتركين في تصميم شكل السيارة الجديدة التي يجب على الأفراد شراؤها، وهي من عمل عدد محدود من المسئولين عن وكالات السياحة التي تبين البلاد التي يجب زيارتها «للاستمتاع» بالإجازة، وهي من عمل عدد محدود من المشرفين على دور النشر والإعلام الذين يبينون نوع الأفكار التي يجب أن يتداولها الأفراد والمعلومات التي يجب أن يعرفوها.. وهكذا. أما الغالبية العظمى فلا شأن لها بالخيال والتعبير عن ذاتها، فهي أغلبية كسولة، أو هكذا ينبغي أن تكون. «سيارة السباق» لم تعد قاصرة على الهواة والأغنياء وإنما أصبحت في متناول الجميع. ولذلك يجب أن يشتريها كل فرد، والإنتاج كافٍ والحمد لله لإشباع هذا الطلب المتزايد. أما السياحة فيجب أن تكون بالذهاب إلى إسبانيا فهي بلد رائع الجمال ورخيص التكاليف أيضاً، وبالطبع لن يجد الفرنسي هناك أي أثر لإسباني، فإسبانيا في الصيف مستعمرة فرنسية.. كذلك هناك سنوات أوروبا الشرقية: يوغوسلافيا ورومانيا.. فهي بلاد مجهولة ولكنها جميلة أيضاً، وهناك أيضاً سوف لا تجد إلا فرنسيين فقط وربما بعض اليوغوسلافيين.. وينبغي على كل فرنسي أن يقرأ «التحدي الأمريكي» لجان جاك شريبر، فهذا كتاب فريد في نوعه ركزت صحافة الإكسبريس عليه حتى بلغ توزيعه أكبر توزيع عرف في فرنسا.. وهكذا أصبح شأن الفرنسي في «مجتمع الاستهلاك»، فقد كل اهتمام بتنمية قدراته الخاصة، وليس عليه إلا أن يتبع «السلوك الواجب».

ومن هنا نرى أهمية شعار «الخيال يأخذ السلطة»، فهو يعبر عن الرغبة في الوصول إلى نوع جديد من الحياة غير هذا الذي يعدنا به مجتمع الاستهلاك، حياة بلا خيال. ولذلك أيضاً نستطيع أن نفهم لماذا

سافر بعض الطلبة إلى البلاجات حيث المصيفون المستريحو البال، وهناك بدأت مناقشات غريبة. أخذ الطلبة يقنعون هؤلاء المصطافين «السعداء» بأنهم في الواقع غير سعداء، بل هم في غاية الشقاء بذهابهم إلى البحر. وعندما نفكر لا نجد في ذلك غرابة حقيقية، فالعامل، وخاصة في الدول المتقدمة، بعد عمل مستمر لمدة سنة، وبعد الحياة المملة في المدن الصناعية الكبرى، وما فيها من زحام شديد وضغط عصبي، هذا العامل يحتاج في الواقع إلى الراحة. إنه في حاجة إلى إجازة. ولعل أحد مزايا «مجتمع الاستهلاك» هو قدرته على تخفيض ساعات العمل، ومن ثم زيادة الاهتمام بالهوايات، ولذلك يحلو للبعض أن يسموا هذا المجتمع «مجتمع الهوايات». هذا كله معقول ومفهوم. ولكن ماذا يحدث عندما نريد الذهاب إلى الإجازة والإفادة من وقت «الهواية»؟ يجب أولاً البحث عن وكالات السياحة فإنها تنظم رحلات رخيصة و«جميلة». ويجب الاشتراك في هذه الرحلات في وقت مبكر وقبل الإجازات حتى لا نتعرض لمشكلة عدم وجود الأماكن. وبعد ذلك ينبغي الاستعداد لهذه الإجازة بنوع خاص من الملابس. فلكل مكان تقاليده.. البحر له «موضته» وحاجته، والجبل أيضاً.. ولا يمكن الخلط بينهما. وبذلك تصبح الإجازة «مشكلة» ينبغي الاستعداد لها ولا يمكن أن تقرر هكذا بسهولة. ومتى وصلت إلى البحر أو إلى الجبال فهناك عدد معين من الطقوس التي يجب أن تفعلها وإلا.. فلماذا حضرت؟. على البحر لا بد من حمام شمسي، والأهم من ذلك لا بد أن تنتهي الإجازة وقد أصبح لون بشرتك «برونزياً» (والحديث هنا عن الأوروبيين طبعاً، أما عندنا في مصر فلا زالت معايير الجمال بخير، البياض هو جوهر الجمال..) ولكي تصبح «برونزياً» حقيقياً فلا بد من استخدام عدد من المساحيق. وليس هناك من خطر إذا نسيت أسماء هذه المساحيق، فالراديو يكررها كل عشر دقائق، وجميع الجرائد تعطيها حقها من الإعلان. واستخدام المساحيق يستدعي

بالطبع أن يقوم رفيق لك بعملية التدليك ـ لكي تقوم أنت بتدليكه بعد ذلك (مبدأ العدالة..). كذلك لا بد من القيام ببعض الـرياضة الساحلية، وهنا يعتبر ركوب المراكب الشراعية أمراً حيوياً.. وهكذا. أما من يذهبون إلى الجبل، فإن رياضة المشي ساعتين يومياً تعتبر من الطقوس المحترمة والتي لا يمكن إغفالها. وإذا ذهبت إلى فلورنسا في إيطاليا فيجب زيارة جميع المتاحف، فهذا نوع من التعبد.. وهنا تذكر عادة القصة التالية: إن إحدى الباريسيات عند رؤيتها لأحد المتاحف في فلورنسا أبدت إعجابها الشديد بأحد التماثيل، وبعد أن سألها المرشد عن بلدها، ذكر لها أن الأصل في اللوفر... المهم هذه هي الإجازة كما يقدمها «مجتمع الاستهلاك»، ولا ننسى طبعاً أننا إذا كنا نهرب من الزحام في المدن الكبرى والصناعية وننشد الراحة، فإن هناك تقليداً متبعاً وهو أن جميع الناس يسافرون في الإجازة في شهر أغسطس لينقلوا الزحام معهم إلى حيث «الإجازة»، أما باريس أو لندن فهي مفتوحة للزائرين الأجانب فقط. وبعبارة أخرى يترك أهل بـاريس بلدهم في اللحظة الوحيدة التي يمكن العيش فيها بلا زحام.. وإن كنت أنا شخصياً لا أحبها أيضاً في أغسطس.. فأنا ولا شك ضحية لهذا المجتمع.

وفي مثـل هذه الـظروف نستطيع أن نفهم سلوك الطلبة حين يحاولون، وبنجاح، أن يقنعوا كثيراً من المصطافين بأنهم «قرفانين» في الواقع.

ومجتمع «بلا خيال» ـ على الأقل بالنسبة للغالبية العظمى ـ هو مجتمع «أبوي» تباشر فيه قلة «سلطة أبوية» على الغالبيـة. وهذه الـظاهرة الأبوية تسيطر على كل مظاهر المجتمع. وقد سبق أن أشرنا إلى أن أحد مطالب الطلبة هو إلغاء أسلوب التعليم القديم. ونقول هنا أن أحد خصائص هذا الأسلوب هو أنه تعليم أبوي، لا مشاركة حقيقية

من جانب الطلبة فيه، فهو دور سلبي محض يتلخص في تلقي قدر من المعلومات، وعليه أن يخرج هذا القدر أو ما يقدر عليه في ورقة الامتحان. فالتعليم عبارة عن عملية تلقين «حقائق» من الأستاذ، وتلقي من الطالب، دون مناقشة وحوار. وهذا الأسلوب «الأبوي» لا يقتصر على التعليم، فقد أشرنا إلى أن جميع مظاهر الحياة تنظمها قلة أبوية للغالبية الكسولة التي تتبع في سعادة وراحة بال إرشادات «الوالدين». وإذا كانت «السلطة الأبوية» داخل الأسرة تهتز عندما يعي الطفل وجوده وعلاقاته مع العالم الخارجي في فترة المراهقة، فإن «المجتمع الأبوي» لا بد وأن يواجه المشاكل نفسها مع زيادة الوعي. وهذا هو ما حدث بالفعل.

ومع ذلك فإن «المجتمع الأبوي» الذي يخلقه «مجتمع الاستهلاك» يختلف عن «السلطة الأبوية» داخل الأسرة. فالسلطة الأبوية داخل الأسرة علاقة «شخصية»، في الأصل، تتحدد فيه علاقة الأب مع كل ولد من أبنائه، وهناك معرفة شخصية تامة بين الجميع، ولا تكاد توجد سلطة أبوية مجردة داخل الأسرة، وإنما علاقات محددة بين الأب وكل واحد من أبنائه. هذا الطابع الشخصي يختفي تماماً في «مجتمع الاستهلاك»، فإذا كانت هناك سيطرة أبوية فهي سيطرة غير شخصية. فالأفراد لا يوجدون في مواجهة «الآباء» في المجتمع الاستهلاكي باعتبارهم أشخاصاً وإنما باعتبارهم أرقاماً، ومن هنا الأهمية الزائدة التي يحتلها علم الإحصاء في مجتمعنا. فكل ما نعرفه عن هؤلاء الأفراد هو أن ٦٠٪ من الفرنسيين يعملون إجازاتهم في شهر أغسطس، وإن ٦٠٠,٠٠٠ قارىء إشترى كتاب «التحدي الأمريكي»، وإن سيارات رينو قد زادت مبيعاتها بنسبة كذا.. وهكذا. فالإنسان يختفي تماماً في «المجتمع الاستهلاكي» ويحل محله رقم معين. وهذه تعتبر إحدى نتائج تأليه العلم. فالعلم، كما رأى البعض، هو ما يمكن قياسه، والإنسان

لا يقاس إلا بالعد. كذلك فإن ظاهرة استخدام العقول الحاسبة تتفق تماماً مع تخفيض الإنسان إلى مجرد رقم. وفي مثل هـذا الجو من العلاقات اللاشخصية نستطيع أن نـفهم المضمون الحقيقي لبعض المطالب التي رفعت أثناء أحداث مايو.

لفظاً «الحوار» و«المشاركة» كانا من أهم الألفاظ المستخدمة، وهما يعبـران عن الرغبـة في التخلص من الجـانب الأبـوي في المجتمـع الاستهلاكي من ناحية، وفي ضرورة إعتراف بالجانب الشخصي في العلاقات الاجتماعية من ناحية أخرى. فالديمقراطية الحقيقية لا تقتصر على تقرير حق الانتخاب بالعام وإباحة الإضراب وإقامة برلمان، وإنما تقتضي «الحوار والمشاركة» الحقيقية في جميع المستويات، في المشروعات وفي الجامعة. لا بد من إقامة وسائل للاتصال بين الأفراد في هذا المجتمع اللاشخصي. و«الحوار» و«المشاركة» يقصد بهما في الواقـع إعادة الاعتراف بالوجود الشخصي للإنسـان، ولا يكفي أن يقتصر دوره على مجرد الاشتراك في تكوين «أغلبية» أو «أقلية»، وإنما يجب الاعتراف به شخصياً وإقامة «الحوار» معه وتقرير حقه في «المشاركة» فيما يهمه من أحداث.

ونود أن نشير هنا إلى الإحساس المتزايد بين الأفراد في «مجتمـع الاستهلاك» بنقص القدرة على المشاركة والإتصال بالآخرين. فالفرد وحيد في وسط جمع من الناس، لا تقوم إتصالات حقيقية بينه وبينهم، وإنما هناك مجموعة «الرموز» المتعارف عليها والتي لا تعبر بالضرورة عن حقيقة كل واحد. ومن هنا نستطيع أن نفهم هذا النجاح الذي يحققه التيار الأدبي الذي يهتم بشرح خفايا النفس (الترويزم) أو ببيان عزلة الإنسان وعدم جدوى الإتصال بغيره لأنه لا وسيلة لذلك. فاللغة قاصرة. اللغة لا تصلح إلا لبيان ما يلزم لسير الأمور وتأدية بعض الـوظائف. ومن هنـا نجـد النجـاح الكبـير لكـل فـروع «بحـوث

العمليات». فما يهم هو «تأدية الوظيفة» وليس «الشيء في ذاته»، وهو ما يصلح بوجه خاص للإنتاج المادي، ولكنه للأسف بعيد عن أن يحقق سعادة الانسان. وفي ضوء هذا نستطيع أن نفهم الشعار الذي كتب على جدران كلية الآداب (فرع سانسيه): «أريد أن أقول شيئاً، ولكني لا أعرف ماذا..».

ومن الطبيعي أن تظهر الحاجة في مثل هذا الجو، إلى لغة جديدة وأدب جديد. وهذا هو ما حدث بالفعل، فجرائد ونشرات المتظاهرين تداولتها الأيدي في هذه الفترة على نطاق واسع. ولا بأس من ظهور كلمات جديدة. إذا كان المجتمع المحافظ يطلق على المتظاهرين إسم «المسعورون» لكي يجردهم من كل عطف من جانب الأهالي، فإن الطلبة من جانبهم يقبلون هذه التسمية: نحن فعلاً «مسعورون». وتشتق كلمات جديدة من هذا الأصل، فيكتب على جدران مدرج الموسيقى بنانتير «وانسعروا»، وتظهر أهم صحف الطلبة وهي «المسعورون». أما وسائل الإعلام التقليدية فإنها محل إنتقاد شديد. إنها أداة في سبيل استعباد الأفراد، وتلقينهم جزءاً من الحقيقة وليس كلها. الراديو والتليفزيون وسيلة يستخدمها الحاكم لينفذ بها ما يريد دون أن يكون هناك أي مجال «للموضوعية». ولكن «الموضوعية» أمرها صعب ولا أحد يعرف بالضبط ماذا تعني. على الأقل يجب أن يكون هناك نوع من «الأمانة» في سرد الوقائع والمعلومات. وهذا بالضبط ما لا تفعله وسائل الإعلام التقليدية. ولذلك لم تلبث الحركة أن مست العاملين بالراديو والتليفزيون، فيقررون الإضراب ويطالبون «بالموضوعية» أو «الأمانة». إن مشكلة الإعلام والإتصال بالآخرين هي في صلب قضية الحرية.

١٠ ـ لماذا فرنسا بالذات؟.

ولكن لماذا نشبت الثورة في فرنسا وليس في مكان آخر؟ إن حركات الطلبة قد شملت جميع أجزاء العالم ولم تستثن بقعة منها. الطلبة ثائرون في بركلي ضد المجتمع الأمريكي والحرب في فيتنام، وتحركوا في براغ وبلجراد لمزيد من الحرية، وفي برلين بلغت حدة الحوادث شأناً كبيراً، وهوجم رودي دوتشك زعيم الطلبة اليساريين في ألمانيا حتى كاد يفقد حياته، وفي الجزائر وإيطاليا والمكسيك ومصر وإسبانيا وبولندا ومنذ سنوات في أندونيسيا. ولكنها لم تصل في أي من هذه الدول إلى الحدة والعمق اللذين عرفا في فرنسا، فلماذا؟.

الواقع أن ما حدث ويحدث، هو أزمة حضارة، وثورة للحرية خالية من كل القيود. وقد سبق أن أشرنا إلى بعض الظروف التي ساعدت فرنسا على التعبير، أكثر من غيرها، عن هذه الأزمة. ولكننا نود هنا أن نشير إلى عامل هام وهو: التراث الثوري في فرنسا.

قال توينبي في محاضرة في إحدى الجامعات الأمريكية عن «الثورة في العالم» ـ إن هذه الثورة بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية مع حرب الاستقلال، ومعها ظهر أول إعلان لحقوق الإنسان. ومن هذه البداية بدأت عدة حلقات للثورة في العالم: «الثورة الفرنسية» في أوروبا الغربية ثم «الثورة الروسية» في أوروبا الشرقية وبعض أجزاء آسيا، ثم ثورة «العالم الثالث» في الدول المتخلفة. وهو يرى إن الدائرة بدأت تكتمل لكي تحدث «الثورة الجديدة في أمريكا». وبطبيعة الأحوال يستطيع مؤرخ آخر، وربما توينبي نفسه في جامعة أخرى، أن يقول الشيء نفسه بالنسبة إلى أية حركة أثرت في العالم مع تغيير في الأفق التاريخي الذي نأخذه في الإعتبار. فمن يوسع هذا الأفق يستطيع أن يبدأ بالمصريين، ومن يضيقه يمكن أن يكتفي «بحركة ٢٢ مارس».

وأياً ما كان الأمر فإن عبارة توينبي تصدق تماماً مع إحلال الثورة الفرنسية محل الثورة الأمريكية. فالتراث الثوري في فرنسا قد خلق لدى الفرنسيين نوعاً من الحنين الدائم إلى الثورة، وقد اضفى ذلك على الثورة طابعاً رومانتيكياً قد لا نجده عند الكثيرين من غيرهم. ويكفي في هذا الصدد أن نشير إلى «المتاريس» والأثر السحري الذي له في النفوس. فبمجرد أن وضع بعض الطلبة نوعاً من المتاريس لتأخير تقدم رجال الأمن، وبمجرد أن ذكر لفظ «المتاريس» حتى تحول الشعور كلية وساد شعور جديد: إنها الثورة، الباستيل.. كذلك فإن الأعلام السوداء لا تعني فقط الفوضوية، وإنما تعني ثورة ١٨٤٨ وتعني «كومون باريس» ١٨٧١. إن هذه الرموز البسيطة تثير لدى الفرنسي تاريخاً حافلاً بالثورات، وليس مجرد متاريس وعقبات في مواجهة البوليس، وليس مجرد أعلام لأفكار مجردة، وإنما تشير إلى تاريخ حي في النفوس. ينبغي ألا ننسى أن للثورة جانباً شاعرياً رومانتيكياً.

كذلك ينبغي ألا ننسى أنه في دولة مثل فرنسا، معروفة بعمق الشعور الوطني، فإن الجيل الحالي من الشباب لم يحارب. الجيل السابق مباشرة واجهته مشكلة الجزائر، واضطر إلى الاشتراك في أزمة ضمير عنيفة. ومن سبق هؤلاء قاموا بالمقاومة، فالذين يحتلون المناصب الأساسية في فرنسا الآن هم رفقاء المقاومة. وقبل ذلك كان كل جيل على موعد مع الحرب: حرب ١٨١٤ وقبلها حرب السبعين.. وهكذا. ولذلك فإن أحداث مايو ٦٨ كانت بالنسبة إلى بعض الشباب ميدان المعركة، وعلى أرضها ظهر أبطالها. ويبدو أن فرويد لم يكن مخطئاً تماماً عندما ذكر أن الحروب ضرورة نفسية لاشباع غريزة الاعتداء عند الأفراد، وبدون الحرب يمكن أن نواجه بحالة عامة من الانهيار العصبي..

١١ ـ حركة تلقائية:

تناولنا فيما سبق بعض الأسباب التي نعتقد أنها أسهمت في قيام «ثورة مايو». وقد يبدو من ذلك أن هذه «الأحداث» كانت متوقعة أو على الأقل كان يمكن توقعها. ولكن هذا غير صحيح، فمن السهل أن يكون الإنسان حكيم بعد الأحداث ويتناولها بالتحليل ويشرح أسبابها، ولكن الأمر قبل «الأحداث» غير ذلك تماماً. فما حدث في فرنسا لم يكن متوقعاً، لا من جانب الحكومة ولديها جهاز قوي وذكي لتحليل الأمور، ولا من جانب الأحزاب، ولا من جانب النقابات. الجميع كان في حالة ذهول، ولذلك فإن كثيراً من التصرفات كانت غريبة ويمكن أن توصف بالغباء. حقيقة كان هناك إحساس عام بالضيق والثقل، ولكن هذا شيء وتوقع قيام ثورة شيء آخر. وهذا ما يثير مسألة تلقائية الثورة.

ما يثار عادة بصدد قيام الثورات ضرورة وجود «تنظيم» قادر على إدارتها واتخاذ القرارات الهامة في الوقت المناسب. ونعلم جميعاً أفكار لينين وتروتسكي عن ضرورة «الحزب» في مثل هذه الظروف. ولكن ما حدث في فرنسا في مايو كان مختلفاً بعض الشيء، فأحداث هذا الشهر إنما هي تعبير تلقائي عن حاجة «القاعدة»، دون أن يكون «للقيادة» أو «التنظيم» أي دور خطير فيها. بل إننا نقول أن أحداث هذا الشهر قد وقعت بالرغم من هذه «التنظيمات» وعلى غير هواها دائماً. فلا الحزب الشيوعي ولا نقابات العمال قد قادت الحركة، بل العكس هو الصحيح، بمعنى أنها انساقت وراءها، وفي كثير من الاحيان حاولت عرقلتها. فالحزب الشيوعي ونقابات العمال حذرت أكثر من مرة من العناصر «المغامرة» التي تجر الشباب وراء شعارات «شبه ثورية».

كذلك ليس صحيحاً أن زعماء حركة الطلبة، كوهن بنديت» وسافاجو، وجيزمار ـ هم الذين وجهوا الأحداث، وإنما الصحيح أن

الأوامر التي كانوا يعطونها كانت تتبع لأنها في إتجاه رغبات «القاعدة». «فحركة ٢٢ مارس» وعلى رأسها بنديت، ليس لها أي صفة تمثيلية ولا تعبر عن أي نوع من الأغلبية، ومع ذلك باشرت تأثيراً هاماً في الأحداث لأنها كانت تعبر، بنوع ما، عن رغبات «القاعدة». كذلك كان «الاتحاد الوطني لطلبة فرنسا» U. N. E. F. بعيداً عن أن يعتبر ممثلاً للحركة الطلابية، فصفته التمثيلية منازعة من أكثر من جانب، ومع ذلك فإن جاك سوفاجو قد نجح في تجميع عدد ضخم جداً من المتظاهرين في أستاد شارلتي بالرغم من مقاطعة الحزب الشيوعي والاتحاد العام للعمال. وبالمثل فإن النقابة الوطنية للتعليم العالي S. N. E. S. U. P. وعلى رأسها جيزمار قد قامت بدور أخطر كثيراً مما تمثله هذه النقابة، لأن جيزمار نجح في التعبير عن حاجات القاعدة.

ومع ذلك فإن نجاح «حركة مايو» وهو نجاح نسبي بالطبع بالرغم من عدم وجود «تنظيم» إنما يرجع إلى كثير من الاعتبارات المساعدة التي قد لا تتوافر في مكان آخر. وأهم هذه الاعتبارات جهاز الإعلام الذي وضع تحت يد الطلبة. فهناك إذاعة «لوكسمبورج» وأوربا التي أرسلت مراسليها بأجهزة التسجيل والإرسال في وسط المظاهرات ـ مراسلين ثورة مثل المراسلين الحربيين ـ ليسجلوا لحظة بلحظة الأحداث ونقلها إلى الشعب، وفي الوقت نفسه تسهيل عملية نقل «أوامر» التجمع والتفرق وغير ذلك. وهناك أجهزة الميكرفون المتحرك الذي استخدمه المتظاهرون لتنظيم «الأوامر». وهناك كذلك النشرات والصحف التي أصدروها. وبعبارة أخرى فإن هناك نظاماً كاملاً من الإعلام منع من حصر أحداث الطلبة بعيداً عن الشعب، وأكد في الوقت نفسه عملهم الجماعي. كذلك ينبغي أن نشير إلى أنه بالرغم من أعمال القهر والتعسف التي استخدمها البوليس ضد الطلبة، فإن تقاليد المجتمع وضعت حداً معيناً لهذه الأعمال لا يمكن

مجاوزتها دون إثارة الرأي العام، وربما عصيان رجال السلطة أنفسهم. ومن الأمور الجديرة بالنظر أن موجة الإضرابات والتي عمت فرنسا إنتقلت إلى رجال البوليس الذين هددوا بالإضراب إذا تجاوز القهر حداً معيناً.

كذلك فإن الحكومة بذهولها التام أمام الحركة تصرفت بتردد وبغباء شديد أحياناً ـ وإن كان بعض الخبثاء يرون أن الحكومة أرادت ذلك حتى تحقق نجاحاً أخيراً بعد إثارة الخوف في جزء من الشعب، وهو ما حدث.. وهذه نظرة خبيثة جداً في الواقع وشيطانية أيضاً، ولكن من يدري.. المهم أن الحكومة بتصرفاتها قد ساعدت على تفاقم الوضع. فمن ناحية وسائل القهر المستخدمة كانت في أغلب الأحيان أكثر مما يستدعيه مجرد حفظ الأمن، وقد أدى ذلك إلى إثارة الشعور ضدها، وبدأت حلقة مفرغة من الانتقام ومن القهر. كذلك فإن رد فعل الحكومة كان متأخراً بصفة مستمرة. فإذا طالب الطلبة بتسريح المتعقلين وإخلاء السوربون، فإن الحكومة ترفض، وبعد أن تقوم حركة المطالبة باستقالة الحكومة وتكوين حكومة شعبية وإجابة طلبات العمال، فإن الحكومة توافق على مطالب الطلبة: إخلاء السوربون وتسريح المعتقلين. ولكن بعد فوات الوقت، فالمشكلة أصبحت سياسية ومتعلقة بالنظام القائم. وهكذا دائماً كان تصرف الحكومة متأخراً مما ساعد على تفاقم الأوضاع.

وإذا كانت المنظمات التقليدية ـ الأحزاب اليسارية الكبيرة والنقابات ـ لم تستطع أن تؤدي دوراً قيادياً في حركة الطلبة في شهر مايو، فهل يرجع هذا الدور إلى المجموعات اليسارية الصغيرة التي تكونت؟ الواقع أن هناك عديداً من المجموعات اليسارية المتطرفة التي أثرت تأثيراً كبيراً في هذه الأحداث، وكان لها على أي حال مريدون كثيرون وخاصة فيما بين الطلبة، ولعل أكثر هذه المجموعات نجاحا

الحزب الاشتراكي الموحد P. S. U. وهذه المجموعات تقف في مجموعها في أقصى اليسار، فتهاجم الحكومة والحزب الشيوعي معاً، وتنسب حيناً إلى تروتسكي وحيناً إلى ماوتسي تونج وحيناً إلى شي جيفارا، بالإضافة إلى المجموعات الفوضوية والمجموعات الماركسية غير التقليدية.

ومع ذلك فإنه من الصعب القول بأن هذه المجموعات اليسارية هي التي قادت حركة مايو، فقد كان ينقصها النضوج الفكري في كثير من الأحيان، وغالباً ما كانت تمثل نوعاً من الرمزية لمنازعة المجتمع الحاضر. «الثورة المستمرة» لتروتسكي، و«الثورة الثقافية» أو «ثورة داخل الثورة» لماوتسي تونج، وأخيراً المثال البطولي للثائر شي جيفارا، كل هذه ولا شك ألهم جوع الطلبة بأفكار ومبادىء تعارض المجتمع القائم. فهذه المجموعات ليست «قيادة» حركة الطلبة ولا تنظيمًا لها، وإنما جزءاً من فلكور الحركة.

وأهم ما تميزه هذه المجموعات هو الرغبة في البحث عن مثال ومبادىء جديدة بعد أن فقد الشباب كل المثل التي يتضمنها «المجتمع الاستهلاكي». ويرى البعض أن حركة الطلبة إنما تعبر عن مشكلة الضمير العالمي في سبيل البحث عن إيمان جديد يؤلف بين الناس. ويشبه البعض العصر الحالي بنهاية الأمبراطورية الرومانية وظهور المسيحية. بل ويصل التشبيه إلى حد التذكير بأن الرومان كانوا يحلقون شعورهم خلافاً للمسيحيين الأوائل الذين كانوا يتركون شعورهم طويلة، ويرون في عادة تطويل الشعور لدى الشباب ما يذكرهم بهذه الفترة. فالهيبي هم مبشرو الديانة الجديدة.. ومن يدري فلا حد لعجائب الزمان!.

كذلك ينبغي أن نلاحظ أن الدول المتخلفة قد حظيت باهتمام

شديد من جانب الطلبة، وأصبحت مشاكلها جزءاً من المثال الذي يتطلع إليه الطلبة. فهناك إتجاه متزايد نحو تخطي الوطنية - بالطبع في ميدان الأفكار وليس الواقع - إلى نظرة إنسانية شاملة. ويتأكد هذا المعنى إذا لاحظنا، من ناحية مدى اشتراك الطلبة الأجانب في حركة مايو وخصوصاً طلبة الدول المتخلفة، ومن ناحية أخرى الاهتمام بمشاكل هذه الدول وكيف أن معظم الأمثلة إنما تؤخذ من ماوتسي تونج أو شي جيفارا.

١٢ - الخيال والواقع:

في ١٣ مايو انسحبت قوات الأمن من السوربون واندفع آلاف الطلبة وغيرهم إلى جامعتهم التي كانت أقفلت في وجوههم قبل ذلك بعشرة أيام. وبدأ احتلال السوربون وكان قد بدأ منذ يومين في فرع سانسيه، وبعد ذلك انتشر في أغلب دور العلم، وسوف نشير إلى احتلال المصانع فيما بعد. وفي هذه الأيام وما تلاها عاش الحي اللاتيني «ثورة الطلبة» أو «الكومون الجديدة». فماذا كان الحال؟.

إن من شاهد «الحي اللاتيني» في هذه الأيام يخرج بإحساس واحد: العيد. البهجة والسعادة بادية على الجميع وأهم من ذلك حب الحياة والاستمتاع بها. الحي اللاتيني في عيد.. مدرجات السوربون تعقد مؤتمرات عامة مستمرة، وجميع أنواع اللجان المتصورة تقيم في الحجرات المختلفة: لجنة الأمن، لجنة الإعلام، لجنة العلاقات مع دول القارات الثلاث، لجنة الإتصال، لجنة الإشراف على أطفال المشتركين في الثورة، ... إلخ. وفي الوقت نفسه تعزف فرق الموسيقى في القاعات الكبرى، ومن لا يحب السياسة فإنه يستطيع الرقص.. وفي الفناء مجموعات لا حصر لها من الأفراد التي تناقش جميع المسائل بلا استثناء. كل شيء أصبح مباحاً، فجأة عاش الطلبة بلا قيود،

والإعلانات الموجودة على الجدران والتي تقول: «ممنوع لصق الإعلانات» غيرت وأصبحت «ممنوع المنع».. جميع الأفكار لها الحق في التعبير.

إن من شاهد الطلبة هذه الأيام يرى عجباً، فهؤلاء الثائرون على المجتمع مقبلون على الحياة بشكل غريب، ثورة وإقبال. وهذا ما يذكرنا «بالتمرد» لكامي. بل أكثر من هذا، إننا نعرف أن الثورة هي انقطاع في التاريخ، هي فصل بين الماضي والمستقبل. ولكن الثورة أيضاً ارتفاع على التاريخ، فهي لحظات أبدية يختفي فيها الحاضر والمستقبل ليكونا لحظة واحدة من الأبدية. وهذا يفسر أسباب السعادة والبهجة لدى الطلبة في «الحي اللاتيني». جميع الآمال قد تحققت في نفس اللحظة لأنه ليس هناك حاضر ومستقبل، وإنما كل شيء قد تجمع في هذه اللحظة. وهنا نفهم أكثر «المتمرد» الذي لا يعيش على الأمل ولكن يستوعب الحياة كلها في اللحظة نفسها ويحبها.

وفي هذا الجو الغريب من الحقيقة والخيال ظهرت طاقات حقيقية عند الطلبة. فهؤلاء الذين كانوا يتهمون بالسلبية وعدم الاكتراث أظهروا مقدرة فائقة على العمل والتنظيم. فالمناقشات التي تدور، وأياً كانت غرابة الموضوعات والأفكار، إنما تؤكد صلابة المنطق وقوة الإقناع. والعمل المتواصل في اللجان إنما يؤكد الصبر وطول البال. الجميع مشغول ويريد أن يكون نافعاً في هذا «المجتمع الجديد»، والجدية التي أبداها الطلبة في جميع المشاكل التي واجهوها تتناقض تناقضاً تاماً مع الفكرة الشائعة عن هذا الشباب «المائع»!.

ومن أجمل الأشياء التي رآها «الحي اللاتيني» في هذه الأيام تجربة «الديمقراطية المباشرة». فجميع الآراء لها حق مطلق في الصعود إلى المنصة والتعبير عن نفسها، وجميع القرارات تتخذ بأغلبية الآراء، ورئاسة الاجتماعات تختار لكل اجتماع. وهي ليست رئاسة وإنما

تنظيم لعملية المناقشة. وبطبيعة الحال انتقلت العدوى إلى بقية أجزاء باريس، فعلى كل ناصية مجموعة من الأفراد تناقش الوضع بين مؤيد ومعارض. وما نقوله عن مناقشات رجل الشارع لم تعد طريقة مجازية للتعبير وإنما حقيقة تراها على كل ناصية.

وبطبيعة الأحوال لم يستطع هذا الجو «الخيالي» أن يستمر طويلاً، فللأسف ما لبثت عوامل الإنحلال أن تسربت بسرعة. فدخل السوربون إلى جانب الطلبة الثائرين مجموعة غريبة من الغوغاء أطلق عليها «الكتانجيـون». والأوديون الذي أريد أن يكون مقراً ثقافياً وللالتقاء بين الطلبة والعمال سرعان ما أصبح مأوى لشرذمة من المتشردين الذين لم يسمعوا عن الثقافة ولا يريدون أن يسمعوا. وهنا بدأ ظهور جهاز من الطلبة للأمن، ولمنع الأعمال التي لا تتفق مع روح الثورة. وبذلك اختفى شعار: «ممنوع المنع» فقد كان من الواجب «منع» تحلل الثورة. وبذلك عدنا إلى «الواقع» واختفى أجمل ما في حركة الطلبة.

وما دمنا قد عدنا إلى الواقع أو «حقائق الحياة»، فإن أهم أحداث مايو هو في الواقع إضراب العمال.

١٣ ـ حركة العمال:

في مساء ١٤ مايو وبينما جميع الأنظار متجهة إلى مظاهرات الطلبة، استولى عمال «سود أفياسيون» بالقرب من نانت، على المصنع وأعلنوا إحتلال المصنع والتحفظ على الإدارة حتى تجاب مطالبهم. لقد تغيرت الصورة، إن العمال قد دخلوا الحركة..

ونلاحظ هنا أن بداية الحركة كانت تلقائية وليست بناءاً على أوامر من النقابات. لقد أصاب جو الثورة العمال، فدخلوا المعركة إبتداءً

من «القاعدة» دون إنتظار أوامر من النقابات. فهنا أيضاً كانت «القاعدة» أكثر حساسية وأكثر ثورية.

ونبدأ بأن نقول بأن حركة العمال تمثل، في الأصل، ثورة مختلفة، ثورة من الطراز العادي الذي نعرفه: المطالبة بالمزيد من الحقوق الاقتصادية. كذلك فإن «مجتمع الاستهلاك» في ذاته ليس في الأصل أيضاً، موضع مناقشة من العمال، فهم يريدون مزيداً من الأجر لشراء التليفزيون والسيارة، وهم يريدون تقليل ساعات العمل وزيادة الإجازات المدفوعة للذهاب إلى البحر كما تفعل الطبقات المستريحة. أما ما يذكره الطلبة فهو كلام مثقفين وربما «مدللين» أيضاً.

ومع ذلك فإن هناك أجزاء من الطبقة العاملة التي انساقت وراء «ثورة الطلبة» ورددت معها الهجوم على «المجتمع الاستهلاكي». ونجد هذا النوع بصفة خاصة بين العمال الشبان، فأفكار الطلبة وجدت بينهم على وجه الخصوص جواً ممهداً. أما العمال الأكبر سناً والأكثر خبرة فإنهم، مع إعجابهم «المتردد» بحركة الطلبة، ظلوا بعيدين عنهم بعض الشيء. فعندما علم الطلبة بإضراب عمال سود أفياسيون ذهبوا إليهم في ١٥ مايو للإقامة معهم واحتلال المصنع إحتلالاً مشتركاً، ولكن العمال رفضوا السماح لهم بالدخول.

العمال يقدرون حركة الطلبة، ولكن إضراب العمال ومطالبهم هذه مسألة تخصهم وحدهم.

وقد سبق أن أشرنا إلى أن ثورة الطلبة وإن كانت موجهة أساساً ضد «مجتمع الاستهلاك» إلا أننا ينبغي أن نتذكر دائماً أن فرنسا لازالت في أول الطريق نحو هذا المجتمع، ولذلك فإن أغلب المشاكل التي تعرضنا لها فيما سبق لا يعرفها العمال. لازال المجتمع في جزء كبير منه يخضع لاعتبارات «الندرة»، ومن ثم فإن مشاكل توزيع الدخل لازالت

تمثل أهمية خطيرة. العمال، أو على الأقل جزء منهم، مازالوا بعيدين عن التمتع بالحد «الأدنى» الضروري في ظروف القرن العشرين. إذا كانت حركة الطلبة قد بدأت في نانتير، فإن هناك مستعمرة للعمال وخصوصاً من الأجانب «الجزائريين والإسبان» الذين يعيشون في ظل أقسى الظروف المادية. كذلك إذا كان أحد المطالب الأساسية للعمال ضمان الحد الأدنى للأجور عند ١٠٠٠ فرنك في الشهر، فذلك لأن غالبية العمال لا يحصلون على هذا الأجر، ومن يعرف نفقات المعيشة في فرنسا يقدر تماماً ظروف الحياة لأسرة تعيش على هذا الدخل.

لذلك فإن العمال إذ قاموا في مايو بحركة «تمرد» فإنما ذلك يعبر عن نوع آخر من «الثورة»، ثورة من النوع الذي نعرفه والذي يطالب بمزيد من العدالة الاقتصادية. وهنا نستطيع أن نفهم الدور الذي قامت به «اللغة الماركسية» في هذه الأحداث. «فاللغة الماركسية» تكاد تكون اللغة الوحيدة الثورية المتاحة للطلبة، ولذلك فلا عجب أن تكون أغلب شعاراتهم مستلهمة منها، وذلك بالرغم من أن كثيراً من مشاكلهم لم يتعرض لها ماركس، لأنه اهتم بوجه خاص باقتصاد «الندرة» وليس باقتصاد «الوفرة» أو «مجتمع الاستهلاك». ومع ذلك فإن هذه «اللغة الماركسية» تجد صدى واسعاً في طبقة العمال التي لا تزال تعيش في ظروف «الندرة» وسوء توزيع الدخل. ومن ثم فإن هذه «اللغة» ساعدت على تحقيق الصلة بين «ثورة الطلبة» و«ثورة العمال». هذا الغموض والإبهام هو الذي حقق، إلى حد بعيد، نوعاً من الوحدة في حركة الطلبة وحركة العمال.

وقبل أن نحلل سلوك نقابات العمال نود أن نشير إلى بعض الظواهر العامة عن هذه الحركة.

سبق أن قلنا إن إضراب العمال واحتلال المصانع قام تلقائياً ودون أية أوامر خاصة من النقابات المركزية، فبعد احتلال مصنع سود

أفياسيون سارت موجة من الإضراب واحتلال المصانع في جميع أجزاء فرنسا.

كذلك من الأمور الهامة أن حركة الإضراب تمت بسرعة مذهلة، ففي سنة ١٩٣٦ عندما أعلن عمال فرنسا الإضراب العام واحتلال المصانع، إحتاج الأمر إلى أكثر من شهر حتى تصبح الظاهرة عامة تماماً، أما في مايو ٦٨ فإن الأمر لم يحتج إلى أكثر من ثلاثة أيام، وبعدها توقفت الحياة تماماً. أكثر من عشرة ملايين عامل أضربوا وأغلبهم إحتلوا المصانع. وهنا يجب أن نشير إلى دور الإعلام في نشر هذه الحركة. فبالرغم من الانتقادات التي توجه إلى الإذاعة والتليفزيون ـ وأغلبها على حق ـ فإنها بالاشتراك مع الجرائد قد ساعدت على نشر حركة العمال في مختلف أجزاء فرنسا، فوسائل الإعلام ليست في يد السلطة تماماً!.

كذلك ينبغي أن نشير إلى الحكمة والحرص اللذين تم بهما إحتلال المصانع. فنظرة العمال إلى الآلات والمصانع بصفة عامة كانت نظرة الاحتفاظ بثروة قومية والطاقة الإنتاجية للدولة وليس مجرد أموال مملوكة «للرأسماليين». ولذلك فإنه في خلال فترة الإضراب والإحتلال لم تقم حالة واحدة من التخريب أو الإهمال في هذه الثروة القومية، وعنى العمال بوجه خاص بأعمال الرعاية والرقابة، حتى أن الإنتاج بدأ مباشرة بعد إنتهاء الإضراب.

ومن مظاهر حكمة العمال أن الإضراب العام الذي شمل جميع نواحي الحياة لم يتعرض بالإقلاق لضرورات الحياة حتى أن العمال لم يخسروا في أي وقت شعور الرأي العام. فالمياه لم تتعطل إطلاقاً، والكهرباء كانت تنقطع في ساعات يعلن عنها مقدماً «للإنذار»، ولم تنقطع في أي وقت بصفة مطلقة.

ومن الظواهر الهامة أن الإضراب شمل عمال القطاع الخاص والقطاع العام على السواء. وقد كان عمال مصنع رينو، وهو مؤمم، أكثر العمال تشدداً، فبعد أن وافق ممثلوا العمال وأرباب الأعمال والحكومة على مشروع إتفاق في جرونيل بوزارة الشؤون الاجتماعية، رفض هذا المشروع من عمال رينو بالرغم من موافقة النقابات عليه مما أدى إلى استمرار حركة الإضراب عدة أيام بعد ذلك.

١٤ ـ الجوانب السياسية:

إن «ثورة الطلبة» كما سبق أن رأينا هي رد فعل مباشر لـ «مجتمع الاستهلاك»، ومع ذلك فإن الأمور لم تكن واضحة تماماً وإنما كانت تسود حالة من الغموض والإبهام. ولذلك فإن منازعة «مجتمع الاستهلاك» كان يعبر عنها كثيراً في «لغة ماركسية» مما جعل الثورة الشاملة هي هدف الطلبة أو على الأقل أعطوا هذا الإحساس. وفي مثل هذه الظروف يكون من الطبيعي أن تتحول ثورة الطلبة إلى ثورة سياسية تريد تغيير نظام الحكم وتراه السبيل الوحيد إلى علاج المشاكل.

والذي يهمنا هنا هو أن موقف العمال، بصفة عامة، كان بعيداً عن الرغبة في تحقيق الثورة السياسية، فالمطالب هي مطالب اقتصادية ودور النقابات هو دور نقابي بحت. وبطبيعة الأحوال فإن ذلك لا يحول دون وجود بعض العناصر التي تأثرت بشعارات الطلبة وخصوصاً فيما بين العمال الشبان، كذلك لا يمنع من أن بعض الشعارات السياسية قد رفعت أثناء المظاهرات كما في ١٣ مايو حينما رفعت لافتات تطالب «بحكومة شعبية». ولكن كل ذلك لا يغير من الموقف، وهو أن العمال بصفة عامة لم يرغبوا في إحداث تغيير سياسي خطير وإنما اقتصرت مطالبهم على النواحي الاقتصادية. وقد دعا ذلك

بعض الطلبة إلى إتهام نقابات العمال والحزب الشيوعي بالتخاذل. ولكن الحقيقة هي أن الموقف مختلف تماماً.

قلنا إن العمال لا يرفضون «مجتمع الاستهلاك»، فهم لازالوا يعانون من قسوة الحياة، والتليفزيون والسيارة الجديدة تعتبر أملاً لهم، وليس كما يقول هؤلاء «المثقفون» بأنها أداة سيطرة واغتراب لحرية الفرد! هذا كلام غير مفهوم بالنسبة إلى الغالبية العظمى من العمال التي لم تنل الحظ الكافي من التعليم ولا القدر الكافي من مستوى المعيشة الذي يسمح بهذا النوع من المناقشة «الثقافية والنفسية». وكثير من هؤلاء العمال بتجربتهم الخاصة فقدوا كل «وهم» في الشعارات السياسية الكبيرة. فما يعرفونه هو ضرورة العمل النقابي لتحسين ظروف الحياة بالنسبة إليهم. وهم يعرفون أنهم يواجهون «إدارة» واحدة في مصانع «رينو» المؤممة أو في مصانع «سيمكا» الخاصة، بل إن عمال هذه الأخيرة لم يضربوا! كذلك يعرف بعضهم أن مجرد تغيير الحكومة لن يؤدي بذاته إلى تحسين أحوال العمال. فإحلال حكومة «إئتلاف اشتراكي» محل الحكم القائم وإن كان سيحسن الأحوال في الفترة التالية مباشرة، قد يترتب عليه أضعاف العمل النقابي بدمج النقابات في جهاز الدولة، بحيث تصبح مجرد أداة في يد الدولة وليست سلاحاً في يد العمال للضغط الدائم على الدولة. وهنا تلعب الإيديولوجيات اللبرالية لتأكيد هذا الشعور. كذلك فإن نقابات العمال تعرف أنه لا يمكن إجابة جميع طلبات العمال مع الإبقاء على قدرة الاقتصاد الفرنسي التنافسية. فليس هناك علاج سحري لزيادة الأجور زيادة هائلة مع الاحتفاظ بقدرة الاقتصاد على النمو. فيجب لكي يستطيع الاقتصاد أن يستمر في النمو وفي منافسة الاقتصاديات الأخرى، أن يقتطع جزءاً مستمراً من الإنتاج لحساب الاستثمار سواء أطلق على هذا الجزء إسم «الأرباح» أو إسم آخر. وبطبيعة الأحوال

يترتب على ذلك أن الأجور ـ ومعظمها يتجه إلى الاستهلاك ـ لا تستطيع أن تجاوز حداً معيناً. وقد بادر بالفعل بعض زعماء الأحزاب الاشتراكية إلى التأكيد بأن أية حكومة اشتراكية «لا تستطيع أن تجيب جميع مطالب العمال». ويذكر كثير من العمال أن تجربة «الحكومة الشعبية» التي طبقت بعد الحرب العالمية الثانية لم تكن مجرد زيادة في الأجور والاستهلاك بقدر ما كانت تجربة إنتاج وعمل دون زيادة في الاستهلاك. حقاً إن هناك فرصة لزيادة الأجور عن طريق تغيير شكل توزيع الدخول لمصلحة العمال أكثر، ولكن بصفة عامة فإن العمال فقدوا كل «وهم» وراء تحقيق جميع الآمال بمجرد تغيير النظام السياسي.

وليس الأمر متعلقاً فقط بـ «واقعية العمال» والاقتصاد على المطالب الاقتصادية، ولكن لها جوانبها «الدولية» أيضاً. «فالتعايش السلمي» حدد إلى درجة كبيرة سلوك الحزب الشيوعي والاتحاد العام للعمال ـ وهو وثيق الصلة بالحزب. فقد سبق أن رأينا أن الحزب الشيوعي والاتحاد العام للعمال كانا متحفظين بالنسبة إلى ثورة الطلبة بل لقد أداناها أيضاً في المراحل الأولى، ثم أنهما إنساقا وراء حركة القاعدة العمالية. ونشير إلى أنه في آخر مايو سادت حالة من الاضطراب الشديد في جميع أجهزة الحكومة الفرنسية، ثم سافر ديجول إلى قريته يوم ٢٩ مما ترك الأوضاع في حالة شاذة. وفي هذه الظروف الغريبة لم يحاول الحزب الشيوعي ولا نقابات العمال إتخاذ أي إجراء حقيقي «للاستيلاء» على السلطة. وعلى العكس من ذلك فإنه وافق على إجراء انتخابات عامة كما أعلن ديجول، ونحن نعرف بصفة عامة أن الأحزاب الشيوعية ترى أن الانتخابات العامة وسائل بورجوازية. وبطبيعة الأحوال فإن جزءاً من الحقيقة يفسر بعدم رغبة الحزب الشيوعي في الالتجاء إلى المغامرة وإلقاء فرنسا إلى الحرب الأهلية،

خاصة وأن المعروف أن الجيش لن يسمح بسهولة باستيلاء الحزب الشيوعي على الحكم. ولكن هذا ليس إلا جزءاً من الحقيقة، فحتى خطر تدخل الجيش لم يكن حاسماً نظراً إلى أن أكثر من ٨٠٪ من رجال الجيش هم من المجندين الذين يرفضون التدخل ضد الشعب. وقد كانت هذه الحقيقة هي السبب في فشل إنقلاب الجزائر العسكري في إبريل ١٩٦١. ونعتقد أن جزءاً هاماً من التفسير يرجع إلى الظروف «الدولية»، وعلى وجه الخصوص «التعايش السلمي» بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية. «فالتعايش السلمي» بين الكتلتين يقوم في الواقع على الاحترام المتبادل لعدد من الأمور التي تعتبر جوهرية في نظر كل منهما. واستراتيجية «التعايش السلمي» تقوم على توازن دقيق بين القوى ونوع من التفاهم الضمني. وفيما يبدو فإن استيلاء الحزب الشيوعي على السلطة في فرنسا بغير الطريق البرلماني أمر يستدعي التدخل المباشر للولايات المتحدة الأمريكية، وهو أمر لا يمكن مواجهته إلا على أساس تهديد «التعايش السلمي». وبالمنطق نفسه لم تستطع الولايات المتحدة الأمريكية أن تتدخل في تشيكوسلوفاكيا في أغسطس ١٩٦٨. ولذلك نستطيع أن نفهم التردد الذي وقفه الحزب الشيوعي من حركة مايو وخصوصاً في أولها والحرص على عدم دفع الأمور إلى درجة «الثورة السياسية» والاستيلاء على الحكم. والحزب الشيوعي الفرنسي وهو جهاز جبار وثاني الأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية، لم يتدخل بكل ثقله لدفع الأحداث إلى أكثر مما ينبغي! كذلك فإن «النظام السياسي» القائم في فرنسا وإن كان بعيداً عن أن يوصف بأنه «اشتراكي» بالمعايير الماركسية، فإنه يؤدي خدمة هامة للمعسكر الاشتراكي فيما يتعلق بسياسته الخارجية المستقلة.

ولكل هذا نستطيع أن نفهم كيف تتفق جريدة «الأومانتيه» مع

جريدة «الفيجارو» أو «الأورور» اليمينية في إدانة «العناصر المغامرة» التي تقود حركة مايو! بل إنه من الملاحظات الطريفة أن مظاهرات التأييد لديجول، وقد غلبت عليها العناصر اليمينية، قد حملت الفرنسيين الأعلام «مثلثة الألوان»، وبالمثل فإن مظاهرات الحزب الشيوعي قد غلب عليها لأول مرة «الأعلام مثلثة الألوان»، وذلك بعكس الطلبة و«المسعورين» الذين حملوا الأعلام الحمراء والسوداء!.

وقد أكدت هذه المظاهر الانطباع السائد لدى عدد كبير من الطلبة بأن الحزب الشيوعي والنقابات بدأت تندمج أكثر فأكثر في المجتمع القائم، وبدأت تفقد عنصر المنازعة، أي أصبحت تعبر عن «الرجل ذي البعد الواحد». فهي مؤسسات هامة وقوية وتقوم بالمعارضة ولكن في حدود «النظام القائم» دون منازعة حقيقية، فهي تؤدي دورها وفقاً للقواعد التي يفرضها هذا النظام. ولعل هذا الانطباع هو الذي أدى إلى ظهور عدد من المجموعات اليسارية الأخرى التي تقف إلى يسار الحزب الشيوعي لتنازع «النظام القائم» وتأخذ مواقف ثورية منه. ولعله من المقبول وفقاً لهذا المنطق أن نتساءل إذا كانت الأحزاب الشيوعية الغربية تسير في طريق التطور نفسه الذي سلكته من قبل الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية. فهذه الأحزاب كما نعلم كانت تقوم على المبادىء الماركسية ولكنها تطورت بحيث أصبحت جزءاً من «النظام القائم». وتجربة الحزب الاشتراكي الديمقراطي في ألمانيا وحزب العمال في إنجلترا تؤكد هذا الوضع. بل لعلنا نقول بأن هذا التساؤل مبرر أيضاً على المستوى العالمي بالنسبة إلى موقف الشيوعية «الروسية» والشيوعية «الصينية» من الرأسمالية العالمية. فالشيوعية «الصينية» تدعي أن موقف الأحزاب المرتبطة بموسكو أقرب إلى موقف الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية.

إن حركة مايو في فرنسا كانت حركة شعبية، أدى فيها الطلبة دوراً

هاماً لأنهم طرحوا مشاكل جديدة أمام ضمير «مجتمع الاستهلاك»، وتدخل فيها العمال للمطالبة بحقهم المشروع في تحسين مستوى معيشتهم. ولكن «الحكومة» أو «السلطة» لم تقف موقف المتفرج، إنها طرف أصيل في المعركة، وقد أدت هي الأخرى دورها. وبقدر ما وصفت إجراءات الحكومة في أول الأمر بالتردد وأحياناً بالغباء، فإن النتيجة النهائية كانت نصراً لها، أو على الأقل حتى الآن. والحق أنها أدت دورها بمهارة وأحياناً بطرق ميكيافيلية.

الواقع أن استراتيجية الحكومة كانت على العكس تماماً من استراتيجية الحزب الشيوعي. فإذا كان هذا الأخير قد أراد أن يتجنب مواجهة حاسمة مع السلطة ورفع شعار «الثورة» على «النظام القائم»، فإن الحكومة أرادت أن تخلق وضعاً يتحتم فيه الاختيار بين «استيلاء» الحزب الشيوعي على الحكم وبين استمرار «الديجوليين» ومنع أي طريق ثالث بينهما. والواقع أن هذا «الطريق الثالث» أو ما يسمى غالباً «باليسار الفرنسي غير الشيوعي» هو الفشل الأكبر لجميع معارضي ديجول، وهو أيضاً نجاح لديجول. وتقوم استراتيجية الحكومة على اعتقاد بأنه يوجد لدى الغالبية من الفرنسيين حتى اليساريين منهم نوع من الريبة بالنسبة إلى الحزب الشيوعي. وقد بينت الأحداث صحة هذا «الاعتقاد» إلى حد بعيد.

سافر ديجول إلى رومانيا والأزمة على أشدها. وبالرغم من حزم بومبيدو وما أثبته من كفاءة فإن هناك أموراً خطيرة لا يستطيع أن يتصرف فيها وحده. وقد ساعد ذلك على استمرار الأزمة وربما على تفاقمها أيضاً. ومع استمرار الإضراب العام وكثرة المظاهرات والمعارك بين الطلبة والبوليس ساد شعور عام «بالثورة».

وفي ٢٩ مايو وفي حالة اضطراب وغموض تام، أعلن الإليزيه بأن ديجول قد سافر إلى بلدته «كولمب دوزجليز». ولم يصل ديجول إلى

قصره الريفي في الموعد وإنما بعد ست ساعات أمضاها في مكان غير معروف. ومن الطبيعي في مثل هذه الظروف أن تثار جميع التساؤلات وتوضع جميع الفروض الممكنة. هل يتعلق الأمر باعتزال رئيس الدولة كما حدث سنة ١٩٤٧؟ أين أمضى ديجول هذه الساعات الست؟ هل زار القاعدة العسكرية في بادن؟ هل سيتدخل الجيش وتقوم حكومة فاشية لمواجهة «خطر الشيوعية»؟ كل هذه التساؤلات وغيرها مرت بالأذهان، كما نقلتها الإذاعات والصحف.

وفي هذه الأثناء بدأت الأحزاب اليسارية تعد موقفها لمواجهة «الفراغ» السياسي. وأعلن منديس فرانس موافقته على تشكيل حكومة إذا طلب منه ذلك اليسار «مجتمعاً». ثم أعلن متيران خطته السياسية للمستقبل ولتولي الحكم.

وفي هذه الظروف وبعد إضراب عام دام أكثر من أسبوعين وشل الحياة الاقتصادية، أعلن ديجول حل البرلمان، وإجراء انتخابات عامة بعد ثلاثة أسابيع. وكان من الواضح أن الاختيار هو بين استمرار «الديجولية» أو بين ما يمكن أن يطلق عليه إسم حكومة يسار ذات طابع شيوعي. وبذلك نجح ديجول في أن يقدم المعركة الانتخابية وفقاً لما أراده ببيان أن هناك حلين لا ثالث لهما. وقد أدى ذلك إلى أن عدداً ضخماً من الأفراد الذين ينتقدون النظام الديجولي قد اضطروا إلى التصويت له، وهذا هو ما يطلق عليه إسم «حزب الخوف».

ونقصد بحزب الخوف ذلك الاتجاه الذي اضطر إلى التصويت إلى جانب ديجول ليس اقتناعاً به، ولكن خوفاً من نجاح الحزب الشيوعي أو حتى خوفاً من مستقبل غير معروف. وبعبارة أخرى فهو ذلك الحزب الذي يصوت «كراهية في معاوية وليس حباً في علي». وقد سبق أن أشرنا إلى أن استراتيجية حكومة ديجول كانت تقوم على الاعتقاد في

وجود نوع من الريبة تجاه الحزب الشيوعي. وهذه ظاهرة هامة ينبغي الوقوف عندها. فكثير من الفرنسيين الذين يصوتون للحزب الشيوعي يترددون أكبر التردد إذا كانت أصواتهم ستؤدي إلى وصول الحزب الشيوعي إلى الحكم. فهم يصوتون لصالح هذا الحزب لكي يستمر مظهراً من مظاهر المعارضة في دولة ليبرالية أساساً، ولكن الأمر يكون غير ذلك إذا تعلق «باستيلاء» الحزب على السلطة وإقامة نظام جديد يختلف عن هذا النظام الليبرالي. وهذه حقيقة هامة بالنسبة إلى التفسير السياسي لتوزيع أصوات الناخبين في فرنسا، وربما في معظم دول أوروبا الغربية. وبالإضافة إلى هذا «الشعور الغريزي» ضد استيلاء الحزب الشيوعي على السلطة، فإن هيكل القاعدة الانتخابية يساعد في الواقع على زيادة إظهار أثر «حزب الخوف». فالناخبون يتكونون في فرنسا من البالغين ٢١ سنة فأكثر دون تمييز في الجنس، ومعنى ذلك أن عدد أصوات النساء تساوي عدد أصوات الرجال. فإذا عرفنا أن النساء بصفة خاصة يترددن كثيراً قبل أن يعطوا أصواتهن لتغيير نظام الحكم مع ما قد يترتب على ذلك من قلاقل واضطرابات، فإننا نفهم لماذا كانت أصوات هؤلاء متجهة بصفة عامة إلى الحكومة. كذلك فإن الاضطرابات جاءت من الشباب وعدد كبير منهم لم يبلغ سن الرشد الانتخابي. وأخيراً فإن هناك فجوة بين المضربين وكلهم من العاملين، وبين المنتخبين وعدد كبير منهم من الشيوخ والعجزة الذين لا يقبلون التغيير بسهولة.

ولكل ذلك فإن «فرنسا» التي عرفت الإضراب العام لأكثر من ثلاثة أسابيع تعطلت فيها الحياة تماماً، وظهر لكل مراقب أن هناك إنفصالاً بين الناس والحكومة ـ هي نفسها التي صوتت لحزب ديجول بأكبر أغلبية عرفها حزب واحد في فرنسا. وليس في ذلك إلا تعارض سطحي، أما الحقيقة فهي اختلاف سلوك المنظمات الاقتصادية

الإنتاجية (النقابات)، والمنظمات السياسية (الناخبين) وذلك من حيث تكوين كل منهم والاعتبارات التي يأخذونها في الاعتبار.

وبإعلان نتائج الانتخابات في آخر يونيو عاد «النظام» إلى فرنسا، وعادت الأمور إلى مجاريها، بل إن النظام كان قد عاد قبل ذلك بعدة أيام. وشكلت حكومة جديدة، وبدأت الإجازات وسافر عدد هائل من الفرنسيين إلى شواطىء البحر وكأن شيئاً لم يحدث. وأعلن الراديو أن النشاط الطبيعي لفرنسا قد عاد، وساد الهدوء، وبلغ عدد حوادث الطريق في أول إجازة نهاية أسبوع أكثر من ٣٩ وفاة بعد شهر من الاضطراب والفوضى لم يمت فيه ـ للغرابة ـ سوى إثنين فقط!.

وبعودة الحياة الطبيعية سار كل شيء في الطريق السوي، حتى «ثورة مايو» أصبحت أحد الموضوعات الأساسية لتجارة الكتب والمجلات، و«كوهين بنديت» أصبح نجمًا يظهر على شاشة التليفزيون وتقرأ أخباره على صفحات المجلات. لقد انتصر «المجتمع الاستهلاكي» وأصبحت «الثورة» إحدى سلع الاستهلاك الهامة. ولكن.. لا يمكن أن تعود الأحوال إلى ما كانت عليه، فقد حدث شيء!.

الأوتوميشن والاقتصاد*

تمهيد:

الأوتوميشن Automation أو ما أطلق عليه أحد المعاجم العربية لفظ «الأتمتة» هو من الألفاظ التي انتشر استخدامها في الآونة الأخيرة للتعبير عن مرحلة جديدة من مراحل التقدم الفني التي عرفها القرن العشرون.

ويبدو أن الحياة قد قامت على مبدأ اقتصادي: «لكل شيء ثمن». فمعظم الاصطلاحات التي يسعدها الحظ بالشهرة والانتشار، تدفع ثمن ذلك في فقدان انضباطها وغموض معناها. ولا تخرج الأوتوميشن عن هذه القاعدة. فمع اتساع نطاق استخدامها فإن حدودها تبدو غير واضحة تماماً.

ولذلك نبدأ بمحاولة تحديد المقصود من هذا الاصطلاح بمتابعة التطور التاريخي لاستخدامه. ولكن الأوتوميشن - كما سيتضح - لا يعدو أن يكون تطبيقاً في ميدان الصناعة والإدارة لفروع علمية حديثة فتحت مجالات جديدة. ولذلك فإن الفهم الحقيقي والكامل لمضمون الأوتوميشن لا يمكن أن يتحقق إلا بعد التعرض لهذا التطور الجديد في ميدان العلوم، وبخاصة في ميدان السيبرنطيقا Cybernetics.

وعلينا بعد ذلك أن نشير إلى مدى انتشار الأوتوميشن في الدول

(*) نشرت هذه الدراسة في مجلة «عالم الفكر»، المجلد الثاني، العدد الرابع، يناير - مارس ١٩٧٢.

المختلفة وفي النشاطات المتنوعة حتى يمكن بعد ذلك التعرض لآثار هذه الظاهرة الجديدة.

وبطبيعة الأحوال فإن ظاهرة مثل الأوتوميشن وما تؤدي إليه من تغيير في الإنتاجية وفي ظروف العمل وطبيعته لا بد وأن يكون لها آثار[1] بعيدة تتناول جميع مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والثقافية. ومن غير الممكن التعرض لهذه الجوانب ولو إلماحاً، ولذلك فإننا سنقتصر على بعض، وليس كل، الآثار التي ترتبط بالحياة الاقتصادية من ناحية، كما نشير إشارة سريعة إلى آثارها على علم الاقتصاد نفسه من ناحية أخرى.

فنتعرض تباعاً لآثار الأوتوميشن على العمل وما يثيره من مشاكل البطالة وتحويل العمل إلى أنواع أخرى، والتأثير على هيكل العمل وظروف العمل، ثم نتناول مشكلة العمل والفراغ، لأن الفراغ ليس مجرد الامتناع عن القيام بالعمل، ولكنه ظاهرة هامة تؤثر في نوع الحياة والحاجات التي يريدها الإنسان. والأوتوميشن وهو يؤدي إلى زيادة الإنتاجية لا يؤثر فقط في العمل، ولكنه يرفع من مستوى المعيشة وهذا بدوره يؤدي إلى تغيير خطير في نمط الحياة وفي حاجات الإنسان، فيتجه المجتمع نحو اقتصاد الخدمات الإنسانية، سواء من ناحية الإنتاجية حيث نجد تحول القوة العاملة أكثر فأكثر نحو قطاع الخدمات، أو من ناحية الاستهلاك حيث تتضح حاجات جديدة يغلب عليها في الإشباع طابع الخدمة الإنسانية.

---

(١) تناولنا في دراسة سابقة نشرت في نفس المجلة كثيراً من الأمور الوثيقة الصلة بموضوعنا، وسوف نتناول في دراستنا الحالية بعض الجوانب التي لم نتعرض لها سابقاً منعاً للتكرار. وإن كان جديراً الاشارة إلى التكامل بين الدراستين إلى حد بعيد. انظر لنا، التنظيم السياسي في المجتمع التكنولوجي الحديث، «عالم الفكر»، المجلد الأول، العدد الأول، ابريل - يونيو ١٩٧١. (المقالة الأولى في هذا المجلد).

ويرتبط بذلك الاهتمام بالموارد البشرية فتظهر أهمية اقتصاديات التعليم والصحة واقتصاديات البيئة، كما يؤدي التأثير في ظروف العمل إلى ظهور طبقات جديدة من المستهلكين.

وأخيراً نتعرض لأثر الأوتوميشن والجو العلمي المصاحب لهذه الظاهرة على علم الاقتصاد سواء من ناحية القرارات الاقتصادية وترشيدها لنمو المعلومات وزيادة القدرة على استخدامها مع التطورات العلمية الحديثة، أو من ناحية كيفية دراسة علم الاقتصاد نفسه كعلم من علوم التحكم الذاتي (كالأوتوميشن).

تحديد المقصود بالأوتوميشن، الأوتوميشن والسيبرنطيقا:

ربما كان أول من استخدم اصطلاح الأوتوميشن هو هاردر D. S. Harder ١٩٣٦ ـ وقد كان يعمل بشركة جنرال موتورز الأمريكية ـ وكان يعني بذلك إدماج المراحل الإنتاجية في سلسلة متصلة على نحو آلي وبدون تدخل الإنسان فيما بين هذه المراحل الإنتاجية. وهكذا نشعر بأن الأوتوميشن لا تعدو أن تكون توسعاً في الآلية Mechanization ومرحلة جديدة في إدماج الإنتاج على نحو آلي. ومع ذلك فسوف يتضح أن الأوتوميشن تتضمن أشياء أكثر من مجرد الآلية التقليدية، وإن ظلت فكرة الإدماج Integration بين المراحل الإنتاجية من العناصر المميزة للأوتوميشن.

وقد استقر تعبير الأوتوميشن، بوجه خاص، مع استخدام الحواسب الكهربائية وخصوصاً الألكترونية Computers فكما أن الآلة البخارية Steam Engine هي رمز الآلية التقليدية في القرن التاسع عشر، فإن الحواسب الألكترونية هي رمز الأوتوميشن في القرن العشرين[1].

(١) Colin Cherry, The Scientific Revolution and Communication, 1963, cited in Jean Fourastié, *Les 40.000 Heures*, Laffon - Gonthier, Paris 1965, p. 19.

والواقع أن الحواسب الألكترونية ليست مجرد آلة جديدة تقوم ببعض الأعمال التي كان يقوم بها الإنسان من قبل، ولكنها تتميز بالقيام بأعمال أو المساعدة في نوع من الأعمال التي تختلف في طبيعتها عما كانت تقوم به الآلة التقليدية[1]. ويرتبط ذلك بوجه خاص بأعمال الرقابة Control والتوجيه. وفي أغلب الأحيان يتحدد سلوك الآلة الجديدة بنشاطها السابق، فهي لا تقوم بإجراء عمليات رتيبة مكررة، ولكنها تعدل عن سلوكها وفقاً للنتائج التي حققتها في الماضي. وهذا هو ما أطلق عليه إسم التغذية المرتدة Feedback وأحياناً التحكم الذاتي أو الآلي Automatic control.

وعلى ذلك فإن اصطلاح الأوتوميشن يشير في كثير من الأحيان إلى الآلية الجديدة التي تقوم بأعمال الرقابة والتوجيه وتعتمد في سلوكها على التغذية المرتدة.

على أن العناصر المتقدمة لا تكفي وحدها لفهم حقيقة الأوتوميشن، فهذه الظاهرة لا يمكن إدراكها تماماً استقلالاً عما حدث في التفكير العلمي في خلال القرن العشرين. فالأوتوميشن لا يعدو أن يكون في نهاية الأمر تطبيقاً تكنولوجياً في ميدان الصناعة والإدارة لمنجزات العلم الحديث. ولعل أهم منجزات العلم الحديث في هذا الصدد هو ظهور علم السيبرنطيقا، أو علم التحكم. وقد دعت الرابطة بين الأوتوميشن والسيبرنطيقا بعض المفكرين إلى إطلاق إسم السيبرنيشن[2] Cybernation (لعل المعجم العربي كان سيطلق على ذلك السيبرنطة) على ظاهرة الأوتوميشن. وذلك حتى يمكن إبراز التفرقة بين الأوتوميشن

(١) انظر في موضوع الحواسب الالكترونية دراسة قيمة نشرت في هذه المجلة، دكتور صلاح الدين طلبه، العقول الالكترونية وعالم الفكر، المجلد الأول، العدد الثاني، يوليو - سبتمبر ١٩٧٠.

(٢) Leon Bagrit, *The Age of Automation*, a Pelican Book, 1965, p. 20.

وبين الآلية التقليدية (خصوصاً وأن الخلط في اللغة الإنجليزية سهل بين عبارة أوتوميشن Automation ومنها Automated وبين الأوتوماتيكية Automatic وهي تشير إلى الآلية التقليدية Mechanization).

فما هي السيبرنطيقا؟

كتب فينر Nobert Wiener[1] لأول مرة عن السيبرنطيقا عام ١٩٤٨. والاسم مأخوذ من الكلمة اليونانية Kubernetes ومعناها ربان السفينة، وذلك لما يرتبط بربان السفينة من معنى التوجيه والتحكم. وقد عرف فينر السيبرنطيقا بأنها «علم التحكم Control والاتصال Communication في الحيوان وفي الآلة». والواقع أن السيبرنطيقا لا تقتصر على دراسة الآلة الحقيقية real machine كما تظهر في التطبيق، ولكنها تحاول أن تستخلص نظرية عامة للآلة المجردة، وهي تقصد بذلك كل أشكال السلوك الخاضعة لنظام معين ومحدد[2]. فالآلة الحقيقية هي تطبيق لهذه الفكرة المجردة للآلة، وبالمثل فإنه يمكن النظر إلى الانسان والحيوان في كثير من مظاهر نشاطهما كآلة وكتطبيق لنفس الفكرة. فالسيبرنطيقا تعطينا النظرية العامة للآلة المجردة، والآلة الحقيقية هي تطبيق لهذه الفكرة المجردة. ويعتبر آلة حقيقية كل سلوك خاضع لنظام معين ومحدد، وسواء كانت هذه الآلة ميكانيكية أو عصبية أو الكترونية أو اقتصادية أو حيوية.. فالآلة قد اتسعت لتشمل النظام العصبي والحاسب الالكتروني والنظام الاقتصادي.. وهكذا. ولذلك نستطيع أن نفهم تعريف فينر للسيبرنطيقا الذي يجمع بين «الحيوان والآلة».

(١) N. Wiener, *Cybernetics of Control and Communication in the Animal and Machine*, Paris, New York, 1948.

(٢) Cf. W. Ross Ashby, *Introduction à la Cybernetique*, Dimmond, Paris, 1958, (trad). p. 1.

والسيبرنطيقا وهي تتناول «الآلة» في سلوكها لا بد أن تتعرض للمسائل الجوهرية في الرقابة والتحكم[1] وهذا ما يرتبط بالضرورة بالاتصال Communication والمعلومات Information. وقد أعطى فينر أهمية خاصة للمعلومات والاتصال كجزء من نظرية التحكم في الآلة. فعندما يريد فرد أن يتصل بفرد آخر فهو يرسل إليه رسالة معلومات، كذلك عندما يريد أحد أن يتحكم في أفعال شخص آخر فهو يرسل اليه رسالة معلومات، (يطلق عليها هنا اسم: الأمر). والواقع أن السيبرنطيقا تهتم بدراسة هذه الرسائل ووسائل اتصالها سواء من الإنسان للآلة، أو من الآلة للإنسان، أو من الآلة للآلة[2]. ورغم أنه توجد اختلافات كثيرة في التفاصيل في كيفية الاتصال والتحكم ليس فقط بين الكائنات الحية وبين الآلة الميكانيكية، وانما أيضاً داخل كل مجموعة من أي منها، فان غرض السيبرنطيقا هو تطوير لغة وأسلوب يسمحان بمناقشة مشكلة الاتصال والتحكم بكفاءة بالنسبة لها جميعا، أي بالنسبة «للآلة» بالمعنى العام الذي سبق أن أوردناه.

وازاء الرسائل التي تتلقاها «الآلة» فقد يكون سلوكها محددا من قبل على نحو تكراري لا تغيير فيه، وقد يكون متغيرا يعكس تأثير سلوك «الآلة» في الماضي. فالانسان «كآلة» عبارة عن سلوك منظم. ولكنه لا ينطوي على سلوك تكراري محدد وانما يعكس خبرته السابقة، أي أنه يتعلم من الخبرة الماضية. وهذا النوع هو ما يتضمن التغذية المرتدة. وقد أمكن التوسع في انشاء آلات تتضمن هذين النوعين من السلوك[3]، فهي تقوم بأداء عمليات محددة ومتكررة بلا تغيير وبذلك تحتاج إلى أعضاء محركة motoring organs (مماثلة للذراع الإنسان)،

(١) Cf. Ashby, *op. cit.*, p. 145.

(٢) N. Wiener, *Cybernetique et Société*, Edition Les Deux - Rives, Paris, 1962, p. 17.

(٣) *Ibid.*, p. 39.

ولكن هذه الآلات تتضمن أيضاً أعضاء حاسة sensing organs تعرف سلوكها المستقبل حسب الأفعال الماضية (التغذية المرتدة). والواقع أنه لا يوجد فارق جوهري بين سلوك الكائنات الحية وبين سلوك الآلات التي تتضمن هذه المقدرة على التغذية المرتدة[1].

وأيا ما كان سلوك «الآلة» فإنها تحتاج إلى قرارات مركزية تحدد لها الأهداف الواجبة الاتباع. وسوف نتناول هذه النقطة فيما بعد، ولكن يكفي هنا أن نشير إلى أن الاختيار choice عنصر «انساني» بحت بمعنى أنه ليس بطبيعته «آلي» لا يمكن تركه «للآلة» ولو كانت هذه الآلة مما يتعلم من الخبرة السابقة. فكل مشكلة اختيار تنطوي على الاستناد إلى مجموعة من القيم Values. وهذه القيم أمر إنساني بحت لا يخضع لأي منطق صوري. وفي هذا الجزء يظل الإنسان غير قابل للمجاراة من قبل الآلة على النحو الذي سنتعرض له فيما بعد.

ومع ذلك، فإذا كانت الأهداف الأساسية من الأعمال الإنسانية التي ينبغي أن تقدم «للآلة» فان هذه الآلة تستطيع أن تقوم باتخاذ قرارات حول أهداف ثانوية وتابعة لتسهيل إنجاز تلك الأهداف الأساسية[2]. فالآلة هنا تبدو كما لو كانت تتخذ قرارات ذهنية لا تختلف عن القرارات الذهنية التي يتخذها الإنسان. ولكن هذه القرارات هي في حقيقة الأمر من قبيل الأفكار التابعة أو الخادمة للأهداف الرئيسية[3]. كذلك ينبغي أن تكون الأفكار ـ التي تتدخل الآلة فيها ـ واضحة، بمعنى أن تكون مفهومة ويمكن إعادتها وتذكرها ونقلها، وتعليمها للآخرين.

---

(١) *Ibid*., p. 31.

(٢) ومع ذلك فقد قدم دكتور اشبي (R. Ashby. *Design for a Brain* 1953) نموذجاً لآلة تتعلم وبغير هدف وبحيث تبحث عن غاية لها من طريق سلسلة من مراحل التعلم.

(٣) Aurel David. *La Cybernetique et l'Humain*, Idée, Paris 1965, p. 37.

وهكذا نجد أن السيبرنطيقا قد ساعدت على ظهور ونمو علوم جديدة متعلقة باتخاذ القرارات، كما استفادت من تقدمها فائدة كبيرة جدا. ونشير بوجه خاص إلى نظريـة المباريات ـ Theory of games وبحوث العمليات Operational researches، وما ترتبط به من برامج خطية Linear programming وبرامج ديناميكية Dynamic Programming وسوف نتعرض لهذه العلوم الحديثة المتعلقة باتخاذ القرارات فيما بعد.

وفي ظل هذا الجو العلمي الجديد ظهرت الأوتوميشن كتطبيق تكنولوجي في الصناعة والإدارة لهذه العلوم الجديدة. فيرى البعض أن الإنتاج يتضمن تضافر عدة عناصر هي: المواد materials، والطاقة energy، والمعلومات information. فالمواد تمثل موضوع الإنتاج، ولا بد لتحويلها من بذل طاقة معينة. أما دور المعلومات فهو يحدد مواصفات الناتج، والرقابة على العملية الإنتاجية والتأكد من مطابقتها للمواصفات، وتعديل هذه المواصفات باستمرار بما يتفق مع تغير الأذواق. والأوتوميشن إنما تتعلق باستخدام الآلات في الجزء الخاص بالمعلومات[1]. وقد دعا ذلك البعض إلى إطلاق كلمة «عصر الطاقة» على الفترة ١٨٥٠ ـ ١٩٥٠ حيث قامت الآلة ببذل الطاقة، وكلمة «عصر المعلومات» على الفترة الحالية حيث تدخلت الآلة في ميدان تجميع المعلومات والتصرف فيها[2].

واستخلاصاً مما تقدم وتلخيصاً له يمكن أن نقول بأن الأوتوميشن

---

(١) E.R. Crossman, Taxonomy of Automation, Conference on the Manpower Aspects, of Automation, O.E.C.D. Paris 1966, cited in *Social Research on Automation*, London, Heiseman, 1968, p. 23.

(٢) A Kaufman, *Les Cadres et la Révolution Informatique*, Entreprise Moderne d'Edition, Paris 1970, p. 7.

وقد أطلق على عصر الطاقة L'ère énergétique وقد أطلق على عصر المعلومات L'ère informatique

تقوم على عدة مبادىء أساسية هي:

الآلية mechanization، وإدماج المراحل الإنتاجية في سلسلة متصلة continuous process والتحكم الآلي، والذاتي automatic control، وترشيد القرارات rationalization(١).

فأما الآلية فهي تشير إلى أن الأوتوميشن إنما يعني تطبيقاً متزايداً للآلية. فالآلية في القرن التاسع عشر كانت محدودة باستخدام الآلة في ميدان الطاقة، أما الأوتوميشن فهو يجاوز ذلك حيث أصبحت الآلة تقوم بأعمال كان الاعتقاد بأنها مقصورة على الإنسان. فالآلة الآن تتدخل في إتخاذ القرارات. وعلى ذلك فالأوتوميشن لا يعني نفي الآلية، وإنما يعني مجاوزتها، فهي آلية، وأكثر من ذلك. ولذلك فإن كثيراً من المشاكل التي عرفناها منذ الآلية التقليدية في القرن التاسع عشر لا تزال ذات أهمية في عصر الأوتوميشن.

ويشير إدماج المراحل الإنتاجية في سلسلة متصلة من العمليات، إلى ما صاحب التقدم الآلي من النظر إلى العملية الإنتاجية كوحدة واحدة متتابعة من العمليات وبحيث يقل تدخل الإنسان عند نقل المنتج من مرحلة إلى المرحلة التالية وإنما يتم ذلك آلياً. وقد تم هذا الإدماج على مراحل قبل أن يصل إلى حالته الراهنة. ولعل أولى الخطوات إلى تحقيق هذا الإدماج هو ما تم في شركات إنتاج السيارات في الولايات المتحدة الأمريكية وفي أوروبا من استخدام خط التجميع Assembly — line فلم يعد العامل ينتقل من مكان إلى آخر، وإنما أصبح يقف في مكانه بينما تتحرك أمامه الأجزاء التي يعمل فيها حتى يتم دوره فتنتقل إلى المرحلة التالية وهي معلقة على حاملات وأسلاك، وهكذا. ثم مع تقدم العلوم الألكترونية والهندسية أصبح انتقال

(١) Walter Buckinghamn, *Automation*, Mentor, New York, 1961, p. 14; — John Rose, *Automation, its Uses and Consequences*, Oliver and Boid, London, 1967, p. 56.

الإنتاج من مرحلة إلى المرحلة التالية يتم آلياً وباستخدام أجهزة إلكترونية.

ويتعلق العنصر الثالث وهو التحكم الآلي بظاهرة التغذية المرتدة. فمع التوسع في الآلية وتحقيق الاندماج في مراحل الإنتاج ولتغشيل ذلك آلياً، كان من الضروري أن تعتمد الآلات - التي تشغل هذه السلسلة الإنتاجية - على مبدأ التغذية المرتدة. فما تصدره الآلة من أوامر لتحريك الإنتاج يتوقف على المعلومات التي تصلها عن المرحلة السابقة. وبالمثل فإن التشغيل الآلي لهذه السلسلة المتصلة من الإنتاج يقتضي أن تقوم الآلة بتعديل ظروف الإنتاج باستمرار وفقاً لخصائص الإنتاج السابق، وهكذا.

وأخيراً، فإن العنصر الأخير - وهو ترشيد القرارات - يربط الجانب الهندسي للإنتاج بالجانب الاقتصادي والإداري. فقد أصبح من اللازم بعد تدخل الآلة في عملية إصدار القرارات، عرض المشكلة عليها عرضاً سلمياً بحيث توضح الأهداف توضيحاً كاملاً وترتب الأوليات بين هذه الأهداف كما تحدد القيود المفروضة، وذلك حتى نستطيع أن نساعد الآلة على ترشيد القرار. وقد ساعد على التقدم في هذا المجال ما تحقق من نجاح في علوم إتخاذ القرارات كما سنرى فيما بعد.

وهكذا نرى أن الأوتوميشن مرحلة جديدة من مراحل التقدم الفني فهي تكمل ولكنها تجاوز أيضاً الآلية التقليدية التي عرفناها في القرن الماضي.

انتشار الأوتوميشن:

الأوتوميشن كما رأينا ظاهرة مركبة، فهي أكثر من الآلية التقليدية. ولعل الحواسب الألكترونية تمثل إلى حد بعيد خصائص هذه الظاهرة

المركبة. فالحساب الألكتروني آلة ذات خصائص جديدة، فهو يساعد على إدماج المراحل الإنتاجية المختلفة عن طريق قدرته على التحكم الآلي وفقاً للمعلومات التي يحصلها، كما أنه عنصر من عناصر الرشادة في إتخاذ القرارات لقدرته على إجراء الحسابات اللازمة لتحقيق الوضع الأمثل للبرنامج الذي يوضع له.

ولذلك فقد يكون من المناسب أن نستخدم صناعات الحواسب الألكترونية ومدى انتشار إستعمال هذه الحواسب كمؤشر على مدى انتشار ظاهرة الأوتوميشن.

والآن تعتبر صناعة الحواسب الألكترونية الصناعة الأولى في العالم من حيث معدل نموها السنوي إذ يبلغ حوالي ٢٢٪ سنوياً[١].

وإذا كان معدل استهلاك الطاقة (من كهرباء أو فحم) يعتبر مؤشراً على مدى التصنيع والرفاهية في الدولة، فإن الكثيرين الآن يقيسون درجة استعداد الدولة لمجتمع المستقبل القائم على الأوتوميشن ـ بعدد الحواسب الألكترونية بها. والملاحظة العامة هي الاتجاه المطرد نحو زيادة أعداد هذه الحواسب. فقد قدر[٢] عدد الحواسب الموجودة في أوروبا سنة ١٩٦٦ بنحو ٥٥٢٠ حاسباً مقابل ٣٠٠ حاسب فقط سنة ١٩٥٩، والمعتقد أن هذا العدد سيصل إلى ١٢٠٠٠ حاسب سنة ١٩٧١. وقدر أن عدد هذه الحواسب سيصل في إنجلترا إلى ٦٠٠٠ حاسب سنة ١٩٧٤ مقابل ٦٠٠ حاسب فقط سنة ١٩٦٥. وقد وصل عدد الحواسب الألكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٦٦ إلى ٢٧٠٠٠ حاسب وذلك غير الحواسب التي تستخدم في الأغراض الحربية.

---

(١) *Social Research on Automation, op. cit 6.*

(٢) Idem.

وإذا كانت الحواسب الألكترونية تمثل إلى حد بعيد خصائص الأوتوميشن في المرحلة الحالية، فإن المستقبل يدخر أجهزة أخرى أكثر تعقيداً وتستطيع أن تباشر عمليات أكثر خطورة من الحاسب الألكتروني. وبوجه خاص فإن الأجهزة المجمعة Combinators ينتظر أن تكون خطوة كبيرة في المستقبل، ويقدر لها الظهور حوالي سنة ١٩٧٥[(١)].

آثار الأوتوميشن:

الأوتوميشن تصعيد للإنسان وللآلة على السواء. وإذا كانت فكرة تصعيد الآلة تبدو واضحة، فإن دور الأوتوميشن في تصعيد الإنسان يبدو أقل وضوحاً. فإذا كان الإنسان يتخلى باستمرار عن القيام ببعض الأعمال ويتركها لكي تنفذها الآلة، فإن هذا بالضبط هو ما نقصده بتصعيد الإنسان في ظل الأوتوميشن. ذلك أن نشاط الإنسان ينقسم إلى نوعين: نشاط إنساني بحت بمعنى أنه من غير المتصور أن تقوم به الآلة على أي نحو، ونشاط آخر تقوم به الآلة أو تستطيع القيام به. وإذا كان من الصعب تحديد الحد الفاصل بين النوعين من النشاط، فإنه مما لا شك فيه أن هناك منطقة معينة لن يمكن مجاوزتها وتظل دائماً أبدا متروكة للإنسان، وهذه المنطقة هي ما أطلق عليها الفلاسفة إسم الروح. فالإختيار وما يتضمنه من تحديد الأولويات، وكل ما يتعلق بالقيم، وهيكل تدرجها ـ كل ذلك إنساني بحت لا يمكن للآلة أن تقوم به لأنه لا إرادة ذاتية للآلة. وهذا النوع من النشاط رئيسي وأولي بمعنى أنه ليس خاضعاً لأي شيء آخر أعلى منه.

وعلى العكس من ذلك هناك أعمال ثانوية أو وسيطة، بمعنى أنها

---

(١) A. Kaufman, *Les Cadres et la Révolution Informatique*, op. cit 8.

تتخذ من أجل تحقيق الأهداف الرئيسية التي يختارها الإنسان. وهذا النوع من الأعمال الوسيطة intermediate هو ما تقوم به الآلة[1] أو يمكن أن تقوم به. هذه الأعمال ليست بطبيعتها إنسانية بل هي أقرب ما تكون إلى الأعمال الآلية. ويستوي أن تكون هذه الأعمال الوسيطة متعلقة ببذل جهد أو طاقة لتحقيق هدف معين، أو تكون عبارة عن بعض الأعمال الذهنية اللازمة لتحقيق هدف معين معطى. فالإنسان يستطيع أن ينقل الأثقال من مكان إلى آخر، وهذا بذل للطاقة لتحقيق هدف معين في ذهن الإنسان من ذلك النقل، والآلة تستطيع أن تقوم بهذا العمل بدلاً من الإنسان، بل هي تقوم به بشكل أفضل من الإنسان. وبالمثل يستطيع الإنسان أن يقوم بعمليات الضرب والجمع أي إجراء بعض العمليات الرياضية المنطقية اللازمة له في سبيل تحقيق هدف معين، كذلك إذا كان لدى الإنسان هدف أو أهداف معينة يود تحقيقها وواجهته عدة سبل، فإنه يستطيع الاختيار بين هذه السبل بما يحقق هدفه أو أهدافه على النحو الأمثل. ورغم أن هذه العمليات ذهنية تقوم على التصرف في معلومات معينة، إلا أنها عمليات تابعة ووسيطة في سبيل تحقيق الهدف المعطى، وهي خاضعة لقواعد محددة سلفاً من المنطق والرياضة. ولذلك فإن الآلة تستطيع أن تقوم أيضاً بهذه الأعمال بدلاً من الإنسان وبشكل أكفأ. ولا فرق في الواقع بين عمل الآلة في الحالة الأولى وبين عملها في الحالة الثانية، كلاهما عبارة عن القيام ببعض الأعمال التابعة أو الوسيطة لتنفيذ أهداف عليا معطاة. وإذا كانت الآلية التقليدية في القرن التاسع عشر قد إتجهت لكي تقوم الآلة بالنوع الأول فإن الأوتوميشن في القرن العشرين إتجه لكي تستوعب الآلة النوعين معاً. وحقيقة الأمر أن هذا النوع من النشاط الوسيط هو نشاط آلي بطبيعته. ولذلك فإن تخلي الإنسان عن

(١) A. David, *La Cybernetique et l'Humain, op. cit* 37.

القيام بهذه الأعمال وتركها للآلة إنما هو إتجاه نحو تخلي الإنسان عن القيام بالأعمال الآلية بطبيعتها، ومن ثم فهو إتجاه نحو التخصص، تخصص الإنسان في الأعمال الإنسانية بطبيعتها، وتخصص الآلة في الأعمال الآلية بطبيعتها. وكلنا نعرف ما للتخصص من أثر على زيادة الكفاءة.

وهكذا نلحظ أمرين في إتجاه الأوتوميشن:

* البحث دائمًا عن آلات أكثر كفاءة وانضباطاً للقيام بالأعمال الوسيطة.
* البحث عن النشاط الوسيط لدى الإنسان لكي تقوم به الآلة وتعفي الإنسان من مشقة الاستمرار في القيام به.

ويترتب على الأوتوميشن على النحو المتقدم مزيد من الكفاءة في أداء هذه الأعمال. فالآلة لا تعرف الملل والمشاكل النفسية التي يعرفها الإنسان من ممارسة الأعمال الآلية بطبيعتها، كذلك لا تطالب الآلة بإجازات وليس لها مطالب عمالية. فالآلة تستطيع أن تؤدي الأعمال التي كان يقوم بها الإنسان ولكن بكفاءة أكبر وبسرعة أكبر بكثير، كما تستطيع أن تؤدي أعمالاً ما كان يستطيع الإنسان أن يقوم بها فعلاً، وإن كان يعرف مبدأها النظري.

ولذلك فقد ترتب على الاستخدام المتزايد للأوتوميشن زيادة إنتاجية العامل، وقد اختلفت هذه الزيادة من صناعة إلى أخرى بين ٥٪ ـ ١٠٠٪. ولم يقتصر الأمر على الزيادة الكمية في الإنتاج وإنما أمكن تحقيق مزايا كيفية بتحسين الجودة نتيجة للتركيز في الإدارة ونقص الفاقد والضياع[1].

---

(١) *Social Research on Automation, op. cit 55.*

ويكفي هنا أن نشير إلى بعض المظاهر الحديثة الناجمة عن هذا التقدم[1] فقد زادت سرعة الآلات التي يقودها الإنسان أكثر من ٤٠ مرة في الفترة ١٩٤٣ - ١٩٦٤، وهي الآن تجاوز ذلك بكثير وخصوصاً مع مركبات الفضاء. وفي نفس الوقت زادت قدرة الإنسان على التدمير أكثر من ١٠ ملايين مرة، كما زاد حجم المعلومات المتبادلة خلال العشرين سنة الأخيرة أكثر من ١٠٠٠ مرة. وهكذا نرى أن قدرة الإنسان قد تضاعفت.

ومن ناحية ثانية فإن إعفاء الإنسان من القيام بالأعمال الآلية بطبيعتها والاتجاه نحو التخصص في الأعمال الإنسانية سيؤدي بدوره إلى فتح آفاق بعيدة في الخيال والفن والمعرفة.

وإذا كان للأوتوميشن هذه الآثار فمن الطبيعي أن نتوقع نتائج بعيدة المدى في جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والثقافية. وكما سبق أن ذكرنا فإننا سنتناول في الفقرات الآتية بعض الأمور المتعلقة بالاقتصاد. على أنه ينبغي أن يلاحظ أن الحياة الاقتصادية مترابطة وأن المتغيرات متداخلة بحيث يصعب دراسة الأثر على بعض جوانب الحياة الاقتصادية بعيداً عن الجوانب الأخرى. فزيادة إنتاجية العامل تؤثر من ناحية في عرض ساعات العمل. ولكنها من ناحية أخرى تؤدي إلى زيادة دخل العامل فتزيد طلبه على السلع مما يخلق الحاجة إلى خلق فرص عمل جديدة. وهكذا فإنه لا يمكن معرفة الأثر على أحد جوانب الصورة قبل إدراك الصورة النهائية والكلية. ولكن هذا التشابك يفرض صعوبة كبرى من حيث الدراسة والعرض. ولذلك فإن الأسلوب الطبيعي هو محاولة التجزئة ودراسة كل جانب منفصلاً على أساس أن الجوانب الأخرى لم تتغير، وذلك

(١) Jean Fourastié, *Les 40.000 Heures*, op. cit 17

حتى تتجمع الصورة النهائية. وهذا الأسلوب متبع في الدراسات الاقتصادية بوجه عام، ويطلق عليه إسم التحليل الجزئي partial analysis. ويقصد بذلك أنه عند دراسة الظواهر الاقتصادية ذات المتغيرات المتعددة، فإننا نفترض بقاء كل المتغيرات ثابتة Ceteris paribus ما عدا أحد المتغيرات. ورغم ما في هذا الأسلوب من تجزئة صناعية فإنه يكاد يكون الأسلوب الوحيد المتاح لنا قبل الدخول في تعقيدات التشابك والترابط. وعلى ذلك فإن معرفتنا بالحقيقة لا تتم دفعة واحدة وإنما عن طريق مجموعة من التقريبات المتتابعة Successive approximations وعلى أساس هذا الأسلوب نبدأ في دراسة آثار الأوتوميشن على بعض الجوانب الاقتصادية.

أولاً ـ الأوتوميشن والعمل:

سبق أن رأينا أن الأوتوميشن فكرة مركبة تتضمن الآلية التقليدية ضمن عناصرها. ولذلك فإن جميع المشاكل التي أثارتها الآلية التقليدية في القرن التاسع عشر تظل قائمة، وأن أضيف إليها أنواع أخرى من المشاكل. فإذا كانت الآلية التقليدية قد مدت من عضل الإنسان في القرن التاسع عشر، فإن الأوتوميشن قد مد، في القرن العشرين، من عضل الإنسان ومن ذهنه أيضاً.

وقد كان للآلية آثار بعيدة على العمل. فمن ناحية ظهرت طبقة العمال كطبقة متميزة ومستقلة. وقبل ذلك لم يكن العمل عنصراً متميزاً. ولذلك فإن الثورة الصناعية الأولى قد ساعدت على الفصل بين العمل والملكية. ومن ناحية أخرى، فإنه بعد إتساع نطاق التقدم الفني، وضحت المكانة التي يشغلها المديرون والفنيون. وهذا ما أدى بدوره إلى إنفصال الملكية عن الإرادة، ودعا البعض إلى دراسة الظاهرة الجديدة تحت إسم ثورة المديرين. وقد سبق لنا التعرض لهذه المشاكل

في مكان آخر[1].

وكانت المشكلة التي شغلت بال العمال عند إدخال الآلة في القرن التاسع عشر، هي الأثر المترتب على العمالة. وكان الاعتقاد السائد لدى الكثيرين في أوساط العمال، هو أن الآلة وهي تحل محل العامل، تؤدي إلى طرده وإلقائه في زمرة العاطلين. ومن هنا كان رد فعل كثير من العمال ضد الآلة.

وقد اتضح أن هذه النظرية قاصرة. فقد أظهرت الإحصاءات أن استخدام الآلة أدى دائمًا ـ في المدة الطويلة ـ إلى زيادة العمالة وليس إلى إنقاصها. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال زادت العمالة منذ سنة ١٩٠٠ حتى أوائل الستينات بأكثر من أربعين مليوناً من العمال، وفي نفس الوقت زادت نسبة العمالة إلى السكان بأكثر من ٦٠٪ (نتيجة لدخول النساء إلى ميدان العمل وذلك بالرغم من إرتفاع سنوات التعليم)[2].

والواقع أن حجم العمالة يتوقف على عدة أمور: نمو القوة العاملة، زيادة إنتاجية العامل، متوسط ساعات العمل في الأسبوع، نمو الطلب الإجمالي على السلع والخدمات. وإذا كان نمو حجم القوة العاملة وزيادة إنتاجية العامل تؤدي إلى زيادة نسبة البطالة، فإن نقص متوسط ساعات العمل في الأسبوع ثم بوجه خاص نمو الطلب الإجمالي على السلع والخدمات يؤدي على العكس إلى زيادة نسبة العمالة. والأثر النهائي يتوقف على مدى الأهمية النسبية لكل من الإتجاهين المتقدمين. والملاحظ أن الأثر الثاني المتعلق بزيادة العمالة يبدو أوضح. فإذا كان حجم القوة العاملة قد زاد باستمرار مع التقدم الفني (نتيجة انخفاض

(١) انظر: حازم الببلاوي، التنظيم السياسي في المجتمع التكنولوجي الحديث، المقال المشار اليه.

(٢) W. Buckinghamm, *Automation, op. cit 194*

معدل الوفيات بشكل خاص) كما زادت إنتاجية العامل بشكل كبير، فإن نقص متوسط ساعات العمل من ناحية وخصوصاً زيادة الطلب الإجمالي من ناحية أخرى قد عوضت وجاوزت أثر البطالة. بحيث يمكن القول بإطمئنان بأن الآلة تؤدي إلى خلق فرص جديدة للعمل في المدة الطويلة. وسوف يتضح ذلك عندما نتعرض لزيادة الحاجات مع زيادة الدخل نتيجة لارتفاع إنتاجية العامل.

والواقع إنه من الصعب تصور استمرار البطالة كنتيجة لإدخال الآلة، في المدة الطويلة. فقد لوحظ أن معامل الارتباط بين زيادة الإنتاجية (المترتبة على دخول الآلة) وبين زيادة البطالة، منخفض جداً ويتراوح بين صفر و٢٥,٠٪ وعندما نأخذ في الاعتبار فترات أطول فإن هذا المعامل ينخفض دائماً إلى الصفر[1].

وأثر الأوتوميشن في هذا الصدد لا يختلف عن أثر الآلية التقليدية، فالأثر النهائي في المدة الطويلة لا يمكن إلا أن يكون زيادة العمالة. ويقتضي الفهم الكامل لذلك التعرض لأثر الأوتوميشن على خلق وزيادة الحاجات وهو ما سنتناوله فيما بعد.

ومع ذلك فإنه ينبغي أن يلاحظ أن النتيجة المتقدمة لا تصدق إلا في المدة الطويلة. أما في المدة القصيرة فقد يترتب، بل غالباً ما يترتب، على إدخال الآلة التقليدية والآلة المؤتمتة automated تحويل للعامل من عمل إلى آخر، سواء في نفس النوع أو في فروع أخرى. ويقتضي هذا التحويل مشقة على العامل من حيث اكتساب خبرات جديدة وتغيير في ظروف العمل وغالباً في مكانه. ولذلك فإن التحويل لا يمر عادة دون نفقة. فإذا كانت مشكلة البطالة في المدة الطويلة

(1) *The Employment Impact of Technological Change*, Appendix. Vol. II, National Commission on Technology, Automation and Economic Progress Washington, 1966, p. 17

مستبعدة كأثر للآلة التقليدية أو الحديثة، فإن مشكلة التحويل displacement تعرض بوجه خاص في المدة القصيرة كنتيجة لإدخال الآلة.

وقد يبدو أن العبرة بالأثر في المدة الطويلة، ففي نهاية الأمر لن يترتب على الآلة أي نوع من البطالة، ولكن عند التدقيق نجد أن ما يهم العامل فعلاً في حياته هو ما يحدث له في المدة القصيرة، ولذلك قال الاقتصادي الانجليزي كينز إننا في المدة الطويلة نكون قد متنا جميعاً: (In the long run, we are all dead). كذلك عندما نتحدث عن المدة الطويلة و «المدة القصيرة» فإننا نقصد المعنى المستخدم في علم الاقتصاد. فالمدة هنا لا تشير إلى أية فترة زمنية وإنما تشير إلى تغيير الظروف. فطالما لم يحدث تغيير في الظروف القائمة فإننا نكون في المدة القصيرة ولو طال الزمن، وعندما تتغير الظروف لتلائم الأوضاع الجديدة فإننا نكون قد دخلنا المدة الطويلة ولو تم ذلك في زمن قصير. ولذلك فإن القول بأن الآلية التقليدية والأوتوميشن لا تخلقان بطالة في المدة الطويلة، لا يعني أكثر من القول بأنه عند إجراء كافة التغييرات اللازمة في أوضاعنا من حيث توفير الخبرة والتعليم وتطوير الأذواق والحاجات وإيجاد التغييرات الضرورية في الإسكان والمواصلات - عند ذلك لا تترتب بطالة على الآلية والأوتوميشن. ولكن هذا التغيير بالضبط هو ما يهمنا لكي نستطيع أن نواجه الأوتوميشن. فالانتقال من المدة القصيرة إلى المدة الطويلة بالمعنى المتقدم يتضمن تضحيات جسيمة ونفقات كبيرة حتى نستطيع أن نحقق أكبر فائدة من الأوتوميشن.

وبطبيعة الأحوال فإن جسامة التضحيات تظهر بشكل أوضح بالنسبة للفئات غير القادرة على التطور وملاءمة الأوضاع الجديدة. وقد قال فينر سنة ١٩٥٠ بأن الآلة هي البديل الاقتصادي عن العامل المستعبد، ولذلك فإن العامل الذي لا يتطور ويستمر في القيام بنفس

الأعمال التي أصبحت تؤديها فإن عليه أن يقبل ظروف العمل المستعبد[1]. ورغم أن الأعمال الجديدة التي يتطلبها الأوتوميشن ليست بالضرورة أكثر مهارة من الأعمال القديمة ـ على ما سنرى ـ إلا أن اكتسابها يحتاج مع ذلك إلى مران وخبرة جديدة. وبصفة عامة فإن هذا يفرض أعباء أكثر قسوة على بعض الفئات. فوطأة التحويل أشد قسوة على العمال المتقدمين في السن منها على الشبان. وهذا يؤدي في كثير من الأحوال إلى اضطرار كثير من هؤلاء العمال المتقدمين في السن، إلى الاعتزال كلية في سن مبكرة نسبياً. والمسألة لا ترجع فقط إلى حيوية الشباب، وانما لأن الشباب يكون عادة قد حصل على مزايا أكبر تجعل التحويل أمامه أسهل. فالأجيال الحديثة تنال عادة، قسطاً من التعليم أوفر من الأجيال السابقة، وهذا يجعلها أكثر قدرة ومرونة على الانتقال والتحويل. ففي الولايات المتحدة الامريكية نجد أن ٧٠,٢٪ من العمال في سن ١٨ ـ ٣٤، في سنة ١٩٦٥ قد حصلوا على أربع سنوات على الأقل في مدرسة ثانوية في حين نجد أن هذه النسبة تنخفض إلى ٤٦,٤٪ للعمال في سن ٤٥ ـ ٦٤، وفي نفس الوقت نجد أن ١١,٧ من المجموعة الأولى قد حصلوا على تعليم عال (أربع سنوات على الأقل) في حين تنخفض هذه النسبة إلى ١٠,٣٪ للمجموعة الثانية[2].

كذلك من الطبيعي أن العناصر التي تضار مباشرة من عملية التحويل هي أقلية العمال العنصرية. ففي كثير من الدول نجد أن قوة العمل قد لا تتكون من عناصر متجانسة تماماً، فهناك أحياناً أقليات عنصرية أو دينية أو أجنبية. وقد لوحظ أن هذه العناصر أكثر تعرضاً للاهتزازات الاقتصادية، ففي فترات البطالة الدورية، يكون هؤلاء

(١) N. Wiener, *The Human Use of Human Being*, New York, 1950.

(٢) *Technology and the American Economy*, Report of the National Commission on Technology, Automation and Economic Progress, Vol. I, Washington, 1966, p. 23.

أول من يطرد. وبالمثل فإن عملية التحويل وما تقتضيه من تعـديلات تصيب هؤلاء بدرجة أشد من غيرهم.

ومن الأفكار الشائعة أن الأوتوميشن يؤدي إلى تحويل العمل بشكل متزايد نحو الأعمال الماهرة. فالأخذ بالأوتوميشن، وبالمثل كـل تقدم فني كبير، يؤدي إلى تغيير في هيكل العمل سواء من ناحية الفروع الإنتاجية أو من حيث نسبة كل نوع من أنواع العمل. وسوف نتناول مسألة تحويل العمل بين الفروع الإنتاجية مع دراسة تطور الحاجات لأنها ترتبط بشكل أوضح بتغير الأذواق والطلب الاجمالي. أما هنا فنقتصر على التغيير في أنواع العمل من حيث المهارة والخبرة. ومن الواضح أن أي تغيير في هذا الصدد يفرض عبئاً على العمل بضرورة التكييف والانتقال من أنواع العمل الآفلة إلى المجالات المتسعة. وقد لوحظ بصفة عامة أن هناك اتجاهاً لزيادة نسبة الأعمال الفنية والمهنية، ففي الولايات المتحدة الامريكية كانت نسبة هذه الأعمال ٦,٦٪ سنة ١٩٤٧، فأصبحت ١٢,٢٪ سنة ١٩٦٤، وكانت نسبة الأعمال اليدوية وغير الفنية (ذوي الياقات الزرقاء) ٤١٪ من قوة العمل سنة ١٩٤١، في حين أن نسبة الأعمال الفنية والإدارية (ذوي الياقات البيضاء) كانت ٣٥٪ في نفس السنة، فتغيرت هذه النسب في سنة ١٩٦٤ لتصبح ٣٦٪، ٤٤٪ لذوي الياقات الزرقاء والبيضاء على التوالي[1]. وهذا اتجاه عام موجود في كل الدول المتقدمة والتي قطعت شوطاً في تطبيق الأوتوميشن.

ولكن لا ينبغي الإسراع في استخلاص النتائج من هذه الاحصاءات التي تؤخذ على مستوى الاقتصاد القومي والقول بأن الأوتوميشن في ذاته يتطلب أعمالاً أكثر مهارة وخبرة من وسائل الإنتاج

---

(1) Idem, P. 2.

السابقة في ظل الآلية التقليدية. فينبغي التفرقة في أثر الأوتوميشن على المهارة بين أمرين. الأمر الأول هو مدى تأثير مهارة العمل في الصناعة التي تطبق وسائل الأوتوميشن بدلاً من الوسائل التقليدية. والأمر الثاني هو أن الأوتوميشن وهو يؤدي إلى زيادة الإنتاجية في الاقتصاد وارتفاع الدخل القومي - يؤدي في نفس الوقت إلى تغير نمط الحاجات والأذواق، وهذا بدوره يعني ظهور أعمال جديدة قد تتطلب مزيداً من المهارة والعلم. ولا جدال في أن تطور الحاجات مع زيادة الدخل القومي يؤدي إلى خلق أعمال جديدة تتطلب مزيداً من العلم والخبرة وبخاصة في ميدان الخدمات والتعليم والصحة والأبحاث.. وسوف نتناول ذلك فيما بعد. ولكن الاستناد إلى الاحصاءات المتقدمة للقول بأن الأوتوميشن يتطلب مزيداً من المهارة في العمل في المشروعات التي تأخذ بهذا الأسلوب يعتبر مسألة أخرى.

وقد شكك عدد من الاقتصاديين[1] في الفكرة الشائعة التي تقضي بأن الأوتوميشن يؤدي بذاته إلى ترقية up - grading العامل وزيادة مهارته في المشروعات التي تستخدم هذا الأسلوب للإنتاج. ففي شهادة أمام الكونجرس الامريكي حول أثر الأوتوميشن اتضح أن حوالي ٢٣ عملاً جديداً قد خلقها الأوتوميشن منها أربعة فقط تحتاج إلى خبرة مهندسين وإلى إعداد خاص[2].

ويبدو أن الاعتقاد بأن الأوتوميشن يؤدي بذاته إلى الارتقاء بمستوى المهارة الفنية للعمال الذين يعملون في المشروعات التي تأخذ بهذا الأسلوب للإنتاج - يبدو أنه يستند إلى عدد من الافتراضات التي يتضح عند مزيد من التدقيق أنها ليست كلها بالضرورة صحيحة. ومن هذه

---

(١) من أوائل الدراسات التي أشارت الى هذه الظاهرة

James R. Bright, *Automation and Management*, Boston, 1958.

(٢) W. Buckeingham, *Automation*, *op. cit* 9

الافتراضات[1].

ـ إن الآلة المؤتمتة Automated machine تحتاج في تشغيلها إلى درجة أعلى من المهارة والتدريب لدى العمال مما هو في حالة الآلة التقليدية.

ـ إن هذه الآلة تحتاج إلى درجة أكبر من الرعاية والانتباه فيما يتعلق بالصيانة.

ـ إن الحاجة أكبر لعدد متزايد من المهندسين والفنيين لتصميم وبناء وإقامة هذه الآلات.

ـ إن الأوتوميشن قد دخل بشكل كبير وفي فترة قصيرة نسبياً حتى يكون له أثر ملموس على هيكل العمل.

ـ إن العامل العادي لا يستطيع أن يواجه الحاجات الجديدة للأوتوميشن إلا بعد برنامج للتدريب المكثف.

ومن استعراض هذه الفروض يتضح أنها ليست بالضرورة صحيحة دائمًا، أو على الأقل ليست صحيحة بالدرجة التي تبرر القول بأن الأوتوميشن يؤدي إلى ترقية العمل في المشروع الذي يأخذ به ويرفع من مهارة وكفاءة من يعملون فيه.

فمما لا شك فيه أن الجهد العضلي physical effort يتناقض باستمرار مع زيادة درجة الأوتوميشن بل ومع الآلية بصفة عامة. وهذا من شأنه أن يخفض الحاجة إلى العمل غير الماهر والعضلي البحت (وهنا يمكن أن نتذكر ملحوظة فينر عن العمل المستعبد). وفيما يتعلق بالجهد العقلي mental effort فإن الأوتوميشن يؤدي أيضاً إلى تخفيف هذا الجهد، فكلما زادت درجة الأوتوميشن ودرجة التحكم الآلي كلما قلت

(١) James R. Bright, Relationship of Increasing Automation and Skill Requirements, in the *Employment Impact of Technological Change*, p 208.

الحاجة للجهد الإنساني واليقظة اللازمة لملاحظة الآلات. ومع ذلك فإن الدراسات التطبيقية في هذا الصدد ليست كلها متوافقة. ففي بعض الأحوال زادت درجة اليقظة اللازمة بعد إدخال الأوتوميشن، وفي أحوال أخرى قلت هذه الدرجة. ويرى البعض[1] أن السبب في ذلك يرجع إلى تقدم الآلية من ناحية وعدم وجود درجة كافية من التحكم الآلي من ناحية أخرى، وبعبارة أخرى أن السبب في زيادة درجة اليقظة المطلوبة إنما يرجع إلى نقص الأوتوميشن وليس إلى ارتفاعه. كذلك قد يكون السبب هو انه مع زيادة درجة الأوتوميشن فإنه يعهد عادة إلى العامل مسئولية مجموعة كبيرة من الآلات لأن الآلة المنفردة لم تعد تتطلب رقابة كبيرة. وهكذا نزيد درجة اليقظة كنتيجة لهذه المسئولية المتزايدة.

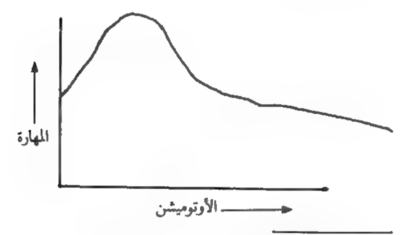
كذلك لا جدال في أن إدخال الأوتوميشن يتطلب زيادة درجة التعليم اللازمة للعامل فهو يحتاج على الأقل إلى معرفة كيفية عمل الآلة وطبيعتها والمبادىء التي تقوم عليها. وهذا من شأنه أن يزيد من ترقية العامل. ولكن هل يزيد معدل التعليم اللازم للعامل مع زيادة درجة الأوتوميشن؟ يبدو أن ذلك غير ضروري، فبعد المبادىء الأولية اللازمة لفهم كيفية تشغيل الآلات بعد إدخال الأوتوميشن، فإن ما يحتاجه العامل من معرفة لا يزيد مع زيادة درجة الأوتوميشن.

وفيما يتعلق بالمهارة اللازمة للعامل للقيام بأعمال الصيانة، فإنه من الصعب القطع بإجابة حاسمة فيما يتعلق بأثر الأوتوميشن على ترقية العامل والارتفاع بمستوى مهارته. فمن ناحية نجد أنه مع زيادة درجة الأوتوميشن، يمكن استقصاء أسباب العطل بوسائل آلية والكترونية دون حاجة إلى تدخل شخصي من العمال، وهذا من شأنه أن يقلل درجة المهارة اللازمة لأعمال الصيانة. ولكن، من ناحية أخرى، فأنه

(١) James R. Bright, *Relations of Increasing Automation and Skilled Requirement.*

مع إدخال الأوتوميشن تغيرت النظرة إلى الصيانة كلية. فمع تركيب آلات وأجهزة غالية الثمن أصبح الاهتمام بالصيانة أكبر ومن ثم اتجهت المشروعات التي تأخذ بالأوتوميشن إلى تجنيد عمال وفنيين أكثر مهارة وخبرة للقيام بأعمال الصيانة.

وهكذا نجد أن ترقية العامل والارتفاع بمستوى المهارة الفنية ليسا نتيجة قاطعة للأخذ بالأوتوميشن. وهذا ما يفسر عدم القدرة على استخلاص نتائج محددة فيما يتعلق بالتأثير على مستوى المهارة للعمال في الصناعات التي أخذت بالأوتوميشن. فبعض الصناعات أظهرت ثباتاً في مستوى الكفاءة والمهارة، والبعض الآخر أظهر ترقية محدودة، كما أظهر البعض الثالث تراجعاً محدوداً في هذا المستوى. ولذلك يتجه James Bright إلى محاولة استخلاص اتجاه عام لعلاقة درجة الأوتوميشن بدرجة المهارة والكفاءة، بالقول أن المهارة والكفاءة تتزايد في أول الأمر مع زيادة درجة الأوتوميشن، ثم بعد ذلك تثبت وتبدأ في الانخفاض مع التزايد أكثر في درجة الأوتوميشن. ويوضح الشكل الآتي نوع هذه العلاقة[1].



(1) *Relations of Increasing Automation and Skilled Requirement*, p. 217.

على أن الملاحظات السابقة عن أثر الأوتوميشن على المهارة في الصناعات التي أخذت به، لا يعني أن هذا الأثر على الاقتصاد سيكون محدوداً. وذلك لأن الأثر على الاقتصاد لا يأخذ فقط في الاعتبار ما نتج عن التغيير في أساليب الإنتاج، وإنما أيضاً وبوجه خاص ما يترتب على ذلك من تأثير على الطلب الإجمالي. وسوف نلاحظ أنه مع ارتفاع الدخل القومي يتجه الطلب إلى الخدمات التي تحتاج إلى مستوى مرتفع من المهارة والتعليم. كذلك سوف نرى أنه مع نقص ساعات العمل وزيادة الفراغ والاعتزال المبكر، تصبح المعرفة إحدى الحاجات الأساسية للإنسان التي يسعى إلى إشباعها مما ينتج عنه في النهاية مجتمع أكثر قدرة وكفاءة.

كذلك لا يخفى أن طبيعة المجتمع في ظل الأوتوميشن وما يتطلبه من سرعة في التطورات التكنولوجية في الصناعة تتطلب البحث دائماً عن عامل أكثر قدرة على متابعة التغيرات. فلا يكفي أن يكون العامل قادراً على أداء العمل المناط به، ولكن ينبغي أيضاً أن تتوافر فيه القدرة المستمرة على التطور. فالعامل المتخصص specialized لن يلبث أن يجد العمل الذي تخصص فيه وقد قامت به الآلة. ولذلك فنحن في حاجة أكبر إلى الإخصائي specialist ونعني بذلك العامل ذا المعرفة النظرية الأساسية التي تسمح له بالمرونة والتحول من عمل إلى آخر[١] وهذا الأخصائي يحتاج إلى معرفة نظرية شاملة، وبوجه خاص ينبغي أن تتوافر له العناصر الآتية[٢]:

- معرفة بالرياضيات الحديثة.
- ثقافة عامة.
- علوم إنسانية.
- دراسة أهمية المعلومات.

(١) George Friedmann, *Le Travail en Miettes*, Idées, Paris 1964, pp. 158 - 9.

(٢) A Kaufmann, *Les Cadres et la Révolution Informatique*, p. 51.

ولا يقتصر أثر الأوتوميشن على العمل، على مشاكل البطالة والتحويل وما يقتضيه ذلك من إعداد العمال للأعمال الجديدة وعلاقة ذلك بالتأثير في مهارة العامل ـ ولكن الأوتوميشن يؤدي أيضاً إلى تغيير ظروف العمل ذاتها التي تحيط بالعامل.

فالأوتوميشن يساعد على تخفيف مخاطر العمل مما يزيد درجة الشعور بالسلامة والأمن، كذلك نجد أن المشروعات التي تأخذ بالأوتوميشن تستخدم آلات وأجهزة كهربائية والكترونية، وبصفة عامة تتميز بنظافة العمل وبحيث تكاد تختفي الأعمال ذات المظهر القذر. فعادة نجد في المشروعات التقليدية أن العاملين ينقسمون إلى طائفتين، طائفة العمال الذين يقومون بأعمال بعضها خطر، وبعضها يؤدي إلى الاتساخ مما يجعلهم عادة متميزين من حيث مظهرهم الخارجي (ذوي الياقات الزرقاء)، وطائفة الإداريين والفنيين الذين يقومون بأعمال مكتبية وفنية بعيدة عن غبار المصانع (ذوي الياقات البيضاء). ولكن مع اتساع الأخذ بالأوتوميشن تختفي تدريجياً هذه الأعمال غير النظيفة، ويتجه التمييز في المظهر الخارجي بين الطائفتين من العاملين إلى الاختفاء. وإذا عرفنا من ناحية أخرى أن الأوتوميشن يؤدي إلى زيادة الدخول وحسن توزيعها، فإننا ندرك كيف يساعد الأخذ بالأوتوميشن على تخفيف الفوارق داخل المصنع.

كذلك يؤدي الأوتوميشن إلى تقليل التجمعات العمالية. فالأوتوميشن ـ كما رأينا ـ يؤدي إلى إدماج المراحل الإنتاجية في سلسلة متصلة وخاضعة للتحكم الآلي، وهذا من شأنه أن يقلل من تجمع العمال في مكان واحد، كما كان الحال في ظل الآلية التقليدية. ولذلك ليس من النادر، أن يعمل العامل وحده في غرفة منعزلة للرقابة ولمدد طويلة في المصانع التي تأخذ بالأوتوميشن. وهذه العزلة لها آثار نفسية واجتماعية بعيدة. فالكثيرون لا يجدون توازنهم النفسي إلا وسط

المجموع، ولذلك فإن العمل المنفرد يؤدي إلى مضايقات عديدة لهم. ولذلك أيضاً نستطيع أن نفهم كيف أن بعض النقابات الإنجليزية للعمال قد طالبت «ببدل وحدة» Lonesome pay للعاملين الذين يضطرون للبقاء في العمل بعيداً عن زملائهم[1]. كذلك لا يخفي أن أحد الأسباب التي ساعدت على تعميق الوعي العمالي في القرن الماضي، كان بالذات التجمع العمالي.

وإذا كان الأوتوميشن قد ساعد على تخفيف أعباء الأعمال اليدوية والعضلية المرهقة عن العامل، إلاّ أن زيادة درجة المسؤولية من ناحية وظروف العمل من حيث الوحدة أحياناً واستمرار العمل في أوقات غير مناسبة أحياناً أخرى. وقد أدى كل ذلك إلى ارتفاع درجة الإصابة بالأمراض العصبية والنفسية. فإصابات القلب مثلاً أقل بكثير عند العمال اليدويين منها عند غيرهم من القائمين على الأعمال الأكثر مسئولية .

وبطبيعة الأحوال فإن الأوتوميشن وهو يؤدي إلى زيادة الإنتاجية، يؤدي في نفس الوقت إلى زيادة الأجور ودخول العمال. ونلاحظ أن المصانع التي حققت درجة كبيرة من الأوتوميشن تكون نسبة العمل إلى رأس المال فيها منخفضة وهذا من شأنه أن يوفر درجة كبيرة من الشعور بالأمن والاستقرار للعمال، لأن العمال الباقين بعد الأخذ بالأوتوميشن على نطاق واسع يشعرون بأنهم العناصر التي لا يمكن الاستغناء عنها. كذلك نجد أن ضآلة حصة هؤلاء في النفقات الإجمالية للإنتاج، تجعل الإدارة أكثر تساهلاً في إجابة مطالبهم سواء من ناحية زيادة الأجور أو من ناحية توفير مزايا أخرى لهم. وسوف نتعرض لأثر زيادة هذه الدخول على مستوى المعيشة ونوعها عندما

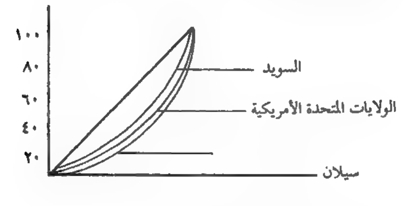
(١) W. Buckingham, *Automation*, *op. cit* 89.

نتعرض فيما بعد لتطور الحاجات.

ولكن هل تساعد الآلية والأوتوميشن على مزيد من المساواة في توزيع الدخول كنتيجة لزيادة الإنتاجية؟

الواقع أنها تساعد على ذلك لسببين، أما السبب الأول فهو أن المساواة أقرب إلى التحقيق مع ارتفاع مستوى الدخول، فمع الوفرة يكون من السهل قبول توزيع مزايا أكبر على الفقراء. وإذا نظرنا إلى البلاد المختلفة نجد أن التوزيع أقرب إلى التساوي في الدول الغنية وبصرف النظر عن نظامها الاجتماعي. وفي الشكل التالي نبين منحنيات Lorenz لتوزيع الدخول[1]. فعلى المحور الرأسي نبين توزيع السكان كنسبة مئوية. وعلى المحور الأفقي توزيع الدخول كنسبة مئوية أيضاً.

ومن الواضح أن التوزيع الأمثل هو المستقيم ٤٥° وكلما اقترب التوزيع الحقيقي منه كلما كان التوزيع أقرب إلى المساواة. ومن الواضح أن التوزيع في السويد والولايات المتحدة الأمريكية أفضل منه في سيلان ذات الدخل المحدود:



(١) P. A. Samuelson, *Economics*, Mac Graw Hill, 1967, p. 111.

أما السبب الثاني لتحقيق المساواة فهو أن الآلة تساعد على تخفيف الفروق بين الأفراد. فكما أن الآلة في القرن التاسع عشر قد قللت من أهمية الفروق في القوة العضلية لأن الآلة قد أصبحت تقوم بذلك، فإن هناك محلاً للتساؤل عما إذا كان الأوتوميشن وهو يقوم أيضاً ببعض الأعمال الذهنية من شأنه أن يقلل من أهمية الفروق عند الأفراد في هذه الناحية أيضاً.

وأخيراً لا يخفى أن الأوتوميشن وهو يؤدي إلى زيادة الإنتاجية إنما يساعد على تقليل ساعات العمل وزيادة الفراغ المتاح للعمال. وهذا الموضوع من الأهمية بحيث يحتاج إلى معالجة مستقلة وهذا ما نتناوله الآن.

* * *

ثانياً ـ الأوتوميشن والفراغ:

الأوتوميشن وهو يعني زيادة الإنتاجية يؤدي في الوقت نفسه إلى نقص العمل وزيادة الفراغ، وذلك لأن زيادة الإنتاجية تتضمن الحصول على نفس الإنتاج من عمل أقل من ناحية، كما أن ارتفاع الدخل الناتج عن زيادة الإنتاجية يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على الفراغ.

ونلاحظ أولاً أن مشكلة العمل والفراغ لم تعرض بشكل واضح إلا منذ الثورة الصناعية[1]، أما قبل ذلك فقد كان الأمر مختلطاً، وعلى أي الأحوال فإن فكرة أن الزمن عنصر نادر وينبغي محاولة استخدامه أحسن استخدام فيما يتعلق بكيفية توزيعه بين العمل والفراغ ـ هذه الفكرة حديثة وترتبط بوجه خاص بالآلة.

---

(١) Juanita M. Kreps and Joseph J. Splenglen, The Leisure Component of Economic Growth, in *The Employment Impact of Technological Change, op. cit* 383.

كذلك ينبغي أن نلاحظ أن التقدم الفني وقد ساعد على زيادة عرض السلع والخدمات بشكل كبير جداً، إلا أنه ظل محدود الأثر فيما يتعلق بالزمن الذي لا زال عنصراً نادراً، بل لعله الآن أكثر ندرة من أي وقت مضى. حقيقة، يمكن القول بأن التقدم الفني قد زاد من عمر الإنسان حيث مكنه من القيام بأشياء كثيرة ما كان يستطيع القيام بها من قبل في حياته، ويكفي لهذا أن نرى التقدم الكبير في السرعة، فقد أصبح الإنسان قادراً على رؤية العالم أجمع في حيز محدود من حياته. ولكن مع ذلك يمكن القول بأن الزمن أصبح أكثر من أي وقت مضى عنصراً نادراً. وسوف نشير فيما بعد إلى أن معظم الكميات الاقتصادية لها بعد زمني سواء كانت استهلاكاً أو استثماراً أو إنتاجاً. وهذا البعد الزمني لا زال هو المحدد الأساسي لقدرتنا على الاستهلاك بحيث أصبح فعلاً أكثر العناصر ندرة على ما سنشير اليه تفصيلاً. وحقيقة أن التقدم العلمي قد أدى إلى تخفيض معدلات الوفيات بشكل كبير. كذلك فإن متوسط average عمر الإنسان قد زاد بشكل واضح. ولكن يبدو أن التقدم في زيادة الحد الأقصى Maximum لعمر الإنسان لا زال محدوداً للغاية، وعلى ذلك فكل ما نستطيع أن نأمل فيه ـ على الأقل في المستقبل المعقول ـ هو زيادة متوسط الأعمار لأفراد المجتمع مع بقاء الحد الأقصى عند الحدود الحالية دون مجاوزة كبيرة[1].

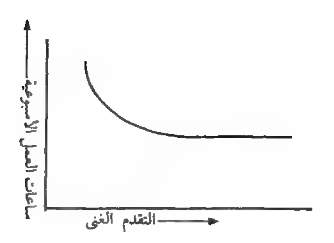
وقد تم إنقاص العمل وزيادة الفراغ المتاح للإنسان كنتيجة للتقدم الفني المتحقق مع الآلية ثم مع الأوتوميشن بعدة صور استخدمت كلها أو بعضها في نفس الوقت أو بالتتابع. فمن ناحية اتجهت ساعات العمل اليومية إلى النقصان وبالمثل ساعات العمل الأسبوعية. ومن ناحية أخرى زادت الإجازات المدفوعة التي يحصل عليها العامل

(١) Jean Fourastie, *La Grande Metamorphose du XXème siècle*, P.U.F. Paris, 1967

سنوياً. ومن ناحية ثالثة اتجهت الحياة العملية للإنسان إلى النقصان المستمر سواء بتأخير الدخول في الحياة العملية أو بالإعتزال المبكر منها.

ولعل الصورة الأولى لزيادة الفراغ المتاح للإنسان تمت في شكل إنقاص ساعات العمل اليومية التي يؤديها العامل. وقد بدأت المطالبة بإنقاص ساعات العمل اليومية منذ القرن التاسع عشر وحيث كان العامل يعمل عادة حوالي ١٦ ساعة يومياً. وهذه المطالبة كانت تتم لأسباب إنسانية، كما كانت النقابات تطالب بها أحياناً كمحاولة لمحاربة البطالة. وكانت المطالبة بخفض ساعات العمل اليومية إلى ١٠ ساعات إحدى الأماني الكبيرة للعمال في القرن التاسع عشر. وقد أمكن بالفعل تخفيض ساعات العمل إلى ١٠ ساعات لكثير من العمال المهرة ثم خفضت لثماني ساعات فقط لبعض الوظائف، واستمر التقدم في تخفيض ساعات العمل اليومية والأسبوعية حتى منتصف القرن العشرين تقريباً. فقد كان متوسط ما يؤديه العامل الأمريكي من عمل في سنة ١٨٩٠ حوالي ٦١,٩ ساعة في الأسبوع مقابل ٤٠,٧ ساعة في الأسبوع سنة ١٩٦٣.

وقد تحقق التخفيض الأساسي لساعات العمل في الفترة ١٩٠٠ - ١٩٢٠ ثم استقر بعد ذلك. ولا شك أنه من الواضح أن ساعات العمل تقل مع زيادة التقدم الفني، ولكن الملاحظة أسفرت عن أن العلاقة ليست دائماً كذلك، فبعد حين معين تستقر ساعات العمل الأسبوعية عند حد أدنى معين من الصعب تصور الانخفاض عنه. ويمكن أن نعبر عن ذلك بالشكل الآتي:



فمن الصعب تصور انخفاض ساعات العمل عن ٢٢ ساعة أسبوعياً (بل لعل ٣٠ ساعة في الأسبوع تعتبر حداً أدنى معقولاً). وإذا كان آدم سميث يرى أن الهدف من الإنتاج هو الاستهلاك ومن ثم فإن الطلب على العمل طلب مشتق، بمعنى أن الفرد يطلب القيام بالعمل من أجل الحصول على الدخل وإنفاقه على الاستهلاك، فإنه يبدو صحيحاً أيضاً أن العمل وظروفه جزء أساسي من حياة الإنسان لا يمكن الاستغناء عنه[1] ومن ثم فإنه يمكن النظر إلى الطلب إلى العمل كمستقل يطلب لذاته.

كذلك يمكن أن نلاحظ أنه بعد حد معين من تخفيض ساعات العمل بما يحقق ظروفاً إنسانية للإنتاج وبما يحمي الصحة البدنية والنفسية للعامل ـ فإن كل فراغ يتاح للإنسان بعد ذلك يجب أن يكون في صورة تمكنه من الإفادة به على أحسن وجه. وسوف نرى أن الإفادة من الفراغ ـ بعد ذلك الحد الأدنى ـ تزداد كلما زادت كمية الفراغ المتاح دفعة واحدة. وبعبارة أخرى فإنه يمكن القول بأن

(١) George J. Stigler, *The Price Theory*, 3rd. edition, MacMillan, New York, 1966, p.267

الفراغ يعرف وفورات الحجم economies of scale ولذلك فإن صور الفراغ الأخرى غير تخفيض ساعات العمل تبدو أكثر مناسبة.

إن تخفيض ساعات العمل الأسبوعية يقصد به تحقيق ظروف عمل مناسبة ومتوازنة من حيث العمل والراحة وبعض المتع المعقولة التي تساعد على العمل. ولكن الاستمتاع بالفراغ فيما جاوز ذلك، لا يمكن أن يتحقق على الوجه الأمثل إلا إذا أتيح للعامل فترات طويلة نسبياً من الوقت. فالرحلات والسياحة ومزاولة الكثير من الهوايات يستلزم أوقاتاً طويلة ومتصلة ولا يمكن توزيعها دائمًا على فترات قصيرة لمدد متكررة وهذا ما نقصده بوفورات الحجم أو النطاق للاستمتاع بالفراغ. ولذلك لم يلبث أن أدى التقدم الفني إلى زيادة حجم الفراغ المتاح في السنة وليس في الأسبوع. فمع بقاء ساعات العمل الأسبوعية على ما هي عليه اتجهت المطالبات لزيادة الفراغ في شكل إجازات سنوية طويلة ومدفوعة. وعلى ذلك فالإتجاه هو نحو زيادة الفراغ المتاح للفرد في السنة وليس في الأسبوع. ونستطيع القول بأن الفراغ المتاح في الأسبوع يكاد يقترب من حدود استقراره.

ولم يقتصر الأمر على الإتجاه المتقدم بالنظر إلى الفراغ في السنة وليس في الأسبوع، بل جاوز ذلك إلى تقصير فترة الحياة العملية ذاتها بحيث يتأخر الدخول إلى الحياة العملية من ناحية ويتم الاعتزال منها بسرعة من ناحية أخرى. وبعبارة أخرى فإن هناك اتجاهاً نحو النظر إلى الفراغ في العمر وليس فقط في السنة أو في الأسبوع. وهذا ما دعا أحد الكتاب إلى القول بأن الحياة العملية للفرد لن تجاوز ٤٠,٠٠٠ ساعة، وهو العنوان الذي أعطاه لكتابه[١] (بافتراض ٣٠ ساعة في الأسبوع، ٤٠ أسبوعاً في السنة، و ٣٥ سنة عمل في حياة الفرد). فسنوات التعليم الإلزامي تزداد باستمرار في معظم دول العالم، وهناك

(١) Jean Fourastie, *Les 40.000 Heures*, *op. cit.*

اتجاه نحو جعل هذا التعليم إلزامياً حتى سن ١٨ سنة. كذلك يبدأ خريج الجامعة في الدخول إلى الحياة العملية بعد سن الثلاثين. ونضيف إلى ذلك أن إعادة التكوين المهني والدورات التدريبية يحتاج إليها الجامعي الآن كل خمس سنوات تقريباً حتى يستطيع متابعة التطورات العملية في ميدانه. ولذلك فإنه يحتاج إلى ما بين أربع أو خمس سنوات بعد ذلك خلال حياته العملية للدراسة والدورات التدريبية.

كذلك إذا نظرنا إلى سن الاعتزال نجد أنه يتقدم باستمرار، وقد كانت الفكرة السائدة في أول الأمر أن تقديم سن الاعتزال يتم كإجراء للمساعدة على زيادة العمالة وإفساح المجال أمام الشبان. ثم مع التقدم وتزايد وسائل الترف أصبح الاعتزال المتقدم من الوسائل الضرورية لكي يمكن الإفادة من هذه الوسائل المتاحة، فالرحلات حول العالم ودراسة خصائص الشعوب والحضارات المختلفة والتبشير بمذاهب أخلاقية، وخلافه، كل ذلك يحتاج إلى وقت طويل لا يستطيع أن يوفره سوى قلة من العاملين في هذه الميادين بالذات، ولذلك فإن عدداً كبيراً من غير هؤلاء يفضل الاعتزال المبكر لكي يتمكن من الإحاطة بهذه الأمور. وهذا الاعتزال المبكر يؤدي بدوره إلى خلق مشاكل جديدة سوف نتعرض لها في تطور الحاجات فيما بعد.

والواقع أن أهمية الفراغ بالنسبة للإنسان لم تخف، فمنذ وقت طويل اهتم الاقتصاديون ببحث موضوع العمل والفراغ. واستعراض هذه الأفكار ومناقشتها يسمحان لنا بإدراك أعمق لمشكلة الفراغ.

وقد جرت العادة على أن الاختيار بين العمل والفراغ يتم بناء على متغيرات هي الدخل والثمن النسبي لكل منهما. وعادة ينظر إلى الطلب للعمل كطلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات، يعكس الفراغ الذي يطلب لذاته. ومع ذلك فإن هذه التفرقة ليست صحيحة دائماً،

على ما سنرى، فالطلب للعمل ليس دائمًا طلباً مشتقاً، إذ أنه يعطي إشباعاً مباشراً: أهمية اجتماعية، احترام الذات، اشباع الهواية، الرغبة في خدمة الغير.. إلخ.

كذلك فإن الطلب على الفراغ قد يكون طلباً مستقلاً إذا نظر إليه كمجموعة من الأنشطة والخدمات، ومع ذلك فقد يكون طلباً مشتقاً إذا أخذنا في الاعتبار أن الاستهلاك يأخذ وقتاً، ومن هنا فإن الرغبة في استهلاك السلع والخدمات التي يوفرها الدخل تتطلب طلباً على الفراغ.

وسوف نتناول هذه النقطة فيما بعد. والواقع أن النظر إلى طلب العمل كطلب مشتق أو مستقل يتفق مع التفرقة التي قال بها Max Weber. في أن هناك مجتمعات تخضع للأخلاق البروتستانتية وحيث يكون العمل فيها واجباً ومن ثم فإن الإنتاج يكون نتيجة لهذا العمل by-product فهنا طلب العمل مستقل، ولكن هناك مجتمعات أخرى تحب الاستهلاك، بحيث يكون الطلب على العمل طلباً مشتقاً.

والآن ما هو تأثير تغيير الدخل وتغيير الثمن على العمل والفراغ؟

يمكن التمييز في تأثير الدخل على استهلاك السلع والخدمات بين نوعين، السلع العادية normal goods وهي التي يزيد استهلاكها مع زيادة الدخل وينقص بنقصانه، والسلع الرديئة inferior goods وهي السلع التي ينقص استهلاكها مع زيادة الدخل. ويرى الاقتصاديون بصفة عامة أن الفراغ سلعة عادية وليست سلعة رديئة، ومعنى ذلك أن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الطلب على الفراغ أي نقص العمل المعروض[1].

---

(١) T. Scitovsky, *Welfare and Competition*, op. cit 87

أما الثمن وتأثيره فإن زيادة أجر ساعة العمل يعني أن التضحية بالأجرالأكبر للحصول على ساعة فراغ، ومن ثم يقل طلب الفراغ مع زيادة الأجر ويتم احلال العمل محل الفراغ.

والآن ما هو تأثير تغير الأجر على العمل والفراغ؟

يميز الاقتصاديون بين أثر الدخل income effect وبين أثر الإحلال substitution effect. وطبقاً لأثر الدخل - فإن ارتفاع الأجر يؤدي إلى نقص المعروض من العمل (زيادة طلب الفراغ)، وطبقاً لأثر الإحلال فإن ارتفاع الأجر يؤدي إلى زيادة المعروض من العمل (إحلال العمل محل الفراغ). ويتوقف الأثر النهائي على مدى أهمية أثر الدخل بالنسبة لأثر الإحلال.

وقد رأى آدم سميث[1] على خلاف الاقتصاديين التجاريين أن زيادة الأجر تؤدي إلى زيادة المعروض من العمل، وبعبارة أخرى رأى أن أثر الإحلال له الغلبة على أثر الدخل. ونفس المنطق نجده عند الاقتصادي الفرنسي J.B.Say والاقتصادي الإنجليزي A.Marshall. وعلى العكس من ذلك يرى مالتس أن زيادة الدخول تؤدي إلى نقص عرض العمل. والدراسات التطبيقية غير قاطعة، فمن ناحية وبسؤال عدد كبير من ذوي المهن الحرة، وهم الذين يستطيعون التحكم في ساعات عملهم، تبين أنه لا أثر لتخفيض أجورهم على ساعات العمل التي يبذلونها[2]، في حين أنه تبين وجود دراسات أخرى توضح أن ذوي الدخل المرتفع يبذلون ساعات عمل أطول من غيرهم[3].

---

(1) A. Smith, *Wealth of Nations* University paper backs, London, p. 91.

(2) G.F. Break, «Income Taxes and Incentives to Work», *American Economic Review*, Sept. 1957

(3) Harld Wilensky, The Uneven Distribution of Leisure, *Social Problems*, Vol. 9, 1961 - 62.

والواقع أن التحليل المتقدم والذي يأخذ به الاقتصاديون عادة محل نظر، فتشبيه العمل بالسلع الأخرى عند تغير ثمن العمل، والبحث عن أثر الدخل وأثر الإحلال نتيجة الأجر لا يمكن مقارنتها بتغيرات أثمان السلع الأخرى. فإذا كان لدينا سلعتان، أ، ب، وتغير ثمن احداهما بالنسبة للأخرى فمن المعقول أن نبحث أولاً عن تأثير هذا التغيير على الدخل الفردي ثم تأثير هذا التغيير في الدخل بدوره على استهلاك كل من السلعتين، وهذا هو أثر الدخل الفردي، فأثر الدخل يتم بطريق غير مباشر عن طريق تأثير الأسعار على الدخل بصفة عامة. وبعد ذلك نبحث عن أثر إحلال السلعة التي انخفض ثمنها محل السلعة التي ارتفع ثمنها، وهذا هو أثر الإحلال. أما في حالة العمل والفراغ، فإن المقارنة تتم بين الفراغ وبين الدخل مباشرة ومن ثم فلا يكون هذا الشيء الثالث الذي نبحث عن تأثيره على الأمرين محل المقارنة. وبعبارة أخرى في حالة الفراغ والدخل، يدخل الدخل مباشرة باعتباره العنصر الثاني لعلاقة المقارنة، أما في حالة السلع فالمقارنة تتم بين السلع، والدخل يدخل باعتباره عنصراً خارجياً يؤثر بدوره على عنصري المقارنة. وعلى ذلك نستطيع أن نقول إنه في حالة المقارنة بين العمل والفراغ لا يوجد سوى أثر واحد هو أثر الإحلال.

وعلى ذلك يتحدد السؤال كيف يعمل أثر الإحلال بين الفراغ والدخل؟ لبيان ذلك نقول أن هناك نوعين من السلع، سلع متنافسة competitive وسلع مكملة complementary فأما السلع المتنافسة فهي سلع تشبع نفس الحاجة، والمستهلك يختار واحدة أو الثانية. أما السلع المكملة فهي سلع يجب استخدامها معاً لاشباع نفس الحاجة، فالمستهلك عليه أن يختار السلعة الأولى والسلعة الثانية معاً. وعلى ذلك ففي حالة السلع المتنافسة فإن زيادة استهلاك الواحدة يعني نقص استهلاك الثانية، أما في حالة السلع المتكاملة فإن زيادة استهلاك سلعة

يعني زيادة استهلاك الأخرى أيضاً.

وهنا نتساءل هل الدخل والفراغ سلعتان متنافستان أم متكاملتان؟ فإذا كانتا متنافستين، فإن معنى ذلك أن زيادة الدخل تعني نقص طلب الفراغ ومن ثم زيادة العمل، أما إذا كانتا متكاملتين فإن معنى ذلك أن زيادة الدخل تعني زيادة طلب الفراغ ومن ثم نقص العمل.

نلاحظ أولاً أن الوقت محدود، وسواء نظرنا في ذلك إلى عمر الإنسان أو إلى يومه. فالإنسان لديه كمية محدودة من الزمن لكي يوزعها بين العمل والفراغ، ونلاحظ ثانياً أن الدخل وهو منفعة العمل عبارة عن مجموعة من السلع والخدمات يستطيع أن يحصل عليها الفرد وأن إشباعه يأتي من استهلاك هذه السلع والخدمات. ويلاحظ ثالثاً أن الاستهلاك ليس عملية مادية لا زمنية وإنما هي عملية ممتدة في الزمن، بمعنى أن لها بعداً زمنياً، فالاستهلاك يتطلب وقتاً، ومزيد من الاستهلاك يتطلب مزيداً من الوقت[1]. ومعنى ذلك أن الإفادة من الدخل تتطلب وقتاً لكي يتحقق ذلك.

وعلى ذلك نستطيع أن نعرف ما إذا كان الفراغ متنافساً مع الدخل أو مكملاً له. فإذا كان الدخل صغيراً وما يتطلبه من وقت لاستهلاكه محدوداً، فإن الفراغ يعتبر متنافساً مع الدخل، إذ يوجد لدى الفرد متسع من الوقت لا يستخدم في استهلاك الدخل ومن ثم يمكن دائماً زيادة الدخل على حساب الفراغ. وعلى العكس من ذلك كلما زاد دخل الفرد وتوافرت لديه سلع كثيرة، كلما زادت حاجته إلى الوقت لاستهلاك هذه السلع ومن ثم يعتبر الفراغ حينذاك سلعة مكملة للدخل.

---

(1) Juanita M. Kreps and Joseph J. Splengler, *The Leisure Component of Economic Growth*, p. 385

وهكذا نستطيع أن نرى كيف أنه في المجتمعات المتقدمة يعتبر الوقت عنصراً نادراً، كما أن الفراغ الحقيقي لا يوجد، فالوقت دائمًا مشغول إما بالعمل وإما باستهلاك السلع والخدمات التي نحصل عليها نتيجة هذا العمل. أما الفراغ بمعنى الوقت المتاح للتأمل فإنه لا يكاد يوجد. ومن هنا نفهم أيضاً أنه بالرغم من التقدم الكبير في الإنتاجية وتقصير ساعات العمل اللازمة للإنتاج، فإن الأفراد لا يجدون الآن الوقت الكافي الحر تماماً. ولذلك فإن مشكلة الجميع في هذا العصر الذي زادت فيه الإنتاجية هذه الزيادة ـ المشكلة هي أنه لا يوجد وقت لديهم. ذلك أن الكسب المتحقق في الإنتاج قد استغرق في استهلاك هذا الإنتاج.

كذلك نلاحظ أنه على حين المقارنة بين السلع نتيجة لاختلاف الأثمان تمكن المستهلك من اختيار الكمية التي يريدها من كل سلعة، فإن العمل لا يتمتع بالمرونة الكافية. فالعامل عليه أن يقبل العمل أو يرفضه، فلا يستطيع مثلاً أن يعمل لفترات محدودة في الأصل.. ولذلك فإن الإكثار من نظام العمل الجزئي part time لما يحقق مرونة أكبر في نظام العمل بحيث يتفق أكثر مع حرية اختيار الأفراد. وهذا النظام يناسب بوجه خاص ظروف عمل السيدات.

* * *

ثالثاً ـ الأوتوميشن وتطور الحاجات:

إن تطور حاجات الإنسان مع التطورات التكنيكية والفن الإنتاجي يعتبر نغمًا قديماً ناضل من أجله ماركس[1] وثار جدل كبير حول مدى

(1) A Letter to P. V. Annekov, 1848 in K. Marx and F. Engels, *Selected Works*, Vol. 2, Moscow 1962, the Preface to a Critique of Political Economy, 1857, Capital, Vol. 1, 1867, pp. 337 - 82.

عموميته، ولكن لا يكاد يوجد اعتراض الآن، على أن الإنسان وحاجاته ونظمه الإجتماعية تتطور مع تطور الفن الإنتاجي.

وإذا كان تطور الفن الإنتاجي من الآلية إلى الأوتوميشن قد أدى إلى زيادة الإنتاجية والإنتاج زيادة كبيرة، فإن تطور الحاجات نتيجة للفن وزيادة الإنتاج لا يتبع بالضرورة اتجاهات الإنتاج ولذلك فإن تطور الحاجات وشكل الاستهلاك يؤديان إلى تغيرات كبيرة في الاقتصاد.

وقد عرف الاقتصاديون منذ وقت طويل أن زيادة الدخول مع زيادة الإنتاج تؤدي إلى تحول الاستهلاك من السلع الزراعية إلى السلع الصناعية. وقد أشار كولن كلارك Colin Clark[1] إلى أن وليم بتي في القرن السابع عشر أبدي هذه الملاحظة. وقد جعل منها كولن كلارك أساس نظريته في أن ارتفاع الدخول (مع زيادة الإنتاجية) يؤدي إلى التحول من الصناعات الأولية إلى القطاع الثاني في الصناعات التحويلية، وقد بني ذلك على ملاحظة آدم سميث «بأن قدرة المعدة محدودة»، فكلما زاد الدخل زاد استهلاك السلع الزراعية بنسبة أقل، وهو ما يعبر عنه بالقول بأن المرونة الدخلية للسلع الزراعية صغيرة.

وقد أخذ هذه الفكرة ونماها بشكل كبير الاقتصادي الفرنسي جان فوراستيه[2]، فقد قسم الأنشطة من حيث التقدم الفني إلى ثلاثة قطاعات، قطاع أولي primary sector ويمثله الزراعة بوجه خاص، ويعرف تقدماً فنياً محدوداً (وينبغي أن نلاحظ أن الزراعة قد عرفت تقدماً فنياً في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية جاوزت في كثير من الأحوال التقدم المتحقق في الصناعة. ولكن فوراستيه لم يأخذ بهذه الملاحظة)، والقطاع الثاني secondry sector وهو يتكون من الصناعات التحويلية ويعرف تقدماً فنياً ضخماً، وأخيراً القطاع الثالث أو قطاع

---

(١) Colin Clark, *Les Conditions du Progrès Economique*, (trad.) P.U.F. 1960, p. 311, Paris

(٢) Jean Fourastié, *Le Grand Espoir du XXème Siècle*, P.U.F. Paris, 1958.

الخدمات، والتقدم الفني فيه يكاد يكون معدوماً. وفي مواجهة هذه التطورات في جانب الإنتاج نتيجة للتقدم الفني نجد أن تطور حاجات الاستهلاك لم يكن مماثلاً. فالطلب على استهلاك السلع الزراعية (القطاع الأول) لم يزيد سوى زيادة محدودة جداً وزاد الطلب على استهلاك السلع المصنوعة (القطاع الثاني) زيادة كبيرة ولكنها تكاد تقترب الآن من الإشباع، وأخيراً فإن الطلب على الخدمات (القطاع الثالث) يزيد زيادة كبيرة ولا ينتظر أن يصل إلى إشباع قريب. وقد أدى هذا التطور المزدوج للإنتاج والاستهلاك إلى تغيير هيكل العمالة. ويكفي في هذا الصدد مقارنة الهيكل الحالي للقوة العاملة في الدول المتقدمة بمثيله في القرن الماضي. ففي القرن الماضي كان أكثر من ٨٠٪ من أفراد اليد العاملة يعملون في الزراعة. والآن نجد أن نصيب الزراعة يتناقص باستمرار، فهي في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي ١٠٪ بل إنها في إنجلترا لا تحتل أكثر من ٥٪ من قوة العمل. وعلى العكس من ذلك نجد أن نصيب القطاع الثاني والثالث في تزايد مستمر. والملاحظة الجديرة بالذكر هي أنه بعد حد معين يبدأ تزايد القطاع الثالث بشكل كبير، حتى أنه يمثل الآن في دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية حوالي ٥٥٪ من قوة العمل. ويرى فوراستيه أن الوضع الطبيعي بعد تحقيق كافة التغيرات اللازمة ـ يكون بتوزيع القوة العاملة على النحو الآتي: ١٠٪ في القطاع الأول، ١٠٪ في القطاع الثاني، ٨٠٪ في قطاع الخدمات. وهكذا يتضح أن حضارة الآلة ستكون حضارة خدمات[1] بالدرجة الأولى.

ونلاحظ أن الخدمات بطبيعتها لم تعرف سوى تقدم بطيء من حيث الإنتاجية، ولذلك فإن إنتاجها واستهلاكها يحتاجان إلى وقت. ولعل أبرز ما يميز الخدمات هي أنها لا تقبل ـ في الأصل ـ الاختزان،

(١) Jean Fourastié, *Le Grand Espoir*, op. cit 59.

فاستهلاكها يتم بمجرد إنتاجها. وقد كانت هذه الملاحظة هي السبب الذي رفض من أجله آدم سميث إدخال الخدمات ضمن العمل المنتج. ذلك أن آدم سميث وقد اهتم بزيادة ثروة الأمم، فقد كان شاغله الكبير هو كيفية تكوين الاستثمارات (تراكم رأس المال) لزيادة الثروة. وهكذا فقد كان اهتمامه الأكبر بالسلع التي تقبل التخزين ومن ثم تصلح للاستثمار، ولذلك فقد استبعد الخدمات كلية من العمل المنتج. وبطبيعة الأحوال فإن هذا النظر قاصر على ما سنرى بالنسبة لخدمات التعليم والصحة وغيرهـا. ولكن الذي يهمنـا هنا هـو ما يستغرقه إنتاج واستهلاك الخدمات من وقت، ولذلك فإن البعد الزمني يكون كبير الأهمية بالنسبة للخدمات. وهكذا تربط الخدمات بمشكلة الفراغ، فكلما زادت أهمية الخدمات ضمن الحاجات التي يطلبها الإنسان كلما زاد ما يطلبه من وقت. وهكذا نرى الارتباط بين اقتصاد الخدمات وبين اقتصاد الفراغ. فالفرد مثلاً يستطيع أن يكدس ثلاث سيارات وعشرات من الأدوات الكهـربائيـة، ولكنه لا يستطيع أن يكدس مشاهدة عدة مسرحيات أو حفلات موسيقية أو زيارات سياحية دون أن يستهلك وقتاً.

وإذا كان التطور في ظل الأوتوميشن والآلية هو نحو اقتصاد الخدمات، فذلك لأن أهم ما يميز الخدمات هو أنها تعتمد بصفة أساسية على العنصر الإنساني، وهكذا نرى أن الحضارة الآلية تنتهي لتصبح حضارة إنسانية. وهذا هو ما قصدناه عند القول بأن الأوتوميشن يتضمن تصعيداً للإنسان. ومن مظاهر هذا التصعيد في الحياة الاقتصادية الاهتمام بما يسمى باقتصاديات الموارد البشرية، التعليم والصحة وإنقاذ البيئة.

إن الاهتمام بقيمة الإنسان قديم، فنحن نذكر عبارة كارل ماركس

بأن الإنسان هو الثروة الحقيقية. كما نجد إشارات مماثلة عند جون ستيوارت ميل، ولكن الاهتمام الحقيقي بهذا الأمر لم يظهر إلا حديثاً جداً. ففي مقال حديث جداً، أشار الاقتصادي الأمريكي شولتز[1] إلى أهمية الاستثمار في رأس المال الإنساني، وبوجه خاص في التعليم. وقد أثارت هذه المقالة ردود فعل كبيرة حتى أن البعض يعتبرها بمثابة مولد فرع جديد من العلوم الاقتصادية هو اقتصاديات التعليم Economics of Education.

والواقع أن التعليم يختلف في طبيعته عن الكثير من أوجه النشاط. فقد تعلمنا من الاقتصاد التفرقة بين الاستهلاك والاستثمار. فأما الاستهلاك فيقصد به إشباع الحاجات الإنسانية مباشرة سواء أكانت حاجات فردية أم حاجات جماعية، وأما الاستثمار فيقصد به الإضافة إلى الثروة بما يساعد على زيادة القدرة على الإنتاج والاشباع في المستقبل. أما التعليم فهو في الحقيقة ذو طبيعة مختلطة[2] فهو من قبيل الاستهلاك والاستثمار معاً. لا جدال في أن الحاجة إلى التعليم والمعرفة تعتبر من أرقى الحاجات الإنسانية، وكلما زاد تحضر الدولة كلما زاد إلحاح هذه الحاجة، ومن هذه الناحية نجد أن التعليم هو من قبيل الاستهلاك. ولكن العلم أمر ضروري للتقدم وخصوصاً في العصر الحديث الذي تتولد فيه الاختراعات يوماً بعد يوم تطبيقاً لنظرية علمية أو لأخرى، كما أن استخدام الكثير من الأجهزة بمهارة وكفاءة يحتاج أيضاً إلى معرفة وتدريب، ومن هذه الناحية نجد أن التعليم هو من قبيل الاستثمار. والواقع أن مقاومة الاقتصاديين ـ لبعض الوقت ـ لفكرة التعليم كاستثمار ومن ثم كنوع من أنواع رأس المال، ترجع إلى التراث الليبرالي الذي عاش فيه الاقتصاديون. فالإنسان الحر يصعب

---

(١) T. Schultz, Investment in Human Capital, *American Economic Review*, Vol. 51, 1961, reprinted in *Economics of Educations*, edited by M. Blaug, Vol. I, Penguin Economic, 1968.

(٢) T. Schultz, *Investment*, *op. cit* 22.

تشبهه برأس المال وما يرد عليه من حقوق للتصرف فيه، ومن قواعد للاسترشاد بها في كيفية استخدامه. والعلاقة بين النمو الاقتصادي وبين درجة التعليم غير خافية. وقد بذلت عدة محاولات لقياس دور التعليم في تحقيق النمو الاقتصادي. والخلاف الذي يثور في هذا الصدد لا يتعلق بإنكار دور التعليم وحيويته بالنسبة للنمو الاقتصادي، وإنما بالوسائل الفنية المستخدمة لقياس هذا الدور. وقد استخدمت في هذا الصدد عدة طرق لم يخل أحدها من انتقادات حول مدى كفاءتها في إبراز دور التعليم. ولعل أبسط هذه الطرق وأوضحها هو دراسة معامل الارتباط Correlation method بين درجات التعليم وبين درجة النمو الاقتصادي. ومن أهم الدراسات في هذا الصدد ما قام به Harbison and Myers[1]، من البحث عن رقم قياسي مركب composite index لمستوى التعليم يجمع بين عدد الطلبة المقيدين في الدراسة الثانوية كنسبة من البالغين ١٥ ـ ١٩ سنة وبين عدد الطلبة المقيدين في الدراسات الجامعية والعالية مع إعطاء هذا العامل الأخير وزناً مرجحاً. وقد استخدم هذا الرقم المركب لبحث العلاقة بالنمو الاقتصادي كما تظهر في متوسط الدخل الفردي ونسبة العاملين في قطاع الزراعة من القوة العاملة. وقد وجد الباحثان معامل ارتباط كبيراً بين الأمرين في دراسة شملت ٧٥ دولة.

ويؤخذ عادة على طريقة معامل الارتباط أنها وإن كانت تعبر عن اتجاه مواز للتعليم والنمو الاقتصادي إلا أنها بذاتها لا تتضمن أية علاقة سببية. فقد يكون نمو التعليم ظاهرة تابعة للنمو الاقتصادي وليست سبباً له، باعتبار أن التعليم من الحاجات الاستهلاكية التي يزيد الطلب عليها عادة مع زيادة الدخل[2].

(١) H Harbison and C.A. Myers, *Education, Manpower and Economic Growth*, Mc Graw - Hill, 1964.

(٢) وقد قام T. Schultz ببحث علاقة التعليم بالدخل في الولايات المتحدة الامريكية في =

ولذلك فقد قامت محاولات أخرى لتقدير مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي، عن طريق العائد من التعليم أو باستخدام طريق البواقي residual method أو باستخدام طريقة تقدير حاجات القوة العاملة[1].

فأما طريقة العائد return method فهي تحاول أن تقيس ما يعود على الفرد أو المجتمع من عائد نتيجة للانفاق على التعليم. وأما طريقة البواقي فهي تنظر إلى النمو في العوامل المعروفة مثل رأس المال وتقارن ذلك بالنمو في الناتج القومي وتنسب الزيادة في النمو في الناتج القومي والتي لا ترجع إلى العوامل المعروفة، إلى التعليم.

وأخيراً فإن طريقة تقدير حاجات القوة العاملة، تستخدم بوجه خاص في فرنسا، حيث تقدر الحاجات التعليمية اللازمة من أجل تنفيذ الأهداف المرجوة. وليس هنا على أي حال مجال مناقشة هذه الطرق المختلفة، ولكن يكفي أن نؤكد وجود علاقة بين النمو الاقتصادي وبين نمو التعليم، وهي حقيقة ينبغي أن تدركها الدول النامية والمتخلفة بوجه خاص[2].

وأياً كان الأمر حول طبيعة التعليم فإن الحاجة إليه كبيرة جداً سواء بإعتباره نوعاً من الاستهلاك المصاحب للنمو الاقتصادي أو باعتباره استثماراً ومن ثم ضرورياً لتحقيق ذلك النمو. والملاحظة الآن هي

= الفترة ١٩٠٠ـ١٩٥٥ وذلك باعتبار التعليم سلعة استهلاكية فوجد أن المرونة الدخلية للتعليم تبلغ ٣,٥، ومعنى ذلك أن زيادة الدخل ١٪ يترتب عليها زيادة في التعليم قدرها ٣,٥٪

T. Schultz, Education and Economic Growth, in *Year Book of National Society of Education*, 1961, p. 60

(١) W.G. Bowen, *Assessing the Economic Contribution of Education, an Appraisal of Alternatives Higher Education.*

(٢) انظر محمد زكي شافعي، دور الجامعات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مطبوعات جامعة بيروت العربية.

أهمية ما يشغله التعليم في حياتنا. وقد أطلق الاقتصادي الأمريكي Muchlup على القطاعات التي تقوم بالتعليم ونشر الأفكار والمعلومات إسم صناعات المعرفة[1]. وقد بلغت حصة هذه الصناعات من الناتج القومي في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي الربع سنة ١٩٥٥ (وهي نسبة أعلى ثلاث مرات مما كان عليه الحال سنة ١٩٠٠) وفي سنة ١٩٦٥ بلغت هذه النسبة حوالي الثلث، ويتوقع أن تصل إلى نصف الناتج القومي سنة ١٩٧٠[2]، والأمر لا يتعلق فقط بالزيادة الكمية وإنما تصطحب أيضاً بتحسن نوعي، ولعله أوبنهايمر الذي قال: «إن تسعة أعشار علماء التاريخ يعيشون الآن».

وما قيل عن أهمية التعليم يقال مثله عن أهمية الرعاية الصحية. ولذلك بدأ أيضاً اقتصاد الصحة Economics of Health في الظهور. وإذا كان الاقتصاديون التقليديون قد اهتموا بمخصص الأجور wage fund باعتباره المورد الذي يحمي وجود العمال، فإن النظرة الحديثة لم تعد تقتصر على مجرد حماية هذا الوجود وإنما تتطلب أن تتوافر له كل أسباب الصحة.. وهنا أيضاً نستطيع أن ننظر إلى الصحة وما ينفق عليها باعتباره صورة من صور الإنفاق الاستهلاكي أو الإنفاق الاستثماري، فمما لا شك فيه أن الاستمتاع بالحياة يتطلب رعاية صحية مستمرة، ولكن الصحة الجيدة شرط أساسي لتحقيق قدرة الإنسان على المساهمة الجادة في الإنتاج.

ونلاحظ أن خدمات التعليم والصحة وهي تحقق منفعة أكيدة للفرد الذي يحصل على الخدمة التعليمية أو الصحية، إلا أنها لا تتوقف عند ذلك. فهناك مزايا تعود على المجتمع في مجموعه نتيجة هذه الخدمات. فبالإضافة إلى ما تؤديه هذه الخدمات من دور في تحقيق

(١) Fritz Muchlup, *Production and Distribution of Knowledge in the U.S.* 1962.

(٢) Peter Drucker, The *Age of Discontinuity, Heineman*, London, 1968, p. 248.

التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن مما لا شك فيه أن الإنسان يجني سعادة كبيرة من وجوده في وسط متعلم صحيح البنية.

ويرى علماء المالية العامة أن السلع والخدمات نوعان، فهناك سلع خدمات تخضع لما يسمى بمبدأ القصر The exclusion principle بمعنى أن منفعتها تعود على صاحبها وحده، وهناك سلع وخدمات لا تخضع لهذا المبدأ وهي التي تشيع منفعتها بين الجميع[1]. وهذه السلع والخدمات التي لا تخضع لمبدأ القصر لا يمكن أن تترك لجهاز السوق والملكية الخاصة، وإنما يجب أن تتحول إلى مجال الخدمات العامة وباستخدام أساليب المالية العامة. والواقع أن التعليم والصحة من المسائل التي يصعب فيها تطبيق مبدأ القصر، فإنه بالرغم من المزايا التي يحققها من أديت له هذه الخدمات، إلا أن ما يترتب عليها من منافع يشيع في المجتمع. ولذلك لم يكن غريباً أن أدى ازدياد الاهتمام بخدمات التعليم والصحة إلى اتساع مجال الخدمات العامة وتدخل الدولة.

والواقع أنه مع التحول إلى اقتصاد الخدمات نتيجة للتقدم الذي أشرنا إليه، فإن تغيراً مقابلاً لا بد أن يحدث في طبيعة الحاجات. وهذا التطور هو الانتقال نحو مزيد من الحاجات العامة وبحيث يتجه الاستهلاك نحو أنواع جديد من الاستهلاك الجماعي لعل في مقدمتها الآن الإجراءات التي تتخذ لتحسين البيئة أو الوسط environment الذي يعيش فيه الإنسان.

فقد أدى الاستغلال الكثيف للموارد الطبيعة من ناحية، والاهتمام بالعائد الفردي الذي يعود على المنشأة نتيجة غلبة دافع الربح النقدي من ناحية أخرى ـ أدى ذلك إلى تحميل البشرية نفقات وتضحيات كبيرة لم نبدأ بإدراكها إلا حديثاً جداً. فالإنتاج الصناعي الكبير وما

---

(1) Richard A. Musgrave. The *Theory of Public Finance*, Mc Graw - Hill, 1959

ترتب عليه من إلقاء الفضلات والعادم إلى الأنهار والبحار، وعادم الوقود الذي يملأ الجو الذي نعيش فيه، والتجارب الذرية وغيرها من الأسلحة الكيماوية والميكروبية - كل ذلك وغيره أدى إلى تلوث الجو الذي نعيش فيه والبحار والأنهار والأراضي التي نستخرج منها غذاءنا، حتى أصبحت مشكلة التلويث pollution من المشاكل الأساسية في السنوات الأخيرة. كذلك فإن التكدس السكاني الذي صاحب الثورة الصناعية الأولى قد خلق مشكلات لا تقل خطورة، سواء من ناحية الإسكان غير الصحي أو وسائل المواصلات غير الكافية أو الضوضاء والمضايقات النفسية التي يتحملها الآن سكان المدن الكبرى.

ولذلك فإن من الميادين الجديدة التي بدأت تحظى باهتمام الجامعات ومراكز البحوث، دراسات الوسط أو البيئة Environmental Research وهي دراسات تتكاتف على القيام بها فروع عديدة من الهندسة والاقتصاد والعمارة وعلم النفس والاجتماع. ولذلك فإن الجامعات الأمريكية قد بدأت تنشىء أقساماً خاصة لهذا الفرع من الدراسات تدخله حيناً مع الدراسات الهندسية وحيناً مع الدراسات الاقتصادية وحيناً ثالثاً مع دراسات بحوث العمليات وهكذا. كذلك تهتم الأمم المتحدة بهذا الموضوع أيما اهتمام، وتخصص عام ١٩٧٢ عاماً للبيئة، وعند كتابة هذه السطور[1] ينعقد في نيويورك اجتماع تحضيري لدراسة مشاكل البيئة (١٦ - ٢٣ سبتمبر ١٩٧١).

وبطبيعة الأحوال فإن علم اقتصاديات البيئة Economics of Environment لن يتأخر عن الظهور كفرع جديد ومستقل. والواقع أن الاقتصاديين لم يغفلوا عن هذه الظاهرة، وإن احتلت لديهم مكاناً جانبياً. فقد أشار مارشال منذ نهاية القرن الماضي إلى ظاهرة الوفورات الخارجية External economies والتبريدات الخارجية External

(١) تم تحرير هذه الدراسة في شهر سبتمبر ١٩٧١.

disseconomies[1]. فإلى جانب العائد والنفقة التي يعرفها المشروع وتظهر في السوق معبراً عنها بشكل نقدي، هناك مزايا وخسائر يتحملها الوسط المحيط ولا يعبر عنها في شكل نقدي ومن ثم لا تدخل في حسابات المشروع. ومن الأمثلة التي نجدها دائمًا في كتب مبادىء الاقتصاد، المزايا المترتبة عن وجود المشروع بإيجاد يد عاملة مدربة والخسائر الناجمة عن الضوضاء وتلويث الجو بالغبار والدخان. وإذا كانت هذه الفكرة لم تحتل سوى هذا المكان الجانبي في تعاليم الاقتصاد فالسبب يرجع إلى أنها تأخذ في الماضي الأبعاد الخطيرة التي وصلت إليها الآن. ولذلك فإن اقتصاديات البيئة مدعوة لدراسة المزايا والخسائر التي تلحق الوسط والبيئة التي يعيش فيها الإنسان.

ويساعد الأوتوميشن على تسهيل حل مشاكل البيئة من عدة نواح: فمن ناحية نجد أن الأوتوميشن وهو يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وزيادة الدخل إنما يسهل عبء مواجهة نفقات تمويل تحسين البيئة. ومن ناحية ثانية فإن أحد الأسباب الرئيسية لمشاكل البيئة ينتج من التكدس السكاني في مناطق محدودة. ومع الأخذ بأساليب الأوتوميشن على نطاق واسع فإن هذا التركز العمالي لن تكون له نفس القيمة. وأخيراً فإن من الممكن استخدام أساليب التحكم الذاتي في تحديد مواصفات المنتج وبحيث يقل أو ينعدم العادم والتلوث إلى درجة كبيرة.

وإلى جانب كل ما تقدم فإن تطوراً في شكل الحاجات لا بد وأن يحدث نتيجة للتغيير في شكل وطبيعة المستهلكين. فقد سبق أن أشرنا إلى أن من أهم نتائج الأوتوميشن تقصير الحياة العملية للأفراد. وقد رأينا أن ذلك قد تم من ناحية بتأخير سن الدخول إلى الحياة العملية

(١) إلى جانب ظاهرة الوفورات والنفقات الخارجية، نجد أن كتب الرفاهية الاقتصادية بوجه خاص تهتم بالتفرقة بين القيمة الفردية individual value والقيمة الاجتماعية Social value وهو ما يرتبط بنفس الموضوع.

ومن ناحية أخرى بتقديم سن الاعتزال. وقد أثار دخول الشباب كطائفة كبيرة من المستهلكين دراسات عديدة لا محل لإعادة ترديدها. ولكن الجديد يبدو مع قدوم الشيوخ كطائفة جديدة من المستهلكين. فقد أشرنا إلى أن التقدم العلمي والصحي قد ساعد على إطالة متوسط الأعمار، ثم مع الاعتزال المبكر. ولذلك فإن من الطبيعي أن نتوقع وجود طبقة كبيرة من المستهلكين الذين جاوزوا مرحلة الحياة العملية. ويكفي لبيان ذلك أن نقارن بعض النتائج المختلفة عن التغير في متوسط العمر. فإذا افترضنا أن الأمل في الحياة expectation of life كان عند الميلاد ٢٥ سنة (وهذا هو الوضع السائد منذ مائة عام) فإن ٦٠٪ منهم يصلون إلى سن ٢٠ سنة، ٣٧٪ إلى سن ٥٠ سنة، ٢٠٪ إلى سن ٦٥ سنة. فإذا أصبح الأمل في الحياة عند الميلاد ٥٠ سنة، فإن النسب المتقدمة تصبح ٧٦٪، ٥٩٪، ٤١٪، للأعمار المتقدمة. وإذا كان الأمل في الحياة عند الميلاد ٧٤ سنة فإن هذه النسب تصبح ٩٧٪، ٩٣٪، ٧٨٪ لهذه الأعمار. وإذا كان الأمل في الحياة عند الميلاد ٧٠,٢ سنة، وكان معدل تزايد السكان ٢٪ في السنة، فإن نسبة من يزيد عمرهم على ٦٠ سنة تصبح ٨,٥٪ من السكان في حين أنه إذا كان معدل تزايد السكان ١٪ في السنة (وهذا أقرب إلى المعقول بالنسبة للدول الغنية) فإن نسبة من يزيد عمرهم على ٦٠ سنة ترتفع إلى ٢٢٪ من السكان[١].

وغني عن البيان أن وجود نسبة كبيرة من المستهلكين من الشيوخ الذين جاوزوا سن الاعتزال من شأنه أن يغير من شكل الحاجات ونمط الاستهلاك. وإذا كان الحديث قد أصبح معاداً عن «ثورة الطلبة»[٢]

---

(١) United Nations. *Methods for Population Projections by Sex and Age*, New - York, 1956, p. 7n, U N. *The Age of Population and its Economic and Social Implications*, New York. 1956, p. 37.

(٢) انظر، حازم الببلاوي، مجتمع الاستهلاك أو ثورة الطلبة في مايو ١٩٦٨، ملحق الأهرام الاقتصادي، اكتوبر ١٩٦٨.

فإن هناك محلاً للتساؤل عما إذا كان المستقبل القريب سيعرف «ثورة الشيوخ». فيكفي نظرة واحدة إلى نمط الاستهلاك حتى ندرك كيف احتل الشباب جزءاً ضخماً من سلع الاستهلاك (برامج الراديو والتليفزيون والسينما، شكل الملابس، أنواع الرياضة). وليس من الطبيعي أن يستمر هذا النمط من الاستهلاك حيث يكون الشيوخ أكثر من خمس السكان، وغالباً أكثر من نصف الثروة.

* * *

رابعاً ـ الأوتوميشن والقرارات الاقتصادية:

سبق أن رأينا مدى الصلة بين الأوتوميشن والمعلومات. والواقع أن تأثير الأوتوميشن على القرارات الاقتصادية يتم خلال التأثير على المعلومات. فمن ناحية زادت المعلومات نتيجة الأوتوميشن، ومن ناحية أخرى ارتبط بالأوتوميشن تطور كبير من حيث ترشيد القرارات التي تتعامل في هذه المعلومات.

فمع تقدم وسائل المواصلات ومع وجود الحواسب الكهربائية والالكترونية زادت المعلومات المتاحة للأفراد والمشروعات، ومن ثم فإن القرارات التي يتخذونها أصبحت مدعمة أكثر من حيث استنادها إلى وقائع أكثر. ومما لا شك فيه أن الرشادة الاقتصادية تزيد كلما زادت المعلومات المتاحة للوحدة التي تتخذ القرار الاقتصادي. ولكن نلاحظ من ناحية أخرى أن الزيادة الكبيرة في المعلومات قد أدت إلى صعوبة عملية كبرى من حيث ترتيب هذه المعلومات وتصنيفها ثم استخراجها عند الحاجة. وقد سبق أن أشرنا إلى أن من أهم الوظائف التي تقوم بها الحواسب الالكترونية قدرتها الفائقة على تخزين المعلومات وتصنيفها وامدادنا بها عند الحاجة. ولذلك فإن الأوتوميشن يعتبر من هذه الناحية

عنصراً أساسياً في ترشيد القرارات الاقتصادية سواء بالنسبة للمستهلك الـفرد أو بالنسبة للمشروع أو بالنسبة لسلطات التخطيط المركـزية. فسيادة المستهلك كما تتصورها النظرية التقليدية تفترض توافر العلم التام عند المستهلكين كافة بالأثمان السائدة في السوق وبخصـائص السلع. والواقع أن هذا الافتراض لا يتحقق عادة في العمل. وإذا كان يصعب على كل فرد أن يمتلك أجهزته الالكترونية الخاصة بتخزين المعلومات، فإن مما لا شك فيه أن وجود هذه المعلومات في جهات متفرقة من الاقتصاد سواء عند المنتجين المتنافسين، أو عنـد أجهزة الإعلام، أو لدى مراكز البحوث ووحدات تجميع الاحصاءات ـ من شأنه أن يمكن المستهلك من تحقيق درجة أعلى من العلم. فالمستهلك والحال كذلك يفيد من زيادة القدرة على تجميع المعلومات التي توفرت للاقتصاد في مجموعه والتصرف فيها. وبالمثل بالنسبة للمشروع، فإن المعلومات التي تتوافر لديه عن السوق وظروف الطلب والطرق الفنية للإنتاج تمكنه من اتخاذ قراره على نحو أفضل. وكذلك الأمر بالنسبة لسلطات التخطيط المركزية وسوف نتناول هذه النقطة ببعض التفصيل فيما بعد.

ولم يقتصر دور الأوتوميشن في القرارات الاقتصادية على مجرد توفير معلومات أكثر ووضعها تحت تصرف الوحدة الاقتصادية، ولكن الأمر جاوز ذلك إلى خلق مجموعة من الأبنية المنطقية التي تسهل على الوحدة اتخاذ قرارها على نحو رشيد. فقد ظهرت مجموعة من العلوم المرتبطة بالقرارات الـهدف منها وضـع الاطار المنـطقي اللازم لكي تتخـذ القرارات بأكبر قدر من الكفاءة. ذلك أن الالتجاء إلى الآلة للمساعدة في اتخاذ القرارات قد أوجب توضيح المراحل التي يتم بها اتخاذ القرار وفق قواعد محددة. وبعبارة أخرى، فقد وجب وضع تصور شكلي formal لعملية اتخاذ القرار حتى تستطيع الآلة أن تقوم بدورهـا في

المساعدة على اتخاذه. وقد ساعد ذلك بدوره على تحقيق قدر أكبر من الرشادة في اتخاذ القرارات. وبذلك اعتبر كسباً جديداً للاقتصاد في هذا الميدان.

ولعل أول محاولة للوصول إلى ترشيد القرارات ووضع نظرية في هذا الميدان ترجع إلى الرياضي فون نيومن Von Neuman والاحصائي مورجنسترن O. Morgenstern والتي تعرف بنظرية المباريات Theory of Games[1]. ففي كثير من الأحوال يتخذ الفرد قراره في مواجهة شخص آخر، وكل منهما يتحدد قراره بحسب تصرف الآخر. ولذلك فإن الأمر يشبه مباراة الشطرنج مثلاً. ومن هنا جاءت التسمية.

ويمكن التمييز بين نوعين من المباريات، مباريات الحظ games of chance ومباريات الاستراتيجية games of strategy وهذه الأخيرة وحدها التي تهمنا حيث أنها تقترب من ظروف اتخاذ القرارات. ويمكن تقسيم المباريات من حيث عدد المشتركين فيها، فقد يكون العدد اثنين أو أكثر. كذلك يمكن التمييز بين المباريات من حيث النتيجة، فأحياناً تكون النتيجة ثابتة constant - sum games بحيث يكون مجموع الكسب والخسارة ثابتاً، وقد تكون النتيجة غير ثابتة non constant - sum game. وإذا كانت المباراة ثابتة النتيجة فإن كل ما يمكن عمله هو توزيع هذه النتيجة على المشتركين. وهناك حالة خاصة من المباريات ثابتة النتيجة وهي المباريات ذات النتيجة صفر zero- sum game وحيث يكون مجموع الكسب والخسارة صفراً، فما يكسبه الواحد يخسره الآخر. وبطبيعة الأحوال يمكن تحويل المباريات ذات النتيجة الثابتة إلى ذات نتيجة صفر.

---

(1) Vn. Neumann, O. Margenston, *Theory of Games and Economic Behaviour*, Princeton University Press, 1944.

كذلك ظهرت في فترة لاحقة، ونتيجة لأبحاث الرياضي الأمريكي Dantzig في البحرية الامريكية أثناء الحرب العالمية الثانية ـ طريقة حل البرامج الخطية المعروفة باسم simplex.

والبرامج الخطية linear programming تحاول تحديد قيمة المتغيرات اللازمة إذا أردنا تحقيق القيمة العظمى maximum أو الدنيا minimum لمجموعة من الأهداف توضع فيها نسميه دالة الأهداف ob- jectif function حيث تتكون المشكلة من مجموعة من المعادلات أو المتباينات inequalities الخاضعة لمجموعة من القيود constrains.

والمشكلة الاقتصادية لا تعدو أن تكون مشكلة برامج خطية. فالإنتاج من كل سلعة يجب أن يوزع على الصناعات المختلفة (بحسب استخدام كل صناعة وفقاً لحجم الإنتاج فيها) وبحيث يكفي الفائض لإشباع حد أدنى من الطلب النهائي للاستهلاك والاستثمار والتصدير. وهكذا يمكن وضع الهيكل الإنتاجي للدولة في شكل مجموعة من المتباينات التي تبين أن مجموع الإنتاج أكبر أو يساوي مجموع الاستخدامات الوسيطة والطلب النهائي. وينبغي أن يكون هذا النظام خاضعاً للقيود المفروضة بعدم مجاوزة استخدام القدر المتاح من الموارد. ويوضع عادة قيد آخر بألا يأخذ أي متغير قيمة سلبية حتى يكون لها معنى اقتصادي. والهدف هو البحث عن الحجم الأمثل للإنتاج في كل صناعة والذي يعطي القيمة القصوى لبعض الأهداف الموضوعة. (دالة الأهداف).

ومن الواضح أن البرامج الخطية تساعد على تحقيق مزيد من الرشادة في اتخاذ القرارات، وهي بإصرارها على إبراز التفرقة بين الأهداف المرجوة (دالة الأهداف) وبين الوسائل المتاحة (نظام المتباينات والقيود) إنما تساعد على مزيد من التقدم في طريق الرشادة.

وقد وضحت فيما بعد العلاقة الوثيقة بين نظرية المباريات والبرامج الخطية[1] بحيث يمكن تحويل مشكلة من صورة مباراة إلى صورة أخرى تستخدم البرامج الخطية والعكس.

وإذا كانت فروض البرامج الخطية تقيد من استخدامها في كثير من الأحوال، لأن فروض الخطية linearity لا تتحقق دائمًا، فقد ظهرت محاولات جديدة لحل البرامج غير الخطية أو الديناميكية بما لا محل للتعرض له هنا.

والواقع أن الاهتمام بترشيد القرارات في ضوء مجموعة من الأهداف الموضوعة قد ساعد على نمو فرع جديد هو ما يعرف باسم بحوث العمليات operational research. ويضم هذا الفرع إلى جانب البرامج الخطية، وغير الخطية ونظرية المباريات وما يعرف بنظرية الأشكال theory of graph وهي تعني باستخدام الأشكال لبيان العلاقات المختلفة[2].

وهكذا نلحظ تكوين مجموعة من النظم الشكلية أو الصورية formal system التي تبين المراحل المختلفة التي يمر فيها القرار، وتساعد على اتخاذه بأكبر قدر من الرشادة والكفاءة. ولكن ينبغي أن نعرف المقصود بالرشادة، فهذا أمر لا شأن له بالأهداف التي قد نرى أنها أهداف غير حكيمة. فالمقصود هو السلوك الذي يحقق الأهداف على أحسن وجه وبصرف النظر عن تقديرنا للأهداف ذاتها.

وقد ساعد التقدم الذي تحقق في ميدان ترشيد القرارات على إعطاء

---

(١) Dorfman, Samuelson and Solow, *Linear Programming and Economic Analysis*, McGraw - Hill, 1958, p. 446

(٢) انظر في استخدام هذه النظرية في الاقتصاد

G. Avondo-Bodina, *Economic Applications of Theory of Graphs* Blackie and Son Ltd., London, 1962.

حلول لبعض المشاكل المعاصرة. فقد سبق أن أشرنا إلى أن تطور الحاجات قد اتجه نحو مزيد من الحاجات العامة ومن ثم نحو مزيد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. كذلك يلاحظ أن تدخل الدولة لم يقتصر على الأمور المتقدمة وإنما زاد هذا التدخل مع مشاكل التخلف الاقتصادي من ناحية وظهور الكثير من عيوب الرأسمالية من ناحية أخرى وتولي الأحزاب الاشتراكية الحكم من ناحية ثالثة.

وقد كان تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية على النحو الذي نادى به الاشتراكيون محل نقد كبير من جانب الاقتصاديين وبوجه خاص Von Mises فقد أنكر هؤلاء على الدولة قدرتها على تحقيق الرشادة الاقتصادية بعد إلغاء الملكية الخاصة. ورغم أنه تم إثبات إمكانية تحقيق هذه الكفاءة من الناحية النظرية[1] منذ وقت طويل، فقد رأى بعض الاقتصاديين (Robins) أنه من الناحية العملية يكاد يستحيل ذلك لأنه يتطلب حل الملايين من المعادلات بالرغم من الإمكانية النظرية[2].

والجديد هو أن هذه الصعوبة العملية لم يعد لها محل، بعد اختراع الحواسب الالكترونية ذات السرعة المذهلة في إجراء العمليات الرياضية والذهنية المختلفة. وبعد التقدم الكبير في ميادين علوم القرارات على النحو الذي تعرضنا له فيما سبق.

وهكذا نجد أن الأوتوميشن وهو يتطلب التدخل المتزايد من جانب الدولة في ميدان الاقتصاد، يزودها في الوقت نفسه وباستخدام أساليب الأوتوميشن بالوسائل الكفيلة بجعل هذا التدخل ممكناً وعملياً.

* * *

---

(١) V. Pareto, *Cours D'Economie Politique*, Lausane 1897, Vol. II, E. Barone, The Ministry of Production in the Collectivist State in Collectivist Planning, edited by Hayek, 1944.

(٢) L. Robbins, *The Great Depression*, London, 1934, p. 151.

خامساً ـ علم الاقتصاد نفسه من علوم التحكم الذاتي:

إن التقدم الكبير الذي حققته العلوم الجديدة وبخاصة في ميدان التحكم الذاتي automatic control قد دعا البعض إلى استخدام نفس أساليب هذه العلوم الهندسية في ميدان الاقتصاد، فالنجاح الكبير الذي حققته هذه العلوم عند التطبيق في الأوتوميشن وجه الأنظار إلى إمكانية الإفادة بنفس الأساليب لدراسة الاقتصاد.

ومنذ وقت ليس بالبعيد تدخلت أعمال ادارة المشروعات مع الرقابة الفنية على الآلات والمعدات، وهكذا وجد المهندسون والفنيون أنفسهم في مواجهة مشاكل ذات طابع اقتصادي تستدعي منهم اتخاذ قرارات فيها. وقد أدى ذلك إلى التزاوج بين العلوم الاقتصادية والعلوم الهندسية. فظهرت اقتصاديات المهندسين Engineering economics لاعطاء المهندسين الأفكار الضرورية في مبادىء الاقتصاد.

ولكن الأمر لم يقف عند هذا الحد فقد حاول العديد من المهندسين مناقشة المشاكل الاقتصادية بنفس الأساليب المتبعة في العلوم الهندسية وبخاصة في التحكم الذاتي، كما استقر في الدوائر الكهربائية electric circuit والتطبيقات الأخرى للدوائر المغلقة closed - loop control[1].

---

(١) ومن أوائل الاقتصاديين الذين استخدموا أساليب المهندسين

R. Goodwin, «The Non - Linear Accelerator and the Persistence of Business Cycle» *Econometrica*, Vol. 19, 1951.

ثم من المهندسين الذين تحولوا الى الاقتصاد

A. W. Philips, Mechanical Models.

In *Economic Dynamics, Economica*, Vol. 17, 1950; Stabilisation Policy in a Closed Economy», *Economic Journal*, Vol. 64, 1954.

ومن أهم الكتب التي وضعها مهندس في هذا الصدد

A. Tusin, *The Mechanism of Economic Systems*, Heineman, 1959.

وأخيراً فإن R.G.D. Allen قد خصص الفصل التاسع من كتابه Mathematical Economics =

والواقع أن علم الاقتصاد يهتم منذ البداية بنفس نوع المشاكل التي تثيرها السيبر نطيقا والتحكم الذاتي. فمشاكل التحكم تعتبر من صميم المشاكل الاقتصادية. فاقتصاد السوق لا يعدو أن يكون نظاماً محكوماً بشكل ذاتي self - regulated system. بحيث إذا حدث اختلال في أحد الأسواق فإن الأثمان تتغير لإعادة التوازن من جديد، ويتم ذلك ـ في الأصل ـ بشكل تلقائي. ولهذا السبب فإن أوسكار لانجه يقول في مقدمة كتابه المشار إليه، بأن الاقتصاديين كانوا يقومون بتطبيق علوم سيبرنطيقية دون أن يشعروا، كما حدث في مسرحية موليير الفكاهية Le Bourgeois Gentilhomme حينما اكتشف مسيو جوردان M. Jourdain بأنه يتحدث نثراً دون أن يعرف!.

* * *

وبعد،

فإذا كانت الآلية قد مدت من ذراع الإنسان في القرن الماضي، وكان الأوتوميشن قد مد من ذراعه ومن ذهنه في القرن الحالي، فإن ذلك لا يكفي. فالإنسان مطالب الآن بالقيام بخطوة مماثلة، فيجب أن يتسع خيال الإنسان بشكل يسمح له بمسايرة هذا التطور في القوى العضلية والذهنية. وبدون انطلاقة خيالية جبارة فقد تكون هذه التطورات التكنولوجية وبالاً عليه. فقدرته الآن على التدمير الشامل والانتحار الجماعي لم يقم لها مثيل في تاريخ الإنسان. وبقدر ما توافرت وسائل لتحرير الإنسان بقدر ما أمكن أن تستخدم نفس الوسائل للقضاء على حريته، ولذلك فإن الخلاص لن يكون إلا بقدرة

= MacMillan, 1959. لهذا الموضوع، كما وضع الاقتصادي البولندي الأصل O. Lange كتاباً حديثاً في الموضوع باسم:

Introduction to Economic Cybernetics, Pargam Press PWN - Polish, Warsow, 1970.

ونحن نعتمد على المرجعين الأخيرين.

خيال الإنسان على خلق وعي جديد يمكنه من تسخير نتائج فكره بدلاً من الوقوع في قبضتها. وهذا ما تستطيع أن تقدمه لنا الفلسفة والأخلاق. فنحن بحاجة، أكثر من أي وقت مضى، إلى فلسفة جديدة تفسر لنا لماذا نعيش، وأخلاق جديدة تشرح لنا كيف يكون ذلك. فهل يستطيع ضمير الإنسان أن يتطور وينمو كما استطاع فكره أن يخلق ويخترع؟ هذا هو السؤال!

مِن النظَام الاقتِصَادي الـدّولي الجَـديْد إلى نظَـام المعَـلومَات الـدّولي الجَـديْد*

تمهيد:

«في البدء كانت الكلمة» هكذا علمتنا الأديان السماوية عن أهمية وخطورة الفكرة.

وقد كانت ﴿اقرأ باسم ربك﴾.. أول ما أنزل على النبي من كتاب الله تعالى.

فالكلمة مكتوبة ومقروءة ومنقولة هي جوهر المعلومات. وتبادل المعلومات بين الأفراد قديم قدم الإنسان نفسه. وقد عرفت المجتمعات الإنسانية مراحل لتطور المعلومات ميزت كل منها ثورة في حياة الإنسان الاجتماعية والاقتصادية. فمن وضع اللغة إلى اكتشاف الكتابة إلى اختراع المطبعة وأخيراً المواصلات والاتصالات، مرت الحضارة الإنسانية بمراحل متعددة[1]. فقد كانت اللغة ـ رغم بدائيتها وفقرها ـ ضرورية لحياة الجماعة في مرحلة الصيد والقنص. وكانت الكتابة مصاحبة لاستقرار الجماعات مع ظهور الحضارة الزراعية وبداية العمران. ثم جاءت المطبعة لتفتح الطريق أمام الثورة الصناعية. وها نحن ندخل عصر الاتصالات مع الراديو والتليفون والتليفزيون والتطور الالكتروني بصفة عامة لتبدأ حضارة المعلومات. ويبدأ الحديث عن ثورة صناعية جديدة. أو الموجة الثالثة[2].

(*) (١٩٨١).

(١) Daniel Bell. *Communications Technology*. Harvard Business Review. 1979.

(٢) Alvin Toffler. *The Third Wave*. William Morrow and Company Inc. New York. 1980.

وفي الوقت الذي يتحدث فيه العالم الصناعي المتقدم عن ثورة المعلومات والاتصال، ينادي العالم الثالث بالدعوة إلى نظام اقتصادي دولي جديد. ولم تلبث أن ظهرت على السطح المطالبة بنظام دولي جديد للمعلومات كشكل آخر لمطالبة العالم الثالث لتعديل أوضاعه العالمية ليس فقط على مستوى الاقتصاد وتوزيع الموارد والثروات بل أيضاً على مستوى الإعلام والمعلومات. فهل ثمة علاقة بين هذه الأمور؟.

ثورة المعلومات:

لقد كثر استخدام لفظ «الثورة» لكل تغيير أو تعديل، ليس فقط في حياتنا السياسية بل في كافة مجالات اهتمامنا حتى كاد اللفظ يفقد معناه ومدلوله. فإلى جانب ما تعلنه الصحف يومياً عن «ثورات» لا تكاد تتوقف في كل بقعة من بقاع العالم، إذا بالدعاية والإعلان تتحدث عن «الثورة» عند تسويق أي منتج جديد للتجميل أو للدعاية عن ذوق جديد للأزياء. وكذلك الحال في العلوم والصناعة. فكل بحث أو اختراع هو «ثورة» وكل تغيير في التصميم أو التنظيم هو «ثورة».

ومع ذلك فإننا عندما نتحدث عن «ثورة المعلومات» إنما نقصد شيئاً أكثر من كل ذلك. نشير إلى تغيير وانقطاع كيفي في التكنولوجيا وفي الآفاق المتاحة. فإذا كان ظهور الزراعة قبل حوالي عشرة آلاف سنة في وادي النيل أو وادي ما بين النهرين ثورة وانقطاع كامل بين نمط الحياة السابقة واللاحقة. وإذا كانت الثورة الصناعية قبل قرنين في الجزر البريطانية ثم في اوروبا انقطاع آخر غير في نمط الحياة وأساليب الإنتاج[1]. فإننا يمكن أن نكون على فاتحة عصر جديد يمثل انقطاعاً

(1) Carlo Cipolla, *The Economic History of World Population*, Pelican Books, London 1962 p 18

وتغييراً في نمط الحياة والتكنولوجيا، وهو المترتب على ثورة المعلومات والاتصالات. فبالرغم من حجم وسرعة التقدم التكنولوجي خلال هذا القرن، فيبدو أن العالم قد بدأ يدخل مرحلة جديدة كلياً منذ نهاية الستينات وبداية السبعينات. أما قبل ذلك وبالرغم من سرعة التغيير فإنه لا يبدو أن العالم قد عرف شيئاً مختلفاً عما كان موجوداً ومعروفاً من قبل. حقاً لقد تحقق أكثر من كل شيء، ولكن هذا تغيير كمي لا نوعي. فالتقدم الذي حققه العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف الستينات والذي يمثل بكل المعايير فترة من أسرع فترات التاريخ تطوراً وازدهاراً - إلا أنه يعبر عن حلقة متصلة ولا يعكس أي انقطاع أو انفصال في شكل التطور. ففي خلال الربع قرن التالي للحرب العالمية الثانية لم تنشأ صناعة كبيرة جديدة لم تكن كذلك بالفعل قبل الحرب العالمية الأولى، ولم تستخدم تكنولوجيات غير معروفة قبل ذلك بخمسين سنة على الأقل[1]. فالقطاع الذي حقق أكبر معدل للنمو خلال الخمسين سنة الأولى للقرن العشرين كان القطاع الزراعي. وهو في كل هذا يستخدم افكاراً وتكنولوجيات معروفة منذ بداية القرن على الأقل. وإذا كانت صناعة الصلب تمثل خلال تلك الفترة محرك النمو، فإن معظم التكنولوجيات المستخدمة في هذه الصناعة في منتصف هذا القرن كانت معروفة بالفعل قبل قرن من الزمان. ورغم التطورات فلا زالت القطاعات الأكثر أهمية في الاقتصاد في منتصف القرن العشرين - سواء من حيث مساهمتها في الناتج القومي او استيعابها للعمالة - لا زالت هي نفس الصناعات المعروفة في أول القرن وتستخدم فنون وأساليب إنتاجية معروفة بشكل عام منذ ذلك الوقت. وربما الاستثناء الوحيد يتعلق بصناعة البلاستيك[2] والبتروكيماويات.

(١) Peter F. Drucker, *The Age of Discontinuity*, Heinemann, London 1969.

(٢) Ibd.

ولم يعد الأمر كذلك منذ نهاية الستينات وبوجه خاص مع الثمانينات. فنحن نعاصر الآن تغييراً نوعياً في الصناعة والتكنولوجيات المستخدمة. فلم يعد الأمر متعلقاً بإنتاج «أكبر» أو «أكثر» ولكنه أصبح يشير إلى شيء «آخر»، إلى أمر «مختلف». فالاستمرار القديم بدأ ينقطع وبدأنا ندخل مرحلة جديدة تماماً، مما حدا بالبعض إلى إطلاق اسم «عصر الانقطاع» على هذه الفترة[1]. وهي فترة تتميز بغلبة المعلومات والاتصالات. ورغم أن وجود الجماعة الإنسانية لا يتصور دون «تنسيق» لنشاطهم مما يفترض تبادل المعلومات، إلا أن غلبة المعلومات والاتصالات على المجتمع الحديث قد بلغت درجة تبرر إطلاق ثورة المعلومات على هذا المجتمع الحديث، فالآلة الجديدة لم تعد تحل محل قوة الإنسان وعضلاته بل أصبحت على العكس تقوم بدور عقله وذكائه. وكما أدى إحلال الآلة محل عضلات الإنسان إلى مضاعفة قوة الإنسان، فإن دخول الآلة في مجال الحساب وترشيد القرار سوف يؤدي إلى مضاعفة ذكائه.

الطاقة والمعلومات:

كما تجرى المقابلة كثيراً في الفلسفة والأخلاق بين الروح والمادة، فإننا نستطيع أن نجد مقابلة أخرى في عالم التكنولوجيا والإنتاج تساعد على القاء بعض الأضواء، وهي المقابلة بين الطاقة والمعلومات (بين العضلات والعقل) أو كما جاء في عنوان أحد الكتاب «بين الأداة والكلمة»[2]. وعندما نتحدث هنا عن الطاقة فإننا نشير إلى المادة بكل صورها، فالطاقة لا تعدو أن تكون أحد صور أو حالات المادة كما علمنا اينشتاين.

---

(1) Peter Drucker, *The Age of Discontinuity*, Heinemann, London 1969.

(2) Jacques Attali, *La Parole et l'Outil*, Press Universitaire de France, Paris, 1975.

وفي كل صور الإنتاج نجد أن هناك تكاتفاً بين الطاقة (بما فيها المادة) والمعلومات. فالصورة الأساسية للإنتاج هي تحويل لبعض أشكال المادة إلى أشكال جديدة أكثر نفعاً لحاجات الإنسان. كذلك قد يأخذ الإنتاج نقل الشيء من مكان إلى مكان آخر أكثر فائدة. وفي هذا كله نحن بصدد المادة سواء فيما يتعلق بالمواد المستخدمة والمحولة من شكل إلى آخر أو بالطاقة اللازمة لاجراء هذا التحويل والنقل. ولكن الإنتاج يتطلب فوق ذلك «معلومات». فالإنتاج يتطلب معرفة بخصائص المادة، وهذه المعلومات، وهو يتطلب تصميم وتصور للآلة ومراحل الإنتاج ، وهذه معلومات. وفضلاً عن كل ذلك فإن عملية الانتاج ذاتها تتضمن إصدار قرارات متعددة والتنسيق بين مختلف عمليات الإنتاج والإشراف على النتائج ومراقبتها وعلاج الخلل وهو ما يتضمن سلسلة من القرارات والأوامر وتوجيهها لغرض محدد. وهذا كله معلومات. وكذلك فإن التعامل مع السوق هو تعامل مع المعلومات: الأذواق، الأسعار الأخرى، التطورات التكنولوجية وهكذا. ولذلك فإن عملية الإنتاج تتضمن بطبيعتها دائماً عنصري الطاقة (المادة) والمعلومات. ولا فرق في هذا بين صور الإنتاج القديم وصور الإنتاج الحديث.

ولعل الخلاف الأساسي بين المراحل المختلفة إنما هو في تحديد مركز الصدارة والأهمية. فالجديد هو في بروز أهمية المعلومات في صور الإنتاج الحديث وتراجع أهمية الطاقة بعض الشيء. فقديماً كانت الغلبة للطاقة وكانت المعلومات تابعة لاحتياجات تحويل المادة. والحديث هو أننا بدأنا ندخل عصر معالجة المعلومات ذاتها وبحيث تتدخل الطاقة بالقدر اللازم لهذه المعالجة.

ويقابل هذا التطور في الانتقال من التركيز على المادة إلى التركيز على المعلومات تطور مقابل في نوع الآلات ووظائفها. فالآلة هي في نهاية

الأمر محاولة من الإنسان في محاكاة الطبيعة. وإذا كان الإنسان قد خلق «على صورة الله» فقد أحب أن يقلده في عملية الخلق[1]. وهي هنا إنتاج آلات تؤدي بعض الوظائف الصناعية المقابلة للوظائف الطبيعية. وقد اتجهت الآلية في أول الأمر إلى تقليد قوى الطبيعة العضلية، فالآلة تمثل قوة أكبر وسرعة أكثر. وفي المرحلة التالية اتجهت الآلية إلى تقليد قوى الذكاء. فالآلة لم تعد تقوم بالأعمال الميكانيكية وإنما بالعمليات الذهنية. وهذا ما يتطلب ليس فقط حفظ المعلومات ونقلها وتوزيعها وترتيبها بل أيضاً معالجتها باستخراج بعض النتائج وحل العديد من المشاكل باستخدام هذه المعلومات. وقد ارتبط هذا التطور بما حدث في ميادين الالكترونيات من ناحية وعلم بحوث العمليات والبرمجة ونظرية القرارات والاحصاء. . . من ناحية أخرى. ومن المهم أن نؤكد هنا أن التكنولوجيا الحديثة المستخدمة في هذه الصناعات الجديدة تتميز بأنها في ذاتها قليلة استخدام الطاقة. فحجم الطاقة اللازم لآلات التكنولوجيا القديمة اللازمة لاعادة تشكيل المادة كان كبيراً، بعكس حجم الطاقة اللازمة لحفظ ومعالجة المعلومات. وفي هذا الصدد فقد كان تطور تكنولوجيات المواد الصلبة والالكترونيات حاسمًا. ومن أهم هذه التطورات هنا التلاقي بين تكنولوجيات الحاسبات الالكترونية من ناحية والاتصالات من ناحية أخرى نتيجة للتطبيقات المتزايدة للسيليكون. وقد استخدمت التكنولوجيات الالكترونية في عمليات التحويل Switching والإرسال Transmission. وقد تقدمت هذه التكنولوجيات مع ظهور الخيوط البصرية Optical fibres[2] وغيرها وبشكل عام. فإن صناعة أو تكنولوجيا المعلومات Information Technology تقوم على تضافر ثلاثة ميادين صناعية وهي:

---

(١) Henri Bartoli, *Economie et Creation Collective*, Economica, Paris 1977, pp. 16 et ss

(٢) Communications, *Financial Times Survey*, April 27, 1981.

الالكترونيات micro – electronics والاتصالات Communications والحاسبات الالكترونية Computers.

المطالبة بنظام اقتصادي دولي جديد:

في هذا الوقت الذي يمر فيه العالم بثورة تكنولوجية صامتة بدأت المطالبة من جانب العالم الثالث بإعادة النظر في أساس توزيع المزايا الاقتصادية بين سكان العالم وهي الدعوة التي عرفت باسم المطالبة بإنشاء نظام اقتصادي عالمي جديد[1].

إن المطالبة بنظام اقتصادي جديد إنما ترجع إلى ما أظهره النظام القائم من مشكلات وخاصة هذا التفاوت الرهيب في توزيع المزايا الاقتصادية بين سكان العالم. فأكثر من ثلثي سكان البشرية لا يحصلون إلا على أقل من ثلث الإنتاج العالمي. وطبقاً لأكثر التقديرات تحفظاً فإن عدد الذين يهددهم الجوع ونقص التغذية بلغ حوالي ٤٦٠ مليون نسمة في عام ١٩٧٤ وهم في تزايد مستمر[2]. ولم يعد الحديث عن الفقر والغنى مسألة نسبية فقط، بل إننا أصبحنا نواجه بما يسمى بظاهرة «الفقر المطلق»، والتي تشير إلى سوء الظروف التي يعيش فيها الإنسان في القرن العشرين وفقاً لأي معيار. فأكثر من ٩٠٠ مليون فرد يعيشون بدخل سنوي يقل عما يعادل ٧٥ دولاراً في السنة وفي وسط من التعاسة والتدهور[3]. ومن الممكن الاستطراد في تعداد مظاهر هذا التفاوت الشديد في التوزيع بين أجزاء المعمورة.

---

(١) انظر: حازم الببلاوي، نحو نظام اقتصادي عربي جديد، ندوة النظام الاقتصادي الدولي الجديد والعالم العربي، الكويت مارس ١٩٧٦ الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

(٢) *World Food Conference*, The Food Problem, Rome, 1974.

(٣) R.S. Mc Namara, Address to the Board of Governors, September 1975.

على أن الدعوة لإنشاء نظام اقتصادي جديد ليست فقط مجرد الرغبة في التمرد على الظلم والقهر. فهذه امور عاصرها الإنسان منذ التاريخ، فما هو الجديد الذي جعل ما هو مرغوب فيه ممكن التحقيق..؟

الجديد هو أنه توافرت عناصر موضوعية غيرت في موازين القوى الاقتصادية بين الدول، وجعلت هذه الرغبة امراً محتمل التحقيق. فليس «الأمر نزعة فكرية عابرة تشغل الناس بعض الوقت ثم تتراجع إلى ما وراء الأضواء في اطار ما يمكن أن نسميه «الموضة الفكرية»[1].

والتغيير الذي طرأ هو تغيير في الاقتصاد والسياسة معاً، فينبغي أن يكون واضحاً أنه في مناقشة مشاكل على مستوى العلاقات الدولية، لا توجد تفرقة بين ما هو اقتصادي وما هو سياسي. فالسائد أن السياسة تعنى بدراسة السلطة وأن الاقتصاد يهتم بدراسة التبادل[2]. والحقيقة أنه في مجال العلاقات الاقتصادية تحدد اقتصاديات القوة قواعد وحدود التبادل، فالعلاقة بين الاقتصاد والسياسة هنا، كالعلاقة بين الحرب والسياسة، كلاهما يحقق نفس الأغراض بأساليب مختلفة.

و «الجديد»، يرجع إلى ما أظهره التطور الاقتصادي من تغيير في علاقات القوة، فالعالم الثالث الفقير ظهر بأخطر مما يبدو، والعالم المتقدم اكتشف حدوداً على قدرته بل وعلى قدرة العالم أجمع ومن ثم فإن هناك مصلحة أكيدة في التخطيط الواعي للموارد الإنسانية. فإذا كان النظام الاقتصادي القائم تعبيراً عن علاقات القوة بين الدول المتقدمة وبين الدول الفقيرة، فإن الجديد هو اكتشاف أن الأولى يكمن

---

(١) اسماعيل صبري عبد الله، النظام الاقتصادي العالمي، نظام من اجل التحرر الاقتصادي، الطليعة، العدد الحادي عشر، نوفمبر ١٩٧٥ ص ١٥.

(٢) K. E. Boulding, *Economics as a Science*, McGrowHill, 1970.

بها عناصر ضعف أكثر مما يبدو وفي الثانية عناصر قوة وخطورة أكثر مما يظهر.

وبطبيعة الأحوال فإن الوعي الكامل بهذه الأمور لم يتحقق بنفس الدرجة، ولكنها قد بلغت حداً من الوضوح بحيث أصبح الحديث عن نظام اقتصادي جديد امراً وارداً.

ويمكن أن نلخص هذه الأمور في قضيتين اساسيتين: ظهور العالم الثالث كقوة مؤثرة في العلاقات الاقتصادية الدولية: ومحدودية العالم أو قيود النمو.

العالم الثالث كقوة مؤثرة:

حتى نهاية الحرب العالمية الثانية كان تاريخ العلاقات الدولية هو نفس تاريخ علاقات القوى الصناعية في أوروبا وأمريكا وإلى حد ما اليابان. وخضعت دول العالم الفقيرة لأشكال متعددة من الاستعمار الصريح أو الضمني. وكنتيجة للحرب وزيادة الاتصال بين الشعوب من ناحية والارهاق الاقتصادي والسياسي للدول الاستعمارية من ناحية أخرى، حصلت معظم الدول على استقلالها السياسي. وكانت بداية الستينات ايذاناً بانتقال العشرات من الدول الجديدة الى الاستقلال السياسي والانضمام إلى هيئة الأمم المتحدة وإلى المنظمات الدولية. ومع ذلك فقد ظل دور هذه الدول الجديدة محدوداً في العلاقات الاقتصادية رغم استقلالها السياسي، فظلت تابعة اقتصادياً عاجزة عن التأثير في تلك العلاقات.

وليس هذا بالأمر الغريب، فالعلاقات الاقتصادية ـ سواء الداخلية أو الخارجية ـ لم تتم في أي وقت من الأوقات بين متساويين، فهناك دائماً قطاعات مسيطرة وقطاعات تابعة[1]. فالقطاعات المسيطرة تسيطر

(1) F. Perroux, L'Economie du XXème Siècle, P. U. F. Paris 1961, p. 27

على البيئة المحيطة بها وتشكلها وتحقق نمواً مطرداً ودخولاً عالية. أما القطاعات التابعة لها فإنها تخضع للبيئة وتتعايش معها وتتكيف معها قدر استطاعتها ولا تحقق إلا دخولاً متواضعة ونمواً متراخياً ومتقلباً. القطاعات الأولى تتحكم في المتغيرات ومن ثم تتمتع بالاستقرار، والثانية تخضع لهذه المتغيرات[1]، الأولى تستخدم القوة أو السلطة وتعتمد على التنظيم والتفكير الجماعي، والثانية لا تملك أية قوة تساومية وتعتمد على الجهود الفردية المبعثرة[2].

والعلاقات الدولية لم تخرج عن هذا النموذج، فالدول المتقدمة تسيطر على البيئة وتشكلها وتضع قواعد التعامل، والدول المتخلفة ليس أمامها سوى أن تتعايش وتتكيف مع هذه البيئة. الدول المتقدمة تستخدم القوة والسلطة والدول المتخلفة تخضع لأوامر السوق. كذلك فإن التقسيم العالمي للعمل أدى إلى احتكار الدول المتقدمة للقطاعات الحيوية ذات الامكانيات التكنولوجية المتطورة في حين تركت للدول المتخلفة القطاعات الراكدة ذات التأثير المحدود.

ومع ذلك فقد أدت عدة عوامل إلى تغيير هذه الصورة وزيادة دور الدول المتخلفة. وقد بدأ الأمر بالتغيير على مستوى الوعي بمشاكل هذه الدول ثم بالتغيير في الأحداث والتأثير على العلاقات الدولية ذاتها. فالاستقلال السياسي الذي حصلت عليه هذه الدول وضع امام الحكام الوطنيين المسئوليات الاقتصادية. ومع تزايد الاتصال بين الشعوب ظهرت الفروق في مستويات المعيشة، ولذلك فقد أصبحت الدعوة

(1) J K. Galbraith, *Economics and the Public Purpose*, Deutsch, London 1974, p. 119.

(2) وقد لاحظ جالبرت أن سيطرة القطاعات المتقدمة قد ادت تدريجياً إلى استبعاد كافة مظاهر التفرد الإنساني، ولذلك فإن الخدمات والفن تحتل مكانة ثانوية لأنها تأبى الخضوع للتنظيم الجماعي في شكل مؤسسات رئاسية جامدة. وقد أدى نفس المنطق إلى النظر إلى الدول المتخلفة اقتصادياً باعتبارها متخلفة ايضاً ثقافياً وحضارياً فحرمت من الإسهام الحضاري.

لتحقيق التنمية الاقتصادية أهم أهداف الحكومات في فترة ما بعد الحرب واتضح تماماً إنقسام العالم إلى شمال غني وجنوب فقير. وتعددت المؤتمرات للمطالبة بحقوق الشعوب الفقيرة (مؤتمر باندوج ١٩٥٥). وأصبحت قضية تنمية الفقراء من مشاكل العالم. ولم يكن غريباً أن تقرر الأمم المتحدة اعتبار الستينات عقداً للتنمية. وفي عام ١٩٦٤ عقد مؤتمر التجارة والتنمية الذي تمخض عن إنشاء منظمة دولية جديدة بهذا الاسم للعمل على زيادة فرص التنمية وتحسين شروط التبادل التجاري. ولم تلبث الحرب الباردة بين الكتلتين الغربية والشرقية أن أدت إلى مزيد من التنافس بينهما على كسب ودّ دول العالم الفقير. وقد ساعد هذا التنافس على إبراز مشاكل الفقراء وعلى مزيد من الوعي بالفجوة التي تفصل بين العالمين المتقدم والمتخلف. كذلك فإن ظهور ممثلين للدول الفقيرة في كافة المنظمات الدولية رفع قضية الفقراء إلى مستوى المناقشات في عديد من المنابر في الاجتماعات الدولية وحلقات الدراسة والمناقشة في الجامعات وعلى صفحات الصحف ووسائل الاعلام الأخرى. وقد أدى ذلك إلى ظهور عدد كبير من المثقفين في الدول المتقدمة الذين يعطفون على قضايا التنمية في الدول المتخلفة ويطالبون بنظام أكثر عدالة.

على أن الأمر لم يقتصر على مجرد الوعي بمشكلة الفقر، بل ظهرت بعض المشاكل الخاصة للدول المتخلفة والتي باتت تهدد استقرار العالم وأمنه. فالتزايد السكاني الذي عرفته هذه الدول لم يعد مشكلة تخص العالم الثالث وحده وإنما أصبح مشكلة عالمية. والضغط السكاني العالمي أصبح أمراً يحتاج إلى مواجهة عالمية. فقد تزايد عدد سكان العالم على نحو مثير للخوف.

وقد قدرت أعداد السكان على النحو الآتي[1]:

(١) A. Sauvy. *Croissance Zero?* Calmann Levy 1973, p. 79

العصر النيلوتي	١ مليون
ألف عام قبل المسيح	٣٠ مليون
عصر المسيح	٢٩٠ مليون
سنة ١٠٠٠ ميلادية	٣٥٠ مليون
سنة ١٦٥٠ ميلادية	٤٥٠ مليون
سنة ١٧٥٠ ميلادية	٧٣٠ مليون
سنة ١٨٥٠ ميلادية	١١٧٥مليون
سنة ١٩٥٠ ميلادية	٢٥١٥مليون
سنة ١٩٧٥ ميلادية	٤٠٠٠ مليون

وينطوي هذا الإنفجار السكاني على أخطار عالمية سواء من حيث استهلاك المواد القابلة للنفاد أو من حيث تأثيره على تدهور البيئة أو حتى من حيث ما يمكن أن يؤدي إليه من تعريض للسلام العالمي للحرب والفتن والقلاقل. ويرجع هذا الانفجار السكاني، في جزء كبير منه، إلى دول العالم الثالث. فهذه الدول حققت في سنوات قليلة نفس النتائج التي وصلت إليها الدول الصناعية في تخفيض معدلات الوفيات خلال أكثر من قرن ونصف. ومع ذلك فقد ظلت معدلات المواليد في تلك الدول على ما هي عليه تقريباً مع ما صاحب ذلك من انفجار سكاني. وبذلك فإن دول العالم الثالث والتي يبدو أنها ضعيفة وغير قادرة على التأثير على مقدرات العالم، تستطيع عن طريق التزايد العددي أن تخلق مشاكل أكيدة لرفاهية العالم واستقراره. فالدفاع الغريزي لعنصر ضعيف كان دائماً دفاعاً ديموغرافياً[١].

على أن الدول المتخلفة ليست فقط صوراً للبؤس أو اعداداً

A. Sauvy, *op. cit*, p 166. (١)

متكاثرة وأصواتاً عالية، وإنما هي فضلاً عن ذلك مصادر للمواد الأولية، وبعضها شديد الحيوية ـ وتسيطر على مناطق هامة من العالم. ولذلك فإن تأثير الدول المتخلفة لم يقف عند حد أن تصبح أزمة ضمير للعالم، أو مجرد تهديد بالزحام والعدد، بل جاوز ذلك إلى التأثير الفعلي في العلاقات الاقتصادية، ولعل أخطر هذه التغييرات والتي أذنت بتعديل في أوضاع العالم ـ فيما لو استمرت ولـم تجهض ـ هي قرارات رفع أسعار النفط في اكتوبر ۱۹۷۳ في أثر حرب رمضان التي شنتها مصر وسوريا على إسرائيل. فلأول مرة وربما منذ اكتشافات فاسكو دي جاما ـ تضطر الدول الصناعية إلى الإنحناء أمام قرار اقتصادي يتخذ من الدول الفقيرة على مستوى العالم[١]. وقد أدى هذا بالبعض إلى إطلاق وصف الانقلاب العربي أو النفطي على هذا القرار[٢].

ويرى عدد من الكتاب أن هذا الاسلوب في نقل الثروة هو بداية لنظام جديد في العلاقات الاقتصادية الدولية[٣]. ومن المهم أن نذكر أنه اتخذ بقرار عربي ونتيجة لدماء عربية. ومن الممكن أن يتكرر مثل هذا الأسلوب في مواد أخرى أساسية. فعلى سبيل المثال تسيطر أربع دول (زامبيا، شيلي، زائير، بيرو) على أكثر من ٧٠٪ من صادرات النحاس. كذلك تسيطر دولتان من دول العالم الثالث على ثلاثة أرباع صادرات الرصاص، وخمسة (من بينها استراليا) على أكثر من ٩٠٪ من صادرات الالمونيوم غير المصنع[٤]. وهكذا.

كذلك يشير البعض[٥] إلى عدة أسلحة يمكن أن تؤثر بها دول العالم

---

(١) The 1975 Dag Hammarskjold Report. *What Now?* 1975, p. 6.

(٢) Ph Heymann, B. Bertelot. *Aujourd'hui et demain. La Crise*, edition Lattes, Paris, 1974, p. 57D.

(٣) سمير تناغو، بعض مشاكل التمويل الانمائي، بحث مقدم لمعهد الامم المتحدة للتدريب والبحوث، UNITAR، الدوحة ـ قطر ـ يناير ١٩٧٤.

(٤) J. Power, Growing Options of Third World. *International Herald Tribune*, Dec. 1975.

(٥) *Idem.*

الثالث على استقرار وأمن العالم. فهناك إنكار الديون الدولية على نطاق شامل (تبلغ حوالي ٤٢٥ بليون دولار في ١٩٨٠) مع ما يترتب على ذلك من خلخلة في موازين المدفوعات والأسواق المالية. كذلك فإن تزايد السكان ليس السلاح الوحيد لارهاب العالم، فحرب المخدرات قد تكون أشد قسوة، وكذلك الحال بالنسبة لعمليات الارهاب الفردي والجماعي، بل إن الالتجاء إلى السلاح النووي ليس أمراً نظرياً. ولذلك فإن العالم الثالث ليس تهديداً فارغاً وإنما هو حقيقة رهيبة لا يمكن التغاضي عنه.

محدودية العالم

في كل وقت من الأوقات تنازع فكر الإنسان المستقبلي نزعة تفاؤلية لعالم ذي امكانيات بلا حدود، ونزعة تشاؤمية تركز على هذه الحدود. وفي الوقت الحاضر يمكن أن نقول إن الفكر السائد يتراوح بين أفكار علماء الطبيعة وخاصة البيولوجيا المتشائمة، وبين تأكيدات الاقتصاديين وأنصار التكنولوجيا المتفائلة. (وإن كانت الكفة بدأت ترجح لتغلب الأفكار المتشائمة حول إمكانيات العالم. وحول حدود النمو). وإذا كان الاقتصاديون التقليديون قد نبهوا منذ زمن إلى خطورة ظاهرة تناقص الغلة وما ارتبط بها من اتجاه نحو الركود. فإن الثورة الصناعية بإنجازاتها الكبيرة والتي صاحبت هذه الأفكار قد تخطت كافة الحدود مما صرف الأذهان عن تخوفاتهم.

وقد أعيد الحديث هذه الأيام من جديد عن حدود النمو. وربما لم يحقق كتاب في السنوات الأخيرة من الشهرة ما حققه كتاب «حدود النمو» لنادي روما[1]، والذي أعاد للأذهان أفكار التقليديين في ثوب

---

(١) Donella H. Meadows, Dennis L. Meadows, J. Randers, W. Behrens, *The Limits to Growth*. A Report for the Club of Rome, A Potomac Books, London, 1972.

جديد من مصطلحات المهندسين في النمو الأسي والتغذية المرتدة والدوائر المفتوحة. وقد حاول واضعوا هذا التقرير استخدام نموذج رياضي مستعار من النماذج الهندسية في التغذية المرتدة والدوائر المفتوحة. «فالسكان» و «الانتاج الصناعي» (الاستثمار) يباشران تأثيرات إيجابية على النمو في حين أن «الغذاء» و«الموارد غير المتجددة» و «تدهور البيئة» تباشر تأثيرات سلبية. وكأي نموذج فإن نموذج حدود النمو يتضمن تبسيطاً شديداً للواقع ويقتصر على بعض المتغيرات ويهمل أموراً أخرى. وخلاصة النتائج التي انتهى إليها هذا النموذج ـ كما هو معروف ـ هو أنه إذا لم تتدخل سياسة النمو الواعية بالتأثير في المتغيرات الإيجابية، فإن المتغيرات السلبية لن تلبث أن تقوم بوضع الحدود على النمو(١).

وإذا كانت تنبؤات نموذج النمو قد أخذت طابعاً مأسوياً أشبه برؤيا يوحنا اللاهوتي، مما عرضها للانتقادات، إلا أنها أعادت للأذهان الحقيقة الأساسية في ضرورة تحقيق التوازن بين الإنسان والبيئة. فبعد أن أدت الإنجازات التكنولوجية خلال القرنين الماضيين إلى إحياء الاعتقاد لدى الأفراد بأنهم يعيشون في بيئة أقرب إلى اللامحدود واللانهائي، بدأت تظهر فكرة الحدود على كل جانب من جوانب حياة الإنسان(٢).

فسواء نظرنا إلى الأمور من خلال أفكار مالتس عن السكان والغذاء

---

(١) هناك تقابل تام بين افكار ونتائج نظرية مالتس وبين نموذج حدود النمو، والفارق يرجع الى اختلاف لغة العصر من ناحية واسلوب الاستخلاص من ناحية أخرى، فالنمو الأسي بدلاً من المتوالية الهندسية، والنمو الخطي بدلاً من المتوالية العددية، والموانع الوقائية تقابل التأثيرات الايجابية، والموانع الايجابية تقابل التأثيرات السلبية. ما اشبه اليوم بالبارحة!!

(٢) K E. Boulding. The Economics of the Coming Space ship Earth, in H. Jarret (ed), *Environmental Quality in a Growing Economy*, John Hopkins Press, 1966.

والمتواليات الهندسية والعددية والموانع الإيجابية والوقائية، أو من خلال نتائج نموذج حدود النمو والنمو الأسي والنمو الخطي والدوائر الهندسية والتغذية المرتدة، فإن العبرة والعظة واحدة؛ حذار، العالم محدود، هناك توازن ضروري بين الإنسان والبيئة، وكل نمو لا بد، إذا ترك، أن يجاوز عاجلاً أو آجلاً كل حدود، ولا بد من ثم أن ترد عليه الحدود.

ورغم ما أشار إليه التقليديون من مخاوف عن تناقص الغلة، فقد تأثر الاقتصاديون بأفكارهم عن خصائص الطبيعة ومن ثم البيئة. فمنذ عبارة ريكاردو الشهيرة عن إمكانيات الأرض الأولية وغير القابلة للهلاك[1]. والنظرة للطبيعة، أو البيئة بصفة عامة، متأثرة بهذا التفكير.

وقد أشار الكاتب والعالم الانجليزي سنو C. B. Snow في مقاله الكلاسيكي عن «الثقافتين» إلى أهمية القانون الثاني للديناميكا الحرارية أو ما يعرف بظاهرة الانتروبيا، كما ركز على خطورة جهل ذوي الثقافة الأدبية بهذا القانون الحيوي للطاقة. وكم أحرى بالاقتصاديين ورجال النمو وهم يناقشون مشاكل الانتاج أن يتذكروا هذا القانون. حقاً إن المادة لا تفنى (القانون الأول)، ولكنها فيما يتم عليها من تحويلات وتغيرات تصبح أقل صلاحية، هناك اتجاه نحو الفوضى، هناك ضياع مستمر لا يمكن استعادته من جديد (القانون الثاني).

فالحقيقة أن الطبيعة ليست دائمة بل هي قابلة للهلاك، فالاستهلاك وهو يتضمن تحويل الأشياء يؤدي إلى ظهور بواق وعوادم لا تستوعب دائماً في البيئة المحيطة، وتؤدي إلى تدهورها وهذا هو القانون الثاني للديناميكا الحرارية، وهو ما يشير إلى الفوضى وإلى الضياع.

---

(1) D. Ricardo, *Principles of Political Economy and Taxation*, Edited by Harwell, Pelican Classics, p. 92

إن الإنتاج لا يخلق المادة وإنما يحولها بما يجعلها قابلة لاشباع الحاجات ومن ثم نافعة كما أن الاستهلاك لا يعدم المادة وإنما يقتصر على استنفاد هذه المنافع. وقد عمد بعض الباحثين إلى دراسة هذا الموضوع عن طريق ما يعرف باسم الموازين المادية التي تبين دورة المادة من الانتاج إلى الاستهلاك إلى محاولة الاستفادة بها من جديد في الانتاج[١]. ولكن هذا التحويل للمادة من الانتاج والاستهلاك لا يترك البيئة على ما هي عليه. فبقايا المصانع وعادم الوقود يؤدي إلى تلوث البحار والأنهار والجو. وتجربة الـ د. د. ت. لا تزال عالقة بالأذهان وحيث انقرض من جرائها العديد من الكائنات الحية. وبذلك فإن البيئة لا تستوعب هذه البقايا. كذلك فإنه ليس من السهل استعادة هذه البقايا من أجل الانتاج المستقبل. ومن هنا ظهرت مشكلة المواد القابلة للنفاد[٢]. فكثير من بقايا الانتاج والاستهلاك للمعادن والطاقة لا يمكن استعادته من جديد. فالطاقة كثيراً ما تتبدد في شكل حرارة ضائعة في الكون أو في شكل ضوضاء. الطبيعة ليست مستودعاً بلا قرار لعوادم الانتاج والاستهلاك، وليست مصدراً بلا نهاية لتزويد الإنسان بحاجاته من المواد. الطبيعة محدودة، وحدودها قد تكون قريبة.

ولعله من المفيد أن نشير، بصدد التغييرات التي لحقت بالنظام الاقتصادي العالمي (ظهور قوة العالم الثالث واكتشاف محدودية العالم)، إلى خطورة العمل الذي تم على المسرح العربي في التأثير في النظام العالمي. فحرب اكتوبر ورفع اسعار النفط ليست فقط أخطر انقلاب في العلاقات الدولية[٣]، بل إنها في ذاتها تعكس اهم مشكلتين

---

(١) Allen Karesse, R. Aryes, R. D'Arge, *Economics and Environment*. The john Hopkins Press, 1960 - 1970.

(٢) Dennis Gabor. *Inventing the Future*. Secket and Warburg 1963. Chap. 8.

(٣) سمير تناغو، حرب اكتوبر ثورة عالمية في التاريخ، جريدة الاخبار ١٩٧٦/١/٢٩.

يواجهها العالم، فهذا الحدث رمز لتزايد قوة العالم الثالث من ناحية وتعبير عن أزمة الطاقة ومن ثم محدودية العالم من ناحية أخرى.

كذلك فإنه من الهام الإشارة إلى أهمية توقيت استعمال سلاح النفط مع العمليات العسكرية العربية في تضامن كامل. وبعبارة أخرى، فإنه من اللحظة الوحيدة التي نشأ فيها نظام عربي، تغير النظام الدولي.

مضمون النظام الاقتصادي الجديد:

جاءت الدعوة لانشاء نظام اقتصادي جديد نتيجة للمطالبات المستمرة من جانب دول العالم الثالث لإعادة النظر في علاقات التبادل الدولية. وكان مؤتمر جنيف للتجارة والتنمية ١٩٦٤ مناسبة لاعلان هذه الرغبة والعمل من أجلها سواء من خلال UNCTAD أو المؤتمرات التي انبثقت عنه (مجموعة الـ٧٧).

وقد أخذت الدعوة اسم النظام الاقتصادي الجديد بوجه خاص على أثر دعوة الجزائر لمؤتمر القمة لدول عدم الانحياز في سبتمبر / ايلول ١٩٧٣، وما ترتب عليها من عقد دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشة تجارة المواد الأولية. وقد صدر في هذا الشأن قرار الجمعية العامة في دورتها السادسة غير العادية بإنشاء نظام اقتصادي دولي جديد (قرار رقم ٣٢٠١ في أول مايو / ايار ١٩٧٤) والقرار ببرنامج عمل لإنشاء هذا النظام (قرار رقم ٣٢٠٢)، فضلاً عن ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول (١٢ ديسمبر / كانون الأول ١٩٧٤).

ولا تعدو أن تكون الدعوة لإنشاء نظام اقتصادي دولي جديد استمراراً للجهود من أجل حماية حقوق الإنسان الأساسية، فالغرض الأساسي من هذه الدعوة هو تحقيق حياة كريمة مع توفير مستوى مادي معقول

لجميع أفراد العالم[1]. ولذلك فإن هذه الدعوة هي خطوة أخرى على طريق الدفاع عن حقوق الإنسان، وهناك أكثر من وجه شبه بين هذه الدعوة وبين إعلانات حقوق الإنسان. فلا يكفي تقرير حقوق طبيعية واجتماعية للفرد في مواجهة السلطة السياسية التي يعيش في كنفها (الدولة)، بل لا بد من تقرير حقوق للجماعات والدول في مواجهة الجماعة الدولية تضمن تحقيق بعض التقارب في توزيع الثروات. ولا يقتصر التشابه بينهما في اتفاق الهدف النهائي من كل منهما، بل إن طبيعة النظام الاقتصادي الجديد لا تختلف عن طبيعة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (قرار الجمعية العامة ٤٨/١٢/١٠. كذلك فكلاهما صدر بنفس الأداة معبراً عن الآمال التي تهدف إليها الإنسانية، فإقامة نظام اقتصادي جديد ليس حقيقة ولكنه وعد أو مشروع.

ذكرنا أن النظام الاقتصادي الجديد ليس في الوقت الحاضر أكثر من محاولة للإصلاح وليس حقيقة واقعة، ويكفي للتدليل على ذلك ملاحظة الوثائق التي أصدرتها الجمعية العامة في صدد إقامة هذا النظام، فكلمات «العدالة» و «الانصاف» و «المقابل العادل» و«التعاون» و «بذل كافة الجهود» تتكرر عبر هذه الوثائق بما يكشف طبيعة هذا النظام باعتباره أملاً أكثر منه حقيقة.

وقد تضمن برنامج العمل لإقامة النظام الجديد المقترح عدة نقاط تقدم رؤوس الموضوعات التي تمثل أهمية خاصة في تعديل العلاقات الدولية: المشكلات الأساسية لتجارة المواد الأولية وبوجه خاص مشكلة الغذاء، النظام النقدي العالمي ودوره في تمويل التنمية، التصنيع، انتقال التكنولوجيا، تنظيم الرقابة على الشركات المتعددة الجنسية، ميثاق حقوق الدول الاقتصادية وواجباتها، تنشيط التعاون بين الدول

(١) *Reviewing the International Order*, Draft Report, Coordinated by Jan Tinbergen, Netherlands, June 1975.

النامية، مساعدة الدول النامية على ممارسة سيادتها الدائمة على مواردها الطبيعية، تدعيم دور الأمم المتحدة في مجالات التعاون الاقتصادي الدولي، برنامج خاص لمعونات الطوارىء للدول التي تأثرت بالأزمات الاقتصادية وخاصة الدول الأقل نمواً.

ولا زال التقدم الذي تحقق في كل من هذه الميادين محدوداً للغاية. ومع ذلك فقد حدث شيء، لقد بدأ الحوار، فما لم يكن متصوراً مناقشته أصبح الآن محل مناقشة، فمناقشة المشاكل الاقتصادية بين الشمال والجنوب (مؤتمر باريس ١٩٧٥/١٢/١٦) والتي لم تكن ممكنة قبل عدة سنوات، أصبحت مقبولة الآن، ومن جميع الأطراف[1]. وإذا كان هدف تقديم معونات من الدول المتقدمة بـ ١٪ من الدخل القومي والذي نودي به خلال مؤتمر التجارة والتنمية ١٩٦٤ لم يتحقق، فإن ذلك لم يمنع من وجود بعض المساعدات، وإن كانت نسبتها قد تناقصت في السنوات الأخيرة (٠,٣٩٪ من الدخل في ١٩٦٨ و٠,٣٣٪ في ١٩٧٤). وقد بلغت التحويلات الرأسمالية للدول النامية من الدول المتقدمة حوالي ٣٠٪ من مجموع مواردها الأجنبية خلال الفترة (٧٠ـ١٩٧٣) تنخفض هذه النسبة إلى ٢٠٪ إذا خصم منها أعباء خدمة الديون).

ويمكن أن نشير إلى أن سلوك الدول المتخلفة التي حصلت على الدخول النفطية كان أفضل في ميدان المساعدات، فقد قامت دول الأوبك بتقديم مساعدات بلغ حجمها في ١٩٧٤ حوالي ٥,٣ بليون دولار دفع منها حوالي ٢,٢ بليون دولار بالإضافة إلى ما قدم للمؤسسات الدولية[2]. وذلك رغم أن كل ما حصلت عليه الدول النفطية لا يمثل إلا جزءاً من الثروات في الدول المتقدمة، فضلاً عن أنها ليست دخولاً بالمعنى الحقيقي بل اقتطاع لثروتها الوطنية. فلم

(١) J. Power, Growing Options of the Third World, *op. cit.*

(٢) O.E.C.D. *Development Cooperation*, 1975, p. 19.

يجاوز الدخل الذي حققته هذه الدول في ١٩٧٥، ١١٠ بليون دولار وذلك في حين أن الزيادة السنوية للدخل في الدول الصناعية تقدر بحوالي ١٠٠ بليون دولار.

ومع ذلك فإنه لا يمكن القول بأن نظاماً جديداً قد بدأ. فإذا كان هناك شعور عام بعدم كفاءة وعدم عدالة النظام القائم، فإن الاتفاق أبعد ما يكون على شكل النظام الجديد المقترح ووسائل تحقيقه.

حتى دول العالم الثالث التي تتفق على نبذ النظام القائم لم تحقق الحد الأدنى من الاتفاق على شكل النظام الجديد. فباستثناء تضامنها عادة على مواجهة الدول المتقدمة واستنكارها لقواعد التعامل الدولي المفروضة عليها، فإنها في معاملاتها مع بعضها بعضاً كثيراً ما لا تخرج عن هذا النموذج الذي ترفضه، فهي دول حائرة بين ميلها الغريزي في تقليد أنماط الدول الصناعية وبين رغبتها ودورها التاريخي في تقديم نموذج جديد.

وكذلك فإن أعلان إنشاء نظام جديد لا يخلو نفسه من تناقضات، ففي الوقت الذي تعلن فيه هذه الدول استنكارها للسياسات الوطنية والأنانية التي اتبعتها الدول الصناعية، نجدها نفسها في كثير من المظاهر أكثر غيرة على السيادة الوطنية. وهذا أمر مفهوم، لأنها في ضعفها لا تملك الإيثار والغيرية. ومع ذلك فإن هذا لا يمنع من وجود التناقض.

ولم يقتصر الأمر على التشدد في المصالح الوطنية الخاصة على معاملاتها تجاه الدول الصناعية المتقدمة ـ وهو أمر مفهوم ومطلوب أحياناً ـ ولكننا نجدها تتمسك أيضاً بنفس السياسات تجاه الدول المتخلفة. وكم من نزاع بين الدول المتخلفة أخذ أبعاداً أشد وأنكى مما يحدث في علاقات الدول المتقدمة الآن. بل لعل الدول الصناعية

المتقدمة قد طورت فيما بينها قواعد للتعاون غير معروفة بعد بين الدول المتخلفة.

ولذلك فإن الجزء الوضعي من النظام الاقتصادي الجديد لا زال شديد الضآلة، فكل ما تحقق هو مزيد من الاستعداد لتقبل أمور كانت مرفوضة سابقاً، وبوجه خاص فقد نشأ جو أكثر مناسبة للحوار. أصبح الحق في المساعدة للتنمية أكثر من مجرد منحة، أصبح هناك شبه حق. أصبح الحق في مناقشة الديون أكثر من مجرد مماطلة في الدفع. أصبح هناك شبه رقابة على سلوك الدائنين. أصبح الحق في التأميم من المقبول به إعادة النظر في المؤسسات الدولية بما يرعى مصالح الدول المتخلفة في التنمية وليس فقط حماية الدول المتقدمة. أما عدا ذلك فلا زال الحديث فيه نوع من الآمال التي نسعى إلى تحقيقها. ومن ثم تختلط الموضوعية بالمثالية. وما هو كائن بما ينبغي أن يكون.

الحاجة إلى نظام دولي جديد للمعلومات:

في فورة اكتشاف العالم الثالث لنفسه ولمدى الحيف الذي لحق به من حيث توزيع الثروة اكتشف أيضاً إلى أي حد يجهل العالم الثالث ولا يكاد يعرف عنه سوى القليل، وكثيراً ما يكون المعروف عنه بعيداً عن الموضوعية والانصاف.

ويكفي للتحقيق من ذلك إلقاء نظرة سريعة على بعض أوجه الاختلال الصارخة بين مدى شمول التغطية الإعلامية من ناحية ومدى توافر الإمكانيات الإعلامية من ناحية أخرى بين الدول المتقدمة والدول النامية. فحوالي ٤٠ دولة نامية ليس لها أي وكالات للأنباء، كما أن تسع دول افريقية لا تعرف الجرائد اليومية بالمرة. وعلى حين يبلغ عدد محطات الإرسال الإذاعي في الدول المتقدمة حوالي عشرين ألف محطة فإن المتوافر لدول العالم الثالث لا يجاوز ثلث هذا العدد رغم أنها

تجاوزها في الأعداد البشرية، وفيا يتعلق بالإرسال التليفزيوني فإنه بالكاد دخل القارة الافريقية. وبالمثل فإن شبكة التوزيع التليفوني محدودة جداً في الدول النامية. فعلى حين يبلغ متوسط المشتركين في الـدول المتقدمة أكثر من ٥٠ لكل مائة شخص فإن هذه النسبة تنخفض إلى ٨,٣ لكل مائة شخص في الدول النامية الأعلى دخلاً لتتدنى إلى ٢,١ مشترك لكل مائة شخص في الدول النامية متوسطة الدخل وأقل من ٠,٣٪ لكل مائة شخص للدول الأقل دخلاً. وتنعكس نفس الصورة على التوزيع البريدي فيبلغ متوسط حجم التوزيع للفرد في الدول المتقدمة حوالي ٢٥٠ في السنة مقابل ٢٩ للدول النامية الأعلى دخلاً و٨,٦ في الدول الأقل دخلاً. ونفس الملاحظة تنطبق على محطات الإرسال الفضائي، وهكذا[١].

وفي وقت بدأ فيه الإحساس بأهمية الاتصالات Communication يكتسب مزيداً من الاعتراف والاقتناع ليس فقط من المختصين والعاملين في هذه الميادين بل أيضاً ولدى الرأي العام، فإنه لم يعد مقبولاً استمرار حالة التفاوت الشديد بين أوضاع الدول المتقدمة وأوضاع الدول النامية. فالاتصالات وهي لا تقتصر على تبادل الأخبار والرسائل ـ تتضمن في معناها الواسع نشاطاً فردياً وجماعياً يتعلق بكل ما يرتبط بنقل والمشاركة في الأفكار والأحداث والبيانات ـ وهي بهذا الشكل تقوم بوظيفة اجتماعية شديدة الأهمية. فهي توفر قاعدة للمعلومات information بتجميعها وحفظها ومعالجتها ونشرها، ومن ثم تقدم اساساً للتكاثف الاجتماعي Socialization بما يسمح باستقرار السلوك الاجتماعي لدى الأفراد باعتبارهم أعضاء في جماعة يواجهون مشاكل عامة متعارف عليها وبالتالي تدعم توفير المشاركة والبواعث Motivation وتتيح

---

(١) *Intergovernmental Conference on Co-operation In Activities, Needs and Programmes for Communication Development*, (mem.) UNESCO, Paris 1980.

المناقشة والحوار، فضلاً عما تقوم به من دور في التعليم وحماية التراث الثقافي وتوفير أساليب التسلية، وهكذا.[1] ومن هنا فقد ظهرت الاتصالات والمعلومات كحاجة اجتماعية Social need وأداة سياسية Political instrument وقوة اقتصادية Economic force وفرصة تعليمية[2] Educational potential.

وكما ظهرت الدعوة للنظام الاقتصادي الدولي الجديد من الدول الفقيرة كتعبير عن الرغبة في تغيير النظام الاقتصادي، فقد ظهرت دعوة مماثلة من نفس الدول تقريباً لانشاء نظام دولي جديد للمعلومات والاتصالات New World Information and Communication Order وينبغي النظر إلى فكرة النظام الدولي الجديد للمعلومات والاتصالات باعتبار أنه يمثل اتجاهاً أكثر منه تحديد شروط وأوضاع معينة. فكما يرى ماكبريدS. MacBride الذي اختارته منظمة اليونسكو لرئاسة اللجنة المكلفة بدراسة الموضوع ـ فإن الإجراءات المطلوبة سوف تتغير باستمرار مع ثبات الهدف النهائي ـ وهو مزيد من العدالة ومزيد من الإنصاف في تبادل المعلومات وتخفيف من حدة التبعية في مصادر المعلومات ومزيد من الاعتماد على الذات وحماية الاصالة الثقافية لمصلحة الجنس البشري جميعاً[3].

وكما أن النظام الاقتصادي الدولي الجديد ليس حقيقة ولكنه أمل تسعى إليه الدول الفقيرة، فكذلك نظام المعلومات والاتصالات الجديد هو دعوة أكثر منه واقعة. وهنا أيضاً فإنه إذا كان هناك شعور عام بعدم كفاءة وعدالة النظام القائم، فإن الاتفاق أبعد ما يكون على شكل النظام الجديد المقترح ووسائل تحقيقه. فتقرير لجنة MacBride

---

(١) *Many Voices, One world*, UNESCO, Paris 1980, p. 14.

(٢) *Ibd*.

(٣) *Idem*. p. XVIII.

وإن كتب في شكل عبارات عامة وطرح قضايا شاملة فإنه أبعد ما يكون عن أن يحقق الاتفاق العام بين دول العالم الثالث، بله العالم أجمع. بل إن الاعتبارات الأيدولوجية لم تلبث أن فرضت نفسها على ممثلي مختلف الدول، فالاعلام وثيق الصلة بالسياسة وأساليب الحكم. ولذلك فإنه لم يكن مستغرباً أن نجد أن معظم الدول النامية بعد أن تتفق حول تحيز أساليب الإعلام لمصلحة الدول المتقدمة تتشبث بحقها في الرقابة والتوجيه على مصادر الاعلام لديها. وهو أمر لا يختلف كثيراً عما أشرنا إليه من معارضة هذه الدول لسياسات الدول الصناعية الأنانية في الوقت الذي تبدو فيه أكثر غيرة على سيادتها الوطنية. وكما كانت الجمعية العامة والاجتماعات السنوية لمحافظي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مجال الحوار حول النظام الاقتصادي الدولي الجديد. فإن منظمة اليونسكو تمثل مسرح الحوار حول نظام المعلومات الدولي الجديد.

أزمة النظام الاقتصادي المعاصر:

لعله مما يدعو للغرابة أن تكون مطالبة دول العالم الثالث لإنشاء نظام اقتصادي دولي جديد أو نظام دولي جديد للمعلومات ـ نابعة من الرغبة في اللحاق بما حققته الدول المتقدمة في ميدان الثروة والدخل المادي في الحالة الأولى ووسائل الاتصال والمعلومات في الحالة الثانية. فمعارضة الدول النامية للنظام القائم إنما تعكس في نفس الوقت الرغبة في «تقليد» الدول المتقدمة واللحاق بها، حتى أصبحت كلمة «الفجوة» هـي المشكلة الرئيسية التي تعاني منها الدول النامية. فليس في الأمر اعتراض حقيقي على النظام في ذاته بقدر ما هناك من رفض «لمكان» الدول النامية من هذا النظام. وعلى ذلك فإن دعوات الرفض للنظام القائم إنما تنبع في الحقيقة من الإعجاب والتعلق به، وإن كان الاستنكار هو «لترتيب» الدول النامية المتأخر في هذا النظام.

وإذا كانت الدول النامية قد عجزت حتى الآن عن «تصور» آخر مختلف عما ينبغي أن تكون عليه، باستثناء رغبتها في أن تحسن ترتيبها فيه، فإن الجدل يثور في الدول المتقدمة حول النظام الاقتصادي القائم ومشروعية أهدافه. فالغريب أنه في نفس الوقت الذي تسعى فيه الدول النامية للحاق بالدول المتقدمة وتقليد نظمها بدأت هذه الدول في التساؤل حول جدوى ومشروعية أهدافها.

وليس من السهل تحديد هدف واحد أو أهداف محددة للنظام الاقتصادي السائد، وذلك أن هناك نسيجاً متشابكاً من العلاقات والقيم التاريخية والحاجات الحالية. ومع ذلك فمن أجل التبسيط يمكن القول بأن الهدف الغالب في الدول المتقدمة هو النمو، فالنمو هو المثل الأعلى للسلوك الاقتصادي[1]. والنمو هو الزيادة المستمرة وهو أمر جد على الحضارة مع الثورة العلمية.

فمنذ الثورة العلمية وقد أصبح القياس مرادفاً للعلم، فلا «علم إلا ما يقبل القياس». ومتى تحدثنا عن القياس فإننا نشير إلى الكم. وفي عالم الكم، الأكبر «أفضل» من الأصغر. ولذلك لم يكن غريباً أن يكون السعي وراء النمو مصاحباً لهذه الثورة العلمية. فالثورة العلمية قد غلب عليها الاهتمام بالكم والكفاءة وتقلص دور الكيف والجمال.

وهذا التغيير في النظرة للأمور هو تغيير عقلي وثقافي خطير لا ينبغي أن نقلل من أهميته، وقد ترك آثاره على مختلف أوجه الحياة وليس فقط النشاط الاقتصادي والقيم السائدة. فالثورة العلمية الحديثة لم تتضمن فقط مزيداً من الاهتمام العلمي وتراكماً للمعارف، وإنما عكست في نفس الوقت تغييراً من اهتمامات العلماء لأساليب بحثهم. ففي ميدان العلوم الرياضية مثلاً كان انتقال مجالات الاهتمام نذيراً بهذا التحول

---

(١) E.T. Penrose, *The Theory of the Growth of the Firm*, Oxford Blackwell, NewYork, 1980,
J. K. Galbraith, *The New Industrial State*, Hamilton, London, 1967.

في النظرة إلى الكون. فعند الإغريق مثلاً كانت الهندسة هي أرقى العلوم وها هو أفلاطون يضع على باب أكاديميته تحذيراً بأن «من لا يعرف الهندسة لا يدخل هنا». والهندسة هي علم التناسق[1] ولا شأن لها بالكم! وعندما جاء ليبنز ونيوتن في القرن السابع عشر وطوراً البحث في الرياضة بالاهتمام بالتفاضل والتكامل (التحليل الرياضي) فإن ذلك لم يكن تطويراً عادياً واستمراراً لنفس الاتجاه السابق، وإنما كان قفزة وانقطاعاً مع الماضي، فقد أصبحنا نبحث مع التحليل الرياضي عن معدل التغير، أي عن النمو والقيم القصوى. لقد انتقلنا إلى عالم الكم وبعدنا عن عالم الاتساق والجمال. ولذلك لم يكن غريباً أن يرى العديد من المؤرخين أن الحضارة الصناعية في أوروبا وأمريكا هي حضارة الكم[2].

ولكن أي كم؟ لقد أصبح الهدف زيادة الانتاج وزيادة حيازة الأشياء. فهذا هو ما يقبل القياس. وأصبح الهدف هو تحقيق النمو، واكتسب الناتج القومي والدخل الفردي قدسية كبيرة في الأهداف الاقتصادية للنظم المعاصرة.

في ضوء ما أثير حول حدود النمو واستحالة الاستمرار بالمعدلات الحالية لنمو السكان ونمو الانتاج والاستهلاك، فقد بدأ الجدل في الدول الصناعية ذاتها حول جدوى النمو كهدف للمجتمعات. ولم يقتصر هذا الجدل على الإشارة إلى عدم امكانية الاستمرار في السعي وراء هذا الهدف، بل إنه جاوز ذلك للتساؤل عن مدى فائدته وجدواه[3]. بل وبدأ البعض في رفع شعار مضاد وهو «صفر معدل نمو». وبصرف النظر عن مدى فائدة هذا الشعار الجديد، فإن هناك مصاعب عملية

---

(١) وذلك قبل ان ينظر الى الهندسة كتعبير بياني عن العلاقات الجبرية.

(٢) Nef, *La Civilisation Industrielle*, Armand Colin, Paris, 1954.

(٣) E.J. Mishan, *The Costs of Economic Growth*, Pelican Books, 1969.

في تنفيذه. ففي مجال يبدو الاتفاق عليه أكثر من غيره وهو تقييد أو وقف النمو السكاني، تظهر عدة صعوبات عملية. فمن ناحية قد يؤدي التطبيق الحرفي لمنع نمو السكان لسلسلة من التذبذبات في السكان، فإذا نجحنا في عدم زيادة السكان مباشرة فإن معنى ذلك أنه بعد فترة معينة سيزيد معدل الوفيات نتيجة لزيادة الأعمار، ومن ثم تظهر الحاجة لزيادة المواليد بمعدل أكبر، ثم تنخفض هذه الحاجة مرة أخرى لتعود من جديد. وهكذا نضطر أن نمر بعدة تذبذبات قبل الوصول إلى مرحلة التوازن[1]، فالسكان مثل السيارة المندفعة بسرعة لا يمكن إيقافها مرة واحدة وإلا وقعت حوادث. ولذلك فلا بد من التدرج. كذلك يشير البعض الى خطورة تحول منع نمو السكان إلى زيادة في شيخوخة الأمة مع ما يترتب على ذلك من متاعب اقتصادية وحضارية. وأخيراً فإنه ما لم توضع سياسة سكانية عالمية ويتحقق تضامن حقيقي بين الشعوب ويسمح بحرية انتقال العمل، فإن تقييد نمو السكان بشكل كبير قد يؤدي إلى الأضرار بالبعض على حساب البعض الآخر، ولذلك فلم يكن غريباً أن يفشل مؤتمر بوخارست للسكان (اغسطس / آب ١٩٧٤) وهو الأول من نوعه على مستوى العالم، في الوصول إلى نتائج مقبولة من الجميع.

وفيما يتعلق باستمرار نمو الانتاج، فقد كان محلاً لانتقادات متعددة متعلقة بآثاره على التلوث وتدهور البيئة المادية والحضارية (علاقات الأفراد). وما نشأ عنه من سوء في توزيع الثروة والدخول. وإذا كان الجدل في هذه النقطة كثيراً ما يختلط مع الجدل حول حماية نوعية الحياة[2] فإن هناك انطباعاً عاماً بوجود تعارض بين تحسين نوعية الحياة

(١) A. Sauvy, *Croissance Zero? op. cit.* p. 95.

(٢) R. M. Solow. Is The End of the World at Hand? In the *Economic Growth Controversy*, edited by A. weintraub, E. Schwartz, G. Aronson, Macmillan 1973.

وبين الاستمرار في زيادة الانتاج. وعلى أي الأحوال فقد بدأ العديد من المفكرين يستبعدون فكرة النمو باعتباره مرادفاً للتكرار، ويدعون الى الأخذ بفكرة النمو العضوي الذي يقوم على إعادة تعديل علاقات القوى بين الدول والمناطق من ناحية وإعادة النظر في القيم التي تحكم النظام وأهدافه من ناحية أخرى. فتقرير نادي روما الثاني يدافع عن فكرة أخرى للنمو تختلف عن مجرد التزايد الكمي إلى تعديلات كيفية[1].

المعلومات والبحث عن نظام اقتصادي جديد:

أياً ما كان الأمر فإن هدف النمو والذي أخذت به الدول الصناعية لحوالي قرنين من الزمان قد أصبح محل تشكك الآن من العديد من المفكرين في هذه الدول ذاتها. والبحث عن نظام اقتصادي جديد يقتضي من دول العالم الثالث أن تقدم تصوراً جديداً لما تسعى إليه. فهذه الدول تقع في تناقض منطقي إذا هي أرادت أن تلحق بالعالم المتقدم وتصبح على صورته، وفي نفس الوقت تتصور أنه من الممكن أن تنفصل هذه الصورة عن الوسائل المستخدمة والنتائج التي أظهرها النظام الاقتصادي القائم. من غير المقبول انتقاد نتائج النظام الحالي، ومحاولة تقليده في نفس الوقت ولذلك فإنه لا يمكن الحديث عن نظام اقتصادي جديد دون أن يكون ذلك مرتبطاً بمشروع جديد للتنمية تسعى إليه دول العالم الثالث وتحاول تحقيقه مع ما يترتب على ذلك من تغيير في العلاقات الاقتصادية الداخلية وربما العلاقات الدولية.

إذا كان هدف النمو بمعنى استمرار تزايد الانتاج محل تشكك الآن،

---

(1) Mihajok Nesarovic, E. Pastel, *Mankind at the Turning Point*. The Second Report, the Club of Rome, Hutchinson, London, 1974.

وإذا كان هناك ترابط عضوي بين هذا الهدف وبين شكل النظام الاقتصادي الحالي، بحيث أن السيطرة الاقتصادية وسوء التوزيع ليست أمراضاً غريبة أدخلت على نموذج النمو، وإنما هي جزء من طبيعته وثمناً له، وإذا كان هذا هكذا، فما هو البديل؟..

بطبيعة الأحوال يمكن أن تختلف الإجابة على هذا السؤال باختلاف الزاوية التي ينظر منها كل منا للمشكلة وليس من السهل القطع بأن زاوية معينة أفضل من غيرها.

ولعلنا نستطيع أن نجد مخرجاً جديداً بإعادة ترتيب الأولويات بين الطاقة والمعلومات. فيمكن من زاوية معينة القول بأن مشكلة الاقتصاد المعاصر هي مشكلة التوازن بين هذين الأمرين.

لا أحد يتسطيع أن يعارض تحسين مستوى معيشة الأفراد، وتوفير السلع والخدمات اللازمة لتحقيق حياة متكاملة: غذاء، مسكن، ملبس، عناية صحية، ترويح، تعليم.. الخ. ولكننا إذا نظرنا إلى الكثير من السلع التي يحوزها الأفراد، والتي تتفنن الصناعة في انتاج المزيد والغريب منها، نجد أن بعضها لا يشبع حاجات أساسية لدى الأفراد وإنما تقوم بخلق ضغط اجتماعي ونفسي عليهم مما يدفعهم دفعاً للحصول على هذه السلع مسايرة وليس حاجة. وقد تناول العديد من الاقتصاديين، ابتداء من فبلن عند تناوله ظاهرة الاستهلاك التفاخري، هذه المشكلة بما لا مزيد معه.

ولكن الذي يهمنا هو دور كل من الطاقة والمعلومات في أهداف المجتمعات. فإنتاج السلع - كما سبق أن أشرنا - ليس مسألة طاقة (أو مواد) فحسب. وإنما هو أيضاً مسألة معلومات. فلا بد من معرفة بخصائص الطبيعة ودراسة للقوانين العلمية، وهذه معلومات. ولا بد من تصميمات لأجهزة الانتاج وهذه أيضاً معلومات. ولا بد من التنظيم بما يقتضيه من سلسلة من القرارات والأوامر، أي من

المعلومات. ولا بد من أسواق تتبادل فيها المعلومات بين المنتج الذي يعرض سلعته والمشتري الذي ينفق دخله. وهكذا نجد أن الانتاج يعتمد على فكرتي الطاقة والمعلومات معاً، وإن هناك تداخلاً وترابطاً بينهما.

ومع ذلك فإننا يمكن أن نقول بنوع من التبسيط بغرض إبراز الحجة أنه بين هاتين الفكرتين فإن الطاقة (الأشياء) هي الهدف في المجتمعات الصناعية، في حين أن المعلومات تستخدم وسيلة وخادمة للأشياء.

وربما يكون هذا هو موطن الخطأ. وربما يكون الاصلاح بعكس العلاقة بحيث يسعى المجتمع إلى تعظيم المعلومات المتاحة للأفراد وبحيث تكون الطاقة في خدمة هذا الهدف. وهذا هو ما نقترحه كهدف لمشروع جديد للتنمية لدول العالم الثالث وما نرى أنه قادر على المساعدة على خلق نظام جديد وعلاقات جديدة. ولا يقتصر الأمر على مجرد البحث عن مشروع حضاري جديد؛ بل إنه يعكس في نفس الوقت طبيعة الانقلاب الصناعي في الانتقال من الصناعية الآلية التقليدية إلى صناعة المعلومات. وبذلك يكون الانتقال الى المرحلة الصناعية الجديدة أكثر من مجرد تغيير تكنولوجي ليصبح توجها حضاريا توضع فيه المعلومات على رأس اهتمامات المجتمع.

وبطبيعة الأحوال فإن مجتمعا يسعى لزيادة المعلومات لافراده لا يمكن أن يستغني عن الطاقة. فهناك بنية أساسية ضرورية لزيادة وتوزيع المعلومات ونشرها. فلا بد من أجهزة وآلات لنقل المعلومات ولحفظها وتصنيفها وسرعة تداولها. وهذا يرتبط بعالم ضخم من الانتاج المادي في صناعات الورق والكتاب والصناعات الالكترونية والاتصالات. ولكن الجديد هنا هو أن الطاقة تصبح في خدمة المعلومات وليس العكس. ونعتقد أن هذا المشروع للتنمية غني بالآمال بعيد النتائج على الدول النامية والمتقدمة على السواء.

إن الناظر إلى ما حققته الدول المتخلفة خلال الربع قرن الأخير لا بد وأن يعترف بوجود تقدم كبير. ومع ذلك ورغم هذا الإنجاز، فإن شعور الإحباط لا يفارق شعوب هذه الدول بالنظر إلى استمرار اتساع الفجوة بينهم وبين العالم المتقدم. فما حققه العالم الثالث على إنفراد يعتبر أمراً مرضياً. ولكن المقارنة بين انجازاته وبين ما وصل إليه العالم الصناعي المتقدم هي سبب الشكوى.

كذلك فإنه يمكن القول بأن توفير الحاجات المادية المعقولة للأفراد ليست أمراً بالغ الصعوبة بالنسبة لدول العالم الثالث. وتنشأ الصعوبة عند محاولة هذه الدول استخدم جزء من مواردها في متابعة أنماط الاستهلاك غير الضروري والذي خلقته حضارة الاستهلاك. ورغم الاعتراف بصعوبة تحديد ما يعتبر ضرورياً وما لا يعتبر كذلك. فإنه مما لا شك فيه أيضاً أن هناك ضياعاً أكيداً في الموارد لمتابعة تغير الأذواق المستمر وخلق حاجات عديدة ترتبط بفكرة المركز الاجتماعي دون ارتباط بحاجات حقيقية.

ولذلك فإن الاهتمام والتركيز على أهمية المعلومات كهدف للمجتمع سوف يؤدي إلى خلق قيم جديدة تضع القيم الذهنية والفنية في مرتبة عليا من استمتاعات الإنسان ومن ثم تخفيض السعي وراء حيازة الأشياء. وربما تتمكن الدول المتخلفة بهذه الطريقة من حل جزء كبير من مشكلة الفجوة عن طريق تجاهل وتجاوز قيمة الاستحواذ إلى استمتاعات أخرى. هذا فضلاً عما يؤدي إليه ذلك من خلق إنسان جديد لا يعرف أحد مداه وأبعاده[1]. فالإنسان ذو تاريخ لأنه ـ من دون الكائنات ـ صاحب خيال، والخيال يقوم على التغذية المرتدة. وبقدر ما يتوافر للعقل البشري من معلومات بقدر ما يستطيع أن يجاوز

---

(١) حازم الببلاوي، حول مشكلة مصر وفشل مشروع تقليد المجتمع الغربي، الاهرام، ١٩٧٥/١/٣.

واقعه وأن يخلق عالماً جديداً.

ليس الأمر مجرد مقامرة على مستقبل جديد بكل ما ينطوي عليه ذلك من احتمال ومخاطرة، بل هناك بعض المؤشرات الواضحة على إمكانات اقتصاد المعلومات.

هناك فارق واضح بين الانتاج المادي وبين المعلومات من حيث انتقالها من جيل لجيل. فالأصل أن المعلومات لا تورث بل لا بد من اكتسابها وتعلمها. حقيقة أن هناك بنية أساسية لازمة لانتقال المعلومات في شكل مكتبات وأجهزة ووسائل نشر، وهذه تنتقل من جيل لآخر. ولكن مع ذلك يظل هناك فارق هام وهو أن المعلومات لا بد وأن تكتسب، بعكس الثروة المادية التي يمكن أن تنتقل دون جهد من جيل لآخر. ويترتب على هذا الفارق بعض النتائج الهامة على شكل تنمية الدول المتخلفة.

فمن ناحية يرجع قصور الدول المتخلفة وعجزها عن تحقيق نتائج ملموسة في ميدان اللحاق بالدول المتقدمة ـ يرجع ذلك إلى حد كبير، إلى الوضع النسبي السيء الذي تبدأ به. فالدول الصناعية، وقد بدأت التراكم الرأسمالي منذ قرنين تركت لأبنائها تركة هائلة من البنيات الأساسية ومن الطاقة الانتاجية التي تجعل تقدمها أمراً ميسوراً نسبياً. أما الدول المتخلفة فإنها تكاد تبدأ من الصفر. ولا يخفى أن لهذا الأمر تأثيراً بالغ السوء على الشعور بالاحباط واليأس لدى هذه الدول. ولكن إذا لاحظنا أن توفير الحاجات الأساسية لهذه الدول ليس مشكلة ضخمة فضلاً عن أن طبيعة اقتصاد المعلومات تقتضي تحصيله من الجميع، فإن مشكلة تحقيق نتائج ملموسة تكون أيسر بكثير. ويكون في إمكان الدول المتخلفة أن تحقق نتائج تستطيع أن تفخر بها بدلاً من هذا الشعور المستمر بالعجز والإحباط.

ومن ناحية أخرى فإنه على حين أن الحصول على الانتاج المادي قد يتم دون جهد حقيقي ودون تعديل في العلاقات وذلك عن طريق التجارة الدولية (انظر مثال الكثير من الدول النفطية)، فإن تحصيل المعلومات يقتضي بذل الجهد في التحصيل والتعليم. ومن هذا فإن اقتصاد المعلومات يستجيب بشكل أكبر للدعوة إلى الاعتماد على النفس في جهود التنمية[1].

كذلك فإن المقارنة بين خصائص الطاقة وخصائص المعلومات كفيلة ببيان إلى أي حد يستطيع اقتصاد المعلومات أن يتخطى العديد من مشاكل اقتصاد الطاقة. وسوف نركز هنا على أمرين: المحدودية أو الندرة والقابلية للإضافة[2]. فأما من ناحية المحدودية، فلا محل للتذكير بأن الطاقة (المادة) أمر محدود الكمية وقد أسهبت نظريات حدود النمو في التأكيد على هذا الجانب من محدودية الطاقة. وإن كانت درجات توافر أو نقص المواد للنفاد تختلف. أما المعلومات، وقد أشرنا إلى أنها تتناول العديد من مظاهر المعرفة والفنون، فإنها لا تعرف حدوداً.

وأما من ناحية القابلية للإضافة فإننا نقصد الإشارة إلى اختلاف في طبيعة الطاقة عن طبيعة المعلومات من حيث التوزيع. فمزيد من الأشياء لمزيد من الناس تعني بشكل أو بآخر، نقصاً في الأشياء لشخص آخر. فمن يعطي شيئاً لآخر يقل ما عنده. أما في حالة المعلومات، فإن نقل المعلومات من زيد لعمرو، يعني أن تزداد حصيلة عمرو من المعلومات دون أن تنقص معرفة زيد بها رغم أنه نقلها لزميله.

---

(١) *What now?* The 1975 Dag Hammarskjold Report, Sept. 1975, p. 70

(٢) Ismail Sabri Abdallah, The International Economic Order and UNCTAD IV *National Planning Institute*, Cairo 1975, p. 27 J. Attali *op. cit*, p. 82.

ويترتب على هذا الاختلاف في الخصائص نتائج هامة. فمن ناحية استمرار النمو لا نصادف هذا الحاجز المخيف في حدود النمو لمجتمع يسعى لنمو المعلومات كما هو الحال بالنسبة لمجتمع يسعى لنمو الأشياء. ومن هذه الزاوية فإن اقتصاديات المعلومات تلقي بنا إلى عالم بلا قيود أو ندرة، اللهم إلا حدود قدرة الإنسان نفسه على المتابعة.! كذلك فإنه بالنظر إلى أن المعلومات يمكن نشرها وتوزيعها على عدد كبير دون أي نقص لمن يملكها، فإن مشكلة سوء التوزيع التي نصادفها بقسوة في عالم الإنــتاج، لا نكاد نواجهها هنا. فلا توجد قيود طبيعية على توزيع المعلومات على أكبر عدد من الافراد دون أن تقل عند البعض وبذلك لا يثور التعارض بين النمو والتوزيع كما هو الحال بالنسبة للانتاج المادي. وبذلك فإن اقتصاديات المعلومات تتجه بطبيعتها نحو تحقيق المساواة في التوزيع، أو على الأقل لا تتضمن اختلالات كبيرة في هذا المجال. فالمعلومات بطبيعتها من قبيل السلع العامة، واستخدامها من شخص معين لا يحول دون استخدامها من شخص آخر ودون نفقـة إضافية[1]. ولكن هـذا لا يمنع من أنه في ظـروف خاصة قد توضع قيود تجعل من هذه المعلومات ملكية خاصـة رغم أنها بطبيعتها مـن السلع العامة، وذلك كما يحـدث في براءات الاختراع مثلاً. والسبب في ذلك يرجـع إلى ما تضفيه المعلومات من قـوة على من يملكها، ومن ثم يتجه إلى وضع القيود على انتشارها واستخـدامها. ومع ذلك فيظـل الأصل العام هـو بطبيعتها من السلع العامـة وإن احتكارها يقتضـي تنظيمات خاصة على خـلاف طبيعتها.

وإذا كان الانتقال من مجتمع يركز على نمو الطاقة على حسـاب المعلومات إلى مجتمع عنايته الأولى بالمعلومات يبدو أمراً مغرياً فإنه يجب

(1) D. M. Winch. *Analytical Welfare Economics*, Penguin Modern Economics, 1971, p. 119.

مع ذلك التريث. فحذار من التطرف دون وضع الضوابط والقيود. المعلومات حقاً هي وسيلة لتحرير الأذهان، ولكنها إذا لم تتوافر لها الضوابط الحقيقية قد تصبح أداة للسيطرة على الأفراد والقضاء على حرياتهم. فإذا قامت دكتاتورية وجندت ماكينة ضخمة لنشر المعلومات وتوزيعها فإنها قد تستخدمها لاختيار نوع المعلومات وتوجيه أذهان الأفراد وصبهم في قوالب محددة سلفاً. فإذا كانت المعلومات كما أشرنا، بطبيعتها من السلع العامة، فإنه قد تصبح ـ في ظل تنظيمات سياسية وقانونية خاصة ـ محلاً للاحتكار وأداة للسيطرة والقهر. فالمعرفة قوة والمعلومات قوة، ومن يحتكرها يستطيع أن يتسلط على غيره. ولذلك فإن الديمقراطية تعتبر الضمان الرئيسي لعدم تحول المعلومات من وسيلة تحرير إلى أداة قهر[1].

والديمقراطية ليست شكلاً محدداً من أشكال الحكم وإنما هي وسيلة لتحقيق المشاركة الفعالة من الجميع في اتخاذ القرارات، وليس هنا مجال مناقشة أهم الوسائل لتحقيق هذه المشاركة الفعالة. والأمر الجدير بالنظر فقط هو مدى التكامل بين الاطار السياسي وبين أهداف النمو الاقتصادي، وأنه من المستحيل تحقيق تغيير جذري في المفاهيم الاقتصادية دون اجراء التغيرات السياسية المطلوبة.

ولا يمكن أن ننهي هذا الجزء دون الإشارة إلى المسئولية الخاصة التي تقع على المثقفين والعناصر الحاكمة في تطوير نظرة جديدة للتنمية. ولا يرجع ذلك فقط إلى الدور المؤثر والخطير الذي يلعبونه في التأثير على قيم السلوك في مجتمعاتهم في هذه الفترة من فترات التطور السريع، وإنما بوجه خاص، لأنهم مسئولون مباشرة عن إدخال بعض قيم

(١) حازم الببلاوي، حول مشكلة مصر وفشل مشروع تقليد المجتمع الغربي المقال المشار إليه.

المجتمعات الصناعية وخاصة الإستهلاكية إلى دولهم. فهذه الفئات لعبت دوراً خطيراً في الترويج لأنماط الاستهلاك الغربي وفي تبني أهداف النمو وحيازة الأشياء. فهم همزة الوصل بين مجتمعاتهم وبين المجتمعات المتقدمة، ينتمون بجذورهم إلى الدول المتخلفة، وبتطلعاتهم إلى الدول المتقدمة. وفي الوقت الذي يتشكك فيه العالم المتقدم حول جدوى السعي وراء حيازة الأشياء نجدهم أشد تعلقاً بها. ولذلك فإن المسئولية التي يتحملونها تجاه شعوبهم كبيرة. وفي الوقت الذي يبحث فيه جيل المتمردين في المجتمعات المتقدمة على نموذج مختلف عن النمو المادي ويتوقعون في سلوك الدول الجديدة ما يساعد على أمل جديد فإننا نجد المثقفين والحكام في الدول الجديدة أكثر تشبثاً بأنماط الاستهلاك وحيازة الأشياء. ومن هنا فإن هؤلاء مطالبين بتقديم شيء أكثر أصالة من مجرد التقليد والمتابعة. وهذه مسئوليتهم تجاه شعوبهم بل وتجاه المتمردين على حضارة الأشياء.

ومتى تحددت الأهداف التي تسعى إليها دول العالم الثالث، فإنه من الطبيعي أن يتعدل نظامها بما ينطوي عليه من علاقات.

وليس من المستحيل أن يفتح هذا الطريق أمامها آفاقاً جديدة للتطور بعيداً عن احباط حيازة الأشياء. وثورة تكنولوجيا المعلومات تضع تحت تصرفها الوسائل الكفيلة بجعل مجتمع المعلومات حقيقة ممكنة وليس أملا كاذبا. على أن يكون الهدف واضحاً، فالأمر يتعلق بخلق انسان أكثر معرفة وعلماء وتكنولوجيا المعلومات ليست أكثر من وسيلة لتحقيق هذا الهدف وليست صوراً أخرى من الأشياء والأجهزة التي نرغب من استحوازها.

وبهذا الشكل تدخل المعلومات كجزء أساسي في إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد، ليس فقط عن طريق البحث عن توزيع اسلم

«لوسائل» الاتصالات بين دول العالم وإنما عن طريق وضع المعلومات «كهدف أساسي» للنظام الاقتصادي وبحيث نعيد التوازن في العلاقة بين الطاقة والمعلومات، فالمعلومات ليست مجرد خادم لاحتياجات الطاقة ووسيلة لتنظيم النمو. المعلومات يمكن أن تكون على العكس أساس النظام الجديد.

وهكذا يمكن أن تعتبر المعلومات أساس النظام الاقتصادي الجديد المقترح، وهو أمر يضع المعلومات - وهي في نهاية الأمر نوع من الخدمات - في صلب العمل مـــكسّ. ومن الغريب أن تعاليم النظرية الاقتصادية التي تلقيناها من آدم سميث والتي روج لها كارل ماركس كانت ترى في كل هذه الخدمات نشاطاً غير انتاجي لا بد من محاربته!

وبدلاً من أن تترك الدول النامية طاقتها تهدر في سباق محكوم عليه بالفشل فإنها يمكن أن تقدم نموذجاً جديداً للعالم المتقدم لمجتمع يضع المعرفة فوق الملكية، وتتحدد قيمة الإنسان بما يعرفه وليس بما لديه.

ألم يكن ذلك حلم الفلاسفة منذ القدم؟ لقد فقدت الدول النامية في سعيها الحثيث لسد «الفجوة» حتى الحلم بمستقبل آخر. ان تكنولوجيا المعلومات تتيح للدول النامية أن تقدم نموذجاً جديداً على أساس خلق انسان جديد بدلاً من مجرد التعلق وراء سباق محموم معروفة مسبقاً بنتائجه.

خـاتـمة*
العالم الثالث في مواجهة الثورة التكنولوجية

وأين «نحن» من كل ذلك؟

وأقصد «بنحن» العالم الثالث أو ما اصطلح على تسميته بالدول النامية. ففي كل عصر وجد فقراء وأغنياء، ولكن لم تصل الفجوة بين أولئك وهؤلاء ما وصلته الآن، وهي فجوة ما تزال تتزايد يوما بعد يوم. كذلك لم يعرف العالم في أي وقت من الأوقات من وسائل الاتصال المادية والمعنوية ما يعرفه الآن، ومن ثم لم يصل الوعي بهذا الانقسام ما وصله في العصر الحالي.

والواقع أننا منذ الثورة التكنولوجية بدأنا نعيش عصرا جديدا في حياة الانسان، ولا زالت بعض بقايا الماضي معنا فيما نطلق عليه الآن اسم «العالم الثالث» أو الدول المتخلفة أو النامية. فهذه أوضاع من الماضي بسبيلها إلى الزوال أو هكذا ينبغي. وتسمية «العالم الثالث» توحي نفسها بذلك. فهذه التسمية أخذت من الفرنسية Tiers - Monde، وهي اشارة إلى أوضاع فرنسا قبل الثورة الفرنسية وحيث كان مجلس الطبقات يتكون إلى جانب النبلاء ورجال الكنيسة من ممثلي الشعب Tiers - Etat، ولكننا لا ننسى أن Tiers تعني أيضاً «الغير»، ولذلك فإن تعبير العالم الثالث يشير الى هذا «الغير» أو «الغريب» عن الحضارة التكنولوجية الحديثة. ويؤكد هذا النظر إلى «العالم الثالث» باعتباره «بواقي» Residu ـ أنه لا توجد خصائص مشتركة بين دول هذا العالم سوى الفقر وعدم استخدام وسائل الإنتاج الحديثة، أما

(*) (١٩٧٢).

فيما عدا ذلك فهذه الدول تكون مجموعة غير متجانسة فيما يتعلق بأسباب تخلفها ومظاهره، فمنها من يعاني من ندرة السكان (معظم دول أفريقيا السوداء)، ومنها على العكس ما يكاد يختنق من الانفجار السكاني (مصر والهند)، منها الدول التي تكاد تتعرف على الوحدة الوطنية وما تزال تبحث عن مقوماتها من لغة وتاريخ، ومنها على العكس ما ينوء من حمل تاريخ طويل يقيد حركتها. ولذلك فعلى حين أننا نجد نظرية اقتصادية للدول المتقدمة، وهي نظرية قائمة على الرشادة الاقتصادية، فإن «نظرية التنمية الاقتصادية» لا تزال تبحث لنفسها عن مكان، وذلك لأنها تحاول أن تحلل أوضاعا جد مختلفة، فيما عدا القاسم المشترك وهو تخلف أجهزتها الانتاجية واتباع الأساليب التقليدية. ولا ينبغي أن يغير من هذه الصورة سراب الثراء في بعض دول النفط الحديثة. فهي في حقيقة الأمر دول فقيرة رغم ما تعرفه من وفرة - وأحيانا تكدس - في الأموال. فهذه الدول لا تنتج دائمًا تبيع ثروتها الطبيعية - النفط - في فترة من تاريخها. وهكذا فان ما يبدد ثراء في الحاضر هو رهن لمستقبل هذه الدول الكامل بتسهيل ثرواتها الطبيعية في فترة قصيرة من العمر.

ولعل أهم نقاط تحول الانسان في تاريخه الطويل، ترجع إلى ثورتين أساسيتين في الفن الانتاجي، الثورة الزراعية ثم الثورة الصناعية[1]. فالثورة الزراعية - حين اكتشف الإنسان الزراعة قبل حوالي عشرة آلاف سنة في مكان ما في الشرق الأوسط (على خلاف بين المؤرخين بين مصر والعراق) - هذه الثورة نقلت الانسان من مرحلة الجني واللقط إلى مرحلة الاستقرار وبناء الحضارات، وبذلك «انتقلت الانسانية للمرة الأولى بنوع من الطفرة من تجمعات غير واضحة المعالم

(١) Carlo Cipolla, *The Economic History of World Population*, Pelican Book, 1962. p. 17.

Social diffus إلى الحيـاة الاجتماعيـة المنظمـة Social organisé»(١).

وعاشت الانسانية منذ ذلك الوقت، وبخاصة منذ العصور التاريخية، هذه الحضارة الزراعية. وإذا كانت هذه الثورة تمثل قطيعة في التاريخ ونوعا من الطفرة، فإن معدل التطور اللاحق كان بطيئا إلى حد بعيد وغير ملموس. أضف إلى ذلك أن الجماعات المختلفة كانت تعيش في عزلة نسبية، فلم يكن هناك عالم واحد وانما عوالم متعددة تعيش في انفصال إلا من بعض العلاقات العارضة من غزو أحيانا واتجار محدود أحيانا أخرى. بل انه في وقت متأخر نسبيا وحتى العصر الروماني، وبالرغم من اتساع فتوحاتها، فإننا نجد هذه الحضارة غير قادرة على الاعتراف للأجنبي بوجوده ومن ثم بحقوقه كشخص إلا فـي فترة لاحقة، وحيث كان الاعتقـاد السائد هو أن الأجنبي شيء Res من الاشياء وليس انساناً يشارك الرومانـي في خصائصه. ونذكـر كيف أن ماركوبولو Marco polo في نهاية القـرن الثالث عشـر وبداية القـرن الرابـع عشر قـد أخذ بألباب الأوروبيين وهـو يقص عليهم مشاهداته في الصـين، لا، بل حـتى القرن السابع عشر كيف كان الفرنسي يعجب لأن يكـون الانسان فارسيا، كما يـذكر لنا مونتسكيو(٢) (Ah, ah, Monsieur et Persas? C'est une chose bien extraordinaire! comment peut - on être Persan).

وهكذا كانت الحياة يسودها الاستقرار والركود والاطمئنان والقناعة. ولم يكن لفظ «التقدم» نفسه معروفا، فهو من الأفكار الحديثة التي دخلت ألفاظ الحضارة في وقت متأخر نسبيا، بل اننا نجد أن بسكال، في القـرن السابـع عشـر، يعـطي «التقـدم» معنى يفيـد التـذبـذب

---

(١) Teilhard de Chardin, *Le Groupe Zoologique Humain*, édition Albin Michel, Paris, 1956, p. 100.

(٢) Montesquieu, *Lettres Persanes*, Classiques Garnier, Paris, p. 68.

والتقلبات.

«La nature agit par progrés. *itus et reditus,* elle passe et revient, Puis va plus loin, puis deux fois moins, puis plus que jamais, etc... Le flux de la mer se fait ainsi, le soleil semble marcher ainsi»[1].

«فالتقدم» باعتباره تغييراً في الزمان نحو «الأفضل» - أياً كان تعريفنا للأفضل - لم يكن معروفاً، بل ان التغير في الزمان كان فكرة غريبة على الأذهان. فالزمان في أحسن الفروض لا يعدو أن يكون بعداً كالمكان، ولذلك يجب أن يعامل معاملته. وعلى سبيل المثال فقد غلب على الإغريق الإهتمام بالبحث في قوانين الإتساق والجمال في المكان، ومن ثم فقد لعبت «الهندسة» عندهم دوراً متميزاً في المعرفة، ويكفي أن يضع أفلاطون على باب أكاديميته: «من يجهل الهندسة لن يدخل هنا». وإذا كان بعض المفكرين قد تناولوا دراسة التاريخ فإن ذلك - وربما باستثناء تيوكيديد Thucydides - كان عادة على شكل دورات متسقة مرحلة تتلو مرحلة.. ثم نعود من جديد إلى المرحلة الأولى، فالأمر أشبه بالدائرة. وهكذا خضع الزمان لمعالجة هي أقرب لمعالجة الهندسة للمكان. ولذلك لم يكن غريباً أن تكون الرياضة الجديدة مع ليبنز ونيوتن في القرن السابع عشر طفرة كاملة. فالتفاضل والتكامل وهي تتعامل مع معدلات التغير إنما تشير إلى الدور الذي بدأ «الزمن» يحتله في الفكر وما يرد عليه من تغيرات.

وقد تغير كل ذلك مع الثورة الصناعية، فتغير الفن الانتاجي وتغيرت الأفكار وتغير نمط الحياة. وقد عرفت أوروبا هذه الثورة في القرن الثامن عشر وعرفتها أمريكا الشمالية منذ القرن التاسع عشر، واستمر التطور في هذه الدول على النحو الذي تعرضنا له فيما سبق في

(1) Blaise Pascal, *Pensées*, No. 771 (355), Edition du Seuil, p. 318.

هذا الكتاب بما لا محل لاعادة ترديده هنا. وإذ أدت هذه الثورة إلى مزيد من التقدم المستمر للدول التي أخذت بأسبابها، فإنها أدت من ناحية أخرى إلى مزيد من ترابط العالم ووحدته، فهي تتضمن حضارة بطبيعتها شاملة وعالمية. ومع ذلك فإن هذا الإمتداد لآثار الثورة الجديدة على العالم أجمع لم يؤد إلى تحقيق توزيع عادل للفوائد والمغانم. فالدول المتقدمة ـ وقد اتجهت لضم بقية المناطق إلى الدخول في دائرة واحدة من الاقتصاد العالمي ـ إنما أرادت أن تستغل موارد هذه المناطق فيما يعود عليها بالفائدة، فكانت علاقة المتبوع بالتابع. وكانت استجابة المناطق المتخلفة للعلاقات الجديدة استجابة سلبية، فقبلت بعض مظاهر التقدم الذي «فرض» عليها بالقدر الذي يجعل مواردها تحت تصرف الدول المتقدمة في أحسن الشروط الممكنة. وهذا هو ما يطلق عليه «الإستعمار». وليس معنى ذلك أن الدول المتخلفة لم تحقق أية فائدة من هذا الإندماج العالمي، ذلك أنها حققت بعض الفوائد: إدخال الاقتصاد النقدي، إنشاء شبكة طرق حديدية وبرية وبحرية، خلق طبقة من المتعلمين (تعليمًا محدوداً) من الوطنيين ليقوموا بدور كلاب الحراسة لمصالح الدول المتقدمة... الخ. ولكن هذه الفوائد التي حققتها المناطق المتخلفة لم تأت لذاتها وإنما فقط كنتيجة by-product لضرورة حسن استغلال مواردها. ولذلك فإنه في أغلب الأحوال نجد أن المصالح الأجنبية التي دعت إلى إدخال بعض مظاهر الحضارة الجديدة، تقف عقبة في سبيل انتشارها بعد حد معين.

ولكن يبدو أن «للتقدم» منطقه الخاص وديناميكيته الخاصة. فيكفي أن يبدأ التعليم حتى تزيد المطالبة بانتشار التعليم أكثر وأكثر. فهناك علاقة جدلية (دياليكتيكية). الدول المتقدمة اضطرت إلى ترقية المناطق المتخلفة بعض الشيء حتى يحسن استغلال مواردها، ولكن هذا بدوره يخلق قوى تلقائية لمزيد من التقدم وللمطالبة بالقضاء على كل مظهر

من مظاهر التبعية. وقد كانت الحرب العالمية الثانية المناسبة التي أكدت مزيداً من الإتصال بين الشعوب ومن ثم الوعي بالفروق التي تفصل بين «الأغنياء» و «الفقراء»، وأدت إلى تراجع الوضع النسبي للدول الإستعمارية التقليدية. وهكذا عرف العالم في الفترة التالية للحرب موجات من حركات التحرر الوطني ومن استقلال كثير من الدول المتخلفة. وهكذا وجدت الدول المتخلفة نفسها أمام مسئولياتها في محاولة اختصار الفجوة التي تفصل بينها وبين العالم المتقدم.

والآن علينا أن نتساءل عما إذا كان هذا العالم المتخلف قادراً على الاستفادة من الخبرة الإنسانية المتاحة له، وهل يحقق بذلك ميزة نسبية من وصوله متأخراً حين يجد تحت تصرفه (جاهزاً) وسائل الحضارة الحديثة؟ أم أنه على العكس فإنه في هذه المواجهة الصارخة بين تحد العصر العنيف وبين حياته التقليدية الراكدة مهدد بالتحلل ومحكوم عليه بالفشل والإحباط؟ أو إذا أردنا أن نستعير أفكار توينبي في «التحدي» و «الإستجابة»، فإنه ينبغي أن يتوافر نوع من التناسب بين حجم التحدي وبين القدرة للاستجابة، فلا ينبغي أن يكون التحدي عارضاً غير مؤثر بحيث يمر عابراً غير ملحوظ تاركاً الجماعة منصرفة عنه، كما لا ينبغي أن يكون التحدي صارخاً بحيث يسحق الجماعة سحقاً. وسؤالنا، هل التحدي الذي يواجه العالم الثالث هو من قبيل «الحجم الأمثل» ـ مسايرة لمصطلحات الاقتصاديين ـ أم أنه على العكس أقل أو أكبر من ذلك؟.

ومن الواضح أن هذا السؤال ليس مما يتحمل إجابة بسيطة «بنعم» أو «لا» أو حتى «بنعم ولكن». ولذلك سوف نكتفي بالتعرض لبعض مظاهر الدول النامية، وهي مظاهر متناقضة في دلالتها. وسوف نتناول فيما يلي هذه المظاهر من الناحيتين الإيجابية والسلبية، فنتعرض أولاً للجوانب الإيجابية ثم للجوانب السلبية.

بعض الجوانب الإيجابية:

لا شك في أن الدول النامية قد استفادت من نتائج الثورة التكنولوجية، وأن الوصول متأخراً قد مكنها من أن تجد تحت تصرفها مجموعة من الوسائل مكنتها من السيطرة على البيئة وتحسين ظروفها بنفقات محدودة جداً لا تقاس بما اضطرت لتحمله الدول المتقدمة في أول عهدها بالتصنيع. وقد تحملت الدول المتقدمة حالياً تضحيات بالغة في أول مراحل التصنيع، ونتيجة للتطورات المستمرة في الفن الإنتاجي لم يعد تحمل هذه التضحيات ضرورياً، على الأقل بنفس الدرجة. ولذلك فإننا نجد أن الدول النامية الآن قادرة على تحقيق فوائد كبيرة من مجرد استعارة الوسائل الفنية الحديثة والأخذ بها. ونجد لذلك أمثلة عديدة في شتى الميادين: في الاسكان، في الزراعة، في الصناعة وغيرها.

فنتيجة للتقدم العلمي في مجالات الطب والصحة أمكن تخفيض معدلات الوفيات بشكل جذري. فالجدري والحمى الصفراء والملاريا كانت من الوسائل العادية لحصاد الملايين من البشر. فحتى وقت متأخر وخلال عامي ١٩١٨ - ١٩١٩ قضى على الملايين من الهنود في مجاعة، في حين أنه في ظروف مشابهة في ١٩٦٥ - ١٩٦٦، ١٩٦٦ - ١٩٦٧ لم يمت سوى بعض العشرات. فاستخدام الـ د. د.ت وغيره من المبيدات ساعد على تقليل الأوبئة، كذلك فإن البنسلين والمضادات الحيوية قد قامت بدور هام جداً في هذا الصدد، وتذهب بعض الدراسات إلى أن النجاح في مقاومة الملاريا مسئول عن ٦٠٪ من الزيادة في السكان في العالم منذ ١٩٤٥[1]. ولا يخفى أن سهولة المواصلات وسرعتها قد ساعدت على التقليل من أخطار المجاعات

---

(١) *Malaria Eradication and Population Growth*. University of Michigan, 1965, p. 69.

والكوارث، فتقديم المساعدة السريعة والفعالة قد أصبح أمراً متحققاً.

ومع ذلك فقد أدى هذا التقدم في انقاص معدلات الوفيات إلى خلق مشاكل ضخمة للدول النامية وللعالم في مجموعه، وهي مشاكل الانفجار السكاني. فمع بقاء معدلات المواليد على ما هي عليه تقريباً ـ عند الحد الأقصى للخصوبة في الدول النامية (حوالي ٤٠ أو ٤٥ في الألف) ـ فإن انخفاض معدلات الوفيات إلى أقل من ٢٠ في الألف، قد أدى إلى ارتفاع معدل الزيادة السنوية للسكان في كثير من الدول لأكثر من ٢٪ أو ٢,٥٪. وقد أدى ذلك إلى تزايد سكان العالم بشكل يدعو للإنزعاج. فعدد سكان العالم سنة ١٧٥٠ كان حوالي ٧٥٠ مليوناً، وفي سنة ١٨٥٠ بلغ ١٢٠٠ مليوناً، ليصبح في سنة ١٩٣٠ حوالي ٢٥٠٠ مليوناً ويجاوز الآن ٤٠٠٠ مليوناً. والسؤال الآن، هل يمكن للدول النامية ـ بعد أن أفادت من نتائج التقدم الفني في التأثير على معدلات الوفيات ـ أن تنجح في استخدام نفس التقدم الفني للتأثير في معدلات المواليد، وبذلك يمكن تحقيق نوع من التوازن بين البيئة البشرية والبيئة الطبيعية. إن ذلك يتوقف على مدى قدرة الدول النامية على تحديد النسل وتنظيم الأسرة. والواقع أن أهم ما يهدد خطط هذه الدول للإرتقاء بمستوى المعيشة للفرد هو هذه الزيادة المخيفة للسكان. ويرى بعض الاقتصاديين أن الانفاق على وسائل تحديد النسل ونشره يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة الفردي بأكثر من أي وجه من وجوه الإنفاق الأخرى على الإستثمار، حيث يجاوز أكثر من ١٥ مرة العائد من أي إستثمار آخر[١]. والواقع أن ما تخصصه الدول النامية للإنفاق على تحديد النسل وتنظيم الأسرة محدود جداً بالمقارنة إلى أهميته البالغة ولا يجاوز ٣٪ من انفاقها العام. ويرجع ذلك

---

(١) Michael Lipton, *The International Diffusion of Technology in Development in a Divided World*, a Pelican Book, 1971, p. 48.

ـ إلى جانب عدم تصميم الحكومات على هذه السياسة ـ إلى بعض العقبات وفي مقدمتها نقص الإمكانيات البشرية من الأطباء. أضف إلى ذلك أن سلوك الأفراد لم يتغير بعد التقدم في إنقاص معدلات الوفيات، حيث كان من الطبيعي أن تنجب الأسرة عدداً كبيراً من الأولاد حتى يتحقق لها احتمال بقاء بعضهم على قيد الحياة، وهي أمور لم تعد قائمة الآن، ولكن سلوك الأفراد لم يتغير بالدرجة الكافية. ومع ذلك فهناك بعض النتائج المشجعة، في الصين وفي فرموزا وفي جنوب كوريا وفي بورتوريكو، كما أن اليابان مثال قديم ناجح في هذا الصدد.

وفي مجال الزراعة أفادت الدول النامية من الوسائل المتاحة وبوجه خاص فيما يتعلق بزيادة إنتاج المحاصيل الحقلية. وهو أمر سيظل ملازماً للدول النامية فترة طويلة حيث أنها لا تستطيع في القريب العاجل أن يعتمد في غذائها على الإنتاج الحيواني لما يتطلبه من موارد أكثر لإشباع نفس الحاجات الغذائية. وهنا نجد عدة وسائل ساعدت هذه الدول على زيادة الإنتاج الزراعي. وفي مقدمة هذه الوسائل تحسين البذور وتهجين أنواع جديدة من البذور والفصائل الجديدة. ويؤدي ذلك عادة إلى ظهور أنواع أكثر انتاجية وأقوى على مقاومة الآفات. ففي مصر زادت إنتاجية الأرز ٦٠٪ في خلال ست سنوات، وفي باكستان زادت إنتاجية القمح أكثر من الثلث، ونفس الظاهرة نجدها في فرموزا (الأرز) وفي المكسيك (القمح). كذلك مما ساعد على زيادة الإنتاجية في الزراعة استخدام المخصبات الكيماوية. فدراسة خصائص التربة ومدى توافر العناصر المختلفة فيها وحاجة المحاصيل المتنوعة من هذه العناصر وتكملة العناصر الناقصة بالمخصبات الكيماوية، كل ذلك أدى إلى ازدياد مستمر في إنتاجه الحاصلات الزراعية. وهو تقدم أتيح لكثير من الدول النامية الأخذ به. وأخيراً

فلا يخفى أن استخدام الطاقة الكهربائية وخصوصاً في ميدان الري والصرف، واستخدام الآلة البخارية ومبدأ الإحتراق الداخلي للقيام بأعمال الجر والحرث وكافة الأعمال الحقلية (الجرارات بوجه خاص)، كل ذلك أدى من ناحية إلى زيادة إنتاجية الأرض ومن ناحية أخرى إلى تخفيف الأعباء على الحيوانات وتحويلها إلى الإنتاج الحيواني بدلاً من استخدامها كمصدر للطاقة في الأعمال الزراعية. وهنا نجد أن الدول النامية قد أخذت بقدر محدود ولا زال أمامها فرص كبيرة للافادة من التطور[1].

وإذا انتقلنا إلى ميدان الصناعة وجدنا أمثلة عديدة للوسائل الجديدة المتاحة للدول النامية، والتي يصعب تعدادها أو حتى الإشارة إليها. ومع ذلك فإن هناك محلاً للتساؤل عما إذا كانت هذه الوسائل جميعاً تناسب حاجات الدول النامية، فهي عادة تصمم وتصنع في الدول المتقدمة آخذة في الاعتبار ظروف هذه الدول من حيث مدى الوفرة والندرة النسبية لمختلف عناصر الإنتاج الأخرى، والأذواق السائدة، وليس من الضروري أن تتشابه هذه الظروف مع الدول النامية. وللأسف فإن معظم الدول النامية لم تنجح حتى الآن في تطوير هذه الوسائل لما يناسب حاجتها فنجدها تنتج نفس أنواع وأشكال السلع التي تنتج في الدول المتقدمة (فمثلاً تنتج الدول المتقدمة كثيراً من السلع من مواد لا تعيش طويلاً من أجل تشجيع المبيعات، فتقوم الدول

---

(١) في دراسة لنا، قدرنا أن ميكنة الزراعة واستخدام الآلات بدلاً من الحيوان في الأعمال الزراعية في مصر سيؤدي الى زيادة في الانتاج الزراعي (الحيواني) تعادل إلى حد كبير الزيادة الناجمة عن مشروع السد العالي.

El « Beblaoui, *L'Interdépendance Agriculture - Industrie et le Développement Economique, l'example de la R.A.U.*, Paris, 1968.

وانظر لنا أيضاً التنمية الزراعية مع اشارة خاصة الى البلاد العربية، معهد الدراسات والبحوث العربية ١٩٦٧.

النامية بمسايرتها في ذلك دون ملاحظة لاختلاف الظروف).

بعض الجوانب السلبية:

ومع ذلك فليست الحضارة الوافدة بالأمر السهل في استيعابها وتقبلها. وفي كثير من الأحيان تبدو نفقات وتضحيات الاستسلام لهذه الحضارة الغالبةأفدح وأخطر من التضحيات التي عانتها الدول المتقدمة عندما قطعت الطريق الطويل وحدها ـ دون تجربة سابقة ـ من أجل الثورة الصناعية.

وتذكر لنا بعض مؤلفات التاريخ الاقتصادي وبخاصة تاريخ ظاهرة «التخلف الاقتصادي»، ان هذه الظاهرة انما نشأت نتيجة الصدمة التي أصابت المناطق المتخلفة عند اندماجها بالعالم المتقدم، وقبل أن يكتمل نموها الداخلي وتنضج بالدرجة الكافية لاستيعاب العصر الجديد. فظاهرة «التخلف الاقتصادي» انما ترجع عند عديد من المفكرين إلى ما ترتب على فرض التقدم التكنولوجي من «الخارج» وليس نتيجة لتطور طبيعي داخلي. فيذكر لنا بول باران[1]، كيف أن الصناعة (صناعة المنسوجات وهي نفسها التي قامت بدور الصناعة الرائدة في انجلترا) كانت زاهرة في الهند في القرن الثامن عشر. وكان من الممكن فيما لو ترك التطور الداخلي وحده ان تقوم هذه الصناعة في الهند بنفس الدور الذي قامت به في إنجلترا، وتتحول الهند من الزراعة فقط إلى الصناعة أيضاً. ولكن الحكم البريطاني وما فرضه على الهند من ضرورة الإندماج الكامل في التجارية العالمية ومن ثم الآخذ بسياسة الحرية الاقتصادية، قد عرض الصناعة الهندية الوليدة لمنافسة عنيفة قضت عليها وظهرت ظاهرة عكسية للعودة من جديد من المدينة إلى القرية

---

(1) Paul Baran, *The Political Economy of Growth*, Monthly Review Press, 1957. p. 147.

بعد فشل الصناعة. فهنا أدى إدخال عنصر خارجي على التطور إلى تحلل قوى التقدم في الهند والقضاء على فرصة التطور الطبيعي من أجل التقدم. ومثل ذلك حدث في مصر حيث بدأ التصنيع مع محمد علي في أوائل القرن التاسع عشر وقبل أن يبدأ في اليابان (ينسب ذلك عادة إلى حكومة الميجي Meiji ١٨٦٩) بل وقبل التصنيع في ألمانيا ذاتها (ومع ذلك لا ينبغي أن ننسى أن ألمانيا قد عرفت حركة حضارية وفكرية سابقة على التصنيع بكثير، وهو أمر لم يتوافر لمصر). ففي هذه الصور استخدمت المناطق المتخلفة (الهند ومصر) أساليب لم تكن مهيأة لها، وهي سياسة الحرية الاقتصادية، وهو أمر فرض عليها من الخارج.

ومع ذلك فإن الدول النامية الآن معرضة لأخطار من هذا النوع، وإن لم يكن من الضروري ان يكون فرض العناصر المعارضة للتطور من جانب حكومات مستعمرة، فأبناء الدول النامية أنفسهم قد لا يكونوا أقل خطورة في هذا الميدان.

فالدول المتقدمة أفرزت الثورة التكنولوجية نتيجة تطور تلقائي وطبيعي للمجتمع، ولذلك فهناك نوع من الإتساق بين الحياة الفكرية والقيم السائدة وأسلوب الحياة وسلوك الأفراد، بحيث يظهر التقدم التكنولوجي في هيكل وبنيان متكامل من العلاقات الاجتماعيه. أما في الدول النامية فإن الأخذ بأساليب الثورة التكنولوجيه ليس نتيجه لتطور طبيعي وإنما هو امر مستعار ومضاف إلى هيكل إجتماعي متخلف في حياته الفكريه وقيمه السائدة وأسلوب حياته. ولذلك فليس من الضروري أن يؤدي الأخذ بهذه الأساليب إلى مزيد من التطور، بل على العكس، قد يؤدي إلى مزيد من الجمود وإعاقة التقدم. فعلى سبيل المثال هناك في المجتمعات التي نمت نمواً طبيعياً نوع من التوازن بين الحكام والمحكومين. وبدرجة رقي الأدوات في يد

الحاكم بدرجة ما يتوافر للمحكومين من وعي ومن معرفه، بل وبقدر ما يتوافر للحاكم نفسه من تدريب ورقي. بل العادة أن يؤدي التطور الطبيعي للمجتمعات إلى اختيار الحكام من نوعية تتفق مع العصر. فالدول الأوروبية والتي أخذت بالثورة الصناعيه نتيجه لتطور طبيعي وتلقائي، بدأت تتخلى تدريجياً عن أشكال الحكم الأتوقراطي ويتولى أمور الحكم فيها فعلياً أو يسيطر عليها طبقات من المثقفين ممن قبلوا روح العصر. أما في الدول النامية والتي لم تنضج تماماً لتقبل حضارة العصر، فإن وضع الوسائل الحديثة تحت تصرف الحكام ـ من أسلحة وأجهزة إتصال سلكي ولاسلكي ووسائل إعلام ـ لا يؤدي بالضرورة إلى مزيد من التقدم، بل إنه قد يقف عقبة في سبيله ويؤدي إلى مزيد من الجمود والإنتكاس. ويؤكد ذلك أنه في كثير من الدول النامية لا يصل الحكم أكثر الفئات استيعاباً للعصر، بل إنه في أحوال كثيرة يكون الحكم في أيد عناصر متناقضة تماماً مع روح العصر. وهكذا تؤدي أساليب الثورة التكنولوجية في أيد الدول النامية إلى مزيد من الجمود كما تعرقل حركة التقدم. ولعل نظرة إلى أولويات الإنفاق في معظم الدول النامية لتؤكد هذا الخطر، فالتسليح ومظاهر الأبهة والعظمة والميادين وإقامة التماثيل والمؤتمرات والتمثيل الدبلوماسي... الخ لا يترك في معظم هذه الدول مكاناً معقولاً للإنفاق على التعليم والصحة والإسكان والطرق والطاقة!

وليس خطر أساليب الثورة التكنولوجية على تجميد «التقدم» بقاصر على انحرافات الحكم، فالمحكومون شركاء في ذلك، فالخطر عام وشامل. فإزاء الحضارة التكنولوجية الوافدة لم تقم الدول النامية دائماً باختيار ذكي، بل إنها اقتصرت في كثير من الأحوال على التقليد وهو تقليد أشبه بتقليد القردة يعتمد عـــلى ظواهر الأمور. فيمكن أن نقول بنوع من التبسيط أن حضارة التكنولوجيا الحديثة اقتضت تعديلاً في

سلوك الأفراد من ناحيتين، باعتبارهم منتجين وباعتبارهم مستهلكين. فمن الناحية الأولى هناك مجموعة من القيم المتعلقة بالعمل والإنتظام والصبر والدقة والأمانة والإنضباط والرشادة. . . هذه القيم التي تجعل من الفرد منتجاً كفؤاً قادراً على استيعاب التطورات وعلى التخطيط والتنبؤ وعلى الدخول في عمليات إنتاجية متشابكة ومعقدة. ولكن النجاح في هذا الجانب لا بد وأن يؤدي إلى وفرة في الإنتاج ومن ثم تثور مشكلة استهلاك هذا الناتج المتزايد. وقد اقتضى ذلك بدوره تعديلاً آخراً في سلوك الأفراد باعتبارهم وحدات مستهلكة، فظهرت مشاكل مجتمع الاستهلاك التي سبق أن تعرضنا لها. وأيا ما كانت درجة النجاح الذي حققته الدول المتقدمة في التوفيق بين اعتبارات الإنتاج الرشيد وبين اعتبارات زيادة الاستهلاك مع الرقي المستمر للفرد، فإنه مما يدعو للغرابة أن الدول النامية قد أخذت من التقدم الجانب الاستهلاكي. ولعله لا غرابة في ذلك، فإن هذا هو أسهل الطرق. ولذلك نجدنا في مواجهة تناقضات لا حد لها، فهذه الدول - أو على الأقل الفئات الصاعدة منها - هي من العالم الحديث وهي ليست منه. هي من العالم الحديث فيما تستخدم من أجهزة وأدوات: السيارة، التليفزيون، الأجهزة الكهربائية، الاهتمامات. . ولكن الفارق مع ذلك كبير. فعلى حين أن نمط الحياة الاستهلاكي ينسجم في الدول المتقدمة مع قدرتها الإنتاجية، فإنه في الدول النامية يضاف إلى وسائل الإنتاج التقليدية وإلى العقلية التقليدية. وليس هذا بمبدد لإمكانيات الدول النامية فحسب، بل إنه يخلق مشاكل ومخاطر إضافية لا تعرفها الدول المتقدمة. فهذا الإنفصام في شخصية الدول النامية التي تنتمي إلى الماضي بعقليتها ونمط حياتها، وتعيش في الحاضر بوسائلها وأجهزتها يؤدي إلى تعقيد الطرق أمام «التقدم» لهذه الدول. فأنظر إلى أية مدينة كبيرة في دولة متقدمة أو متخلفة: باريس، لندن، أو القاهرة أو نيودلهي، هناك مئات الآلاف من السيارات التي تملأ الجو

سموماً بالغازات وعادم البترول، وتقتل أعصاب الراكبين والمشاة. . . الخ متاعب الحياة الحديثة، ولكن هناك أمراً آخراً في الدول المتخلفة هو أن راكب السيارة نفسه متخلف، فهو لا يحترم قواعد المرور، ويستخدم البوق كلعبة يلهو بها، وهو لا يعرف أهمية الوقت. وهكذا تصبح السيارة، بالإضافة إلى كل ما تقدم، أداة للقتل أحياناً ووسيلة لتعطيل المواصلات أحياناً أخرى. وقل مثل ذلك في كافة الأجهزة الحديثة في أيد متخلفة. (كم من مرة تمنى الإنسان ألا يكون هناك ميكروفون أو راديو أو تليفزيون حتى يمكن أن نعيش في هدوء بعيداً عن الإزعاج). في أحد الكتب التي تجمع بين العلم والخيال يشير الكاتبان[1] إلى الكيمياء القديمة Alchimie ـ وهي تختلف عن الكيمياء الحديثة Chimie ـ في أنها تجمع بين العلم والكهانة فالعلاقة بينهما تشبه العلاقة بين التنجيم Astrologie وعلم الفلك الحديث Astronomie ـ ويذكران كيف لا تقتصر هذه الكيمياء القديمة على تحويل العناصر، وإنما تقوم في نفس الوقت بإجراء تحويل مماثل على نفسية الباحث وبحيث يخرج بعد التجارب إنساناً جديداً. وأياً كان وجه الحقيقة أو الخيال في ذلك، فإنه يبدو لنا أن الأخذ بأساليب الإنتاج الحديثة تؤدي إلى إحداث تغيير في نفسية الفرد وبحيث يخرج إنساناً جديداً، تماماً كما يذكر لنا المؤلفان عن تجارب الكيمياء القديمة. فالإنتاج الحديث وما يتطلبه من ذهاب العامل يومياً في ساعة مبكرة ومحددة للعمل لفترة محددة يأخذ بعدها راحته، وما تفرضه عليه الآلة من ضرورة ملاحقتها والخضوع لتعليمات محددة وإلا عرض حياته أو حياة زملائه للخطر أو عرض الإنتاج نفسه للخسارة، وما يراه من تشابك في العمليات الإنتاجية ومن ثم إحساسه بالتكامل مع ما يقوم به غيره، وأهمية التوقيت في تسليم وتسلم البضاعة، وضرورة التنظيم

(١) Louis Pauwels et Jacques Bergier, *Le Matin des Magicien*, Gallimard, Paris, 1960.

للوصول إلى نتيجة جماعية... الخ، كل ذلك يخلق إنساناً مختلفاً يعرف أهمية النظام وحسن الجوار والدقة والتوقيت... وهكذا لا يستوي كل من استخدم أدوات الحضارة الحديثة، فليس كل من ركب أحدث أنواع السيارات بابن العصر، فهناك من صنعها ومن تطور معها أو قبلها بحيث تكون نتيجة لعبقريته وأداة في يده، ولكن هناك من رآها وهو بعد في عقليته البدائية فبهر بها وأصبحت لعبة يلهو بها تصرفه عن العمل الجاد.

وليس أقل خطورة مما تقدم قبول مظاهر الحياة الحديثة دون أية نظرة انتقادية، من ذلك مثلاً هذا التقديس الذي أصبحت تتمتع به بعض الألفاظ «كمعدل النمو» دون أية محاولة جادة لفهم دلالتها وحدودها. فنحن نعيش في عصر تسيطر عليه فكرة «التقدم»، والتقدم يكاد يعني شيئاً محدداً: «النمو» بل بالذات «النمو الاقتصادي». وعندما نفكر في كيفية تقدير النمو الاقتصادي لا نجد معياراً منصفاً لقياس هذا النمو. وإزاء ذلك فقد جرت العادة على اتخاذ نمو «الناتج القومي الإجمالي» G.N.P. مقياساً لهذا النمو الاقتصادي. واتخاذ الناتج القومي الإجمالي كمؤشر للأداء الاقتصادي وهو أمر معقول، ولكن الخطورة تنشأ إذا نسينا دلالته وحدوده، وقدسناه في ذاته[1]. فالناتج القومي لا يعدو أن يكون رقماً قياسياً أو متوسطاً احصائياً، وهو بذلك يعتبر مؤشراً على الأداء الاقتصادي، ويعطي حقائق تقريبية، ولكنه ليس «التقدم الاقتصادي»، بله «التقدم». ولكن الذي حدث هو أن أصبح تعظيم الناتج القومي هدفاً في ذاته وبصرف النظر عن أثر ذلك على الرفاهية الحقيقية للأفراد، وبذلك اختلطت الوسيلة بالغاية ـ كما يحدث كثيراً في أمور الإنسان. وأصبحت الحكومات تهلل إذا حققت معدلاً للنمو ٥,٥٪ بدلاً من ٥٪، وكأننا بصدد مقاييس علمية دقيقة. ويكفي أن

(١) E.J. Mishan, *The Costs of Economic Growth*, Pelican Books, 1969.

نتذكر أن رقم الناتج القومي يهدف إلى التعبير برقم واحد عن التطور الذي لحق بمجموعة كبيرة جداً وغير متجانسة من السلع والخدمات. ولذلك فإن تجميع هذه المجموعة يقتضي من ناحية اتخاذ مقياس مشترك هو النقود، ومن ناحيه أخرى تقدير الأهمية النسبية لكل من هذه العناصر (فليس من الطبيعي أن يكون مضاعفة إنتاج سلعه ضرورية مماثلة لمضاعفة إنتاج سلعة كمالية ولذلك فلا بد أن توضع أوزان لتقدير هذه الأهمية النسبية). وتجري العادة على استخدام الأثمان السائدة كأوزان للأهمية النسبية للسلع والخدمات التي تكون الناتج القومي. ومع ذلك فإن الأمر ليس بهذه السهولة، فأي أثمان نأخذها في الاعتبار. الأثمان كما نعرف ليست حقائق طبيعية ولكنها كميات اقتصادية متغيرة بتغير الظروف، ولذلك فإن الأثمان في تغير مستمر. ومن هنا يعرف الفن الإحصائي عديداً من الأرقام القياسية التي تختلف في اختيار أي الأثمان، هناك رقم Paasche، وهناك رقم Laspeyres، وهناك رقم Edgeweorth وغيرهم، وكل منهم يعطى نتائج مختلفة. فكيف بالله نسعد أو نحزن لارتفاع أو انخفاض $\frac{1}{2}$ ٪. أضف إلى ذلك أن تكوين الأرقام القياسية للناتج القومي إنما يقتصر - في الأصل - على ما يظهر في السوق ويكون له ثمن. فخدمات ربات البيوت لا تحسب في الناتج القومي، وعلى العكس الخدمات المماثلة في المقاهي والمطاعم أو من خدم المنازل تعتبر جزءاً منه، وهذا ما دعا أحد الاقتصاديين إلى التندر بالقول بأن من يتزوج خادمته ينقص الناتج القومي بمقدار ما كان يدفعه لها من أجر قبل الزواج. وأيا ما كان الأمر، فهذه وغيرها بعض الأمور الفنية التي يعرفها واضعوا الأرقام القياسية للناتج القومي أو غيره. ولكن هل يكفي لقياس التقدم أن نقتصر على معدل نمو الناتج القومي؟ هل كل زيادة في انتاج السلع والخدمات يقابلها زيادة في الرفاهية؟ ألا توجد سلع وخدمات سلبية تزيد من الأعباء وتنقص الرفاهية؟ هل زيادة عدد رجال الشرطة

للتقليل من مصاعب المرور المتكاثف في الطرق، وزيادة رجال الاسعاف لإنقاذ بعضاً من الأعداد المتزايده لحوادث الطرق، هل زيادة عدد الأطباء النفسيين لمواجهة آثار الإنهيار النفسية. . . إلخ، هل كل ذلك مجرد زيادة في التقدم والرفاهية، أم أنه لتعويض الخسائر التي تترتب على زيادة الإنتاج الحديث. وما نتحدث عنه من ضرورة الإنفاق لمنع تلوث الجو والبحار والأنهار والتربة، وما نتحدث عنه من ضرورة حماية البيئه. . هل كل ذلك مجرد زيادة في الرفاهية أم أنه محاوله لإصلاح ما أفسده الإنتاج الحديث للبيئه. وهكذا فإن هناك في الواقع من السلع والخدمات التي تضر أكثر مما تنفع وما نضطر إلى الإنفاق الكثير من أجل الحد من أضرارها، وهذه هي ما تعرف في النظرية الاقتصادية باسم التبديدات الخارجية External diseconomies ولكن على حين أن هذه التبديدات لا تحتل في النظرية التي ندرسها سوى مكاناً جانبياً وطبيعة استثنائية، فإنها في الحقيقه تبدو أكثر أهمية. فالصناعة التي يزيد إنتاجها باستمرار مع ما تلقيه من فضلات في البحار والأنهار وما تدفعه مداخنها إلى السماء، والسيارات التي تكاد تخنق الطرق، والحياة المكتظة التي تقتل العلاقات الإنسانية، والمبيدات التي تقتل الحشرات ثم تهدد النبات نفسه والإنسان والحيوان. . كل ذلك وغيره مما يشوه البيئة الطبيعية، والعلاقات الإنسانية، ويقتل الإحساس بالجمال ـ كل ذلك لا يمكن أن ينظر إليه فقط بأنه إضافة إلى الرفاهية. فبقدر ما ساعدت التكنولوجيا الحديثة على حسن استخدام البيئة، بقدر ما كادت تؤدي في كثير من الأحيان إلى قتل هذه البيئة[1].

وفي نفس الوقت الذي بدأت فيه الدول المتقدمة تشكو من مخاطر

---

(١) انظر، د. عبد المحسن صالح، المدنية الحديثة ومشكلة التلوث، عالم الفكر، المجلد الثاني، العدد الثالث ١٩٧١، ص ٧٧ وما بعدها.

المدنية الحديثة، نجد أن دعاوي التقليد غير الواع تدفع بالدول النامية إلى إهدار البيئة بنفس الطريقة وربما بشكل أبشع. فالدول النامية كثيراً ما تضيف إلى مساوىء هذه السلع والخدمات السلبية «مساهمتها الخاصة» من الجهل والتخلف. فإلى جانب ما يسببه المرور من اختناق في الجو وتوتر في الأعصاب، أصبح مع الرعونة وعدم احترام القوانين في الدول النامية مسرحاً للضحايا تستخدم فيه السيارات كأسلحة قتل عمد أو بتقصير.

ولم يقف التقليد عند الحد المتقدم، بل جاوز ذلك إلى ما يعتبر صراحة من أمراض العصر. فاتجاهات اللا معقول واليأس يمكن أن نجد لها تبريراً في مجتمعات غلبت عليها موجة الإنتاج المادي، أما في مجتمعات الرخاوة والكسل فأي معنى لها (ما لم يكن اليأس من عدم القدرة!). وإذا كانت قذارة الهيبي تمرداً على المجتمعات المتقدمة، فهل يمكن أن تعبر عنه هذه الأسمال القذرة التي يتحلى بها بعض الشباب في العالم الثالث عن نفس التمرد؟ إذا نظرنا إلى الهند أو مصر أو السنغال مثلاً وحيث يعيش الملايين في ظروف قاسية ولا تصلهم مياه الإستحمام في بيوتهم، فهل لا زالت هنا قذارة المظهر نوعاً من التمرد والتحدي للمجتمع!

ولعله نتيجة لفشل الدول النامية في استيعاب الحضارة التكنولوجية، ما نجده الآن من ظاهرة هجرة العقول Brain drain. فهذه الدول وهي غير قادرة على الإستفادة مما أتيح لبعض أبنائها من علم ومعرفة، نجدها ونجدهم غير قادرين على المعايشة معاً مما ينجم عنه هجرة لبعض العلماء وشعور بالإحباط للبعض الآخر. وليس الأمر متعلقاً بعدم مسئولية هؤلاء العلماء الشبان أو برغبتهم في الحصول على الكسب المادي، بقدر ما يرجع إلى إحساسهم بالعجز في أن يكونوا نافعين بأي وجه من الوجوه لأبناء جلدتهم. فليس الأمر مجرد اختلاف

في الدخول وفي مستويات المعيشة، وإنما هو عادة أعمق من ذلك ويتعلق باعتبارات معنوية لتحقيق الذات والشعور بالمشاركة والإسهام في تقدم الإنسان. وهي أمور كان من الطبيعي أن يجدها هؤلاء العلماء في دولهم التي تعاني من ندرة العلم والمتعلمين. ولكن الحقيقة أغرب من ذلك، فهذا العنصر النادر يجد نفسه زائداً عن الحاجة!

وقريب من ذلك ما نراه من هجرة من الريف إلى المدينة، وهي هجرة تفقر القرية من أفضل عناصرها وتتخم المدينة بأعداد هي في غنى عنها. وهذه الهجرة لا تشبه تحويل العمل من القرية إلى المدينة الذي عرفته جميع الدول المتقدمة. فهذه الهجرة لا ترجع إلى حاجة المدينة وما تباشره من تأثير «جذب» على سكان الريف، بقدر ما ترجع إلى تدهور أحوال الريف وما يفرضه من تأثير «طرد» لأهله نحو المدينة[1].

«الأصالة» و «العصرية»:

وإزاء هذه الصورة الممسوخة للحضارة التكنولوجية في الدول النامية والتي جمعت بين أساليب الإنتاج التقليدية وما يصاحبها من قيم وبين بعض مظاهر وأمراض العصر ـ إزاء ذلك وجدنا تياراً بين مفكري هذه الدول يرى ترك الحضارة التكنولوجية كلها بحلوها ومرها، والعودة للتراث. وكلنا يعرف ما تثيره النظرة «للماضي الزاهر» من تأثير سحري على النفوس حيث كانت القوة والعزة وأهم من ذلك كله كانت الحياة الروحية. فها هو غاندي يرفض السكة الحديد والتلغراف والتليفون والمستشفى والطبيب والمحامي.. كل هذه ينبغي أن تختفي[2]. ويجب فقط العودة إلى روحية الشرق. ولحسن الحظ أنه بعد

(١) Gall A. Amin, *Urbanisation and Economic Development in the Arab World*, Beirut Arab University, 1972.

(٢) *Confession de Foi*, 1909.

أن نجحت دعوة غاندي في إثارة الحماس الوطني وأدت إلى الاستقلال، فإن خلفه نهرو قد عمل من أجل المصنع والتلغراف والسكة الحديد.

والمدافعون عن العودة «للتراث» فئات متعددة، يصل التطرف ببعضهم درجة تجعل المناقشة معهم غير مجدية لأنهم في انغلاقهم عما يدور في العالم لا يناقشون من أجل الوصول إلى الحقيقة، بل يتعصبون للقديم. فهذه حالة من حالات العاطفة، وليس من حالات العقل، ولذلك فهم غير قابلين لأية حجة. ومع ذلك فإن العقلاء منهم يضطرون في كثير من الحالات إلى القول بنتائج غير مقبولة. ففي مناقشة جرت أخيراً في مصر حول الفكر في الثورة الليبية اشترك فيها عدد من المفكرين العرب[1]، نجد أن الدكتوره عائشة عبد الرحمن بعد أن تقول: «أنا أفهم الإسلام بعقلية النبي، وأفهم العلم بعقلية الغد..» تنتهي بنتيجة غريبة وتقول: «إنني أريد الثورية، أريد أن ينشأ جيل لا يعرف غير العربية.. ثم ينفتح على العالم..»، وكأن هذا الجيل يمكن أن ينفتح على العالم بدون معرفة بما يقولون (الأطرش في الزفة). ونجد بعض المستشرقين (جاك بيرك) يحبذون نوعاً من ذلك - ليس بنفس الدرجة - تحت ستار كلمة لها سحر وهي «الأصالة». فهذه الدول يجب أن تجمع بين العصرية والأصالة. فأما العصرية فأمرها واضح - نسبياً - فهي تعني إنتهاج أساليب الإنتاج التكنولوجية الحديثة وما تفرضه من قواعد سلوك ومن قيم. وأما الأصالة فهي عبارة غير واضحة تماماً وتحتاج إلى دراسة وتعميق. فنحن نحتاج إلى دراسات متعمقة لبيان ما يمكن أن يعتبر من الخصائص الأساسية للعبقرية (العربية أو غيرها من الدول النامية)، وما إذا كان هناك حقاً مثل هذه الخصائص الأساسية؟ ونحتاج أكثر إلى معرفة ما يصلح

(١) الأهرام، ٧ ابريل ١٩٧٢.

للإبقاء في ظروف العصر الحديث وما يحتاج إلى تعديل. وفي دراسة قيمة قدمها الأستاذ الدكتور زكي نجيب محمود[1] عن «تجديد الفكر العربي»، لخص رأيه بأن «ما نأخذه من تراثنا هو الشكل دون مضمونه، فقد نجد الأسلاف ذوي وقفة يغلب عليها النظر العقلي، فنأخذ عنهم هذه العقلانية في النظر، وأما موضوعاتهم التي صبوا عليها الفكر المنطقي، فلم تعد في أغلب الحالات هي موضوعاتنا». فالمفكرون «في عصرنا من طراز مختلف، ومسائلهم من طبيعة مختلفة، وإذن فلن يجد المعاصرون عند الأقدمين قبساً يهتدون به في أزماتهم الفكرية من حيث مضموناتها، وربما وجدوا عندهم ما يصح الاهتداء به في النظرة والمنهج بصفة عامة». وهذه محاولة جادة لتحديد معنى «الأصالة»، بدلاً من الإقتصار على مجرد سرد القصص والنوادر عن واقع قل - أو استحال - أن يتكرر في العصر الحديث. والواقع أنه مما يدعو للغرابة أن إحساس الدول النامية أمام تحدي الحضارة التكنولوجية هو محاولة العودة للتاريخ، فكما يقول الدكتور لويس عوض في نفس الندوة المشار إليها «إن ما أراه هو الحاسة التاريخية عندنا أقوى مما ينبغي... فنحن نتعامل مع التاريخ تعاملنا مع السياسة الحية». فإزاء كل موقف جديد نعود بالذاكرة إلى الوراء، ولا نبعث بالخيال إلى الأمام. حقاً إن أعظم ما تمتع به الإنسان هو «الذاكرة» و «الخيال»، ولكن على حين أن الذاكرة إنما تخدم الخيال في الدول المتحضرة، فإنها، في الدول المتخلفة، تقيد من هذا الخيال. وليس معنى ذلك أنه يمكن إهدار التاريخ أو الذاكرة، بل أن هذا هو الشرط الأساسي لقدرات الخيال، فبدون تراكم المعرفة والتجارب ما استطاعت الإنسانية أن تتقدم. ولكن ينبغي أن يحصر التاريخ والذاكرة في هذه الحدود دون أن تصل قدرته على رهن حبس الخيال والتطور.

(١) تجديد الفكر العربي، دار الشروق - بيروت، ١٩٧١، ص ٩٥، ص ١٠٢.

«فسلطان الماضي على الحاضر هو بمثابة السيطرة يفرضها الموتى على الأحياء»[1].

ثم أين هو هذا التناقض الأساسي، إن الحضارة التكنولوجية الحديثة تقوم على العلم، والعلم يستند إلى العقل، والعقل هو الإنسان[2]. ومزيد من العلم هو مزيد من كمال وانضباط الإنسان. ونشير هنا أيضاً إلى ما ذكره الدكتور حسين فوزي في نفس الندوة المتقدمة حيث يرى أنه «لا يوجد اليوم إلا حضارة واحدة، هي حضارة العالم، شرقاً وغرباً.. هناك سواء شرقاً أو غرباً.. العقل المدبر، العقل الباحث... الحضارة تعني العقل».

والواقع أنه إذا كانت الدول النامية براغبة حقاً في الإسهام في الحضارة المعاصرة وفي تأكيد مشاركتها الأصيلة لهذه الحضارة، فإن ذلك يكون بمزيد من تأكيد العقلانية وبيان حدود العقل. فالعقل ليس وقفاً على الدول المتقدمة. كما أن ما قدمته هذه الدول في هذا الميدان لا يخلو من قصور في جوانب متعددة. فالعقل الغربي وقد تأثر إلى حد بعيد بأفكار أرسطو في السببية كان عاجزاً عن قبول اتحاد المتناقضات، وهي أمور عادية في العقل والفلسفة الهندية. وقد جاءت بعض تطبيقات العلوم الحديثة وخاصة في ميدان الطبيعية النووية تشير إلى شيء من هذا. فإمكانيات العقل غير محدودة والإضافات فيها ميدان حر، وقد أوضحت الأفكار الرياضية الحديثة ـ نسبياً ـ في الهندسات اللا أقليدية وفي الطوبولوجيا الإمكانيات الرهيبة لما يستطيع أن يقدمه العقل والتصور، وهي أمور لم تقتصر فائدتها على التأمل والمضاربات العقلية وإنما جاوزت ذلك إلى التطبيقات العملية. أضف إلى ذلك أن

(١) زكي نجيب محمود، نفس الكتاب ص ٥١.

(٢) انظر في ازمة العقل العربي مقال دكتور سمير تناغو: ازمة الفكر العربي المعاصر، جريدة الأهرام ١٩٧٢/٤/٢.

الحضارة التكنولوجية الحديثة وإن قامت على العلم المستند إلى العقل فإنها قد انحرفت في تطبيقاتها كثيراً عن ذلك. ويكفي ما نشاهده من «اغتراب» للإنسان الحديث. فالإنتاج وهو وسيلة الإنسان لرفاهيته وحريته قد تحول في كثير من الأحيان إلى عبء على الإنسان، وهو خلط وقع بين الغاية والوسيلة. ويرجع هذا الإنحراف وهذا الخلط في الدول المتقدمة إلى طبيعة هيكلها وبنيانها. والدول النامية الآن وهي تأخذ من الحضارة التكنولوجية لا تجد نفسها مقيدة بأي من هذه الهياكل، ومن ثم فهي تستطيع أن تختار ما هو معقول وتترك ما ليس بذلك. وبعبارة أخرى فإذا كان «التقدم» قد تم في الدول المتقدمة بشكل تلقائي إلى حد بعيد، فإن الدول النامية وهي «تختار» التقدم بوعي الآن، تستطيع أن تقدم إسهاماً حقيقياً للحضارة التكنولوجية يتحقق فيه التوازن بين الإنسان وبين وسائله. وربما تعتبر ثورة المعلومات الفرصة المناسبة للدول النامية للاسهام في خلق عالم جديد.

والواقع أن الحضارة الحديثة وهي تقوم على العلم والمعرفة إنما تفتح آفاقاً جديدة أمام الإنسان، وليس من المستبعد أن يؤدي ذلك إلى ظهور إنسان جديد. فالقس تيلار دي شاردان[1] لا يرى فارقاً بين المادة والحياة، ولكنها مرحلتين من مراحل التطور. ـ فالتطور من المادة إلى الحياة قد تم بشكل مستمر نتيجة للتعقيد المتزايد في المادة حتى وصلت مرحلة «الحياة»، والحياة ذاتها وهي في تطور مستمر نتيجة للتعقيد بدرجة أكبر أدت إلى ظهور التفكير أو ظهور الإنسان. وهو يرى أن التطور لم يتوقف، فهناك مزيد من التعقيد حتى نصل إلى الإنسان الأعلى. ولكن التطور هنا لن يكون في الشكل الخارجي للخلايا والهيكل الجسماني بقدر ما سيأخذ شكلاً داخلياً عن طريق

---

(١) Theilhard de Chardin, *La Place de l'Homme dans la Nature*, le monde en 10 - 18, Paris 1956.

زيادة الوعي والمعرفة. وأياً كان وجه الحقيقة في دراسة شاردان العلمية لتطور الكائنات أو للتنبؤ بالمستقبل، فلا شك أننا ندخل عصراً جديداً لا يكاد يوجد فيه مكان للإنسان بدون معرفة أو معلومات.

وهكذا يبدو الطريق أمام العالم الثالث لا لبس فيه ولا غموض، أما معرفة متحررة بلا قيود ولا عقد، وإما... فناء! وإذا كان طريق المعرفة هو اختيارنا، فإن المعرفة هي أول طريق العمل.

المحتويات

الصفحة

الصفحة

مطابع الشروق

بيروت: ص.ب: ٨٠٦٤ - هاتف: ٣١٥٨٥٩ - ٣١٥٢٠٤ - برقيا: داشروق - تلكس: SHOROK 20175 LE

القاهرة: ١٦ شارع جواد حسني - هاتف: ٧٧٤٨١٤ - برقيا: شروق - تلكس: 93091 SHROK UN

انهن أسئلة ثلاثة تلقيها على نفسك لتجيب عنها جواباً لا تلتاث فيه عبارة ولا يغمض معنى ، وعندئذ ينفتح أمامك طريق السير واضح المعالم محدد الأهداف ، فأولها هو السؤال المشهور الذي واجه به هاملت نفسه الحيرانة : أبقاء تريد أم فناء ؟ فإذا كان جوابك : بل بقاء ، جاءك السؤال الثاني : أهو بقاء المعزول عن عصره أم المغموس في تياره الدافق ؟ وإذا كان الجواب : بل البقاء المعتلي ظهور الموج في تيار الحياة ، جاءك السؤال الثالث والأخير : لكن تيار الحياة يا صاحبي فيه المتبوع والتابع ، فأيهما تريد ؟ ولا أظن الجواب الا ان يكون بأنها حياة المتبوع لا التابع ما أريد ، فإذا كان ذلك كذلك - وانه لكذلك - فليس أمامك الا سبيل واحدة لا ثاني لها ولا ثالث ، وهي أن تتمثل عصرك هذا بثقافته وقيمه ومسالكه وأهدافه ، بعلومه وتقنياته وقوته وحريته ... ومن لي بصورة منه لأحذيها ؟ انك واجد في هذا الكتاب الصغير صورة أكاد لا أعرف لها شبيها مما نشرته الأقلام العربية في تصوير عصرنا ودوافعه وغاياته .

زكي نجيب محمود

دار الشروق